

الثورة والحرب

حتى عام ١٩٧٠

تأليف

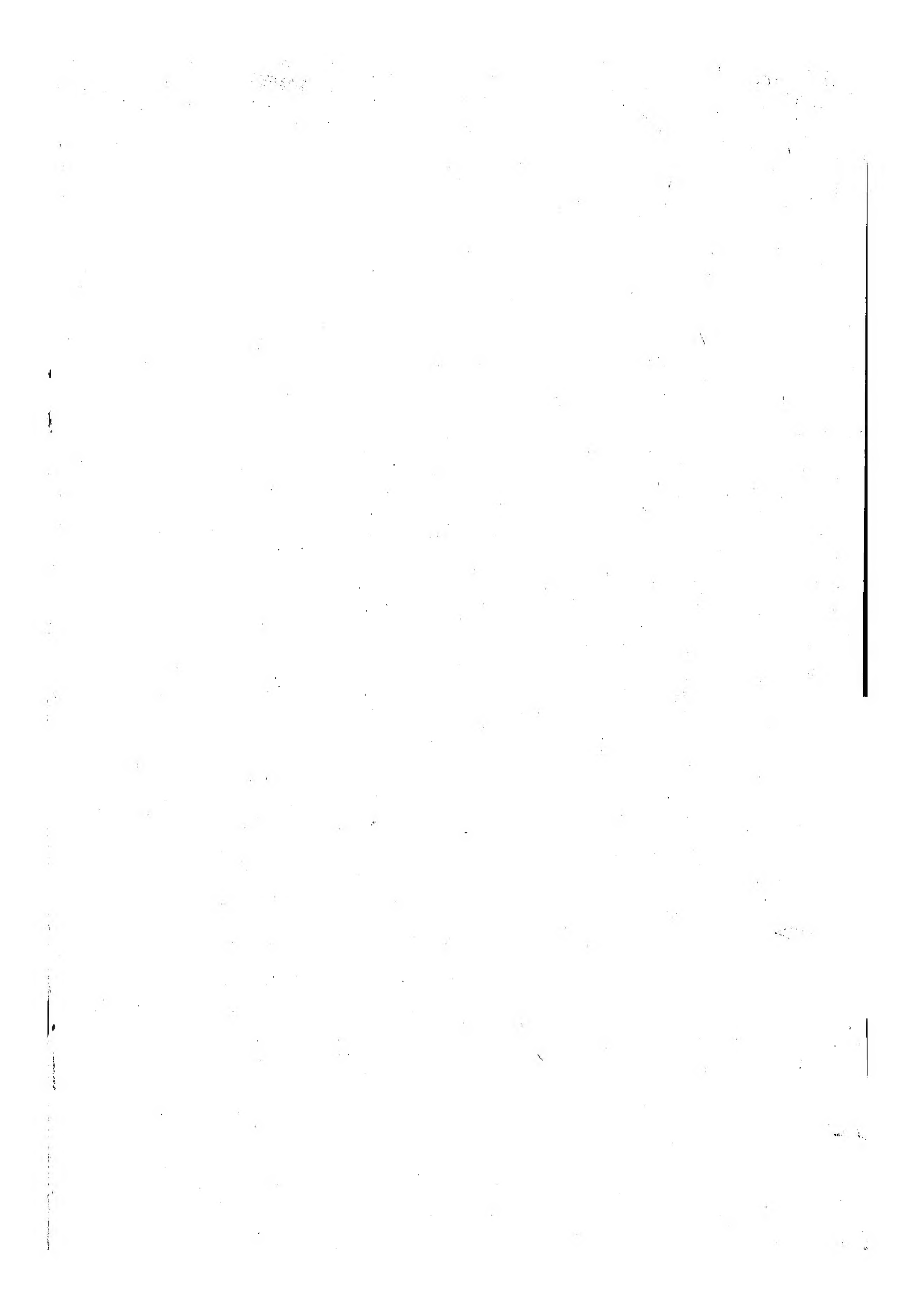
إدجار أو بالانس

ترجمة وتعليق

دكتور عبد الخالق محمد لاشين

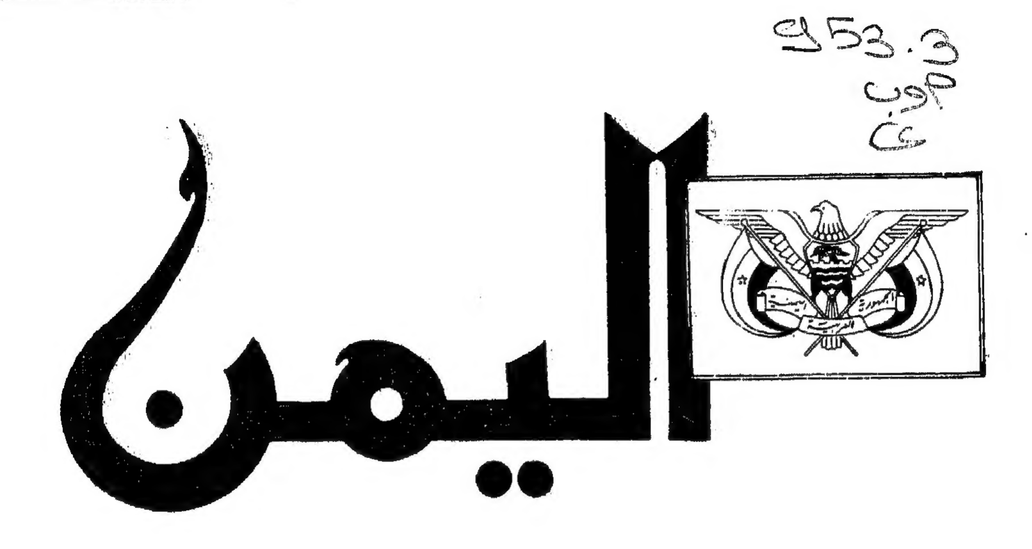
مكتبة مدبولي

القاهرة



اليمن

الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠



اليمن

الثورة والحرب

حتى عام ١٩٧٠



تأليف
إدجار أوبالانس

ترجمة وتعليق
دكتور عبد الخالق محمد لاشيد

مكتبة مدبولي
القاهرة

الطبعة الثانية ١٩٩٠ م

مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

مقدمة المترجم

ظلت اليمن خلال القرون الأربعة الأخيرة ـ على الأقل ـ تشكل قلعة حصينة ـ أرضاً وشعباً وتراثاً ـ امتنعت على كل المحاولات التي بذلت للسيطرة عليها أو التأثير فيها ، سواء من جانب قوى اسلامية أو عربية أو حتى أوربية غربية . ووقفت بذلك موقفاً فريداً ربما يقتصر عليها دون غيرها من بلدان العالم العربي الحديث من مشرقه إلى مغربه . حتى ليكاد المرء يقع تحت تأثير أنها تحدّت بذلك تيار التاريخ وحركته رغماً عن إمكاناتها وأبنيتها الاقتصادية الإجتماعية التقليدية الهشة . وقد حافظت اليمن بإصرار يثير الدهشة على ذلك في إطار حكم ثيوقراطي أوتوقراطي في آن واحد نجح في أن يحافظ للمجتمع القديم على تماسكه وقوته معاً منذ أن ظهر إلى حيز الوجود خلال البدايات المبكرة للتاريخ الإسلامي الوسيط [١] .

---

(١) ظهرت الإمامة في اليمن كنظام سياسي في أواخر القرن الثالث الهجري حوالي عام ٢٨٥ هـ وكان أول إمام لها هو يحيى بن الحسين. وتتابع بعد ذلك حكم الأئمة في =

ويمكن القول دون إسراف أن ذلك النمط من الحكم ـ ونعني به الحكم الإمامي الزيديّ ـ جاء تأكيداً للهوية الخاصة والتراث التاريخي للشعب اليمني فكان له مذهبه الإسلامي الخاص الذي ميَّزه عن سائر أقطار العالم العربي التي اعتنقت الإسلام بما في ذلك قلب الجزيرة العربية مهد الإسلام ذاته. ولهذا فقد كان استمرار هذا الحكم استمراراً للذات اليمنية حتى ولو بدا خلال القرون الأخيرة أن اليمن قد فاتها ركب التطور والحضارة الحديثة. وقد توافقت بشكل عجيب أبنية ذلك المجتمع في ظل الإمامة وحتى مطلع القرن العشرين فكراً وتطبيقاً، ومن هنا فإن اليمن خروجاً على ما ألفته سائر البلدان العربية الأخرى ظل يشهد بشكل يكاد يكون متواصلاً تدفق تيار الفكر والثقافة الإسلامية دونما توقف؛ إتساقاً مع تشابك أبنيته وأوضاعه تشابكاً عضوياً لا انفصام فيه.

ومنذ بدأت مؤثرات جديدة تطرق ـ على استحياء ـ أبواب اليمن؛ لظروف لا ترجع إليه في معظمها؛ كافح في مقاومتها ثلاثة من الأئمة ظنوا أنهم بقادرين على أن يحفظوا للمجتمع ترابطه القديم؛ وللإمامة هيبتها ولليمن كله تفرده. غير أن الوقت كان قد ولَّى. وقُدِّر لتلك المؤثرات ـ أو ما تسرب منها وهو قليل ـ أن تفعل فعلها كأن حجراً أُلقي به في بحيرة ساكنة أحدث نوعاً من الإضطراب في مياهها ظلت دوائره تتسع شيئاً فشيئاً، وكلما اتسع نطاق تلك الدوائر كلما ضعفت قوتها وخف تأثيرها. أو إن شئت الدقة كأن الجسم اليمني قد تسلل إليه خلسة عنصر غريب. فكان عليه إما أن يشحذ نفسه لمقاومته وصدِّه، أو أن يهيء نفسه لتقبله وامتصاصه. ولما كان الرأس اليمني ـ ونعني به قمة الجهاز الحاكم ـ قد استعد سلفاً للرفض والمقاومة؛ فكان لا بد من أن يرتبك الجسد جميعه ويتوزع بين القبول والرفض معاً وفي آن واحد.

= اليمن حتى إلغائها عام ١٩٦٢ بعد الثورة مباشرة وقيام النظام الجمهوري أي أنها استمرت حوالي إحدى عشر قرناً.

وليت الأمر بالنسبة للشعوب والأمم على مثل هذه الدرجة من الوضوح والتبسيط لهان الوضع وحلت المشكلة . ذلك لأن الموقف هنا مختلف تماماً فما قد يبدو أنه غير ملائم لطرف ؛ يراه طرف آخر شديد الملاءمة . وما قد ترتضيه جماعة طواعية تزور عنه جماعة أخرى حتى ولو أكرهت عليه . ومن هنا فقد توزع المجتمع اليمني ـ أو على الأقل قطاعات منه وخاصة تلك التي تأثرت ولو بقدر بحركة المياه في البحيرة عندما ألقى الحجر فيها ـ فراح كل طرف وكل فريق وكل جماعة تبحث لنفسها عما تراه مناسباً لها . وبذلك تراجعت رويداً رويداً تلك الصورة التقليدية الزاهية لذلك المجتمع الذي تماسكت أطرافه بشكل متين لتفسح المجال أمام صورة جديدة غريبة آثرت أن تفرض ذاتها قبل أن ينثلم النصف الأول من القرن العشرين اختلطت فيها الأضواء والألوان والرتوش ؛ ربما حتى بالنسبة للمواطن اليمني العادي ذاته . فتبدلت قيم بقيم، وحلّ سلوك محل سلوك بل ربما أن الإطار العام الخارجي للصورة ذاته أوشك أن يضيع .

ومن عجب أن الزمن الذي غابت عنه اليمن طويلاً ، وقف أمام تلك التطورات المتلاحقة مشدوهاً ، فراح يلهث وراء أخبارها مفتشاً ومتأملاً معاً ، إلى أن تلاحقت أنفاسه وضربات قلبه لفيض ما ترامى إليه من أنباء وأهوال . فما هي إلا حقبة أو يزيد حتى أتاه النبأ اليقين بأن اليمن سيصبح منذ الآن ولفترة قد تطول ملء السمع والبصر معاً بعد أن دق أبناؤه بعنف أبواب الزمن وحجب التاريخ ليسطروا بذلك صفحة جديدة قدر لها أن تكون صفحة طويلة جميلة دامية وحزينة في بعض جوانبها . فكان اقتحامهم للتاريخ والزمن اقتحاماً « يمنياً » فريداً وفق طرازهم وهويتهم . الأمر الذي فرض على العالم كله أن يرهف السمع والبصر تتبعاً لما يفعلون ويسطرون .

والكتاب الذي بين أيدينا لمؤلف بريطاني ـ إدجار أوبالانس Edgar O'Ballance أغلب الظن أنه اشتغل بالصحافة ـ ربما مراسلاً حربياً ـ [(١)]

---

(١) أورد الناشر تعريفاً بالمؤلف على غلاف الكتاب فذكر «أن الرائد (الصاغ ـ رتبة =

جذبته اليمن وتطوراتها الأخيرة - شأن الكثيرين غيره - جذباً . فسجل لنا أحداثها وتقلباتها . ولمّا لم تسعفه المصادر التاريخية التقليدية راح يستقي لنفسه المادة الحية من صانعيها . فجاء كتابه هذا محاولة علمية من الطراز الأول . أراد أن يتحرّى فيها الموضوعية ما وسعه الجهد . فنجح كثيراً وأخفق أحياناً شأن كل المحاولات . وإن احتفظ لنفسه بالسبق والريادة في تسجيل هذه الفترة الحاسمة من التاريخ اليمني بكل ما يكتنفها من غموض ومشقة وصعوبات. وربما ساعد المؤلف على ذلك صلته باليمن، حيث أنه تردد عليها كثيراً خلال عدة فترات ومراحل كان أولها عام ١٩٤٨ . وهناك رأى بعينيه أسس المجتمع القديم ومكوناته ، ثم تتبع بعد ذلك التطورات التي مرَّ بها ، إلى أن اندلعت الثورة عام ١٩٦٢ فهزته هزاً عنيفاً . وفي زياراته اللاحقة وخلال الحرب الأهلية وطوال مراحل الصراع التقى بالعديد من أطرافه وراح يرقب عن وعي وكتب ما يجري هنا وهناك فجاء كتابه سجلاً هاماً لهذه الفترة التي أرَّخ لها . خاصة وأنه تمرس على كتابة مثل هذه الفترات ورصدها فقد ألَّف ستة عشر كتاباً آخر دارت في معظمها حول التاريخ للمناطق الساخنة في العالم[1] .

وكتابه هذا جاء تحت عنوان « حرب اليمن أو الحرب في اليمن The War in the Yzmen » . يقع في إحد عشر فصلاً بعد مقدمة ثم ملحقين في النهاية . وقد تناول المؤلف بالدراسة أسس المجتمع اليمني تحت حكم الإمامين يحيى وأحمد (١٩٠٤ - ١٩٦٢) سواء من حيث قوى المجتمع وطبقاته ثم عناصره وطوائفه ومذاهبه في الريف والمدن ، وأوضاع اليمن الاقتصادية ،

= عسكرية) أو بالانس يُعدُّ أكثر المؤرخين تأهيلا وكفاية لتاليف كتاب كهذا والذي يعتبر - حتى الآن - أشمل كتاب عن حرب اليمن. ولا يرجع ذلك فحسب إلى اتصاله ودرايته الوثيقة بالشرق الأوسط؛ ولكن كذلك لمؤلفاته عن الحرب المعاصرة وحروب العصابات التي خلعت عليه شهرة ذائعة الصيت.

(١) أوزدنا ثبتا بهذه المؤلفات في صدر الكتاب وترجمة لأسمائها تعميا للفائدة.

ثم نظام الحكم والقوانين والمؤسسات والمرافق والخدمات ثم الجيش والقوات العسكرية . وانتقل إلى دراسة جذور الحركة الوطنية اليمنية وتطورها إلى أن وصل بها إلى الثورة في سبتمبر ١٩٦٢ والعوامل الفعالة فيها والتطورات التي أعقبتها سواء على الصعيدين الداخلي أم الخارجي . وبمعنى آخر الحرب « الأهلية » اليمنية وتطوراتها والقوى التي وقفت وراءها . ثم الدعم المصري للثورة اليمنية الذي تطور إلى حد التدخل العسكري وما أدى إليه . وجهود الأمم المتحدة للفصل بين الأطراف المتحاربة . وتغير الأوضاع العسكرية . ومحاولات التوصل إلى تسوية للحرب اليمنية ووضع حد للتدخل الخارجي من خلال الاتفاقات التي وقعت والمؤتمرات التي عقدت في داخل اليمن وخارجها . والشقاقات التي وقعت في صفوف الثوار . ثم تأثيرات ثورة اليمن وحربها على الجزيرة العربية بعامة سواء في شمالها ـ داخل المملكة العربية السعودية ـ أو في جنوب اليمن المحتل آنذاك (عدن والمحميات) . ثم خروج القوات المصرية العسكرية من اليمن وسقوط العقيد عبدالله السلال ـ رئيس الجمهورية اليمنية ـ والضغوط الإمامية (الملكية) على الثورة والثوار فحصار العاصمة اليمنية صنعاء . وأخيراً انتصار الثورة بعد فك الحصار عن العاصمة وتحطيم المقاومة الإمامية نهائياً. وأفرد المؤلف كذلك في ختام دراسته ملحقاً عالج فيه تقييم بعض الشخصيات الهامة في الثورة وأحداثها ومراحلها بادئاً بشخصية الزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر ، لدوره في مساندة ودعم الثورة . وملحقاً آخر لدراسة أبرز القوى والتجمعات السياسية والاجتماعية وثيقة الصلة بالثورة اليمنية سواء داخل اليمن أو خارجها .

وعلى الرغم من تقديرنا العلمي لهذا الكتاب ولمؤلفه لما بذله فيه من جهد ، فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أننا نتفق معه في الكثير من تحليلاته وما انتهى إليه من نتائج حول الكثير من القضايا والمواقف والرجال الذين شملتهم الدراسة كما سيبين بعد قليل . ومع ذلك فإن اختلافنا معه في الرأي لا يعني تقليلاً من أهمية الكتاب ؛ وإلاّ لما كنا قد فكرنا أصلاً في القيام

بترجمته ونشره . ولسوف نعرض فيما يلي تلك القضايا التي اختلفنا معاً بشأنها محللين جوهر وطبيعة ذلك الاختلاف استناداً إلى مصادر علمية ، ولكن ليسمح لي القارىء أن أستأذنه أولاً في أن أوضح له فكرة الاقدام على ترجمة الكتاب وقصتها علّه يجد فيها ما يفيد .

لقد اشتغلت بالتدريس في جامعة صنعاء ـ باليمن ـ عامين دراسيين خلال الفترة بين سبتمبر ۱۹۷۷ ونهاية يونيه ۱۹۷۹ توزعت فيها بين الاعجاب والإشفاق على هذا المجتمع العربي الفريد الطيب أهله . وظلت تراودني من حين لآخر فكرة القيام بدراسة عن « التحديث في المجتمع اليمني المعاصر » خاصة وأنه كانت قد نبعت رغبة في تخصيص موضوع مستقل يدرسه طلاب الجامعة عن « تاريخ اليمن الإجتماعي » وفاتحني رئيس قسم التاريخ آنذاك الصديق الدكتور يوسف عبدالله في إسناد تدريس مثل هذا الموضوع إليَّ . فشرعت في جمع مادة البحث والموضوع معاً . وكان الكتاب الذي بين أيدينا الآن أحد مصادري ، فشدني إليه . خاصة وأنه رصد إلى حد ليس بقليل بعض جوانب ما كنت أزمع القيام بدراسته . كما أن تتبعه لأحداث الثورة والحرب التي أعقبتها قد أجاب عن كثير من تساؤلاتي . فقررت القيام بترجمته ـ خاصة وأن المكتبة العربية كانت تخلو من كتاب على نحو كهذا . غير أنني بعد أن أنهيت الترجمة ظلت تشغلني بعض النقاط والجوانب التي تحتاج إلى ضبط أو تحقيق أو تمحيص ومزيد من البحث . فأخذت أستكمل جمع المصادر لسدها واستكمالها . وقد استغرق ذلك مني كثيراً من الوقت والجهد آثرت معه أن أدفع بهذه الترجمة مع ما قد تتطلبه من إضافات وتصحيح إلى المطبعة . محتفظاً لنفسي بذلك الأمل القديم وأعني به دراسة قضية التحديث في المجتمع اليمني المعاصر في دراسة مستقلة لاحقة آمل أن ترى النور قريباً . تقديراً لهذا الشعب العربي ووفاء لكل الشهداء الذين خضبوا أرضه بدمائهم ـ وما أكثرهم ـ واحتراماً لدور الرجال الذين التزموا بقضايا أمتهم وشعوبها .

ولعل أول ما نختلف فيه مع المؤلف بعض الملاحظات التي سجلها عن الشعب اليمني : عاداته ومعتقداته وقيمه وسلوكه وقوانينه وغيرها ، وكلها أمور قد تبدو غريبة على مؤلف بريطاني غربي ربما لم يسمع بها في بلده ، وليس له بالطبع أن يألفها أو يقرها وذلك خطأ يشترك فيه مع المؤلف الكثير من الكتاب الأجانب . أما أن يطلق المؤلف على الشعب اليمني أو بعض أفراده وجماعاته وطوائفه صفة من الصفات تظل تتردد بين صفحات الكتاب من حين لآخر فهذا هو الأمر الغريب حقاً، لأن المؤلف يعلم قبل غيره أن مثل تلك الصفات وغيرها ليست أموراً ثابتة جامدة قابلة للتعميم .. إذ من الثابت أنها نتاج لأوضاع وظروف وتطورات متشابكة شديدة التعقيد . تخضع شأن غيرها من السمات والخصائص والقيم والظواهر لقوانين التغير والتطور. وفوق ذلك فإنها نسبية وليست مطلقة يتفاوت الأفراد في النظر إليها وتقييمها حتى بين أبناء البلد الواحد ، بل وربما داخل الجماعة الواحدة من فترة لأخرى ولعوامل كثيرة متداخلة . ووفقاً لهذه النظرة العلمية سنترك للقارىء أمر تقريرها أو تجاوزها أو الحكم عليها .

تأتي بعد ذلك مجموعة من القضايا الأساسية التي طرحها المؤلف في كتابه ، جاءت وجهات نظره بشأنها متأثرة كثيراً باجتهادات ذاتية لم يستطع أن يتخلص فيها من مكوناته الخاصة وهو المواطن البريطاني الذي كان لبلده آنذاك موقف خاص ليس من الثورة اليمنية فحسب! بل تجاه تعاظم المد الثوري العربي خلال فترة الحرب الباردة ، لما كان يشكله ذلك المد من مساس وتهديد للمصالح البريطانية ليس فقط في المنطقة العربية ، ولكن كذلك على امتداد المستعمرات البريطانية برمتها .

وفي مقدمة هذه القضايا الخلافية تلك النظرة المبالغ فيها من جانب المؤلف للدور الذي لعبه عبد الناصر ورجاله في إشعال الثورة اليمنية إلى الحد الذي يكاد فيه المؤلف أن يصل إلى القول بأن الثورة اليمنية كانت من فعل مصر عبد الناصر . وإنه لمن نافلة القول أن نردد التأثير الواسع الذي خلفته

الثورة المصرية على حركة التحرر الوطني العربي والعالمي . إلا أن ذلك لا يمكن أن يلغي بحال من الأحوال التطورات الذاتية والموضوعية الخاصة بكل منطقة أو ثورة على حدة . ومن الغريب أن المؤلف ذاته أسهب كثيراً في تتبع قوى المعارضة اليمنية التي تصدت للإمامة والنظام اليمني القديم مستهدفة تغيير ذلك المجتمع بكامله منذ فترة ربما ترجع إلى ثلاثينات هذا القرن خلال حكم الامام يحيى . ثم تطورها من مجرد أصوات خافتة هنا وهناك إلى أن تعاظم دورها وتبلورت فعلاً في حركات وجماعات وتنظيمات على أرض اليمن وخارجه . شملت قطاعات واتجاهات متباينة لشتى القوى الاجتماعية والسياسية . وقد نجح الجيش اليمني أخيراً في تجسيدها بشكل عملي في تنظيم ربما حذا فيه حذو جماعة « الضباط الأحرار » المصريين ، وقد استطاع بحكم ذلك الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في دول العالم الثالث في غيبة الحريات والديموقراطية أن يأخذ زمام المبادرة ليضرب ضربته مساء السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ . وسرعان ما انصهرت في حركته كل التيارات وجماعات القوى الوطنية اليمنية الأخرى على تباين بينها . وذلك أمر طبيعي حدث في اليمن وفي غيرها . وطبيعي أن هذا القول لا ينسحب البتة على الدور الذي لعبته مصر بزعامة عبد الناصر في دعم ومساندة الثورة اليمنية فور اندلاعها مباشرة وطوال الفترة اللاحقة والذي ربما كان عاملاً هاماً وحاسماً في نجاح الثورة واستمرارها .

ويرتبط بالدعم المصري للثورة اليمنية تلك المزاعم التي رددها المؤلف في كتابه حول طبيعة ووضع القوات المسلحة المصرية التي سارعت لنجدة الثورة والثوار ومواقفها بل ونظرتها إلى القوات المسلحة اليمنية . وقد حاول المؤلف أن يؤكد أنها كانت أقرب إلى قوات احتلالية لغزاة أجانب ليست على درجة من الكفاية العسكرية نظرت إلى الشعب اليمني وقواته المسلحة نظرة متعالية مشوبة بالحذر والريبة وعدم الثقة سواء من حيث الفعالية القتالية تدريباً وأداء ، أو من حيث الالتحام والتعاون الكامل معها . وبطبيعة الحال

فنحن لن نحاول الرد على مثل تلك المزاعم وغيرها ربما لما قد يفسر من جانبنا على أنه نظرة شوفينية تبريرية ذاتية . ونترك أمر ذلك للمؤرخين والكتاب اليمنيين بل والشعب اليمني ذاته فهو القادر وحده في تقديرنا على الرد عليها ودحضها أو على الأقل الإدلاء برأيه فيها . ولا يعني ذلك أننا ننفي تماماً شبهة أخطاء وتجاوزات وقعت هنا وهناك على أرض اليمن خلال فترة التواجد العسكري المصري في ظل ظروف عسكرية وسياسية بالغة التعقيد . ربما من جانب عناصر وأفراد وحتى قيادات لم تكن على درجة من الوعي والمسؤولية بالدور التاريخي الذي تلعبه على أرض اليمن بل والجزيرة العربية بأسرها .

ويكفي القول بأن ذلك الدور قد نجح في النهاية في تحقيق أهدافه حتى بعد خروج القوات المصرية في أعقاب الهزيمة العسكرية « المخزية » للقوات المصرية في يونيه ١٩٦٧ أمام القوات الاسرائيلية ، ونتيجة لقرارات مؤتمر قمة الخرطوم المنعقد في أغسطس من نفس ذلك العام . حدث ذلك بعد أن كانت مصر قد وفّت بالتزاماتها وتعهداتها السياسية والعسكرية مع الثورة اليمنية حتى من حيث الجانب الرسمي الشكلي طبقاً للاتفاق العسكري والسياسي الموقع بين كل من مصر واليمن في نوفمبر ١٩٦٢ والذي كان ينص على الدعم والتعاون معاً لمدة خمس سنوات . ثم وهو الأهم بعد أن كان تيار الثورة ومدها قد اشتد عوده وثبتت أقدامه ووقف على أرض صلبة حتى ولو حوصرت صنعاء ـ العاصمة ـ بعد ذلك . كما كان قد ساعد كذلك على حسم الصراع لصالح الثورة هذا الانصهار الشعبي والالتفاف حول راية الثورة وأهدافها وهو ما عرف آنذاك بفصائل الميليشيا الشعبية التي دافعت عن صنعاء والثورة معاً . ومن ناحية أخرى ذلك الدعم الهائل الذي قدمته المنظمات الشعبية السياسية والعسكرية ـ أو بعضاً منها ـ لليمن الجنوبي (عدن والمحميات) للثورة والثوار في اليمن الشمالي مما قوّض في النهاية وإلى الأبد المقاومة الإمامية الملكية المنعزلة واليائسة . وكان ذلك الدور واضحاً تماماً في أذهان القيادة المصرية وعبد الناصر بصفة خاصة ، حول تأثير الثورة اليمنية

الواسع ودور مصر المؤيد لها على الوجود الاستعماري البريطاني في جنوب اليمن المحتل . وفي تقديرنا أن ذلك كان عاملاً هاماً من عوامل قرار القيادة المصرية باستمرار التواجد المصري على أرض اليمن وسعيه إلى دعم النضال اليمني الجنوبي في سبيل نيل استقلاله وتحرره من كل أشكال التبعية والسيطرة البريطانية . خططت له القيادة المصرية ـ كما وضح حتى من دراسة المؤلف ـ وساعد على تأخير خروج القوات المصرية من الجزيرة العربية . ولسوف تثبت الوثائق يوماً عن طبيعة التحالفات والمصالح المشتركة التي ربطت بين القوى الاستعمارية المختلفة وجعلتها جميعاً ترابط في خندق واحد بهدف القضاء على دور مصر وقيادتها للنضال التحرري العربي والعالمي ، وهو الأمر الذي كان من وراء حرب يونية ١٩٦٧ والأهداف التي اندلعت من أجلها .

ويرتبط بذلك تماماً الحجم الذي وصلت إليه القوات المسلحة المصرية في اليمن . وبطبيعة الحال فقد ارتبط ذلك بالتطورات العسكرية والسياسية ـ الداخلية والخارجية ـ في اليمن ، والمدى الذي وصل إليه الدعم الذي لقيه الإمام المخلوع وفلوله من جانب بعض الدول والقوى العربية والأجنبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . وهو الأمر الذي حدا بالقيادة المصرية إلى أن تصعد من قواتها في اليمن إلى ما يربو على سبعين ألف مقاتل صيف عام ١٩٦٥ (١) . وكان ذلك الحجم قد بدأ في أعقاب الثورة مباشرة بحوالي عشرة

---

(١) ويذكر الفريق أول محمد فوزي ـ أحد وزراء الحربية السابقين في مصر ـ في مذكراته أن الرئيس جمال عبد الناصر ـ نظراً لضعف المعلومات لدى القيادة السياسية المصرية عين السيد أنور السادات مسؤولاً سياسياً عن اليمن لتخطيط ودراسة المساعدات السياسية والعسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن وضم إليه الدكتور البيضاني والقاضي الزبيري؛ كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا وهم العميد علي عبد الخبير والعميد طيار مهندي أحمد نوح ومقدم من الصاعقة، وتوجه أعضاء هذه اللجنة فوراً إلى اليمن وعادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة وسرب طائرات معاونة واستطلاع جوي . ... وقد نجحت عملية الدعم العسكري الفوري لليمن فور قيام الثورة عبر مسافة أكثر من ألفي كيلومتر . . ويضيف الفريق فوزي أنه =

آلاف مقاتل . وقد تكبدت تلك القوات خسائر بشرية ضخمة لا يمكن تقدير حجمها الآن على وجه دقيق . ففي شهر نوفمبر ١٩٦٤ صرح أحمد الشامي ـ وزير الخارجية الملكية في المنفى ، كما كانوا يطلقون على أنفسهم ـ بأن القوات المصرية تكبدت منذ بداية الحرب وحتى ذلك التاريخ ٢٥ ألف قتيل من بينهم ٣ آلاف ضابط . على حين صرح أحد المسؤولين اليمنيين الآخرين بأن حجم تلك الخسائر خلال نفس الفترة تقريباً يتراوح ما بين خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف قتيل . ومن المؤكد أن تلك الأرقام قد تصاعدت بعد ذلك بكثير حتى تاريخ « انسحاب » القوات المصرية من اليمن بشكل كامل خلال خريف عام ١٩٦٧ بل وأثناء عملية « الانسحاب » ذاتها . ويبين ذلك فداحة حجم تلك الخسائر البشرية التي كبدتها مصر خلال عملياتها العسكرية في اليمن . يقابلها من الجانب اليمني ـ إماميين وجمهوريين ـ خسائر بشرية رهيبة تراوحت تقديراتها ما بين مائة ألف قتيل و٢٢٠ ألف قتيل خلال نفس الفترة المشار إليها لنفس المصادر . فإذا أضفنا إلى ذلك حجم الجرحى والمصابين ومشوهي الحرب من الجانبين أمكننا أن نقدر حجم هذه الخسارة البشرية المؤلمة والرهيبة . وهو الأمر الذي يعكس من جانب آخر حجم العمليات العسكرية

= «قيل وقتها إن هذه القوة التي لم يزد عدد أفرادها عن ألف فرد سوف تنهي مهمتها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر». ولكن الدعم الخارجي للقوى المناوئة للثورة اليمنية وتصاعده دفع إلى أن ترسل مصر المزيد من القوات العسكرية بلغ عددها خلال عام ١٩٦٤ إلى ٧٠ ألف مقاتل تدعمها الطائرات وبعض القطع البحرية المختلفة المهام والنوعية، وأنشأت لها قيادة كبيرة لمسرح العمليات في اليمن يقودها ضابط برتبة فريق شغلها على التوالي كل من أنور القاضي وعبد المحسن كامل مرتجى.

راجع مذكرات الفريق محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، دار الوحدة، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣، ص ٢٢ ـ ٢٤.

ويضيف كذلك الفريق فوزي فيما يتعلق بمساندة مصر لشعب عدن والجنوب المحتل أنها تبنت اتجاها سياسيا وتأييدا ثوريا ضد الاستعمار البريطاني هناك في عملية اطلقت عليها اسم «عملية صلاح الدين» راجع نفس المصدر، ص ٢٥.

ومدى ما تكبدته من تكاليف ونفقات ومعدات وأسلحة وذخيرة وغيرها وهي النقطة التي نود الوصول إليها لإلقاء مزيد في الضوء عليها حيث ذكر المؤلف أن نفقات وتكاليف القوات المصرية في اليمن قد تكفلت بها الخزانة اليمنية والمساعدات التي قدمت لليمن ـ سواء في شكل منح وقروض وتسهيلات ومساعدات ـ من جانب الدول الصديقة والاشتراكية وغيرها . وذلك زعم تنفيه الحقائق . فقد ذكر مؤلف أمريكي ـ دان هوفشتادر Dan Hofstadter ـ في كتاب نشره عن مصر وعبد الناصر ـ ومن المؤكد بالطبع أن هذا المؤلف الأمريكي لن يدافع عن مصر وعبد الناصر ـ أن مصر في ٣٠ يولية ١٩٦٧ « **قد هدّدت بسحب كل ما كان قد بقي لها من قوات في اليمن ويبلغ ٢٥ ألف جندي ما لم يشارك النظام الجمهوري في تكاليف ونفقات الاحتفاظ بالقوة المصرية هناك**» [1] . وذلك يعني بوضوح عدم صحة ما أورده المؤلف في هذا الصدد جملة وتفصيلاً .

كما ردد المؤلف خلال صفحات الكتاب أن العقيد **عبدالله السلال** رئيس الجمهورية اليمنية كان « ألعوبة » في يد عبد الناصر استخدمه للتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية . بل ذهب أبعد من ذلك بأن القيادات العسكرية المصرية التي أشرفت على العمليات القتالية داخل اليمن : اللواء أنور القاضي أو عبد المحسن كامل مرتجى أو غيرهما قد مارسوا سلطات

---

(1) Dan Hofstadter, (edt.), Egypt and Nasser, Vol. II, 1957 - 66, New York, 1973, p. 210.

ويذكر الفريق محمد فوزي في مذكراته ما يؤكد تحمل مصر نفقات حرب اليمن «أن معدل الصرف خلال السنوات الأربع ـ دون أن يحددها ربما ٦٣ ـ ١٩٦٦ ـ لم يتعد ٩٠ مليون جنيه مصري» ويضيف حيث كانت الميزانية المخصصة لليمن في مصر عام ١٩٦٦ هي ٢٠,٥ مليون جنيه كعملة محلية إضافة إلى ١,٣ مليون جنيه عملة صعبة. أي أن مجموعها هو ٢١,٨ مليون جنيه. وهي أكبر ميزانية خلال أربع سنوات». راجع، المذكرات، ص ٢٦.

واسعة حجبت سلطة رئيس الجمهورية اليمنية . ونحن لا نستطيع أن ندفع هذه التهمة بشكل محدد وفي غيبة الوثائق والمادة التاريخية . ولكن لنا أن نتصور أن عمليات عسكرية جرت على هذا النحو من الاتساع والإنتشار والضراوة ثم الإستمرار كانت تتطلب بالضرورة أعلى درجات التعاون والتنسيق والإلتحام بين القيادات العسكرية الميدانية والسياسية بنفس الدرجة التي كانت تفرض من حين لآخر اختلافاً في التقدير وأسلوب المعالجة . وهو أمر يحدث بين قيادات البلد الواحد بل وفي اطار القوات المسلحة الواحدة ذاتها . إذ من المثير حقاً أنه في الوقت الذي وقعت فيه خلافات واختلافات داخل اليمن نفسها بين القيادات الجمهورية حول حجم ودور القوات المسلحة المصرية وطبيعة مهمتها وتواجدها أصلاً ، الأمر الذي أسفر في النهاية عن وقوع شقاقات حادة بين تلك القيادات اليمنية تولد عنه أخيراً بروز تيار مستقل « ثالث » يؤمن بالثورة والنظام الجمهوري ويأمل في حسم الصراع بعيداً عن كل من الامام المخلوع وعبدالله السلال . في نفس هذا الوقت وربما قبله وقع نفس الخلاف داخل القيادة السياسية المصرية ـ عند قمة السلطة ـ حيث برز تيار يعارض استمرار التدخل المصري في اليمن لسند الثورة ، وكان على رأس ذلك التيار قطبان بارزان من أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية ـ أو آنذاك مجلس الرئاسة ـ وهما كل من كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي ، وربما غيرهما سواء داخل القيادة السياسية أو حتى على الصعيد العسكري . وذلك أمر ليس بغريب حيث تتفاوت وجهات النظر والأهداف والوسائل والقدرات والطموحات بين الأفراد والجماعات في كل مكان وزمان .

ومن بين الأمور الأخرى التي حاول المؤلف أن يقيم عليها بعض أحكامه تلك الصورة المبالغ فيها حول تقديره لحجم الاختلافات والخلافات بين مذهبي اليمن الدينيين ـ الزيدي الشيعي والشافعي السني ـ أو بمعنى آخر بين من يسكنون داخل اليمن وبين من يقطنون سواحلها في سهل تهامة

ونواحي مدينة تعز . ومن المؤكد أن هناك بعض الفوارق بين المذهبين الدينيين سواء في المعاملات أو الاجتهادات ، ولكن تبقى أصول العقيدة الدينية الاسلامية واحدة في جوهرها بين كل منهما . قد توافق المؤلف على أن هناك اختلافات نشأت بين سكان تهامة وسائر مناطق اليمن ، إلا أنها في تقديرنا اختلافات من نوع آخر ، تردُّ في مجموعها إلى عوامل تاريخية وتطورات متباينة . ربما يشكل جانباً منها أن سكان السهل الساحلي كانوا أكثر مناطق اليمن قاطبة اتصالاً بالعالم الخارجي ليس فقط منذ العصر العثماني بل قبله خلال الحكم المماليكي ومن سبقه . في حين بقيت مناطق اليمن الداخلية أكثر انطواء على النفس في ظل الحكم الامامي وما أفرزه ذلك الحكم من علاقات وارتباطات ومصالح لقوى بعينها دون غيرها . وإلى ذلك وحده تعزى ـ في تقييمنا ـ طبيعة ذلك الاختلاف ومداه . ولنا أن نتوقع كيف يمكن لمواطن يمني عادي ـ أمي في أغلب الأحوال ـ أن يدرك طبيعة الفوارق الدقيقة والشائكة بين المذاهب الدينية ، وهي أمور تغيب كثيراً عن إدراك المثقف المسلم ذاته . وما هو أدهى من ذلك أن يرتب المؤلف مواقف وتفسيرات وردود أفعال للطوائف والجماعات والرجال طبقاً لمقولته هذه التي ثبت زيفها. فذلك أمر غير علمي بعيد عن الموضوعية. ومن أسف أنه لا يقف بوحدة هذا الموقف، بل يشترك معه فيه الكثير من الكتاب والمؤلفين الأجانب وربما غيرهم.

كما استوقفتنا كذلك تلك التفسيرات التي لجأ إليها المؤلف تبريراً للمساندة الأمريكية من خلال سلاح الطيران الرابض في قاعدتها العسكرية بالظهران بالمملكة العربية السعودية آنذاك ، أو للقوات العسكرية البريطانية وسلاح الجو الملكي البريطاني المتواجد في عدن واتحاد محميات جنوب شبه الجزيرة المحتل للقوات الإمامية الملكية سواء من الشمال أو الجنوب والشرق على فترات متفاوتة خلال حرب اليمن . ولا يمكن أن يخفى على أحد مبلغ حرص كل من الدولتين ـ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ـ على

مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة كل منهما معادلة ما اصطلحوا على تسميته بتوسع وتغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة وقد وفر ذلك الدعم للامام المخلوع وفلوله تأييداً واسعاً ليس فقط على الصعيد العسكري ، بل وكذلك على الصعيد السياسي الدولي حتى مع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بالنظام الجمهوري خلال فترة مبكرة من قيام الثورة ـ ديسمبر ١٩٦٢ وكان عاملاً حاسماً وأساسياً في إطالة أمد حرب استنزاف الطاقات الثورية العربية ، وهو الأمر الذي بلغ ذروته بمأساة حرب يونية ١٩٦٧ .

وأخيراً وربما ليس بأخير ذلك الملحق الذي أورده المؤلف في خاتمة كتابه وعالج فيه بعض الشخصيات والقوى التي لعبت دوراً سواء في الثورة اليمنية أو حرب « الاستنزاف » التي أعقبتها . وتلك دراسة أقل ما يقال عنها أنها جانبت الموضوعية في كثير من أحكامها لم يحالف المؤلف الحظ فيها بل ربما أنه ركب متن الشطط عامداً . ومع ذلك فقد احتفظنا له بها على النحو الذي كتبت به . وفي رأينا أنها قد لا تخلو ـ مع ذلك ـ من فائدة . على الأقل في دراسة اتجاهات المؤلف وميوله وانحيازاته مهما حاول أن يلتزم الموضوعية . كما يكشف ذلك النقاب عن الكثير من وجهات نظره واجتهاداته خلال الدراسة برمتها ويفسر لنا الكثير من بواعثها .

وهكذا وبعد أن فرغنا من مناقشة أهم القضايا ـ ولا نقول كلها ـ التي أوردها المؤلف في كتابه واختلفنا معه بشأنها . آن لنا ـ التزاماً بالأمانة العلمية ـ أن ندلي برأينا حول قضايا أخرى ربما لم يبرزها المؤلف أو يعالجها أصلاً . ويأتي في مقدمتها ذلك الأسلوب الذي ارتآه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ومعاونوه لمعالجة « الأزمة » اليمنية منذ البداية وحتى النهاية والمدى الذي كان على مصر أن تذهب إليه أو تقف عنده . وفي اعتقادنا أنه لا يمكن ابتداء تقييم ذلك الدور الآن تقييماً علمياً موضوعياً في غيبة الوثائق والمادة التاريخية . وكل ما نستطيع قوله هنا أننا لن نفعل ما فعله البعض من ذوي النظرة الإقليمية الضيقة الذين راحوا يكيلون التهم لعبد الناصر ويحملونه

مسؤولية تاريخية عما أصاب مصر والمصريين من جراء حرب اليمن ودور مصر فيها . بل ذهبوا أبعد من ذلك فألقوا بتبعة هزيمة حرب يونية ١٩٦٧ أمام القوات الاسرائيلية على دور الجيش المصري في اليمن وما جره على البلاد . وتلك أولاً حجج واهية تفتقر إلى دليل وأهم من ذلك أنها لا تعبر إلا عن وجهات نظر كاتبيها ومروِّجيها ، ولا تستحق حتى ذلك المداد الذي يصرف للرد عليها وتفنيدها . فلربما تكشف الوثائق عما قريب عن مدى حرص عبد الناصر وسعيه الدؤوب للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة «للمسألة» اليمنية . وهو الأمر الذي دفع به مراراً إلى الاتفاق مع النظام السعودي ـ على ما كان بينهما من خلافات ـ للتوصل معه إلى حل نهائي للمشكلة [1] . ربما لكي تتفرغ مصر بجهودها للعمل على مساعدة عدن وجنوب اليمن المحتل لنيل استقلالها ، هذا من جانب . ومن الجانب الآخر فمن المؤكد أن عبد الناصر لا يقف وحده ـ في مصر ـ مسؤولاً عن المدى الذي وصلت إليـه حرب « الاستنـزاف » في اليمن وتطوراتهـا . ذلك لأنـه ـ كما وضـح من دراسة المؤلف ـ كان يبني تقديراته وحساباته السياسية والعسكرية من خلال تقارير معاونيه ومستشاريه الذين تولوا ـ على الطبيعة ـ مسؤولية تنفيذ ومتابعة دعم مصر للثورة اليمنية . وكان في مقدمتهم منذ البداية المشير عبد الحكيم عامر ـ كمسؤول عسكري ـ وأنور السادات ـ كسياسي ووزير مسؤول عن شؤون اليمن . بالإضافة إلى عدد آخر من القيادات الميدانية . وتفيد المصادر المتاحة الآن أن تقديراتهم جميعاً قد أكدت في البداية أن الدعم المصري العسكري للثورة لن يطول مداه أو يتعاظم حجمه ، ثم ما لبثت أن تغيـرت تلك التقديرات بعد ذلك شيئاً فشيئاً بعد أن بدأ يتضح ويتسع حجم « المؤامرة » لتجعل من اليمن « فيتنام » عبد الناصر كما بدأت تروج الدوائر الإعلامية الغربية . ويذكر أن الذي أشار بتوسيع حجم العمليات العسكرية المصرية في

(١) كما اتضح ذلك من هذا الكتاب. وراجع كذلك في هذا الصدر Hofstadter, D., (edt.) Ibid, p. 201 .

اليمن هو أنور السادات ـ مستشار عبد الناصر لشؤون اليمن . وتلك تقديرنا قضية هامة وخطيرة ـ فيما لو صحت ـ ينبغي تقصيها بكل حرص وعناية لأنها ـ في تقديرنا ـ قد تكشف النقاب يوماً عن خبايا السياسة المصرية المعاصرة وأسرارها ، وتفسر لنا الكثير من غموضها وأخطر من ذلك تميط اللثام عن تطوراتها اللاحقة بعد وفاة عبد الناصر ورحيله . ومن ناحية أخرى فإنه لكي يتم تقييم ذلك الأسلوب ومداه تقييماً أميناً فلا بد للمرء أن يأخذ في اعتباره الظروف الموضوعية التي أحاطت بمصر ليس فقط في الداخل والخارج بل وكذلك الدور الذي كانت تمثله مصر وزعيمها من رموز وآمال ليس فقط بالنسبة لسكان المنطقة العربية وحدها بل وبالنسبة لشعوب العالم الثالث سواء من خلال تيار الحركة القومية العربية ـ ولا نقول جامعة الدول العربية ـ ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وكتلة عدم الانحياز ، وتكتل المؤتمر الاسيوي الافريقي ودور مصر النشط والايجابي داخل وخارج المنظمة الدولية ـ هيئة الأمم المتحدة .

على أن ما يمكن أن يوجه ـ بحق في اعتقادنا ـ إلى عبد الناصر من انتقادات بشأن المسألة اليمنية برمتها يمكن أن يتركز من أمور أخرى . أولها أن عبد الناصر ـ كما اتضح من الكتاب ـ جعل في الرئيس اليمني عبدالله السلال حلقته في الاتصال باليمن والثورة ـ وربما معه بعض الشخصيات اليمنية الأخرى ـ دون أن يعمد إلى خلق وتبني تيار واتجاه يتبلور في النهاية في خط يمني مستقل قوي واضح يعتمد على نفسه في ادارة شؤون بلده وحل قضايا مجتمعه الذي هو أكثر وعياً بها دون سواه . خاصة عندما بدأ يتضح رويداً رويداً جنوح السلال إلى الحكم المطلق والنزعة االأوتوقراطية(١) . وقد جر

(١) وربما يدعم وجهة النظر هذه السهولة التي تم بها تنحية عبد الله السلال عن السلطة في ٥/ ١١/ ١٩٦٧ في أعقاب خروج القوات المصرية من صنعاء ومن قبل أن تستكمل رحيلها عن اليمن بكامله. ويرجع ذلك فيما يرجع إلى افتقار السلال الشديد إلى تأييد شعبي وعسكري يمني من ناحية. وإلى استناده في حكمه واستمراره في السلطة على حراسة القوات العسكرية المصرية له من جانب آخر.

ذلك الخطأ عبد الناصر إلى خطأ آخر عندما سمح لنفسه أن يقف وجهاً لوجه مع بعض القيادات الثورية اليمنية ويصطدم بها ! وهي بعينها نفس القيادات التي ناضلت من أجل الثورة وساندتها وبذلت كل ما يمكنها من أجل عزتها واستمرارها . وعندما اختلفت مع السلال تصدى لها عبد الناصر ووقف في وجهها بل وصل به الأمر إلى أن احتجز بعضها في القاهرة لمدد متفاوتة [١] ، بينما لم يسمع عن واحد منهم ثمة انحراف عن الخط الثوري . ومن عجب أن معظم الذين احتجزهم عبد الناصر في القاهرة هم الذين تولوا عبء الثورة اليمنية بعد خروج القوات المصرية من اليمن ووصلوا بها إلى تحقيق النصر الحاسم والنهائي على القوات الامامية التي كانت قد ضيقت الخناق على الثورة إلى حد حصار العاصمة صنعاء . وربما يفسر ذلك الموقف من جانب عبد الناصر أنه لم يكن موقفاً خاصاً من اليمن ـ ثورة وقيادة ـ ولكنه كان جزءاً من تكوينه العام وقناعاته وممارساته من قيادة الثورة المصرية وأسلوب حكم البلاد . ونعني به ضيقه بالمعارضة وعدم اقتناعه آنذاك بالأساليب الديموقراطية أو على الأقل انتهاجه إياها، وهو ما جرَّ على مصر في حياته وبعد موته الكثير من الويلات .

وينسحب ذلك القول على موقفه من ذلك « التيار الثالث » الذي برز في اليمن بعد تطور حرب الاستنزاف وتوسع نطاقها وما صحب ذلك من أخطاء وتجاوزات هنا وهناك . وقد عبر ذلك التيار عن نفسه من خلال بعض القيادات الثورية اليمنية تعبيراً وتجسيداً لقاعدة جماهيرية يمنية لا يستهان بها هدفت إلى وضع حد للحرب اليمنية وحل عقدتها بعيداً عن كل من الإمام

---

(١) وهم اللواء حسن العمري والقاضي أحمد محمد النعمان والقاضي عبد الرحمن الإرياني. وقد أصبح الارياني رئيساً للجمهورية بعد عودته من احتجازه في القاهرة، كما انضم القاضي النعمان إلى عضوية المجلس الجمهوري الرئاسي وأصبح اللواء العمري رئيساً للوزراء خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ وتولى بنفسه إدارة دفة البلاد بحزم لفك حصار صنعاء.

المخلوع ونظامه البائد والدول التي ساعدته ووقفت من خلفه من ناحية ، ثم العقيد عبدالله السلال رئيس الجمهورية وأساليبه الأوتوقراطية العتيقة ونزعاته الفردية وعبد الناصر وقواته المسلحة التي شدت من أزره ، وذلك كله دفاعا عمّا آمنوا به وضحوا من أجله وهو إقامة جمهورية ديموقراطية يمنية خالصة .

ويضاف إلى هذه الأخطاء خطأ آخر قد لا يقل أهمية من حيث الدلالات ، ونعني به المحاولات التي بذلها عبد الناصر وقام بها لحل القضية اليمنية مع العاهل السعودي - الملك فيصل سواء في الأسكندرية أو جدة والخرطوم أو غيرها . والتي جرت كلها في غيبة أطراف النزاع أنفسهم ، سواء الجانب الجمهوري أو الجانب الإمامي الملكي . ولهذا سرعان ما كانت تنهار مثل تلك الاتفاقات إما بخرقها أو عدم تطبيقها واحترامها لأنها حقيقة لم تكن لتلزم إلا موقعيها . ولو أنه سعى مع مختلف أطراف الصراع المعنية إلى إتاحة الفرصة للقوى اليمنية ذاتها - جمهوريين وإماميين - للالتقاء معاً والاتفاق مباشرة بضمان أطراف عربية أو دولية وتحت مسؤوليتها وإشرافها ، فلربما أن الصراع كان قد حُلَّ منذ فترة مبكرة ، وتم حقن الكثير من الدماء العربية وتوفير الجهد والوقت والامكانات لكل الأطراف - يمنية ومصرية وسعودية لترتيب أمورها وتطوير أوضاعها.

ويرتبط - في تقديرنا - بذلك التطوير قضية أخيرة على درجة كبيرة من الأهمية ، وهي كيف يمكن لنا أن نتصور أحوال اليمن وأوضاعها لو أن كل تلك النفقات والأموال التي بذلت في حرب الاستنزاف اليمنية - التي استغرقت زهاء خمس سنوات كاملة - قد وجه جانب كبير منها - ولا نقول كلها - إلى دراسة المجتمع اليمني وتنميته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً [1] . ويحضرني الآن في هذا الصدد تلك الدعوة التي دعا إليها ذات

---

(١) ويذكر الفريق أول محمد فوزي في مذكراته ص ٢٥ أن نتيجة لانتشار القوات المصرية في عمق اليمن والدخول في بداية مرحلة للتعمير والتطور الإجتماعي ولضمان =

يوم مثقف مصري بارز ـ وهو الصحفي أحمد بهاء الدين على صفحات مجلة المصور أن تستفيد مصر من علاقتها مع اليمن لتفعل ما سبق أن فعلته الحملة الفرنسية في مصر ـ علماً بأن القياس هنا مختلف تماماً ـ وكل ما يفيد فيه فحسب ذلك الأثر الحضاري الواسع الذي كان يمكن لمصر أن تتركه داخل اليمن كي يتم وضع الشعار الذي رفعته الثورة المصرية آنذاك « أن يداً تبني ، ويداً ترفع السلاح » موضع التطبيق . وهو الأمر الذي لم يحدث بشكل مباشر ومحدد للأسف الشديد .

* * *

وتبقى في جعبتنا نقطة هامة في هذا الصدد نود توضيحها . وهو ذلك الموقف الذي وقفته الجماهير اليمنية الغاضبة سواء داخل صنعاء أو خارجها من لجنة السلام العربية التي انبثقت عن مؤتمر قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ لترتيب وضع اتفاق السلام الذي توصل إليه مؤتمر القمة موضع التطبيق [١] . وقد تفجرت مظاهرات عارمة وعنيفة لدى وصول اللجنة إلى صنعاء في الرابع من أكتوبر ١٩٦٧ ، تطورت إلى القيام بأعمال عنف وقتل وتخريب[٢]. أجبر اللجنة على العودة إلى القاهرة في نفس اليوم الذي

= السيطرة على الأرض والقبائل اليمنية تولت القوات المصرية مسؤولية إدارة شؤون الحكم الداخلية واضطرت مصر إلى ارسال الدعم المالي والاقتصادي والمعونات لليمن. . كما ساعدت في بعض النواحي الاجتماعية مثل فتح المدارس وشق الطرق وإدارة أعمال ميناء الحديدة.

(١) كانت لجنة ثلاثية برئاسة محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني وعضوية كل من اسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقية، وأحمد العراقي وزير خارجية المغرب. الذي يبدو أنه قد حل محله أحد السفراء المغاربة في اصطحاب اللجنة عند زيارتها لصنعاء وهو أحمد بن سودة على ما يورد أحد المصادر.

(٢) حيث قتل خمسة مدنيين يمنيين وتسعة جنود مصريين خلال مظاهرات صنعاء عندما حاولت الجماهير الغاضبة اقتحام مقر القيادة العسكرية المصرية داخل العاصمة. كما اختفى سبعة جنود مصريين آخرين ذابوا داخل المتظاهرين. وقد حوكم العقيد عبد =

وصلت فيه دون أن تقوم بأداء مهمتها . وقد نشرت اللجنة بياناً فور عودتها إلى القاهرة صرحت فيه « أن اللجنة قررت مغادرة صنعاء بغرض الحفاظ على أمن وسلامة الشعب اليمني » لأنه حيل بين شيوخ القبائل اليمنية وقيادات اليمن وبين مقابلة اللجنة « بسبب الظروف الصعبة والعقبات التي وضعت في طريق اللجنة » (٣) . وربما يعكس ذلك الموقف بوضوح مبلغ حرص الشعب اليمني على استمرار مساندة ودعم القوات المصرية للثورة اليمنية بسبب المخاوف التي انتابت الجماهير من وراء سحبها من اليمن . وربما نظر إليها على اعتبار أنها تشكل نوعاً من التضحية بالثورة والتخلي عنها . إلا أن عبد الناصر كان هذه المرة قد اتخذ قراره النهائي بعد أن تأكد له من خلال القمة العربية رغبة الجميع وحرصهم بما في ذلك الجانب السعودي على الالتزام بتطبيق الاتفاق الذي يعني وقف كافة أشكال المساعدات المختلفة للجانب الامامي الملكي في مقابل خروج قوات مصر من اليمن . بعد أن كانت قد طرأت على الساحة العربية ظروف جديدة دامية انتهت بنصر خاطف « رخيص » للقوات الاسرائيلية على الدول العربية . وقد رغبت كل الأطراف العربية ولكن بعد أن كان قد فات الأوان وتم استكمال حلقة المؤامرة ـ في توجيه كافة الطاقات العربية لمواجهة الخطر الاسرائيلي . وعلى أية حال فقد صح ذلك فيما بعد حيث توارى الامام المخلوع ورجاله ، ثم ما لبثوا أن اختفوا نهائياً بعد أن سحبت السعودية تأييدها لهم . وهو الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن الإمام المخلوع لم يكن يحظى بأي تأييد شعبي داخل اليمن آنذاك . كما يثبت عجزه الكامل عن أي سيطرة على مجريات الأمور فسقط وسقطت معه قضيته بمجرد أن تم التخلي عنه .

= القادر الخطاري نائب وزير الداخلية اليمني ومدير الأمن العام بتهمة قتل خمسة يمنيين عندما أطلق رصاص مسدسه على الجماهير الغاضبة وجرى اعدامه بعد محاكمة عسكرية سريعة. راجع :

Hafstadter, D., Ibid., pp. 212 - 13.

Hafstadter, D., loc. cit.

ومن بين الأمور الهامة الأخيرة التي تجدر الاشارة إليها أن دراسة المؤلف هذه لم تتناول بشكل واضح دراسة القوى والطبقات الاجتماعية اليمنية ، وإن كان قد تعرض لبعضها إجمالاً في ثنايا جوانب المجتمع والتغير الإجتماعي . ويمكن أن نذكر في هذا الصدد أن المجتمع اليمني الإمامي حتى قيام الثورة كان يتكون من عدة قوى اجتماعية متباينة تأتي في مقدمتها طبقة السادة والأشراف وهم أولئك الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية حيث كانت الوظائف الحكومية العليا وما تخلعه عليهم من جاه ووجاهة وما توفره لهم من مصالح حكراً عليهم . ويليهم في السلم الاجتماعي طبقة القضاة والعلماء يشاطرون السادة المناصب الكبيرة بحكم ما كانوا يتمتعون به من مركز علمي وثقافي ديني مرموق ! ويمكن أن يشكل فريق منهم مع السادة الطبقة العليا في المجتمع اليمني ، تأتي مباشرة بعد الإمام وأسرته ومن يلوذ بهم . ويأتي بعد ذلك ما يمكن أن نطلق عليهم بالطبقة الوسطى والتي تتكون أساساً من ملاك الأرض وكبار التجار وبعض العناصر المهنية من صغار الموظفين ، وفي نهاية السلم الإجتماعي تأتي طبقة المنتجين من زراع وعمال وحرفيين وأجراء وغيرهم . وخارج هذا الهرم الاجتماعي تأتي طبقة الأخدام وتتكون أصلاً من أخلاط وعناصر شتى تعيش على هامش المجتمع وربما أنها لا تتمتع بأي قدر من الحقوق أو تحظى بأية رعاية .

ونقطة هامة أخرى هي أن دراسة المؤلف حول جذور وتطور الحركة الوطنية اليمنية أغفلت الكثير من جوانبها سواء من حيث بدايتها ونشأتها عندما اتخذ من عام ١٩٤٤ بداية لها ـ وهو أمر ليس بصحيح ـ أو من حيث تطوراتها اللاحقة والقوى الاجتماعية والسياسية التي شاركت فيها . وكلها أمور حاولنا قدر جهدنا ـ وما تسمح به الترجمة ـ أن نسد بعضاً من ثغراتها من حواشي الكتاب إلا أنها تظل في تقديري موضوعات هامة للبحث والدراسة .

* * *

وأخيراً وعلى الرغم من كل ما أوردنا من ملاحظات وتعليقات حول ما

ورد بين دفتي هذا الكتاب المترجم ، واختلافنا معه في تناولها وأسلوب طرحها . تبقى للكتاب قيمته العلمية وأهميته التاريخية وإسهامه الرائد في التصدي لدراسة هذه الفترة الهامة والشائكة من تاريخ النضال العربي المعاصر . وهو الأمر الذي لم يقدم عليه مؤلف عربي آنذاك . وفي تقديرنا أن موضوع هذه الدراسة قد أثار وسيظل يثير الكثير من الجدل والمناقشات ووجهات النظر المتباينة لفترة طويلة قادمة ، نأمل أن يتصدى لها الكتاب العرب بالدرس والنقد والتحليل .

فإذا كنا قد وفقنا فيما عرضنا فذاك حسبنا ، وعلى الله قصد السبيل .

الدوحة في الأربعاء ١٠ / ١١ / ١٩٨٢ م

مترجم الكتاب

عبد الخالق محمد لاشين



مقدمة المؤلف

زرت اليمن للمرة الأولى عام ١٩٤٨ حيث كان يحكمها خلال تلك الأيام طغيان بربري من جانب الإمام أحمد . ومن بين كل البلدان التي سافرت إليها لم أخرج بذلك الانطباع الذي خرجت به من خلال زيارتي لليمن ، وهو الرجوع القهقري إلى فترة العصور الوسطى . فباستثناء الأسلحة النارية وبعضاً من سيارات النقل والعربات القديمة لا يبدو أنه كانت هناك ثمة تغيرات لقرون خلت . كما أن الوصف الذي أورده جون جوردان John Jourdain ـ أول بريطاني يزور صنعاء ويكتب عنها عام ١٦٠٩ ـ يظهر كما لو كان « معاصراً » لعام ١٩٤٨ .. حيث لم يقع ثمة تطور في اليمن . فأبواب المدن المسورة تغلق عند غروب الشمس يومياً ، وتظل كذلك مغلقة حتى مطلع الفجر . والعقوبات بدائية وناجعة . فأولئك الذين يثيرون غضب الامام أو موظفيه يلقى بهم في غياهب السجون دون محاكمة ولمدد غير محددة . وتقطع الأيدي عند السرقة والرق والعبودية شكل مقبول من أشكال الحياة .

وإذا ما كان هناك بلد مهيأ لثورة وتغير سياسي أكثر من غيره فهو اليمن بلا جدال . فعندما قامت مجموعة من الثوار اليمنيين « بانقلاب عسكري » - يدعمهم عبد الناصر - كانت المفاجأة الوحيدة هي أنهم تأخروا في القيام بها لفترة طويلة . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً اندلعت الحرب الأهلية ونشأ حولها قدر كبير من الجدل وسوء الفهم .

ولقد جسمت الحرب كثيراً من الشكوك المتأصلة لدى البلدان العربية ورجال الحكم والساسة والشقاقات بين بعضهم البعض طالما أنها كانت جزءاً من صراع أكبر على النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط . على أن الصورة التي وصلت إلى الغرب كانت صورة مثيرة تلهب الخيال لإمام مخلوع لجأ مع رجاله إلى الجبال تصب عليهم الغازات السامة والقنابل بواسطة الغارات الجوية المصرية وليس ما يملكون سوى المدى وأسلحة نارية مستهلكة في سبيل تحقيق مثل براقة تحدياً لعبد الناصر ذلك الشخص غير المحبوب .

وإذا ما بدا أن هذا الكتاب شاقاً على نفوس الملكيين فليس لدى ما أقوله سوى أنني لم أحصل على شيء من الطرف الآخر وانتقدت في الواقع بشدة وعلى قدم المساواة كلاً من الجمهوريين اليمنين والمصريين المتواجدين في اليمن على حد سواء . وإن تكن نتائج ملاحظاتي ودراستي لا تتفق مع تلك الصورة الوردية التي انطبعت لدى الغرب عن الامام وأهدافه . كما لم يُعرف الشيء الكثير عن أهداف ومثل الشخصيات اليمنية المعنية المختلفة . ولكن يظل واضحاً في الأذهان أن الملكيين لديهم العديد من الرواة البارزين الذين قدموا صورة رومانسية للعالم الخارجي عن الصراع الملكي ضد عبد الناصر . على أن ما لم يتم تأكيده بدرجة كافية هو أن الإمام كان حاكماً أوتوقراطياً يسعى إلى إعادة فرص سيطرته على البلد . وإنه لمن المسلم به أن بعض الدول والقضايا السياسية - ومن بينها قضية الملكيين - تستخدم دوائر العلاقات العامة لإجلاء صورتهم ، وبالفعل فإن إبراز صورة القضية الملكية قد أصبح

أمراً مسلماً به . وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن بريطانيا خلال فترة تأليف هذه الدراسة كانت لا تزال تعترف بالامام كرئيس للدولة في اليمن .

فبعد مرور بضع ساعات على وقوع « انقلاب » ١٩٦٢ ، أخذت القوات العسكرية المصرية تتدفق على اليمن لتأييد العقيد السلال ، الذي برز كزعيم ثوري . وبقيت تلك القوات حتى ديسمبر ١٩٦٧ ـ في أعقاب الهزيمة الساحقة التي أوقعها بها الاسرائيليون في يونية من ذلك العام ـ عندما أجبر عبد الناصر على اجلائها بالكامل . وبمجرد أن قدمت المساعدة المصرية للجمهوريين أرسل الملك سعود ـ ملك العربية السعودية ـ الأموال والسلاح للملكيين . تلك السياسة التي اقتفى أثرها خلفه ـ الملك فيصل ـ على الرغم من أنه كان يكنُّ احتراماً أقل للامام محمد البدر ـ الزعيم الملكي . وفي اليمن حاربت الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كل منهما الأخرى من خلال وسيط .

وفي ربيع عام ١٩٦٣ نجح المشير عبد الحكيم عامر ـ من خلال حملة عسكرية نشطة في اخضاع ثلثي اليمن للسيطرة الجمهورية . وقد ضغط الملكيون بعد ذلك وقللت انسحابات المصريين من هذه المساحة إلى النصف ، وإن ظلت مع اختلافات محدودة تشكل المناطق التي سيطر عليها كل طرف منذ ذلك الوقت . ولما لم يكن في وسع أي من الطرفين ايقاع الهزيمة بالطرف الآخر فإن ذلك يمكن أن يعزى إلى طبيعة الأرض وعدم تكافؤ الأسلحة . كما أن وقف القتال وأية اتفاقات أخرى قد جرى خرقها بشكل فاضح من جانب كل من الطرفين عندما كان يلوح لأحدهما تحقيق بعض المزايا من جراء ذلك . بينما حرك عبد الناصر بشكل عام السلال والزعماء الجمهوريين اليمنيين الآخرين كأدوات طيعة وقام باحتجازهم عندما كان لا يرتاح إليهم أو عندما كانوا يصبحون عديمي النفع بالنسبة له . كما أنه رتب سقوط السلال عام ١٩٦٧ .

ولقد خطا الاتحاد السوفيتي - الذي كان يسعى إلى الحصول على قواعد بحرية في البحر الأحمر نحو الترويج لاستراتيجيته الرامية إلى استعراض وجود بحري في الشرق الأوسط والخليج العربي [1] في أعقاب انسحاب المصريين. حيث تدفقت الأسلحة السوفيتية على الجمهوريين. غير أن حسن العمري، الذي بدا كما لو كان «رجل الساعة القوي» قد أفلح في السيطرة على زمام الموقف خلال حصار صنعاء المشهور الذي تمركز فيه رجال القبائل الجبليين بغية نهب المدينة. ونجح حسن العمري بتكوينه للميليشيا (فصائل الجيش الشعبي)، وبتسليحه للمواطنين في فك الحصار عنها. وهكذا أحبط الفرصة الحقيقية الأخيرة أمام أي انتصار ملكي. وبعد ذلك الحصار ارتدت البلد مرة أخرى إلى توقفها العسكري السابق.

وإني لآمل أن تعطي هذه الدراسة - التي تعتبر عند كتابتها أول دراسة شاملة يتم اعدادها عن حرب اليمن - صورة واضحة لبلد وشعب كان إلى وقت قريب - وربما إلى حد بعيد حتى الوقت الحاضر - لا يزال ينتمي إلى العصر الوسيط.

إدجار أوبالانس

---

(١) يذكرها المؤلف الخليج الفارسي.

تقدير واعتراف

طالما أنه لا يوجد هناك ثبت شامل حول اليمن ، وبصفة خاصة حول الحرب اليمنية ، فليس أمامي سوى الاعتماد على مصادري البحثية العملية الخاصة كالملاحظات والمقابلات الشخصية سواء في اليمن أو خارجها للحصول على مادة هذا الكتاب وانطباعاته . ولكني قرأت باهتمام واستمتاع واستفادة الأعمال التالية . وإني لمدين بالشكر لمؤلفيها وناشريها أو جامعيها :

- Claudie Fayein , Afrench Doctor in the yemen , Robert Hale , 1957

ـ كلود فاين ، طبيبة فرنسية في اليمن ، ١٩٥٧

- Thorkild Hansen , Arabia Felix , collins , 1964

ـ ثوركيلدهانسن ، شبه جزيرة العرب السعيدة ، ١٩٦٤ .

- Hans Helfritz , the yemen ; A Secret Journey , Allen and Unurin , 1958 .

ـ هانز هلفرتز ، اليمن رحلة سرية ، ١٩٥٨ ترجم تحت عنوان « اليمن من الباب الخلفي » ترجمة خيري حماد.

- David Holden , Farewell to Arabia , Faber and Faber , 1966 .

ـ دافد هولدن ، وداعاً لشبه جزيرة العرب ، ١٩٦٦

- Carl Von Horn , Soldiering for Peace , Cassell , 1966 .

ـ كالرل فون هورن ، جندي في خدمة السلام ، ١٩٦٦ .

- David Howurth , The desert King , Collins , 1964 .

ـ دافد هوردارث ، ملك البادية ، ١٩٦٤

- Hans Yingrams, The yemen , John Murray , 1963 .

ـ هارولد إنجرامز ، اليمن ، ١٩٦٣

- Charles Johnston , The Vieu from Steamer Point , Collins , 1964

ـ شارلز جونستون ، رؤ ية من على باخرة ، ١٩٦٤

- Tom Little , South Arabia : Arena of Conflict , Pall Mall , 1968 .

ـ توم ليتل ، جنوب شبه الجزيرة ألعربية ، مجال للصراع ١٩٦٨

- Eric Macro , Yemen and the Western World since 1571 , C . Hurot , Lond . 1968 .

ـ إيريك ماكرو ، اليمن والعالم العربي منذ ١٥٧١ ، لندن ١٩٦٨

- D . Van Der Meulen , Faces in shem , John Murray , 1961 .

ـ فان در مولن ، وجوه في أرض سام ، ١٩٦١

- Wendell Phillips , Qatoban and sheba , Victor Gollancz , 1955 .

ـ وندل فيليبس ، قعطبان وشيبة ، ١٩٥٥

- Dana Adams Shmidt , The Yemen : UnKnoun War , Bodley Head , 1968 .

ـ دانا آدمز شمدت ، اليمن ، حرب مجهولة ، ١٩٦٨

- Peter Somerville - Large , Tribes and Tribulations , Baylis , Lond ., 1967 .

- بيتر سومرفيل لارج ، القبائل والمحن ، لندن ١٩٦٧

- Freya Stark , Dust in the Lion's Paw , John Murray , 1961 .

- فريا ستارك ، ذرّة في مخلب الأسد ، ١٩٦١

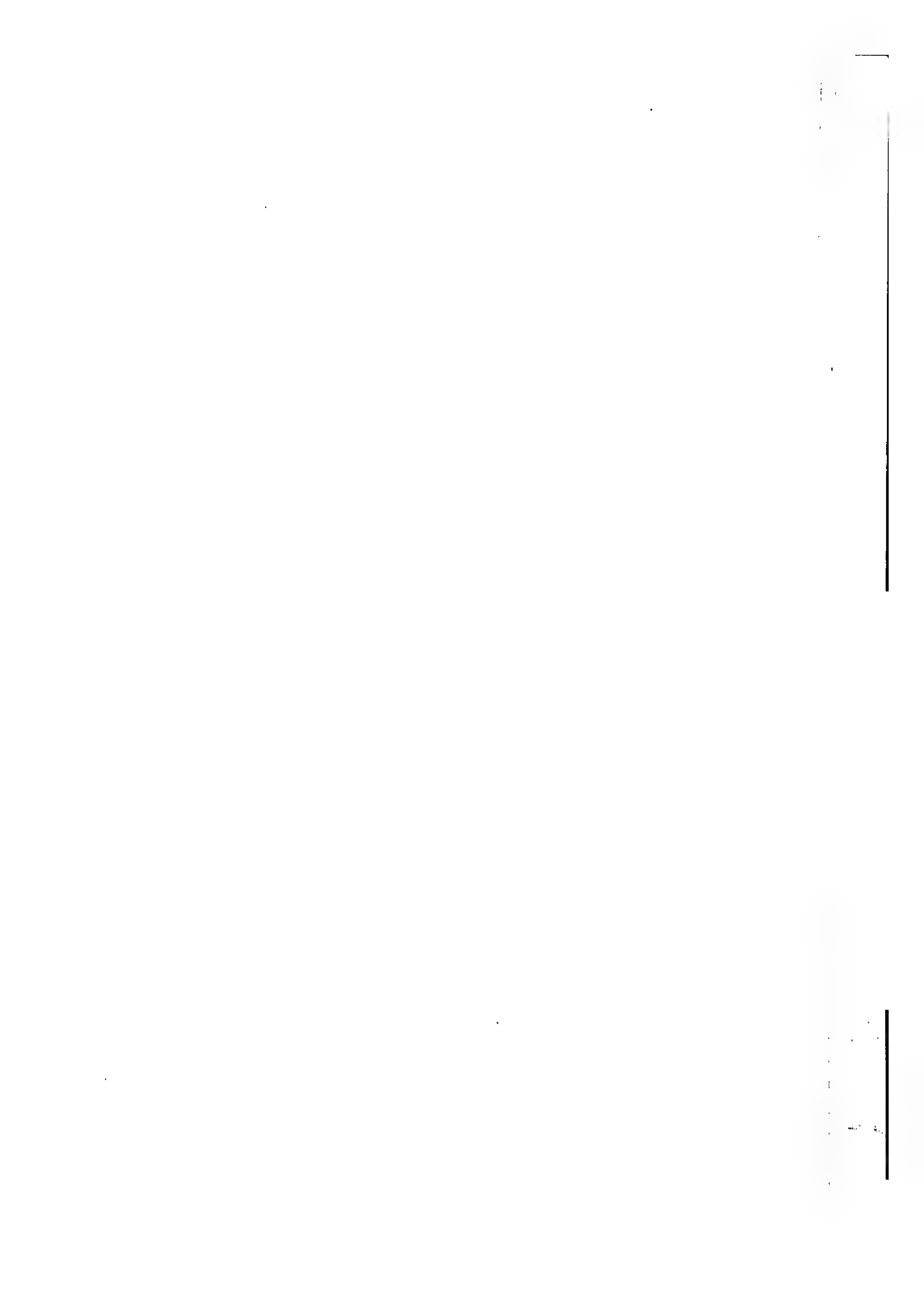
- Kennedy Trenaskis , Shades of Amber : A south Arabian Episode , Hutchinson , 1968 .

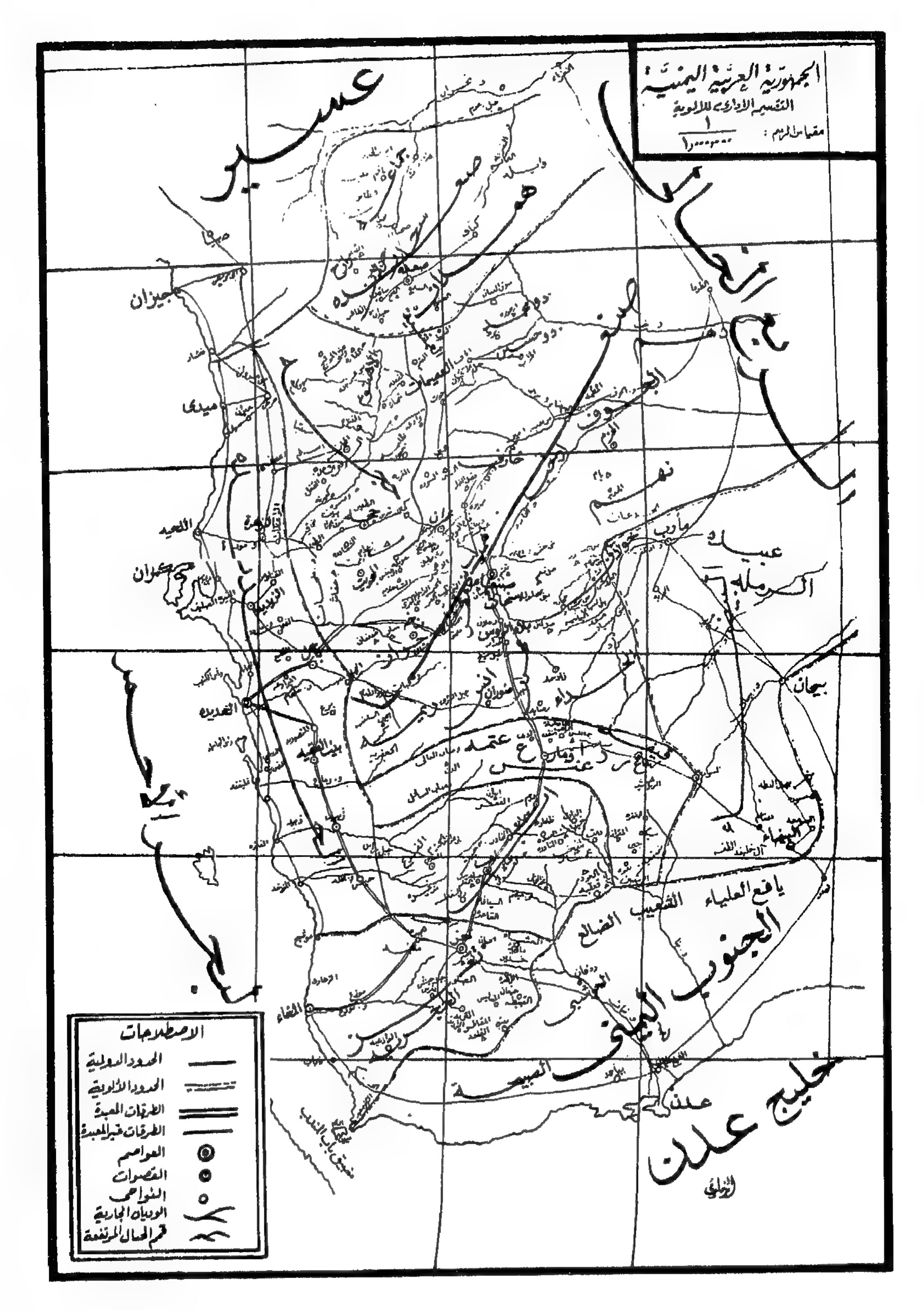
- كنيدي تريثاسكس ، طيف اكهرمان ، حادثة جنوب شبه الجزيرة العربية ، ١٩٦٨

- Manfred W . Wenner , Modern Yemen , J . H . P ., Baltimore , 1967 .

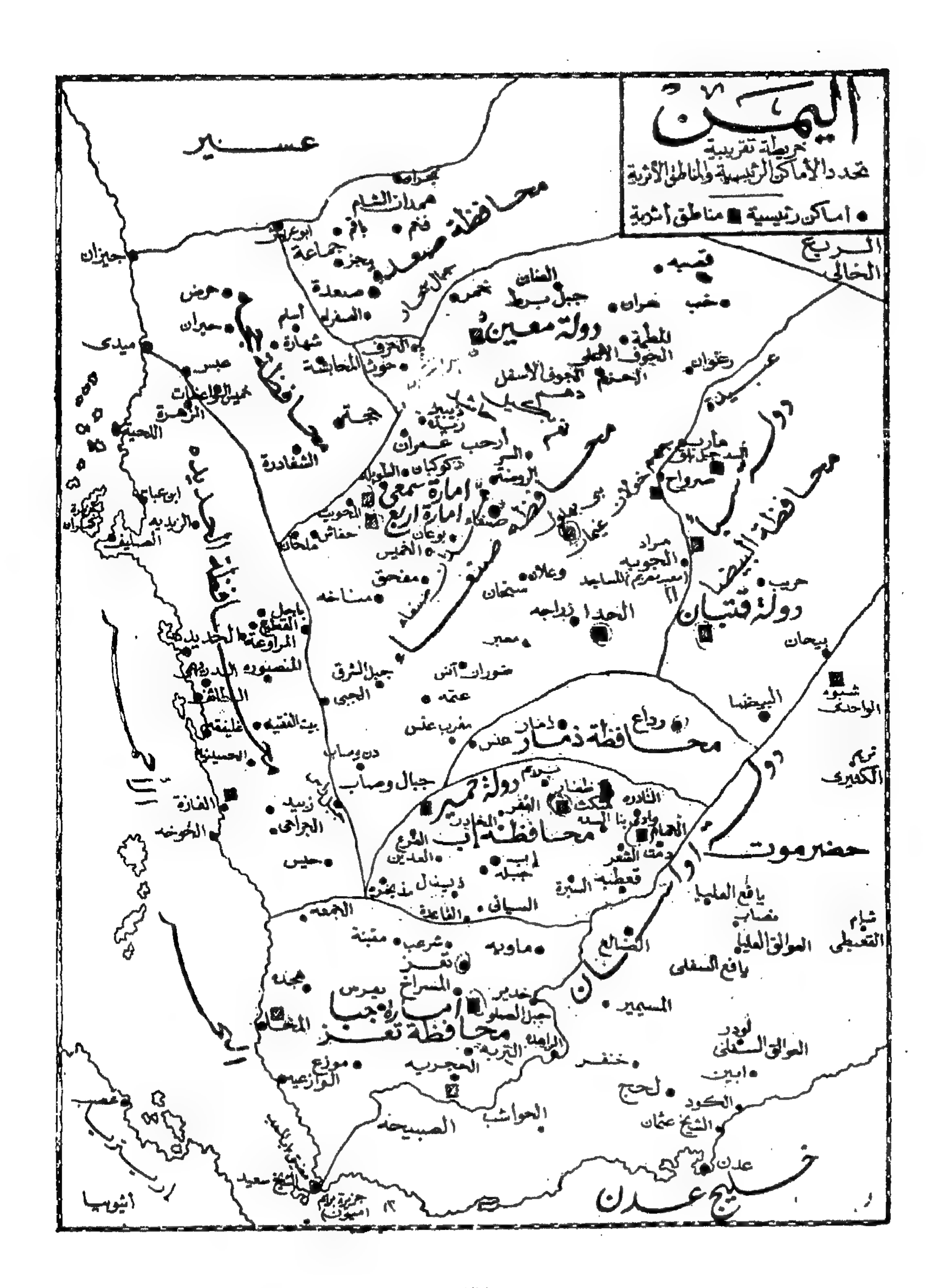
- مانفرد ونر، اليمن الحديث ، ١٩٦٧

* * *





الجمهورية العربية اليمنية
التقسيم الإداري للألوية
مقياس الرسم : ١ / ١٠٠٠٠٠٠
عسير
جيزان
ميدي
اللحيه
كمران
الحديده
بيحان
يافع العلياء
الشعيب
الضالع
الجنوب اليمني
الصبيحة
عدن
خليج عدن
الاصطلاحات
الحدود الدولية
الحدود الألوية
الطرقات المعبدة
الطرقات غير المعبدة
العواصم
القصبات
النواحي
الوديان الجارية
قمم الجبال المرتفعة



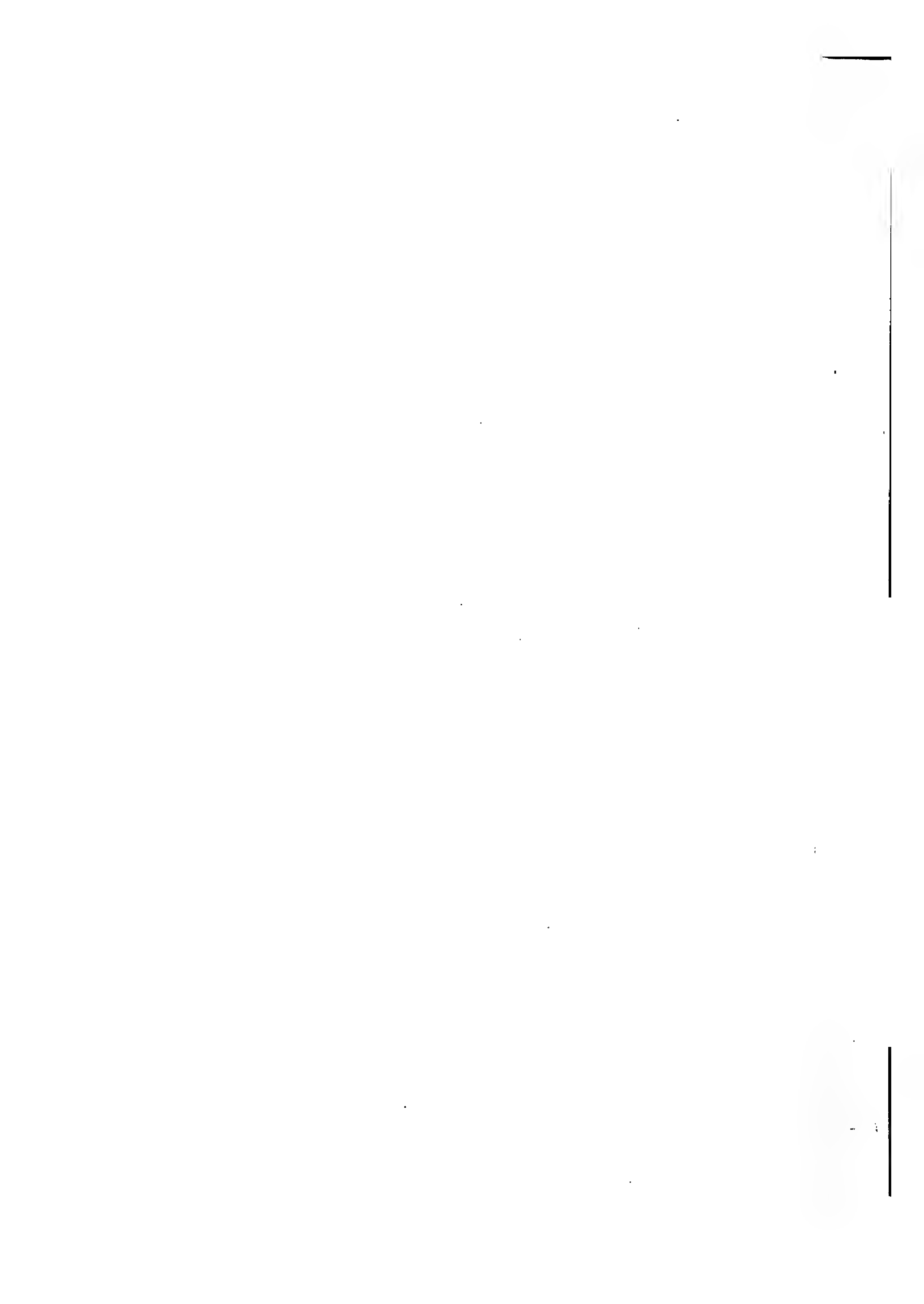
اليمن
خريطة تقريبية
تحدد الأماكن الرئيسية والمناطق الأثرية
أماكن رئيسية
مناطق أثرية
عسير
الربع الخالي
محافظة صعدة
صعدة
جيزان
ميدي
اللحية
حجة
دولة معين
الجوف الأعلى
الجوف الأسفل
مأرب
صرواح
محافظة مأرب
محافظة البيضاء
دولة قتبان
بيحان
البيضاء
شبوة
إمارة سمعي
إمارة أربع
الحديدة
بيت الفقيه
زبيد
محافظة ذمار
ذمار
دولة حمير
محافظة إب
إب
جبلة
حضرموت
الضالع
تعز
ماوية
محافظة تعز
المخا
خنفر
لحج
الشيخ عثمان
عدن
خليج عدن
أثيوبيا

الفصل الأول

اليمن قبل الثورة

الموقع ـ الأرض ـ التضاريس والمناخ ـ السكان ـ الطبقات والعناصر ـ الديانات والمذاهب ـ الأزياء والملابس ـ الريف والمدن ـ المباني والعمائر ـ المستوى الاجتماعي ـ الخدمات والمرافق ـ الأمية والتعليم ـ نظام الحكم وسلطات الامام ـ الجهاز الحاكم والقوانين ـ الأوضاع الاقتصادية ـ النقد والمعاملات ـ المواصلات والاتصالات ـ الراديو والاذاعة ـ الجيش والأوضاع العسكرية.

* * *



اليمن قبل الثورة

بعد اغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨ فرصة مواتية يمكن الوقوف عندها لإلقاء نظرة قريبة إلى اليمن شعبها وحكومتها واقتصادياتها وطرق مواصلاتها وجيشها . وتشكل المنطقة التي خضعت لسيطرة الإمام الفعلية ٧٥ ألف ميل مربع [١] ، بالقرب من الطريق الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية . ويحدها من الغرب البحر الأحمر ، ومن الشمال والشرق المملكة العربية السعودية . بينما تقع محميات عدن ـ آنذاك ـ في الجنوب الشرقي والجنوب . ونظراً لأن اليمن تبلغ حوالي ٣٠٠ ميل عرضاً ، ٤٠٠ ميل طولاً ، فإنها لأغراض وصفية يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام عمودية ؛ السهل الساحلي في الغرب ، ومنطقة المرتفعات الوسطى ، ثم منطقة الجوف وخولان في الشرق .

---

(١) تتساوى مساحة اليمن تقريباً مع مساحة انجلترا واسكتلنده (بدون مقاطعة ويلز) أو واحدة من ولايتي نبراسكا وداكوتا الجنوبية (في الولايات المتحدة الأمريكية) ويؤكد عدد من المطلعين بأن مساحتها تبلغ حوالي ٧٤ ألف ميل مربع. ولكن هناك مناطق متنازعاً عليها في شرق وشمال الدولة.

فعلى طول الجانب الغربي الممتد عبر البلد من الشمال إلى الجنوب ، يوجد السهل الساحلي المعروف بتهامة (الكلمة اليهودية القديمة للأرض المنخفضة) بمتوسط حوالي ٥٠ ميلاً في العرض تكسوه خضرة منتشرة ، ذات تربة رملية قاحلة في معظمه . ويقع إلى جواره مباشرة إلى الشرق شريط مماثل يبلغ عرضه من ٢٠ إلى ٤٠ ميلاً يعرف أحياناً باسم تهامة العليا . توجد به بعض التلال ووديان أكثر خصوبة ويطلق على هذه المنطقة جميعها عموماً إسم تهامة أو السهل الساحلي.

بينما تختلف المنطقة الوسطى في العرض ما بين ١٠٠ ، ٢٠٠ ميل أو أكثر أحياناً في الجنوب حيث توجد المرتفعات العالية على نطاق واسع . وهي سلسلة صخرية ضخمة عريضة عند القاعدة ومسننة بسلاسل جبلية يزيد ارتفاعها على ١٠ آلاف قدم . يشكل جبل (النبي) شعيب أعلى جبال اليمن بل في الواقع أعلى جبال شبه الجزيرة العربية ؛ ويوجد في الجنوب ويبلغ ارتفاعه ما يزيد عن ١٤ ألف قدم. وتعتبر الوديان أو أجزاء منها خصبة بدرجة مذهلة . بينما يشكل الشريط العمودي الشرقي ـ الذي يبلغ عرضه ١٠٠ ميل هضبة تنحدر تدريجياً تجاه رمال صحراء الربع الخالي . ويشتمل على منطقتين : الشمالية ، وتعرف باسم الجوف ، والجنوبية ؛ وتعرف باسم خولان . وتنتشر النباتات والخضرة في الوديان عندما نتجه نحو الشرق . وفي الركن الجنوبي الشرقي من قطاع الصحراء تعيش قبائل مرتحلة . ويعتبر الربع الخالي ذو الرمال المتحركة حاجزاً دفاعياً طبيعياً ، يعد النجاح في اجتيازه حياً أمراً استثنائياً ويتجنبه الجميع فيما عدا المندفعون والمتهورون .

ومناخ تهامة حار رطب غير ممطر بالقرب من البحر . ولكن في المرتفعات الوسطى يكون الجو أكثر اعتدالاً والمطر أشد غزارة عنه في شبه الجزيرة العربية. بينما تعتبر منطقة الجوف وخولان أكثر جفافاً وارتفاعاً في درجة الحرارة . ولا توجد هناك أنهار أو مجاري مائية بها مياه تجري طوال العام . ولكن توجد بعض الجداول ـ خاصة في الجوف وخولان ـ بعضها

عريض جداً يفيض بالمياه خلال موسم الأمطار . ويتم الحصول على مياه الشرب عادة من الآبار . وفي الشتاء ـ حيث فصل المطر ـ تكون منطقة المرتفعات الوسطى حتماً باردة عندما لا تكون الشمس مشرقة ، وغالباً ما تكون شديدة البرودة في الليل تبعاً لارتفاع المرء فوق سطح البحر .

وباستثناء القليل من القبائل شبه المرتحلة في الجنوب الشرقي فإن سكان اليمن (الذين يقدرون ما بين أربعة، وخمسة ملايين نسمة حيث لا يعرف عددهم على وجه الدقة نظراً لعدم توفر احصائيات) مستقرون يعتمدون أساساً على الزراعة في حياتهم . حيث تنتج الوديان المحاصيل الكافية التي يعيشون عليها . ولكن المجتمع قبلي بدرجة خطيرة . وكثيراً ما استقرت القبائل والأسر في أوديتها لعدة أجيال . وقد اعتاد سكان المرتفعات في الماضي أن يفرضوا مكوساً (رسوم مرور) على القوافل المارة التي تستخدم آبارهم ، أو على القيام من حين لآخر ـ إذا ما توفرت لديهم القوة الكافية ـ بشن غارات على بعضهم البعض ، أو بنهب المدن .

وفي بعض الأماكن خففت النشاطات الزراعية من وطأة هذا النمط القاسي للحياة القبلية . ولكن خارج المدن ظل النمط القبلي دون أدنى تأثير . ويعيش حوالي ثلاثة أرباع السكان في منطقة المرتفعات الوسطى ؛ أكثريتهم في نطاقها الجنوبي الذي يصل إلى مدينة تعز . والموانىء كما هو حالها تتمتع بقدر ضئيل من حياة سكان المدن ، في حين أن سكان سهل تهامة ـ الذين يعتمدون في معيشتهم على صيد الأسماك ـ ذوي بشرة أكثر سواداً يجري في عروقهم الأثر الزنجي . ويعيشون حياة أشد شقاء أكثر من غيرهم من سكان اليمن وذلك بسبب الظروف الطبيعية المعاكسة . على أن منطقة تهامة العليا أكثر ازدحاماً بالسكان وأشد خصوبة . وفي الجانب الأيسر منها ـ فإن سكان المدن خليط من غير القبليين ، ينحدرون لأجيال خلت من الموظفين والتجار والحرفيين والجنود والعبيد ومن أولئك الذين هربوا أو طردوا من قبائلهم . ولعدة قرون فإن أصول القبائل الداخلية ليس فيها أي أثر لدم « أجنبي » .

ولهذا فإنهم يستطيعون الإدعاء بثقة نوعاً ما بأنهم ينحدرون من نسل عربي نقي . ولا ينطبق هذا القول على سكان المدن والموانىء حيث يمكن اقتفاء الأثر الأسود . وعلى طول الساحل أيضاً توجد هنالك آثار واضحة للدم الإفريقي . وفي الجزء الشرقي من خولان فإن بعض القبائل تخضب أجزاء من أجسامها بزرقة النيلة .

على أن سكان الجبال ينظرون بازدراء لسكان تهامة ، كما أن سكان القرى حيثما كانوا ينظرون بعداء تجاه سكان المدن والعواصم حيث أنهم يطمحون في الحصول على قوة كافية وتبرير لمداهمتهم وسلبهم . والعواصم والمدن كيانات مستقلة في ذاتها وسكانها يلتحمون ويترابط بعضهم ببعض بالحاجة إلى حماية أنفسهم ضد المغيرين المعادين . ويوجد في اليمن تفاوت هائل في الثروة والفقر ، وفي الحرية والقيود ، كما يوجد كذلك في القسوة والتسامح . فالأغنياء والأقوياء ينظرون بصلف وكبرياء تجاه الأقل ثراء على الرغم من أن الشريعة الاسلامية ضمنت العطاء للفقراء إلى حد معين . غير أن العواصم والمدن تزدحم بالمتسولين البائسين الذين لم تكفهم الحياة التعسة فأضيف إليهم الحقد والاحسان .

وطبقاً لما نص عليه القرآن الكريم [١] ، فإن مثل هؤلاء اليمنيين القادرين على اقتناء العبيد قد استمروا في الاحتفاظ بهم إلى أن أجبروا ـ إسمياً ـ على عتقهم واطلاق سراحهم من جانب الأتراك . وعندئذ ظلوا مجرد خدم غير مأجورين ، وربما في وضع لا يختلف كثيراً عن وضعهم السابق . ذلك لأن التحرر الكامل من العبودية والرق كان يعني مجرد العيش حياة المتسولين فى معظم الحالات . ولا توجد هنالك أية وصمة اجتماعية ترتبط

(١) لا يقر الإسلام الرق صراحة، ولم ينص القرآن الكريم على شرعيته كما يذكر المؤلف. وقد كتبت دراسات عديدة في هذا الصدد راجع منها على سبيل المثال: أحمد شفيق، الرق في الإسلام ـ المترجم.

بكون المرء عبداً ، فكثيرون منهم صعدوا إلى مراكز مرموقة حيث أصبح عدد قليل من العبيد حكاماً للولايات والمدن عندما وجدوا نوعاً من التعاطف من بعض الأئمة . وفي الواقع فقد حكمت اليمن خلال تاريخها من جانب أسر تنتمي إلى العبيد ارتقت السلطة . ولم ينجح الأتراك أبداً في اجتثاث جذور العبودية تماماً فعادت إلى الوجود العلني عندما تم انسحابهم . وقد امتلك الإمام يحيى نفسه عدداً كبيراً من العبيد . ولكن ظلت العبودية محصورة في قطاع محدود نظراً لفقر عموم السكان . ومن الأمور البغيضة أن اليمن خلال فترة حكم الامام يحيى استخدمت كطريق للعبيد ، وإلى حد معين كسوق للعبيد ولتبادلهم . لأن العبيد المجلوبين من أفريقيا ومناطق أخرى كانوا يذهبون إلى أسواق النخاسة في العربية السعودية ، وكان جزء من ضريبة المرور هذه - والتي استمرت حتى عام ١٩٤٨ - يُدفع لخزينة الإمام .

وباستثناء اليهود فإن كل سكان اليمن من المسلمين وينتمون إلى واحد من مذهبيه الرئيسيين - السني والشيعي - حيث ينعكس ذلك على أسلوب حياتهم وطرائق تفكيرهم . ولم يطرأ ثمة تغير يذكر على ذلك منذ دخول الاسلام قبل حوالي ثلاثة عشر قرناً من الزمن . ومن الصعب ربما أن نجد مكاناً في العالم باستثناء اليمن وقف عنده الزمن دون أدنى تغير أو تطور . ونصف السكان تقريباً - وخاصة أولئك الذين يقطنون المناطق الشمالية والشرقية ينتمون إلى المذهب الزيدي - أحد فروع المذهب الشيعي - بينما ينتمي الباقون إلى المذهب الشافعي أحد المذاهب السنية الأربعة. ولا تزال الاختلافات بين هاتين الفرقتين المذهبيتين حادة وواسعة وذلك بحكم أن الإمام الزيدي قد فرض سلطته المؤقتة على الشوافع، وقوّى من قبضته عليهم من خلال تعيين الزيود في الوظائف ؛ وذلك طبقاً للاتجاه الزيدي المسيطر . ومع أن الزيود يؤدون الصلاة ثلاث مرات فقط يومياً [1] - بدلاً من الخمس

(١) ربما أن ذلك ليس بصحيح، وقد يرجع أحياناً إلى أن البعض قد يجمع بين صلاتين أو أكثر فيما يعرف بصلاة «القصر». ونؤكد في هذا الصدد وقوع المؤلف في الكثير من الأخطاء أو التجني لعدم فهمه لطبيعة جوهر الدين الإسلامي وأحكامه. المترجم.

المفروضه على كل مسلم ـ فإنهم أكثر خشونة وتطهراً ، يرون أن الشوافع أكثر تحللاً. وطوال القرون السابقة كان للزيود تأثيرهم المتفاوت ونفوذهم على الشوافع وغالباً ما تسلطوا عليهم. وبشكل تقريبي فإن الشوافع يخشون الزيود ويكرهونهم، يذعبون لمطالبهم وغالباً ما يرشونهم كي يحتفظوا لأنفسهم بالبقاء في الوظائف العليا أو الحيلولة دون سلبهم. ويوجد هناك جماعة صغيرة من الاسماعيليين أصبحوا ذات مرة قوة لا يستهان بها في البلد، غير أن الزيود يفوقونهم، حيث يوجد هنالك فقط حوالي أربعمائة من أنصار أغا خان يتمركزون حول مناخة.

وإلى جانب هؤلاء يوجد هنالك أيضاً عدد كبير من الأشراف المعممين في اليمن (تدعي بعض المصادر أن عددهم يبلغ ٥٠,٠٠٠) يدعون الانتساب إلى النبي محمد (صلعم) ويشكلون طبقة عليا أو صفوة دينية . لأنهم نظرياً يقومون بانتخاب الأئمة ، أو على نحو آخر يمنحون أي إمام يجري تعيينه موافقتهم النهائية ، وكثيرون منهم متغطرسون ، طالبوا بامتيازات خاصة لشعورهم بأنهم يتمتعون بحق مقدس في الحكم أو على الأقل المشاركة في الحكومة . ويعتبرون أنفسهم فوق الأشخاص العاديين . ويعرف الكثيرون منهم على أنهم « أشراف » وتعني في الحقيقة مجرد التبجيل أو التوقير والاحترام . وأصبح عدد كبير منهم من جماعة « العلماء » وهي الفئة التي تقوم بالتعليم الديني وبالوظائف وأصبح بعضهم قضاة بينما شغل آخرون وظائف حكومية حيث يحصلون على المال بالأسلوب الشرقي التقليدي وهو أخذ رشاوى مقابل آداء العمل سواء من خلال تسيير العدالة أو الإشهاد على الالتماسات . على أن الجزء الزيدي من البلد يقع أساساً في قبضة الأشراف الذين يستندون عليهم مشكلين طبقة حاكمة محلية . ومنذ جلاء الأتراك يحاولون جاهدين فرض سيطرتهم على الجزء الخاص بالشوافع بطريقة مماثلة، ولكن بنجاح أقل جزئياً. مع أن الإمام يحيى قد بذل الكثير من أجل تحقيق هدفهم . وقد أصبحت بعض عائلات الأشراف أكثر نفوذاً

وطموحاً ، وظهر بينهم في الماضي بعض المطالبين بالإمامة وقدموا أئمة . وحتى ١٩٤٨ اعتبر كثيرون منهم أن لديهم الحق في الامامة بما لا يقل عن حق أسرة حميد الدين .

ويعيش يهود اليمن كما كانوا يعيشون من أحيائهم الخاصة في العواصم والمدن ؛ أقل تميزاً بل ومواطنين من الدرجة الثالثة حيث كان يوجد هناك عدد يتراوح بين ٦٠ ألف و٧٠ ألف يهودي ، كان ستة آلاف منهم يقطنون مدينة صنعاء ، وفي عامي ١٩٤٨و١٩٤٩ رحلوا إلى عدن ومنها إلى اسرائيل بواسطة نقل جوي ضخم اشتهر باسم « البساط السحري »[1] . وفي ظل الحكم التركي كان ليهود اليمن بعض الاتصالات بالحركة الصهيونية والمؤسسات والمنظمات المشابهة الخارجية ، ولكن في عام ١٩٢١ منع الإمام يحيى هجرتهم وأوقف كل اتصالات خارجية لهم وأمر بمصادرة ممتلكات أي يهودي يغادر البلد أو يتحرك بغير إذن منه . وفي أوائل عام ١٩٤٨ بدأت عملية هجرة سرية إلى عدن حيث ازداد حجمها خلال نفس العام عندما وافق ـ الإمام أحمد ـ خليفة يحيى على أن يسمح لهم جميعاً بالذهاب . على أن معظم المستوطنات اليهودية تقع في الجزء الزيدي من البلد . لأن الزيود عموماً كانوا أكثر تسامحاً تجاه اليهود من الشوافع . وقد شكل اليهود عمال اليمن المهرة باعتبارهم صناع الفضة وعمال المعادن والحرفيين والبنائين والتجار ؛ ولكن كان عليهم كذلك أن يتعهدوا الكثير من الأعمال المتواضعة والوضيعة مثل تدابير حفظ الصحة وتنظيف الطرقات . ولقد نظر إلى اليهود اليمنيين ـ مع الأخذ في الاعتبار عامل عدم الاحساس بالوقت والافتقار إلى التنمية في

---

(١) لا يزال يعيش في اليمن حوالي ١٥٠٠ يهودي يمني ـ يتركزون في منطقة تبعد قليلا شمال صنعاء في قرية تقع بالقرب من رَيْدَة. وحول ما سمي بالبساط السحري راجع تفصيلاً Eric Macro, yemen and Western World, Lond., 1968, pp. 87 - 88 . ويذكر مصدر آخر وهو Clayton, G., An Arabian Diary, C. U. P., 1969 في صفحة ٢٢٨ـ ٢٢٩ أن اليهود في صنعاء واليمن لا يبدو أنهم كانوا مضطهدين. المترجم.

اليمن ـ عند وصولهم إلى اسرائيل باعتبارهم متخلفين وجهلة بالمقارنة بيهود البلدان العربية الأخرى . وسرعان ما أصبحت منازلهم المهجورة داخل أحيائهم الخاصة ـ التي لم يكن مسموحاً بارتفاعها أكثر من طابقين ـ خاوية آيلة للسقوط . وقليلة منها هي تلك التي استولى عليها المسلمون الفقراء والمتسولون لأن المنزل الأقل ارتفاعاً في المدينة بالنسبة لليمني ينتقص من المركز والهيبة الاجتماعية .

وعملياً فإن كل الرجال ـ فيما عدا الأكثر فقراً والمتسولون ـ يحملون خناجر قصيرة مجذرة معقوفة معلقة في أحزمتهم أو نطاقاتهم يطلق عليها «جابية» ـ أو «الجنبية» ـ كدليل على الرجولة . ويقتني البعض سواء بسواء الأسلحة النارية القديمة لأن حملها يدل على المركز الاجتماعي أكثر من أنها تدل على حب القتال وخاصة في المناطق الزيدية من البلد . وغالباً ما توحي تلك البنادق القديمة بالخوف أكثر من أية نتائج أخرى . وتستعمل أساساً في اطلاق بعض الأعيرة النارية في الهواء في مناسبات الأعياد والترحيب ، ويمكن أن تستخدم فقط تلك الأنواع الحديثة الأقل ذيوعاً في أغراض الثأر والنشاطات الحربية . ولما كانت الذخيرة الحديثة تعد أكثر تكلفة لهذا لا ينبغي التبذير في استخدامها . كما ينظر إلى أحزمة الخراطيش المحشوة بالطلقات (الجنجانة) كدليل على الثراء المستفز . وفي المناطق التي يسكنها الشوافع فإن حمل بعض الأشخاص للأسلحة النارية ليس أمراً شائعاً ، وفي العواصم والمدن فإن الذين يحملون البنادق عادة ما يكونون من بين الجنود .

والزي اليمني زي عربي أصيل ، ويشبه إلى حد ما تلك الأزياء التي ترتدى في أي بلد عربي . فبالنسبة للطبقة الثرية والحاكمة فإنهم يرتدون الثياب (الأرواب) الفضفاضة والعمائم المنمقة . ولا يوجد ثمة أثر لأي أزياء غربية ولا يشاهد فقط سوى بعض (البنطلونات) أو (الشورتات) أحياناً لدى الجنود ، مع أن بعض الضباط العرب الأجانب (غير اليمنيين) يرتدون البنطلونات المعقودة أسفل الركبة وغطاء الرأس (القلبق) . وأن أي موظف

ذي عقلية حديثة يرغب في ارتداء البنطلون إنما يفعل ذلك فقط في إطار خاصته والمقربين إليه داخل منزله أو يخفيها تماماً تحت الأرواب الخارجية . وترتدي الطبقات الفقيرة ما تستطيع الحصول عليه ، وغالباً ما لا يزيد عن خرقة بالية من الثياب إما ملفوفة على شكل ما بين الصدر وأسفل الظهر وفوق الفخذين ، أو تلبس على شكل إزار (عباءة) إذا ما كانت كبيرة بدرجة كافية . وكثيرون وخاصة من بين أولئك الذين يقطنون الجبال أو يشتغلون بأعمال زراعية أو وضيعة يرتدون نوعاً من التنورة (الجونلة) على شكل الإزار . وتبدو أروابهم على البعد شبيهة بعباءة عريضة قصيرة ، والكثيرون - ولكن ليس الجميع - يرتدون الصنادل (الخف) . وفي عام ١٩٤٨ أصبحت القمصان الكاكي العسكرية والجلابيب أكثر شيوعاً تشتريها الفئات العاملة الدنيا إذا ما استطاعت الحصول عليها . على أن سكان تهامة يرتدون ملابس أكثر استفاضة ، وغالباً ما يرتدون قبعات من القش ، خشنة ، بدلاً من العمائم .

ويلتزم اليمنيون عموماً في الريف بالقوانين القبلية والتقاليد التي تتعلق بوراثة العداء وثأر الدم ، وشرف الأسرة وحماية الغرباء في بيوتهم إذا ما تناولوا معهم طعاماً . وهكذا . ولكن قانون الشرف الخاص بالنبالة العربية - الذي طالما أعجب به من لم يعرفه - غالباً ما تم تلطيخه في اليمن إلى درجة أن الخيانة أصبحت أمراً مألوفاً . ويروي الجنرال فون هورن [1] - على سبيل المثال - حادثة عقيد مصري أراد أن يقيم سلاماً مع قبيلة معينة فزارها ، ودعاه شيوخها إلى تناول أقداح القهوة وتحدثوا معه بعض الوقت بأدب ، وفجأة حزوا رقبته . وفي المدن يعيش الناس طبقاً للشريعة الاسلامية مع تأثرهم بشيء من الوحشية القبلية .

---

(١) جندي في خدمة السلام. وبطبيعة الحال فإن مثل تلك الوقائع - فيما لو صحت - وقعت في ظل ظروف حربية وأوضاع سريعة التغير والتقلب ولا يمكن القياس عليها بحال. (المترجم).

ولسبب مناسب تماماً تحاط العواصم والمدن بأسوار قوية وتشيد المنازل الخاصة على هيئة قلاع . فصنعاء [1] ـ على سبيل المثال ـ التي ربما يسكنها حوالي ٦٠ ألف نسمة [2] ؛ لها سور يحيط بها يبلغ ارتفاعه حوالي ٣٠ قدماً ، وعليه ١١٨ حصناً ، وله ستة أبواب . وحتى عام ١٩٤٨ كانت بواباتها تغلق في الليل وتظل كذلك حتى مطلع الفجر كما كان عليه الحال منذ مئات السنين . وكان على المسافرين الذين يصلون بعد حلول الظلام أن ينتظروا خارج السور حتى الصباح . وتعتبر صنعاء ـ مركز المواصلات والتجارة حيث يسكنها الحرفيون اليهود ـ همزة وصل بين الجنوب والشمال ، وكذلك بين الشرق والغرب . وقد ازدادت أهميتها عندما اتخذ منها الأتراك عاصمتهم الادارية . ورفع من شأنها كذلك الإمام يحيى عندما اتخذها مقرّاً لحكمه . ويقع صنعاء داخل المنطقة الزيدية في القاع الخصيب للوادي على ارتفاع ما يقرب من ٧٥٠٠ قدم فوق سطح البحر . كما أن معظم سكانها من أتباع المذهب الزيدي . ولو أن مواطنيها ليس لديهم ما يربطهم بالقبائل التي تقطن الجبال المحيطة بها . وكذلك فإن تعز ـ المركز الرئيسي للشوافع والتي يسكنها حوالي ٢٢٠ ألف نسمة ـ لها سور ضخم وأبواب تغلق كل ليلة كما هو عليه حال معظم المدن الأخرى ومدن الألوية الأخرى على طول البلاد وعرضها بما في ذلك صعدة المدينة الشمالية التي تبوأت مركزاً عظيماً باعتبارها مركز الزيود الطبيعي .

وتبنى بيوت الأشخاص داخل المدن كذلك على شكل دفاعي . حيث تقام قاعدتها المربعة بشكل مصمت . وتتكون القاعدة هذه من قطع حجرية

---

(١) استبيحت صنعاء عدة مرات عبر تاريخها الطويل ومما يجدر ذكره ما حدث عام ٨٠٣ م من جانب الخليفة هارون الرشيد، ثم من قبل الزيود عام ٩٠١ م ومن قبل حكام مصر ١١٨٧ ثم عام ١٩٠٥ بواسطة أنصار الإمام يحيى وأخيراً عام ١٩٤٨ .

(٢) ان أرقام سكان أي مدينة يمنية أرقام تقريبية تماماً لأنه لا توجد هناك أية إحصاءات، وتختلف كذلك السلطات المسؤولة في تقديراتها.

خشنة لا يكون للأدوار الأرضية فيها نوافذ أو حتى فتحات إلا فيما عدا مدخل صغير يمكن اغلاقه بسرعة ، كما لا يسمح بالمرور عبره إلا لشخص واحد . ومعظم المنازل تتكون من عدة طوابق تكون صورة مصغرة لناطحات السحاب [1] . وتحل قوالب الطوب المصنوعة من اللبن محل القطع الحجرية كلما ازداد الارتفاع . ويكون للأدوار العليا شرفات خشبية معلقة . ويسكن الناس الأدوار العليا للمنازل ، على الرغم من السيول الكثيفة التي يكون لها أحياناً تأثير مدمر على الأجزاء المصنوعة من قوالب الطوب . ولبعض المنازل سراديب عميقة ولبعضها الآخر آبار للمياه الخاصة بها . وقليلة هي تلك المنازل التي تشتمل على حدائق ملحقة بها ، ولا تكون كذلك إلا لمنازل الأثرياء . على أن منازل القرى غالباً ما تكون قلاعاً صغيرة في حد ذاتها تقام على حواف الجبال أو في أماكن دفاعية سهلة يمكن الوصول إليها فقط من خلال مدق (درب) واحد مما يوحي بأن المرء لا يثق حقيقة في جاره . على أنه يمكن أن نجد استثناءات أساسية في سهل تهامة حيث تستخدم القبائل الأكواخ المصنوعة من القش وأعواد البوص ، حيث لا توجد عندهم فكرة دفاعية طالما أنهم يملكون القليل أو لا يملكون أشياء ذات بال . وعندما تلوح المتاعب في الأفق سرعان ما يولون الأدبار ، أكثر من بقائهم ودفاعهم ، حيث يستطيعون بسرعة تشييد العديد من الأكواخ المصنوعة من القش حيثما ينتهي بهم المطاف .

وعلى الرغم من وفرة الانتاج الزراعي في مناطق كثيرة من البلد ، فإن كثيراً من أبناء الشعب اليمني لا يحصلون على الغذاء الكافي . وينظر الجميع إلى اللحوم على اعتبار أنها نوع من الترف اللهم إلا الأثرياء . وتتغذى أغلبية السكان على طبق شعبي يتكون من حساء الخضروات الممزوج بالدقيق

(١) لقد بدأ بناء ناطحات السحاب مبكراً في اليمن عندما شيد أحد حكام العصر القديم قصراً يرتفع إلى عشرين طابقاً يعرف بقصر غمدان على قمة جبل نقم.

[يسمى السُلْتة - بإضافة دقيق الحلبة مع الحساء] ويعيش معظم اليمنيين في ظل ظروف من الفقر المدقع ، وفي أحوال صحية سيئة تسببت مع سوء تغذيتهم في خلق مستويات بدنية رقيقة . ويعاني الكثيرون من أمراض سوء التغذية والملاريا ، كما ينتشر فيهم مرض التراكوما ، وفي اليمن أعلى نسبة وفيات للأطفال في العالم . كما تسود من حين لآخر هجمات من مرض التيفوس وأمراض أخرى مشابهة . ويسود هناك بحق قانون البقاء للأقوى ، والموت المبكر للأقل تحملاً .

وتعتبر الرعاية الصحية أمراً غير مألوف بالمرة لأغلبية اليمنيين . ولقد كان لقوات الاحتلال التركي مستشفياتها الخاصة بجنودها وموظفيها . ولم يكن أطباؤها يعنون بالمواطنين . وعندما انسحبت تلك القوات أخذت معها كل تلك الامكانات الطبية ، تاركة وراءها مجرد مستشفى إيطالي صغير أقيم في الحديدة عام ١٩١٢ . وقد قبل يحيى دخول أطباء أوربيين ومستشفيينْ أولين صغيرين أقيم أحدهما في صنعاء والآخر في تعز . ولكن الأطباء أجبروا بدرجة أو بأخرى على التعامل مع الطبقة الحاكمة والأثرياء أكثر من اهتمامهم ورعايتهم لأولئك الذين هم في حاجة مباشرة إليهم. وعلى أية حال، وفيما عدا قلة من الأطباء الأوربيين فإن الأطباء العراقيين والسوريين والمصريين والمسلمين عموماً كانوا يعملون أساساً من أجل الحصول على النقود . وتفتقر المستشفيات الثلاث بشكل حاد إلى الجهاز الفني المدرب والعقاقير والأدوية . ولقد رحل في الأغلب الأطباء الايطاليون الذين عملوا خلال الثلاثينات ، والأطباء الفرنسيون الذين عملوا في الأربعينات منسحبين واحداً وراء الآخر بغير رجعة وذلك بسبب القيود غير الواقعية ونقص الامكانيات الطبية . وقد ذهبت إلى صنعاء بعثة دينية طبية اسكتلندية في عام ١٩٣٧ ، ولكنها غادرتها عام ١٩٤٣ طبقاً لظروف عمل مرعبة ، على الرغم من وجود طبيب أو طبيبين أوربيين رغماً عن الظروف المعاكسة . كان عليهما أن يوليا الإمام وعائلته وأصدقاءه أولوية مطلقة . كما تم استخدام عدد قليل من الأطباء المصريين لرعاية الأشراف من موظفي الحكومة ؛ وكذلك الجنود .

ومن الغريب على اليمن تلك العادة المحلية الخاصة بمضغ القات . وهي عبارة عن أوراق شجيرة صغيرة مخدرة [١] ، تنمو في مختلف مناطق البلد . وعملياً فإن كل السكان وخاصة في العواصم والمدن يقضون أوقات الظهيرة وما بعدها ـ القيلولة ـ عندما تتوقف كل دوائر العمل ، في مضغ القات والاسترخاء . إن عادة مضغ القات ـ التي تؤدي إلى شعور بالكسل واللذة معاً ـ لهي عادة سيئة سواء بالنسبة لصحة الناس أو لاقتصاد الدولة .

وتبدو نسبة الأمية في الجزيرة العربية مرتفعة تماماً في العواصم والمدن على الرغم من انخفاضها في الريف [٢] . ولقد أقام الأتراك عدداً قليلاً من المدارس المدنية الحديثة ولكنها امحت بعد رحيلهم. وذلك يعني أنه كانت لا توجد هناك سوى مدرستين « عاليتين » في البلد . ذلك الموقف الذي عكس جهلاً مطبقاً على جزء كبير من الشعب كما هو الحال خارج اليمن . ويقع دور التعليم على عاتق « العلماء » الذين غالباً ما يعلمون الأطفال في المساجد وتشتمل مناهجها على حفظ القرآن وتجويده . وتتلقى عناصر كثيرة مبادىء القراءة والكتابة . غير أن الفقر يحول دون اعداد أكبر نظراً لأن العلماء يتلقون أجوراً مقابل خدماتهم التعليمية . وتستطيع العائلات الميسورة أن توفر لأبنائها معلمين خصوصيين ، ويحصل الكثيرون منهم على مستوى عالٍ من التعليم التقليدي والديني .

---

(١) القات هو أوراق شجيرة كاتا إديوليس Cata Edulis تزرع في اليمن وعدن. تمضغ أوراقها الغضة (الطرية) فقط يؤدي مضغها وامتصاص رحيقها إلى تأثير منشط منبه مع قدر ضئيل من التخدير ـ بسبب المادة القلوية التي توجد في الأوراق ـ بحيث تجعل من متعاطيها نشوانا ثرثارا ـ تتعاطى وقت الظهيرة ولهذا فمجلسها يسمى ـ المقيل ـ من القيلولة. المترجم.

(٢) ويرجع انخفاض نسبة الأمية في الريف بالطبع إلى انتشار نظام الكتاتيب حيث يلتحق بها معظم أطفال القرية. ولهذا فقد لعب الكتّاب دوراً هاماً في التاريخ العربي والإسلامي حتى منتصف القرن العشرين. المترجم.

وعلى الرغم من أن الإمام يحيى قد حظر دخول الطباعة في جميع أرجاء البلد حتى لا تنتشر الكتب والمطبوعات فإنه قد أرخى هذا القيد إلى حد السماح بصدور شبه جريدة نصف شهرية [1] ، توزع أساساً في صنعاء . وقد تمتع كثير من الأئمة بقدر من التعليم ، كما أن بعضاً منهم قد تلقوا تعليماً بأسلوب الخاصة المتحذلق. وينبغي أن نعد يحيى كواحد من بينهم حيث يقال ـ ولا فخر ـ أنه طالما شارك بنفسه في كتابة اللوائح والمقالات في هذه الصحيفة الجديدة . ولم يكن هناك قيد على إدخال الكتابات الدينية الاسلامية والمواثيق الدينية إلى البلد . ولهذا فقد كان هناك متسع من المواد التي تقرأ من هذا القبيل .

وطبقاً للتقاليد الإسلامية فإن نساء اليمن محجبات . وتظل نساء الطبقة الحاكمة والغنية في عزلة الحريم . ذلك لأن رسالتهن في الحياة هي إنجاب الأطفال والخضوع المطلق لأزواجهن. الذين في وسعهم لو أرادوا الجمع بين أربع زوجات شرعيات . وتعمل معظم النسـوة بشكل جـاد [2] سواء في البيت ـ وعلى سبيل المثال في سحب الماء من الآبار التي ربما تبعد عن البيت بعض الشيء ، أو في الحقول إذا ما كنَّ يعشن في الريف . إنه عالم الذكور فحسب . كما أن التعليم ليس للمرأة فحتى النسوة الثريات يعشن في أوبة تامة ، ولا يؤخذ برأيهن أو بمشورتهن حول المسائل الهامة ، ولا يسمح لهن حتى بالظهور علناً ما لم يسترن وجوههن تماماً بحيث لا يمكن تمييزهن [3] .

وتحكم اليمن حكماً دينياً أوتوقراطياً من قبل الإمام الذي يصرف شؤون

---

(١) تعرف هذه الجريدة باسم «الإمام».

(٢) لقد دفع الإمام يحيى ـ وهو الرجل ذو التفكير الاقتصادي ـ نساء حريمه إلى القيام بعمل ملابس الجنود.

(٣) هذه بالطبع صورة قاتمة وليست صحيحة كلها. فقد عرف اليمن خلال تاريخه الطويل الكثير من النساء اللاتي اشتغلن بالسياسة أو بالعلم في كل مجال. ومن أبرزهن الملكة بلقيس وأروى بنت أحمد ـ المترجم.

الدولة طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية وطبقاً لنزعاته الخاصة . كما أنه يحافظ على عرشه ويوسع من سلطاته باستخدام فئة أو قبيلة ضد أخرى وبنظام « الرهائن » والرشوة والترهيب وتحريض وتشجيع الخصوم ضد العناصر الخطرة التي تظهر على السطح حتى يتم صرف واستهلاك نشاطهم واهتمامهم في المنافسات المعادية . كما أنه يعمل بجد على تركيز السلطة في يديه .

وقد استبقى الإمام يحيى في البداية التقسيمات الإدارية التركية لليمن ، والتي كانت تتكون أساساً من أجزاء قبلية ، ولكنه فيما بعد حاول أن يطمس أو يخفف من حدة هذه التقسيمات . فألغى الكثير من الألوية واستبدلها بما يمكن أن يسمى بالبلديات يحكم كل واحدة منها أحد أبنائه أو أقاربه ، الذين كان ينحيهم في حالة ما إذا حاز أحدهم مزيداً من تأييد ودعم منطقة معينة يمكن أن تصبح منطقة مناوئة . كما أن لشيوخ بعض القبائل ومشايخها حقوقاً وراثية أو أنهم يختارون من بين بعض « الأسر المتنفذة » . ولكنه منذ مطلع الثلاثينات بدأ الإمام يحيى في تعيين مرشحيه للوظائف التي كانت تخلو من شاغليها . وكانت تلك سياسة مكروهة ، وغالباً ما كان يفرض قراره على القبائل بالقوة العسكرية وقد منحه ذلك ولاية هائلة ، ودعم من سلطته المركزية . كما أنها قوّت من نفوذ أسرته طالما عين أقاربه الثقاة . وشيئاً فشيئاً جرد العائلات الطموحة من سلطاتها .

وقد ووجه أي تذمر ضد سلطة الإمام (وقد حدث منه الشيء الكثير عندما اعتبر القائمون به أو عائلاتهم أنفسهم أحق بالعرش من الإمام يحيى) بعقوبة الموت . يضاف إلى ذلك فرض غرامة باهظة على الأسرة أو القبيلة . وغالباً ما كانت تتم مصادرة الممتلكات الخاصة لمجرد الشك في عدم الولاء ، ربما لا لشيء سوى سقطة تعبير أو زلة لسان غير مقصودة . وقطع الرأس أمام الملأ كان أمراً شائعاً لتنفيذ عقوبة الإعدام ، يضاف إلى ذلك التمثيل بالرؤوس المقطوعة علناً حتى تكون عبرة للغير . ويودع المشكوك فيهم سياسياً في السجن تحت ظروف مرعبة من أصفاد وسلاسل وقيود دون محاكمة وللفترة

التي يقدرها الإمام ويرى أنها ملائمة . ولقد أصبحت سجون كل من صنعاء وحجة ـ في الحصون الشمالية وغيرها من عواصم الألوية ـ أماكن حبس رهيبة ذائعة الصيت . إن ظروف وممارسات تلك السجون ـ دون استبعاد أدوات ووسائل تعذيبها ـ أصبحت أمراً يتنافى مع روح القرن العشرين .

ولقد كتب مستر فان در مولن [1] ـ الذي قضى في صنعاء ثلاثة شهور عام ١٩٣١ كممثل دبلوماسي ألماني ، كان يتحدث العربية بطلاقة ـ عن « القسوة البربرية ، والخوف الذي أرخى سدوله كما لو كان غُفرة (قبراً) فوق كل واحد ، والضعة الممسكة بتلابيب الفقراء والمساكين » . وقد أصبح صديقاً للطبيب الاسكتلندي بتري الذي كان يعمل آنذاك في صنعاء وروى له أنه بحكم عمله داخل سجون الإمام قد وجد أبناء الإمام نفسه مصفدين بالأغلال شأنهم شأن أبناء الطبقة الأرستقراطية وعلية القوم اليمنيين .

لقد ارتكز حكم الإمام يحيى أساساً على نظام الرهائن ، ومن الثابت أنه عند موته كان يحتفظ بأربعة آلاف رهينة معظمهم من بين أقاربه وأبناء حكام الألوية وعائلات الأشراف وشيوخ القبائل وحتى ممثلين عن القبائل الصغيرة البدوية وشبه المرتحلة ، الذين تم احتجازهم كضمان لولاء وحسن سلوك آبائهم وذوي قرباهم . وقد تم اختطاف بعض الرهائن من حكام محمية عدن بغرض الضغط عليهم . فإذا ما ثبت عدم اخلاص أي من آبائهم ، أو إذا ما شك في تآمرهم ضد الإمام يتم قتلهم ، وغالباً ما يعذبون بغرض المساومة . إنه هو ذلك النظام الذي جرى استخدامه في اليمن لقرون طويلة بدرجة أو بأخرى ، وقد ثبت جدواه في ظل ظروف بربرية بدائية . وقد مكن الإمام يحيى من أن يظل قابضاً على زمام الأمور في الدولة . وتؤكد مصادر متعددة أن الإمام يحيى كان حاكماً متسامحاً حظي بحب كبير من شعبه ، غير أن الأدلة المتاحة لا تدل على ذلك .

---

(١) وجوه في أرض سام.

وقد طور الامام يحيى ـ شأنه شأن غيره من الأئمة الذين سبقوه ـ نظامه الخاص بالتجسس والاستخبارات إلى الحد الذي يمكنه من التعرف على كل ما يجري داخل مملكته كما يتيح له القضاء على المؤامرات أو الثورات في مهدها . ولم تكن مخابراته الخاصة هي الوحيدة على أرض لا توجد فيها صحف أو محطة للإذاعة [١] . فقد كان لكل حاكم محلي ولكل شريف وكل شيخ قبيلة أو أي موظف حكومي هام جهازه السري الخاص ، لإحاطته وتزويده بالمعلومات عن التبدلات والتغيرات السياسية حتى يستطيع أن يحمي نفسه من ناحية ؛ ولكي يعرف ما يجري في المناطق المختلفة من ناحية أخرى . ومن الطبيعي أن تلك العمليات السرية تفاوتت بشكل واسع في مجال عملها وفي حجمها وكفاءتها . ولكن تظل اليمن هي البلد الوحيد الذي يتجسس فيه الذي يسعى في الحصول على النفوذ على غيره من الساعين .

ومع أن الإمام قد قسم مملكته في عام ١٩٤٤ إلى أربع ـ ثم بعد بضعة أشهر ـ إلى ست مناطق [٢] ، وعين لكل واحدة منها حاكماً ، كان للواحد منهم قدر ضئيل من حرية العمل طالما أن الإمام قد أصر على تركيز السلطة في يديه وحرص على ضرورة استشارته حول كل التفاصيل مهما بدا أن الأمر تافه واتخذ بنفسه كل القرارات . ذلك لأن يحيى لم يكن ليثق في أي واحد في السلطة باستثناء وحيد وهو ابنه ولي العهد الأمير أحمد . وكان ذلك يعني أن تسير أمور الدولة ببطء شديد . حيث تكتب كل الطلبات مسبقاً على قطعة من الورق تسلم للإمام وبعد أن يلقي عليها نظرة سريعة يسجل قراره على ظهر الورقة أو في أعلاها . وقيل أنه كان ينظر خلال فترة شبابه في حوالي

---

(١) اللهم إلا فيما عدا الصحيفة السابق ذكرها. ولم تكن محطة الإذاعة الموجودة في ميناء الحديدة تذيع للشعب وإنما كانت تستخدم فحسب لأغراض الاتصالات الحكومية. واستمر ذلك الحال حتى عام ١٩٥٠ عندما أنشأت الإذاعة في صنعاء وبدأت في إرسالها.

(٢) وهي كل من الألوية التالية: صنعاء ـ تعز ـ الحديدة ـ إب ـ صعدة ـ حجة.

ثلاثمائة طلب يوميا ، ولكن في أخريات أيامه وعندما انتابه المرض اقتصر على قدر ضئيل من هذا العدد . إن الأسلوب المعوج (المحاط بالرشوة والمراوغة) الذي كانت تصل به الطلبات إلى الامام وتخرج به من عنده جعل الأمور تسير أكثر بطئاً. كما أن وزراء الدولة ـ الذين كانوا إما من أقربائه أو أصدقائه ـ كانوا بنفس القدر عاجزين عن القيام بأي تحرك دون إذنه المسبق . وفي الشؤون الخارجية كان الإمام يستمع إلى مشورة راغب بك ـ الدبلوماسي التركي السابق[١] ـ الذي وثق به وعمل في خدمته منذ عام ١٩١٩ ، وإن لم يكن له هو الآخر أي حرية في العمل بشكل مطلق .

لقد قام المستخدمون الأتراك في بداية حكم الإمام يحيى بإدارة الهيكل التنظيمي للإدارة المدنية ، ثم بعد ذلك مارسه العراقيون والفلسطينيون وعناصر أخرى من دول الشرق الأوسط . وبغض النظر عن كفاءتهم ومهارتهم وثقتهم فقد ظلوا لا حول لهم ولا قوة في اتخاذ القرارات والمبادرات

---

(١) وهو القاضي (حيث حصل على هذا اللقب) محمد راغب بن رافق بك كبير موظفي بلاط الإمام يحيى ووزير خارجية. سبق أن اشتغل كمسؤول تركي في اليمن خلال الحرب العالمية الأولى وعاد إليها ثانية بعد الثورة الكمالية في تركيا عام ١٩٢٤. وقد في كيتنجي وعين في بلاط الروسيا عام ١٩٠٠ وبعدها في باريس وبروكسل وفينا على الترتيب. وعين متصرفا للحديدة عام ١٩١٣ وعاد إلى الآستانة عام ١٩١٨ بعد هزيمة الترتيب. ويمن متصرفا للحديدة عام ١٩١٣ وعاد إلى الآستان عام ١٩١٨ بعد هزيمة الأتراك وعند عودته ثانية إلى اليمن عام ١٩٢٤ استقبل الإمام يحيى خدماته بكل ترحيب. وقد تزوجت ابنته عزيزة الابن السادس للإمام يحيى الذي كان يعمل وزيراً للصحة كما أن ابنة أخرى له تدعى وهيبة تزوجت من ولي العهد الأمير أحمد الابن الأكبر للإمام يحيى (المترجم) وقد مات محمد راغب بك في صنعاء عام ١٩٦٠ بعد أن ناهز الثمانين من عمره. وإنه لشخصية بارزة اشتهرت خارج اليمن لأنه من بين واجباته أن يقابل الأجانب الذين يفدون على اليمن لزيارتها كي يراقبهم. ويضعه العديد من الغربيين الذين كتبوا عن علاقاتهم مع ذلك الرجل العجوز اللطيف أنه مؤدب ولكنه ثعلب عجوز حذر مراوغ. راجع عن راغب بك.

Clayton, G., Arabian Diary, C. U. P., p. 345.

الفردية   وعندما وقع الإمام فريسة المرض وشغل بأعمال أخرى أو بإشباع ، متعه الخاصة ، فإن الجهاز الحكومي توقف عملياً طالما أن اي موظف أو حاكم لواء لا يجرؤ على خلق سابقة بالتصرف دون الرجوع إلى سلطة الإمام المباشرة . وقد تكون ذلك في الغالب من بعض الأحكام المنسوخة على قطع من الورق تمر من خلال العديد من الأيدي الخشنة قبلَ أن تصل هدفها إلى الدرجة التي لا يمكن معها فك طلاسم الرسالة في بعض الأحيان ، كما أنه ليس هناك نظام لحفظ وثائق الدولة .

وبالنسبة للأفراد العاديين فإن قوانين الدولة بسيطة وواضحة ، كما أن عقوبات نقضها غالباً ما تكون وحشية فبالنسبة للسرقة تقطع اليد [1] ، وربما تدق في مسمار في مكان عام كتحذير واضح . وعند المخالفة للمرة الثانية يجوز بتر اليد الأخرى. وهكذا يلقى بأمثال هؤلاء الأشخاص سيئي الحظ إلى حياة التسول . وبالنسبة لجريمة التزوير والافتـراء يتم قطع اللسـان . وأحياناً ما يبتر القدم نتيجة لمخالفة دينية أو مدنية . بينما تثبت القيود الحديدية حول الكعوب لمدة زمنية معينة عقاباً لارتكاب بعض الجنح أو إلى أن يتم الوفاء بالدين أو لمجرد الايقاع في مزيد من المتاعب ، ويعد ذلك أمراً شائعاً . ويتلقى الناس جزاءهم بشيء من المصانعة ويمضون في سبيل ممارسة أعمالهم اليومية .

وغالباً ما تعد جريمة القتل مسألة تهم العائلات والأسر المعنية فقط . ولا تعرض على الإمام أو قضاته إلا عندما يكون التعويض غير مرضٍ أو عند إعلان إهدار دم القاتل اعتماداً على مجموعة مختلفة من العوامل التي قد تبدو

(١) يذكر المؤلف: إنه لمن المثير للسخرية أن وزير الصحة يعد مسؤولاً عن تنفيذ عقوبة الإعدام، وعقوبات بتر الأعضاء بطريقة شرعية. وبالطبع فإن المؤلف يدهش لذلك لأنه لا يعلم أن ذلك يتم تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي أمور تبدو بالنسبة للمؤلف غير مألوفة ـ المترجم.

غير منطقية للعقل الغربي . ويمكن لأقارب القتيل أن يطلبوا توقيع عقوبة القتل من كل الحالات . ولكن بالنسبة لذلك التعويض الجذافي فأحياناً ما يتدخل الإمام أو قضاته لحثهم على الرأفة والرحمة .

وتعتبر المشروبات الكحولية والموسيقى والرقص شروراً أجنبية سيئة محظورة . ولكن يبدو أن تلك الآثام يمارسها بعض شباب الطبقات الغنية في سرية تامة داخل بيوتهم الخاصة . ويعتبر اليهود المصدر السري للمشروبات الكحولية المحظورة طالما قد سمح لهم بصناعتها لاستخدامهم الشخصي في أحيائهم الخاصة (١) . وقد تم إدخال أجهزة الراديو في كثير من البيوت على الرغم من المعارضة الرسمية ، وإن يكن غير مسموح باستخدامه في أي مكان عام .

والعزلة هي محور سياسة الإمام يحيى الخارجية ، مع أقل قدر ضئيل من الإتصال بالدول الأجنبية . وعلى غير رغبة منه انضم إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، ولكنه رفض السماح بإقامة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية في اليمن ، مع أنه يستقبل هو أو وزراؤه من وقت لآخر بعثات وممثلين دبلوماسيين بناء على دعوة او ترتيب سابق . ويقوم بعض التجار الأوربيين وتجار الشرق الأوسط في الحديدة بدور الإتصالات الرسمية بالدول الأجنبية . كما أرسل يحيى وفداً صغيراً إلى الأمم المتحدة . ولكنه عند موته لم يكن لديه سوى سفير واحد في الخارج كان يوجد في القاهرة .

ويبدو أن عرب ومسلمي بلدان الشرق الأوسط وربما الأتراك كانوا يجدون فرص العمل في اليمن بدون صعوبة تذكر ، ولو أن معظمهم كان

---

(١) لقد رأيت ذات مرة كماً هائلاً من زجاجات الخمر الفارغة والتي يبدو أنها كانت من براندي اتحاد جنوب افريقيا في منزل مهجور في صنعاء. دلني عليه مرشد جمهوري كدليل على انحلال نظام الإمام . ـ لاحظ علاقة يهود صنعاء واليمن باتحاد جنوب افريقيا ـ الدولة ذات النظام الاستعماري العنصري. المترجم.

يرحل بسبب الأجور والظروف الفقيرة وتأخر دفع الرواتب . وقد استخدم الإمام يحيى في أوقات مختلفة أتراكاً وهنوداً وعراقيين وسوريين وفلسطينيين في الجهاز المدني الحكومي وفي الجيش كفنيين . وقد تبدت مخاوفه من أن التأثير والإتصالات الأجنبية قد تقلب نمط الحياة التقليدي القائم في اليمن رأساً على عقب (الذي أبدى اهتمامه الواسع به بطبيعة الحال) ولكنه في نفس الوقت اعترف لهم بمهاراتهم وتفوقهم .

وقد كان هناك دائماً حاجز عام أمام الأوربيين والغربيين لدخول اليمن باعتبارهم تاريخياً وثنيين أو عبدة أصنام[1]، ولكن ذلك الحاجز أحياناً ولفترات قصيرة ومحدودة ما تخلى عنه بعض الأئمة بشكل مثير للدهشة . فطول سنوات مختلفة وضع بعض الغربيين أقدامهم في الحديدة بسبب التجارة أساساً . واستقر بعضهم فيها لفترات طويلة ولكن لم يسمح للكثيرين منهم بالتسلل إلى داخل البلاد . وخلال القرون الأخيرة نجح القليلون في القيام بذلك . غير أننا نجهل مقاصدهم من وراء ذلك ، أو كيف جرت بهم المقادير وفيما إذا ما كانوا قد عادوا منها بسلام . وقد وصلتنا حفنة قليلة من الكتابات نستطيع أن نتعرف من خلالها على خبرات وتجارب عدد منهم : ومنهم جون جوردان ذلك المواطن الانجليزي الذي وصل إلى صنعاء عام ١٦٠٩ . والمجموعة المالية الدانمركية المكونة من ستة أعضاء في منتصف القرن الثامن عشر ، وواحد أو اثنين آخرين خلال القرن التاسع عشر[2] . وخلال

---

(١) هكذا أوردها المؤلف وربما أنّه يعني من ورائها نظرة اليمن واليمنيين إلى العالم والشعوب الأوبية آنذاك. فمن المعروف بالطبع أن شعوب أوروبا في مجموعها تقريباً كانت تعتنق المسيحية . المترجم.

(٢) ربما أن هذا الكلام ليس صحيحا تماما. حيث تتضح من الدراسة التي قام بها إرك ماكرو عن اليمن والعالم العربي منذ عام ١٥٧١، زيارات ورحلات الكثير من الأوروبيين على اختلاف جنسياتهم إلى اليمن، طوال هذه الفترة. سواء إلى الموانىء أو إلى الداخل. بعضها كان بهدف التجارة والكثير منها كان بهدف البحث عن الآثار اليمنية القديمة. وليس صدفة أن عدداً منهم كان من بين العلماء اليهود. (المترجم).

الخمسين سنة التي سبقت عام ١٩٤٨ ، وصل عدد لا بأس به من الأوربيين إلى صنعاء وقد شاهدوا مناطق أخرى من اليمن بعيداً عن الساحل ورجعوا ليكتبوا لنا عن تجاربهم . وعلى حين أنهم لم يكونوا بالقطع زائرين مرغوب فيهم أو مرحباً بهم ، فإن اليمن لم يكن أبداً بلداً مغلقاً في وجه الغربيين كما يوحي الخيال بذلك . فخلال الحقبتين اللتين أعقبتا الحرب العالمية الأولى وصلت إليها أعداد من الأجانب كان من بينهم أطباء وفنيون وتجار وباحثون عن الفرص مغامرين وتجار أسلحة وغيرهم . ولم يشأ الكثير منهم أن يفصح عن الكيفية التي نجح بها في التسلل إلى اليمن بالمرة .

ولقد كانت سياسة الإمام في السماح لرعاياه بمغادرة البلد متباينة ومتفاوتة . فهناك قوانين للفقراء ، وأخرى للأغنياء ، ومن المؤكد أنه لم ينجح في منع المئات من اليمنيين الفقراء من الهجرة سنوياً سعياً وراء الكسب كبحارة وتجار وعمال كما كانوا يفعلون لفترات طويلة من قبل ارتقائه السلطة . وقد نمت لهم مستوطنات صغيرة في المهجر ليس فقط في عدن والصومال والسودان والغربية السعودية ، ولكن كذلك في بغداد وبورسعيد والقاهرة وفي بعض الموانىء البعيدة مثل مارسيليا ـ في فرنسا ـ وكارديف ـ في انجلترا . كما وجدت لفترة طويلة مضت مستوطنة يمنية صغيرة في ميناء لندن . ويرسل هؤلاء اليمنيون المغتربون الأموال لذويهم ، ومع أنه ليس هناك ثمة قيد على عودتهم فإن غالبيتهم فضلوا العيش في ظل أنظمة سياسية أكثر أمناً واعتدالاً . على حين أن القلة التي عادت إلى البلد أغلقت أفواهها حول ما رأت وشاهدت في العالم الخارجي وتصرفت بتحرز واحتراس شديد . وكثيراً ما صادفتُ في اليمن بعض اليمنيين الذين يتحدثون الانجليزية أو الفرنسية بلكنة فظة خاصة بتلك التي يستخدمها عمال الموانىء .

وفي خلال العهد التركي توفرت فرص للعائلات الميسورة كي توفد أبناءها لتلقي التعليم في الآستانة أو حيثما كانوا يرغبون . ولكن أمثال هؤلاء كانوا ضيقي الأفق إلى درجة أن قلة هي التي استفادت من هذه الحرية .

وعندما وصل الإمام يحيى إلى السلطة أمسك عن ذلك إلى درجة أن عدة سنوات مضت دون أن يسمح فيها لشاب يمني أن يغادر البلد طلباً لتلقي العلم في الخارج . وفي الواقع ـ ولفترة معينة ـ كان الإستثناء الوحيد المقبول لمغادرة اليمن هو السعي في الحصول على قدر من الرعاية الضحية الخاصة ، العلاج . حيث أدرك يحيى مدى التأثير الفعال الذي يجلبه شاب تعلم في الخارج على أنماط الحياة وطرائق التفكير القائمة في البلد .

ولكنه أقنع مؤخراً بأن يعدل عن هذه القاعدة القاسية . ففي أوائل الثلاثينات سمح لأول مجموعة تم اختيارها من بين الشبان اليمنيين للذهاب إلى العراق لتلقي المزيد من التعليم كان معظمه في الكلية العسكرية (١) . على أن السلوك المشكوك فيه لهؤلاء بعد عودتهم جعلت الإمام يحيى يتحول من العراق إلى مصر حيث فضل التعليم الديني الذي يوفره الأزهر ـ تلك الجامعة الإسلامية في القاهرة . وأخيراً فقد تكونت مجموعة يمنية صغيرة ممن تدربوا خارج البلاد ـ معظمهم كضباط عسكريين ومهندسين (٢) ـ ولكن عدداً قليلاً منهم قد تلقى تعليماً جامعياً تقليدياً . وبعد عودة هؤلاء اليمنيين الذين تعلموا في الخارج تم وضع قيود ثقيلة على أساليب الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم . كما أنهم بحكمة احتفظوا من جانبهم بأفكارهم وآرائهم الخاصة لأنفسهم ، وارتد معظمهم ـ رائب النفس ـ إلى نمط حياة العصور الوسطى .

وزراعياً ، فإن اليمن بلد يمكنه الاكتفاء الذاتي ، ولكن ذلك القول

(١) كان من بين الذين تم إيفادهم كل من عبد الله السلال وأحمد المروني ومحي الدين العنسي وأحمد الحورش وغيرهم ممن سيلعبون أدوارا بارزة في التاريخ اليمني المعاصر. ويذكر مصدر أن أعضاءها كانوا من «أبناء الأسر المتوسطة والفقيرة» ضمانا لحسن ولائهم. راجع: ذرنجي سمويل، الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٣، السنة السادسة، يوليه ١٩٨٠، ص ١٢٣. (المترجم).

(٢) لا يبدو أن هناك من اليمنيين من تلقى تعليم الطب خلال فترة حكم الإمام يحيى.

يصدق نظرياً طالما أن اقتصاد البلد يدار وفقاً لأسس عارضة تخضع للصدفة والأهواء تماماً . لقد كتب كثير من المؤلفين عن مدى خصوبة التربة اليمنية (١) . حقيقة أن الأودية الخصبة والسهول الصغيرة تزرع إلى أقصى حد حيث تعد التربة على شكل مدرجات وتروى . وتدرأ على محصول في الجزيرة العربية بشكل عام ، ولكن لا يمكن مقارنتها بعائد المناطق الزراعية في أي مكان آخر من العالم . وبطبيعة الحال فإن الأجزاء المنزرعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية إذا ما قورنت بغيرها من المساحات الشاسعة للجبال والصحارى ، ويتم إنتاج الطعام الذي يكاد يكفي السكان بالكاد إذا ما تم توزيعه بشكل متكافىء . غير أن أكثره يصدِّر إلى الخارج . وفي القطاعات الزراعية الأقل ثراء يحصل الناس على قوتهم بالكاد . ومرة أخرى فإن الأساليب الزراعية المستخدمة بدائية إلى أقصى حد ومسرفة ، تتمثل على سبيل المثال في استخدام الثيران ـ والدواب عموماً ـ في جر المحاريث لفلاحة الأرض .

ويشكل الدُخن والذرة والشوفان والحنطة (الذرة العويجة) المحاصيل الرئيسية . كما توجد هنالك بعض أنواع الفاكهة ، ويشكل البن محصول التصدير الرئيسي، وينمو على ارتفاعات تتراوح بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . ويتم تصدير ما يربو على ٢٠ ألف طن سنوياً . وتشتمل الصادرات كذلك على القات (٢) والجلود والقطن . وتستورد اليمن في المقابل

---

(١) إن ولاية عسير «السليبة» والتي تقع إلى الشمال تعد من أخصب الأراضي اليمنية. وتعتبر المنطقة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تنساب فيها مجاري المياه على مدار السنة.

(٢) خلال السنوات الأخيرة زحفت زراعات القات على غيرها من المحاصيل الأخرى في اليمن إلى الحد الذي جعل منها دولة مستوردة للمحاصيل الزراعية عموما. وإن كان بعض الاقتصاديين اليمنيين يرون أن في تجارة القات الداخلية باليمن نوعاً من إعادة توزيع موارد الثروة القومية بين الريف والمدن في اليمن. راجع الخطة الخمسية اليمنية الأولى. المترجم.

السلع الاستهلاكية أساساً مثل الملابس والبترول والآلات البسيطة . ولا توجد هنالك مصانع داخل المملكة (الدولة) إلا فيما عدا صناعات ريفية صغيرة حرفية مبعثرة هنا وهناك : كصناعات الصابون والسروج وأشياء أخرى كالأحذية والخناجر والمجوهرات والأدوات المنزلية ، تعتمد معظمها أساساً على الحرفيين اليهود . ومع أن الكهرباء والمولدات الكهربائية دخلت اليمن وتقبلها الإمام على غير رغبته ، فإن طاقاتها لم تستثمر إلا في إنارة القصور الملكية وضخ مياه الآبار الخاصة وتوفير سبل الاتصال والمواصلات للإمام وموظفيه .

ولا توجد هناك ثمة ميزانية عامة للدولة ، حيث ينظر إلى كل أوجه الدخل القومي على أنه دخل خاص للحاكم ؛ ولو أنه جزءاً منه يحتفظ به للإنفاق على الشؤون الدينية ، طالما أنها وُهبت للإمام أو جمعت بواسطته ومن خلال نفوذه الروحي . ويتم الحصول على المال من حصيلة الجمارك وضريبة العشر والغرامات وضريبة الرأس ومن مصادرة الثروات والملكيات الخاصة ومن رسوم التقاضي ، ويتم تقديرها على أساس المبلغ الذي يمكن للفرد أو القبيلة أن يدفعه دون إكراه أو عصيان . وكذلك من الفوائد التي تحصل عليها الدولة من وراء رسوم البريد والبرق والمواصلات . وينظر إلى كل موظفي الحكومة على أنهم خدم خصوصيون للإمام ، ويُتوقع في المقابل أن يدفع لهم بنفسه من دخله الخاص . وقد كان الإمام يحيى حريصاً في شؤون المال وكسب شهرة واسعة ببخله. وتفاوتت الشائعات حول مبلغ ثراء خزانته الهائل ، ولم تكن صحيحة في معظمها . وربما أن الإمام نفسه لم يكن ليعرف على وجه الدقة كم من المال يملك طالما لا توجد هناك أية حسابات . ومن المؤكد أنه اعتصر رعاياه بالقدر الذي أمكنه ، وأنفق بأقل قدر استطاعه ، وعادة ما كانت رواتب كبار موظفيه ومستخدميه تصلهم متأخرة .

ولم يوجد في اليمن نظام مصرفي ، وفي الواقع لم يوجد بها مصرف واحد ولا حتى أجنبي . وكانت كل المعاملات المالية تجري نقداً . ويعتبر تالر ماريا تريزا أو الدولار أو الريال هو الوحدة النقدية المتداولة. والعملة

النقدية الفعلية التي أعيد سكها بدقة هي نسخة مطابقة تماماً للتالر النمساوي من طراز ماريا تريزا المضروب عام ١٧٨٠ [1] . وهي عملة اكتسبت شعبية واسعة لأسباب لا تفسير لها ؛ ليس فقط في اليمن ولكن كذلك في مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية ، ولا تزال تلقى استحساناً كبيراً حتى الآن . وتظل شعبيتها أمراً محيراً بشكل كبير طالما كان محرماً على المسلمين تصوير أو تشبيه صورة أي انسان أو حيوان كما أنهم يخفون نساءهم عن أعين الذكور الآخرين . وكانت تلك النقود تسك مؤخراً في صنعاء وتعز ؛ ولو أنه سابقاً سكت كميات منها في أوربا . وكان ينبغي على التجار الاحتفاظ بحقائب (أكياس) مليئة بهذه القطع النقدية الفضية من أجل مزاولة معاملاتهم التجارية . في حين كان يذهب مستخدمو الحكومة ـ على سبيل المثال ـ إلى الخزينة عادة يصحبهم جمل أو بغل ليحصلوا على أجورهم ومرتباتهم بكميات كبيرة . كما أن العملات الذهبية البريطانية جرى تداولها والتعامل بها وإن كان بدرجة أقل .

والإفتقار إلى وسائل مواصلات جيدة أو حتى كافية عوّق تطور اليمن . كما أن العدد القليل من الطرق الذي يستحق إطلاق هذا الاسم عليه قد جعل الأتراك معظمها مستخدماً للأغراض العسكرية . وقد أدخل الأتراك القليل من السيارات المتحركة واستخدموها ، ولكنهم أخذوها معهم عند رحيلهم ، ولهذا لم يبق منها الشيء الكثير سوى عدد قليل جداً كان من الحديدة امتلكه التجار الأجانب . وعندما زار العميد جاكوب الامام عام ١٩٢٣ اصطحب معه إلى صنعاء سيارة من طراز فورد أهداها إلى الإمام الذي قبلها بعد تردد وركبها هي وسيارات أخرى فيما بعد . ولو أنه كان

---

(١) كما استخدمت كذلك العملة التي ضربت عام ١٧٥١ م. وشاع استخدام كلمة ريال في اليمن بدلاً من التالر. حول العملة اليمنية ومقدارها وأنواعها راجع هامش رقم ٢ صفحة ٧٨ من هذا الكتاب ـ المترجم.

يفضل بصفة عامة أن يتجول في عاصمته في عربة قديمة متداعية يجرها حصان . وبمجرد أن راج قبول الإمام استخدام هذا الاختراع الأجنبي [1] ، فقد بدأ الأمراء والتجار الأثرياء في اقتنائه . كما أن حكام الألوية وكبار الموظفين ـ الذين كان عليهم السفر لمسافات طويلة من مدينة لأخرى ـ قد بدأوا يقدرون قيمته . وشيئاً فشيئاً نمت شركة انتقال وطنية أسسها الامام مقابل عوائد استخدمت لنقل المسافرين والبضائع . ولتمكين هذه المواصلات من أداء وظيفتها كان على الفلاحين المقيمين على جانبي الطرق الرئيسية أن يتحملوا عبء الاحتفاظ بالأجزاء التي تقع في دوائرهم صالحة وقابلة للاستخدام ، حيث كانت تفرض عليهم غرامات ثقيلة عندما يلوح أي اهمال . ولكن بالرغم من ذلك فإن السيارات المتحركة الحديثة في اليمن ظلت خطراً مثيراً لا يتوقف .

وفي مناطق أخرى وجدت مسالك ودروب ومدقّات قديمة أخرى تستخدمها قوافل الجمال والبغال والحمير . على أن الأرض وطبيعتها في منطقة سلسلة الجبال الوسطى لا يمكن أن ترى إلا من الجو أو من خلال صور فوتوغرافية جوية ، لأن التعرف على مثل هذه المناطق الشاسعة ظل أمراً لا يمكن إدراكه حتى بالنسبة لمن كانوا يسيرون على أقدامهم، لأن الممرات المحفورة تلتوي بشكل مرهق على حواف الجبال والكتل الصخرية الضخمة المسننة والحادة . وكانت عواصم الألوية المختلفة مثل مدن : صعدة وحجة

---

(١) كان الاختراع «الأجنبي» الآخر الذي لقي القبول والاستحسان هو البندقية. وقد استمعت ذات مرة إلى شريف زيدي يتحدث بإستفاضة عن الشرور الأجنبية التي تفسد الشباب اليمني مثل الراديو. وكان مُصراً على أنه لا يمكن أن يأتي شيء مفيد وطيب من «الخارج». وعندما سئل عن البندقية أبدى استغراباً للسؤال لأنه كان مقتنعاً إلى أبعد حد بأنها من اختراع المسلمين (من العراق على ما يظن) وقد تم بوحي من الله. وعندما أشار عليه أحد أتباعه إلى العلامة التجارية الموجودة على البندقية من طراز موزر Mauser التي يحملها. فإنه ظن أنها علامة اسلامية تدل على الحظ السعيد.

ومأرب وإب ومناخة تقع عند التقاء المدقات والدروب ولهذا فإنها كانت تشكل مراكز مسيطرة متفوقة .

ولم يسمح الإمام بإقامة سكك حديدية في بلده ، واعترض على المشروع البريطاني الخاص بإنشاء سكة حديدية من عدن إلى صنعاء . كما رغب الأتراك في انشاء سكة حديدية تربط بين الحديدة وصنعاء ، واهتم الفرنسيون كذلك بهذه الفكرة . وبنوا في عام ١٩٠٨ خمسة أميال تبدأ من الحديدة عندما كانوا يقومون بتنفيذ بعض الاصلاحات في الميناء . وقد اشتغل ذلك الخط بزوج من القاطرات وعدد قليل من العربات . ولكن عندما تم قصف الميناء بالقنابل من جانب الايطاليين عام ١٩١٢ [١] . لم تبذل جهود أخرى بعد ذلك ؛ وربما كنتيجة لأعمال تخريب سكة حديد الحجاز عبر الصحراء خلال الحرب العالمية الأولى ، فإن الأتراك استداروا إلى استخدام وسائل النقل المتحركة (السيارات) حيثما كان ذلك ممكناً بدلاً من الإعتماد على طريق سكة حديدية وعرة .

كما تم إقامة خط تلغرافي مفرد بواسطة الأتراك ، يربط بين المدن الرئيسية ومراكز الحدود ولا تزال قائمة ومستخدمة من جانب اليمنيين لتمكن الامام من إجراء اتصال مباشر مع حكام ألويته ومفارزه العسكرية . ويمكن للمدنيين استخدام هذا الخط ، وإن جعل الإمام تكاليف استعماله باهظة ، وقد مكّن بالإضافة إلى عوائد البريد من رفع قيمة دخله . وقد ظل يحيى يرفض دائماً السماح بإقامة نظام هاتفي (تليفوني) قومي أو محلي في بلده مع أن شبكة هاتف الحرب العالمية الأولى قد استخدمت في قصوره من قبل الجنود القائمين على حراسة أبواب المدن في صنعاء وتعز وبعض المدن الأخرى بواسطة الجيش . وقد تم إقامة محطة إرسال إذاعي صغيرة في الحديدة عام ١٩١٢ بواسطة الأتراك استولى عليها اليمنيون عام ١٩٢٥ عندما دخل الإمام

(١) كما قصف الإيطاليون أيضاً ميناءي المخا والشيخ سعيد بالقنابل في نفس العام.

هذه المدينة [١] ، واستخدم الفنيين الفرنسيين في تشغيلها . وتقدم الفرنسيون كذلك باقتراح يقضي بإنشاء محطة للبث الإذاعي في صنعاء وتعز وتلاعب الإمام بهذه الفكرة ووقعت العقود ، ووصلت صناديق بعض التجهيزات ، ولكن الإمام غيّر رأيه وظلت الأجهزة مشونة بغير استخدا م . وبقي التلغراف الوسيلة الوحيدة ليحيى للاتصالات العاجلة لفترة طويلة حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما أقيمت محطات إرسال إذاعية صغيرة في كل من صنعاء وتعز وصعدة . ولكن هذه المحطات ـ كما ذكرنا من قبل ـ كان استخدامها يقتصر على الاتصالات الرسمية وليس في البث الإذاعي للشعب اليمني .

على أن أول ست طائرات تم استجلابها إلى اليمن كان عام ١٩٢٦ بواسطة الإيطاليين ، وأبدى الإمام بها اهتماماً ، وتم إعداد وتجهيز بعض الممرات بالقرب من المدن الرئيسية ، وتم افتتاح مدرسة صغيرة للطيران . وقد استخدمت تلك الطائرات في نقل كبار الموظفين وذوي الحيثيات من مكانٍ لآخر ، وسارت الأمور على ما يرام إلى أن تحطمت إحدى الطائرات وقتل فيها أمير ملكي . فتركت الطائرات بعد ذلك لتتدهور أوضاعها على أرض المطارات . ولم يتجدد اهتمامه بالطيران حتى عام ١٩٤٦ ، عندما تم إقناعه بالقيام بشراء بعض الطائرات من مصر والسويد وتم استئجار طيارين أجانب للتحليق بها . وقد انشئت ورشة صيانة أولية في مدينة تعز وأعيد إصلاح الممرات الجوية التي كان قد صرف النظر عن استخدامها بحيث أصبحت صالحة للاستعمال ، وأقيمت ممرات أخرى من كل من صعدة وحجة ويريم ومدن اقليمية أخرى . وقام الإمام فيما بعد بشراء ثلاث طائرات من طراز داكوتا . وبحلول عام ١٩٥٠ كانت هناك خدمة جوية غير منتظمة بين صنعاء وتعز والحديدة من عدن ومن المطارات الإفريقية والعربية الأخرى .

---

(١) لقد مد الإمام يحيى حكمه في عام ١٩٢٥ إلى ساحل تهامة حيث استولى عليه من الإدريس ـ المترجم.

وزارت كذلك السفن التجارية الصغيرة من جنسيات متعددة الموانىء اليمنية ؛ وخاصة الحديدة [1] . وقد أدخل عليه كل من الفرنسيين والإيطاليين التحسينات اللازمة خلال السنوات الأولى من هذا القرن ، ولو أن إمكانياته قد تدهورت بعد رحيل الأتراك. وتجعل الشعب المرجانية الرسوفيه أمراً خطراً ؛ ويفرض على السفن أن ترسو بعيداً عن الشاطىء لتفرغ حمولتها بواسطة القوارب الصغيرة . يضاف إلى ذلك أن الحديدة لا يوجد بها آبار جيدة للمياه ، الأمر الذي يتطلب جلب المياه الصالحة للشرب إلى المدينة بواسطة قناة « للمياه العذبة » . كما أن ميناء المخا قد تعطل استخدامه فانسدَّ لأن آبار المياه العذبة بالمدينة قد تدهورت واضمحلت . ولكن يوجد هناك عدد آخر من الموانىء الصغيرة مثل الصليف واللحية وميدي حيث يتحمل كل واحد منها نصيباً معيناً من التجارة . ويمتلك الإمام شخصيـاً أسطولاً من السفن يتكون من حوالي اثنتي عشرة سفينة ساحلية تقوم بالتجارة بين كل من عدن والسويس وجدة وجيبوتي . ويفرض الإمام من حينٍ لآخر على التجارة اليمنية نوعاً من الحظر على طول الساحل المؤدي إلى عدن وذلك من أجل استفادته شخصياً .

وفي الشؤون العسكرية ـ كالاستراتيجية والتكتيك ـ فإن الفكر اليمني يعكس إلى حد معين المبادىء والقواعد العربية العامة الخاصة بشؤون الحرب وتقوم أساساً على الهجوم المباغت عند الفجر على المدينة النائمة المعادية أو المعسكر آخذينها بعنصر المفاجأة وبقتل أكبر عدد ممكن قبل أن يهيىء العدو نفسه للدفاع : وإذا ما طبق ذلك بنجاح فإن الأحياء المدافعين سرعان ما ينسلون فيكسب المهاجمون النهار . ومن ناحية أخرى إذا لم تكن المفاجأة كاملة أو يكون المدافعون في حالة تمكنهم من القتال بقوة فليس أمام المهاجمين سوى الانسحاب لتضميد جرحاهم . على أن الحرب طويلة المدى ليست هي النمط

(١) يكاد يصل سكان الحديدة إلى ما يقرب من ٣٥ ألف نسمة آنذاك.

العربي في القتال [١] . ولا توجد هناك سوى بضع أمثلة محدودة بارزة للمعارك الطويلة الضارية في تاريخهم . وفي الصحراء يعتمد القائد العربي على الأعداد الكثيفة المحمولة على ظهور الجمال أو الخيل وعلى عنصر المفاجأة كي يقهر خصمه أو يبعثره بضربة واحدة . وطالما أن المرء إذا ما انخرط في معركة فإنه يفقد السيطرة على رجاله الذين يلوذون بالفرار ما لم يلقوا نجاحاً أو إذا تحول المنتصرون إلى السلب والقتل . ومع أن الكثير من القبائل اليمنية وسكان المدن يتسلحون سواء بسواء ويعتبرون أنفسهم محاربين وينظرون إلى شيوخهم كقادة عسكريين ؛ فإن لديهم قدراً ضئيلاً عن الاستراتيجية والتكتيك والانضباط والسيطرة في المعارك . ولا تشكل قدرتهم العسكرية المتشامخة سوى قدر ضئيل من فنون الدهماء والغوغاء [٢] .

وعندما رحل الأتراك أدرك الامام يحيى أن عليه أن يبني بسرعة جيشاً نظامياً صغيراً لرد الاعتداءات الخارجية ولبسط نفوذه وسطوته على كل أرجاء البلد لسحق أي ثورات أو تمردات . فرأى أن ذلك ينبغي أن يتدعم من خلال حرس أهلي إجباري . فخلال الفترة المتأخرة تكون جيش الاحتلال التركي من حوالي ٣٠٠٠ جندي تركي و٦٠٠٠ يمني إضافي موزعة على حاميات رابطت في المواقع الاستراتيجية . وقد وافق حوالي ٣٠٠ ضابط وجندي تركي على البقاء ـ على الأقل لفترة معينة ـ بغرض المعاونة في خلق جيش نظامي يمني صغير يعتمد أساساً على القوة اليمنية المساعدة المدربة تدريباً تركياً يسمح لها بالزيادة بالقدر الذي يمكن به تجنيد وتدريب اليمنيين . وقد تم تركيز تلك القوة في صنعاء حيث قامت بشغل واستخدام المعسكرات والثكنات العسكرية التركية السابقة . وقد استخدمت في العديد من حملات

---

(١) يلجأ المؤلف هنا إلى التعميم والبعد عن الحقائق التاريخية فالتاريخ العسكري العربي حافل بالحروب الطويلة ـ المترجم .

(٢) هنا يصل المؤلف إلى قمة استخفافه بالمقدرة العربية على إدارة دفة الحرب والقتال. المترجم .

التأديب. ولكن فصائل صغيرة منها عسكرت على نقط المواصلات الحيوية ومراكز الحدود وقد خلف الأتراك وراءهم كميات من العتاد الحربي والمعدات وقليلاً من بنادق الميدان العتيقة كانت تكفي لإعطاء هذا الجيش الجديد الصغير السيادة على القبائل تسليحاً وتنظيماً. وطوال السنوات الماضية كان هناك تسلل محدود للأسلحة إلى اليمن من شتى المصادر بما في ذلك المصادر الايطالية خلال العشرينات من القرن العشرين، ومن خلال الألمان طيلة الثلاثينات من نفس القرن (٢). وفي الواقع تعتبر اليمن منطقة مربحة لمهربي الأسلحة وتجارتها غير المشروعة.

وأخيراً فإن بعثة عسكرية عراقية حلت محل الأتراك، وفي إحدى المراحل ترأس كل من الجيش النظامي والحرس الأهلي ضابط عراقي، غير أنه يبدو أن البعثة العراقية لم تحرز نجاحاً كبيراً في رفع مستوى كفاءة وتدريب الجنود اليمنيين. وتكون الجيش اليمني أساساً من وحدات مشاة صغيرة ولكن وجدت كذلك فصائل من الفرسان وبعض فرق الجمالة لخفر مناطق الحدود الصحراوية. على أن الشكل العسكري قد استكمل بواسطة ثلاث فرق موسيقية عسكرية (٣). كانت تظهر كثيراً في كل المناسبات. وكان أحسن قطاعات الجيش النظامي وأكثرها كفاية هو حرس القصر الامامي الذي يتكون من حوالي ٣٠٠٠ جندي قوي كانت وظيفتهم الأساسية حماية الإمام. كانت تقيم بشكل دائم في ثكنات عسكرية تقع خارج مدينة صنعاء. وهناك وحدات أخرى تناوبت العمل مع الحاميات العسكرية في حراسة مراكز

---

(١) كانت احدى صفقات الأسلحة المعروفة مع الألمان قد تمت عام ١٩٣٧. عندما قدمت ألمانيا ٥٠ ألف بندقية قديمة من طراز موزر Mauser.

(٢) كانت الآلات خليطاً بين التركية والألمانية، كما كانت النغمات المعزوفة مزيجاً متنافراً من تلك التي تسمع خلال الاستعراضات الأوروبية العسكرية. كما أن كلاً من الأصوات والمناظر كانتا تبدوان غير متلائمتين البتة مع المحيط العربي الذي يرجع إلى العصور الوسطى.

الحدود . وقد خول حكام الألوية حق الانضمام إلى فصائل الجيش النظامي كي يتصرفوا كحراس ولكي يستعرضوا القوة عند الضرورة ، غير أن ذلك قد تقلص بواسطة يحيى الذي لم يكن ليثق في أي رجل آخر لديه عدد كبير من الجنود . وكان ذلك يعني أن أغلبية الجيش النظامي قضى معظم وقته في صنعاء تحت مراقبته الفورية .

ولقد كان الإمام يستعرض حرسه الخاص أسبوعياً في صنعاء ، وبالنسبة إلى المشاهدين الغربيين المبهورين لم يكن ذلك مجرد رواية تمثيلية ساخرة ، ولكن كان كذلك مناسبة عسكرية لجمع غفير من الجنود يجري استعراضها بطريقة عشوائية من أزياء متعددة بل وحتى مجرد أردية عادية . ومن الأمور ذات الدلالة بالنسبة لأوضاع القوات العسكرية النظامية فإن معظم الرجال كانوا حفاة يقودهم ضباط حفاة في بعض الأحيان شأنهم شأن جنودهم يمتطون ظهور الخيل والبغال والحمير أو يسيرون مشاة مع جنودهم . والكل يمشي في كبرياء يتلقون التشجيع الحماسي من جانب المواطنين المتفرجين الذين يرون في ذلك أضخم دليل على القوة . وتُشاهد أنواع مختلفة من الأسلحة خلال العرض تتدرج من بعض البنادق الحديثة والمدافع الآلية - التي يكون لها الشرف الأكبر - إلى البنادق الموغلة في القدم . وليس لدى بعض الجنود أسلحة نارية بالمرة ، فكان عليهم أن يقنعوا فقط بالحراب والسيوف والجابيات (أو الجابيات وهي الخناجر وأطواقها) كما يظهر في العرض عادة مدفعان أو ثلاثة من المدافع التركية القديمة ، وأخيراً يظهر الإمام في عربته القديمة المتداعية التي تجرها الخيول .

وعلى الرغم من المظهر غير المثير لحياة الجندية ، فإن الجيش النظامي الذي تراوح عدده بين خمسة عشر ألف وعشرين ألف رجل كان يتكون ثلاثة أرباعه على الأقل من المتطوعين ، وما لا يزيد عن الربع الباقي من بين المجندين تجنيداً إجبارياً . وغالباً ما أصبحت الخدمة العسكرية أمراً متوارثاً في بعض الأسر ، لكن الأجور والمرتبات كانت منخفضة للغاية ودائماً ما تتأخر ،

ولهذا فإنها لم تكن تجذب العناصر الطيبة . ويظل الجندي مجنداً مدى حياته ويُحمَّل بكثير من الأعباء الشاقة التي غالباً ما تكون من طبيعة غير عسكرية . والطريقة الوحيدة التي يمكنه بها التسريح من الجندية إذا ما رغب في ذلك فهي - إلى جانب فقد طرف من الأطراف أو الوقوع في مرض مزمن - إما القيام أولاً بشراء حق « البدل النقدي » - وهو الأمر الذي تلجأ إليه الأسر إذا ما أصبح لديها المال اللازم أو إذا ما حلَّت عليها ثروة طارئة ، أو ثانياً التظاهر بالجنون . ولا يرغب الكثيرون في ترك الجيش اليمني على الرغم من أنه كيان بائس ، ذلك لأن رجاله عادة فقراء إلى الدرجة التي لا يتمكنون بها من الزواج ، كما أن البديل الوحيد هو أن يصبح المرء متسولاً في الطرقات . فحتى مرتباتهم الشحيحة ليست خالصة لهم وحدهم للحصول على الطعام ، فقد كان عليهم أن يقوموا بشراء الذخيرة من الإمام الداهية ، الذي يأمرهم من حين لآخر بأن يطلقوا طلقتين أو ثلاث في مناسبات الاحتفالات ، فيصبح من اللازم عليهم تعويضها وشراء المزيد منها من دار سلاحه [1] . وجسمانياً وبدنياً ليس للجنود وقع في النفس . فكثيرون منهم قصار القامة ، شأنهم شأن كل اليمنيين بالمقارنة بغيرهم من الوهابيين في أرجاء شبه الجزيرة العربية . ولدى الكثيرين منهم تشوهات خلقية وعيوب جسمانية .

ويبدو الجيش شاذاً بالنسبة للفرقة الخاصة بالموسيقى والأناشيد والرقص . فإلى جانب الفرق العسكرية التي تعزف صوراً ممسوخة صاخبة متنافرة للأنغام العسكرية الغربية ، ألف الجنود بعض الأناشيد والأهازيج العسكرية التي تعرف باسم « الزامل » غالباً ما يتغنون بها كلون من ألوان الأناشيد الجماعية لرفع الروح المعنوية . كما أن للجنود كذلك رقصاتهم العسكرية الخاصة يمارسونها خلال الإحتفالات والمناسبات ، ولتخفيف وقع

---

(١) كان للإمام في البداية دار صغيرة للسلاح يشرف عليها النمساويون. كانت تقوم فقط بسبك الطلقات وحشو الخراطيش بالذخيرة. ولكن في عام ١٩٢٦ أنشأ الإيطاليون مصنعاً صغيراً كان بإمكانه إنتاج الخراطيش والقيام بإصلاح قطع الأسلحة الصغيرة.

الحياة القاسية داخل الثكنات والمعسكرات. وهناك عادة عسكرية أخرى تتلخص في أن خفر الدرك يتنادون بالليل على بعضهم البعض ويتساقون من حين لآخر في الغناء أو الصياح الجماعي . ويستفاد من ذلك أنه يعطي الجنود الثقة بالنفس ويحذر أي عدو محتمل بأنهم أيقاظ ساهرون بحيث يصبح أي هجوم فجائي عديم الجدوى .

ويمضغ كل رجال الجيش القات بانتظام ، ومن الشائع أن يبيع الجنود سلاحهم وذخيرتهم وملابسهم لشراء المكيفات بل ويتعاملون حتى مع الأعداء للحصول على ذلك . ويمكن تلخيص أوضاع الجيش النظامي اليمني عموماً في كلمات : مرتبات سيئة ، أسلحة متواضعة ، تجهيزات قليلة ، ملابس رديئة ، تدريب سيء ، ولما كانت قياداته غير معنية كذلك فإنها بالقطع تتبع نفس السلوك ولذلك فهي ضعيفة سواء بسواء .

ولا يوجد هناك أي قدر من الاحترام يرتبط بوضعية ضابط الجيش خلال أيام يحيى . ومعظم ضباط الجيش من الزيود يختارهم الإمام بعناية أو يوصي العلماء باختيارهم من بين الأبناء النبهاء للطبقة الوسطى، الذين هم أبناء شيوخ القبائل الأقل وجاهة وكبار ملاك الأراضي الزراعية أو غيرهم ممن هم أقل من السلم الإجتماعي . ولا يكونون عادة من بين أبناء الأسر المالكة أو من بين عائلات الأشراف المتنفذة ويرجع ذلك من بعض جوانبه إلى أن الوظيفة نفسها لا تثير في النفس إعجاباً . كما يرجع أساساً إلى خوف الإمام من إمكانية اغرائهم باستخدام معارفهم العسكرية ونفوذهم في الادعاء بالأحقية في منصب الإمامة . ويعرف القليلون منهم الكثير عن عملهم . وقد ذهبت فئة قليلة منهم تكاد تعد على أصابع اليد إلى مصر لتلقي التدريب اللازم ، ومن بقي منهم في البلد كان عليه أن يلتقط ما يستطيع الحصول عليه من الكلية العسكرية الصغيرة التي افتتحت في صنعاء في ثلاثينات القرن العشرين ، والتي كان يشرف العراقيون عليها أولاً ، ثم أشرف عليها بعد ذلك خليط مشترك من الضباط العرب غير اليمنيين .

وحتى حلول عام ١٩٤٨ كانت لا تزال هناك مجموعة من الضباط المسلمين غير اليمنيين في الجيش اليمني : كما كان الضباط العراقيون لا يزالون يتولون قيادة كل من الجيش النظامي والحرس الأهلي . وتسبب الخليط المشترك للضباط المسلحين من كل الأسلحة في خلق أنماط من التكتيك والتدريب والمناهج المتضاربة . وقد استمر يحيى في استخدام الجنود العرب وذلك بغرض إكساب جيشه الخبرة النفسية اللازمة للتغيير ولإحداث توازن في مقابل أي جماعات من الضباط اليمنيين قد ترغب في التجمع أو التوحد لأغراض مناوئة . ولذلك فقد أربك ضباطه بدهاء ، وكثيراً ما كان يقوم بإعادة تشكيلهم دون سابق تحذير حيث يتم تعيينهم أو نقلهم كأفراد إلى أركان نائية في مملكته .

وإلى جانب الجيش النظامي كان يوجد الحرس الأهلي (الرديف) ؛ الذي تطور بشكل أكثر مما كانت تتطلبه خطة الإمام الأصلية التي هدفت إلى إعطاء التدريب العسكري لربع عدد الذكور من الشباب اليمني . كما آمل في إدخال التجنيد الاجباري الوطني على النمط التركي الذي أعجب به . ويقضي باستدعاء كل شاب بالغ من اليمنيين الذكور لقضاء ستة أشهر في الخدمة العسكرية . وقد نشأت هنالك بعض الصعوبات في وضع هذا المشروع موضع التطبيق وذلك بسبب معارضة القبائل ، ولكنه تدريجياً كسب قوة الدفع اللازمة . فالمجندون الذين كان يوجد منهم ما بين ١٥ ألف وعشرين ألف مجند خلال فترة واحدة كانوا يتواجدون في الثكنات العسكرية التركية القديمة خارج مدينة صنعاء . ويتزودون بالتدريب الأولي اللازم بواسطة الضباط المسلمين غير اليمنيين ، ولم تكن الملابس اللازمة لهم متوفرة ، كما لم تتوفر الأسلحة الكافية . ونظرياً كان من الممكن إعادة استدعائهم للخدمة العسكرية عند الضرورة . ولكن يبدو أن ذلك لم يحدث أبداً ربما لأن فعاليتهم العسكرية كانت منخفضة للغاية . وكان رجل الحرس الأهلي (الرديف) يستطيع أن يشتري حق البدل النقدي ، ومن ثم نشأت

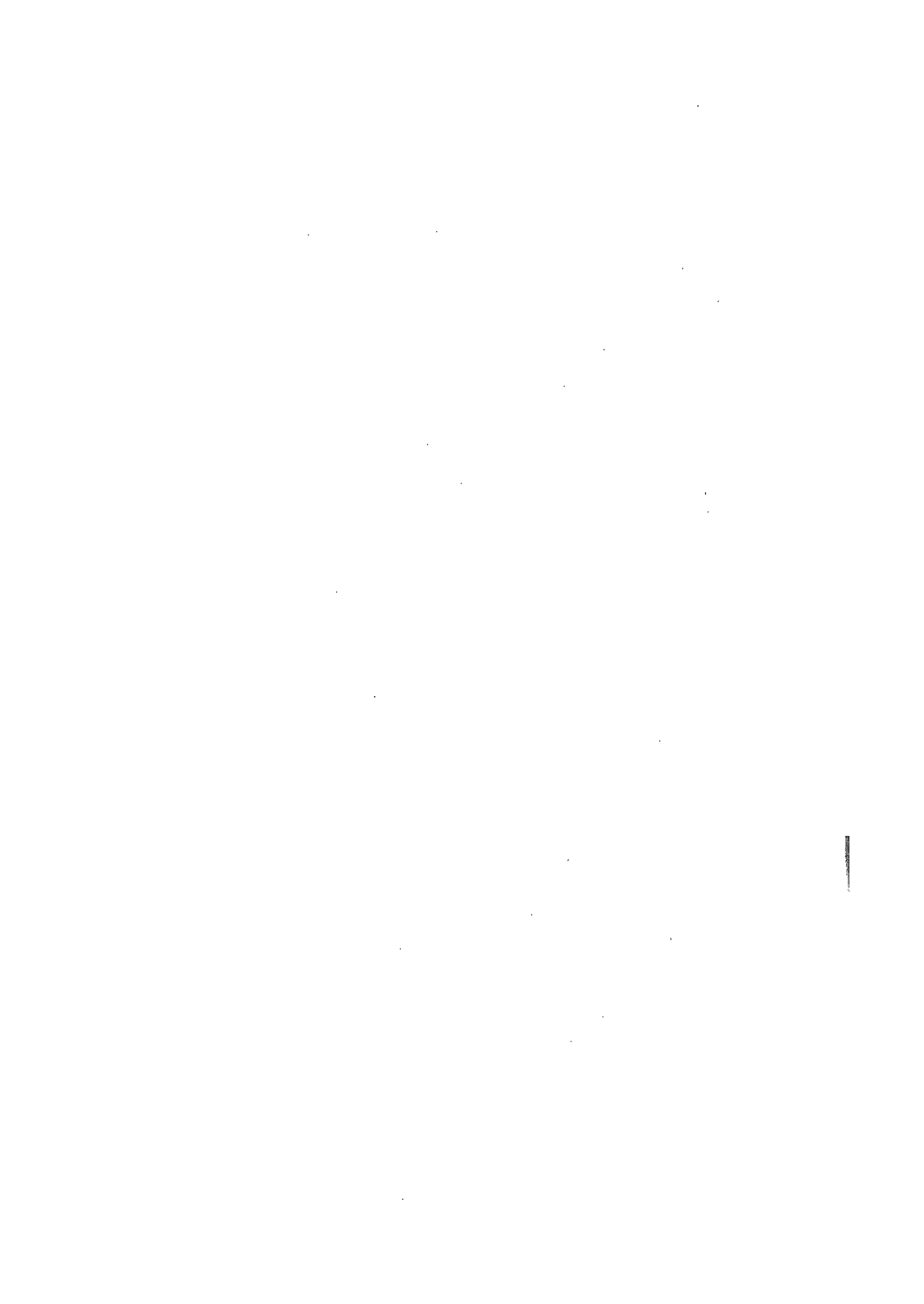
طبقة صغيرة من الفقراء يمكن أن يطلق عليها تماماً «رجال الحرس الأهلي المحترفون» . ذلك لأن خدماتهم كانت مستمرة دائماً ولا تتوقف .

ولم يكن الإمام راغباً في تكوين جيش نظامي قوي كفء قد يتحول إلى العمل ضده . وعلى الرغم من قيمة مثل هذا الجيش فيبدو أن الإمام عامداً كان يود أن يحتفظ بقواته دائماً في ظروف متدنية . وقد اعتمد يحيى أساساً على القبائل المحلية بقطاعاتها الصغيرة شبه المدربة من «الحرس الأهلي» عندما كان يتطلب المزيد من قوات إضافية لفرض سيطرته وسطوته على بعض قطاعات الشعب . فقد قصد من وراء عناصر «الحرس الأهلي» التابعة للقبائل أن يحدث بها توازناً في القوى مع الجيش النظامي للحصول على السيطرة الكاسحة . ذلك لأنه شعر بأن الإرتكاز كثيراً على جيشه النظامي وحده ربما قد يؤدي إلى المخاطر سواء من جراء التفتيت بسبب الولاءات القبلية المتباينة داخله ؛ أو إذا ما وقع تحت سيطرة قوى مناوئة [١] .

على أن الجيش اليمني يعتبر بطريقة أو بأخرى متعدد الأغراض . فإلى جانب أنه يفترض فيه القيام بواجباته العسكرية العادية ، كإخماد الثورات وحراسة الإمام وحفظ الأمن والنظام ، فإنه كان يقوم إلى جانب ذلك بأعمال كثيرة أخرى سواء بسواء . كالقيام بجمع الضرائب وأعمال الشرطة والجمارك وتوصيل الرسائل الحكومية أو القيام بقيادة وسائل النقل الحكومية في البلد . تلك الوظائف التي تبدو أنها من اختصاص الحكومة المحلية والمصالح والهيئات الإدارية بشكل أكبر. وعندما هاجر اليهود من صنعاء ـ على سبيل المثال ـ فقد كان على الجنود القيام بنزح المجاري وتنظيف الشوارع .

---

(١) وباعتباره أحد المعجبين بالأنماط التركية فقد تبنى إحداها عندما كان يتعامل مع بعض التمردات الصغيرة. فقد بعث بوحدة كبيرة من جنوده إلى داخل المنطقة الثائرة. ووفقاً للتقاليد العربية الإسلامية كان ينبغي أن يقدم للجنود الغذاء والمأوى من جانب السكان المحليين. ثم ما لبث أن تركهم هناك يأكلون أغنامهم، إلى أن وعد الشيوخ بحسن طاعته؛ راجين الإمام أن يسحب جنوده قبل أن تتحول قبيلتهم إلى الفقر المدقع.



الفصل الثاني

الإمام أحمد

الحوادث الرئيسية :

١٩٤٤ ظهور جماعة « الأحرار اليمنيون »

١٩٤٨ (فبراير) اغتيال الامام يحيى في صنعاء

محاولة عبد الله الوزير الوصول إلى العرش

الأمير أحمد يسترد الإمامة.

(مارس) نهب صنعاء

(مايو) الامام أحمد ينقل عاصمته إلى تعز

١٩٤٩ حاكم عدن يزور الامام أحمد

١٩٥٠ المؤتمر الانجليزي اليمني في عدن

١٩٥٤ حاكم عدن يزور الامام أحمد

١٩٥٥ (ابريل) محاولة تنحية الامام أحمد

١٩٥٦ (ابريل) اتفاقية جدة بين مصر والعربية السعودية واليمن

(نوفمبر) وصول أول صفقة سلاح سوفيتي

١٩٥٧ المؤتمر الصحفي للامام أحمد

١٩٥٨ (مارس) انضمام اليمن إلى اتحاد الدول العربية

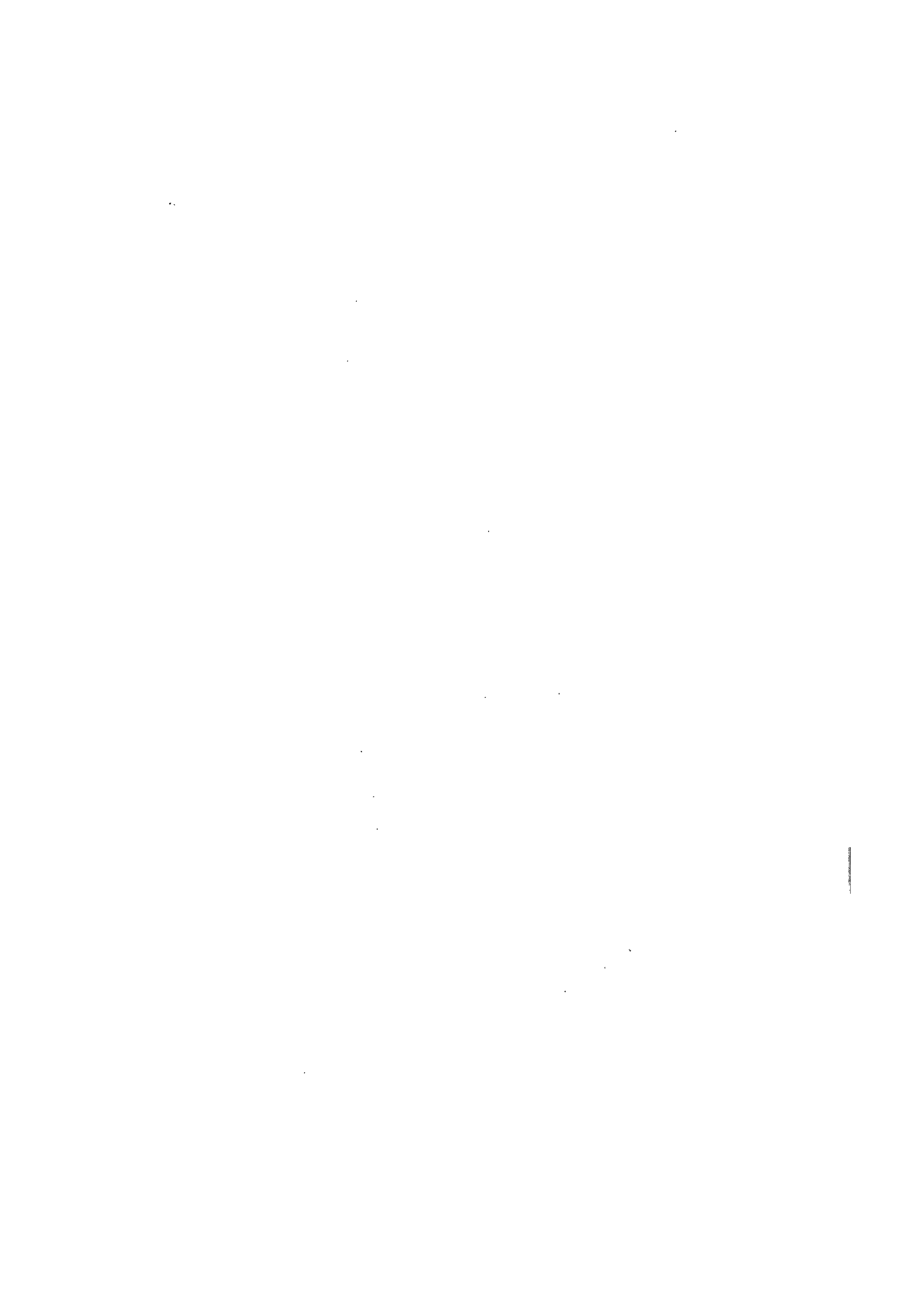
١٩٥٩ (فبراير) اعلان قيام اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية

(ابريل) ذهاب الامام أحمد إلى روما للعلاج (وعودته في

١٩٦ اكتوبر ١٩٥٩)

١٩٦١ (ديسمبر) حل اتحاد الدول العربية

١٩٦٢ (سبتمبر) وفاة الامام أحمد على فراشه



الإمــام أحمد

لقد قاوم الإمام يحيى حركـة التحديث والتغـير لأنها كانت ستهـدد سلطته المطلقة بكل تأكيد ، ولكنه لم يكن بقادر على وقف أو منع قدر من التنوير السياسي الذي كان ينفذ إلى اليمن . فأولئك الشبان اليمنيون الذين كانوا من الخارج لتلقي تعليمهم قد رأوا العالم يتغير من حولهم . كما أنهم أصبحوا على اتصال بالأفكار الثورية ، وأحسوا بأنه لا يوجد بلد في مسيس الحاجة إلى حركة تنوير قدر حاجة بلدهم . وقد أصبح المذياع الآن أمراً مألوفاً في بيوت الطبقات الحاكمة والغنيـة . يبث الأفكار الحـرة التي كان الحديث عنها علناً في اليمن أمراً يؤدي إما إلى قطع الرأس أو الإلقاء في غياهب السجن لمدة غير محددة[1] . وكذلك فإن المسلمين من غير اليمنيين

---

(١) تكونت أول جمعية للإصلاح في اليمن من عناصر مستنيرة من الأدباء والمثقفين اليمنيين عام ١٩٣٦ باسم «هيئة النضال» بقيادة أحمد المطاع وضمت في عضويتها عبد السلام صبرة ومحيي الدين العنسي وغيرهما. كما نجحت شخصيتان بارزتان هما أحمد عبد الوهاب الوريث وأحمد المطاع في اصدار مجلة ثقافية بهدف التوعية عرفت باسم «مجلة =

الذين وصلوا إلى البلد ـ وخاصة العراقيين والمصريين ـ وغالباً بغرض سياسي محدد قاموا بنشر الأفكار الثورية بين أولئك الذين كانوا يرونهم ساخطين أو مستراب من أمرهم. وبصفة خاصة كانت هناك فرصة داخل القوات المسلحة لنشر السخط واستثماره.

وقد ألقى مثل هذا الوضع بالقطع مزيداً من السخط لدى تلك القطاعات التي خرجت من اليمن وبخاصة إلى عدن؛ التي تتواجد فيها قوة من العمالة اليمنية يبلغ حجمها ٤٨,٠٠٠ عامل[1] . وقد تشكل في تلك المدينة تنظيم سياسي مناوىء يعمل على قلب نظام الحكم ويعرف بإسم «الأحرار اليمنيون» ربما في أواخر عام ١٩٤٤ . وكان أبرز الأعضاء المؤسسين له هم أحمد محمد نعمان[2] وعبد الرحمن الأرياني وكذلك محمد محمود الزبيري ذائع الصيت .

وقد اكتسب أحمد نعمان الأفكار الثورية عندما ذهب إلى القاهرة في عام ١٩٣٧ للدراسة في الأزهر تلك الجامعة الاسلامية . وعاد إلى اليمن عام ١٩٤١ ومنح وظيفة تعليمية في مدينة تعز حيث كان معلماً للأمير محمد البدر ـ نجل ولي العهد الأمير أحمد؛ الإمام فيما بعد ـ غير أن أفكاره المستنيرة لم تتوافق مع الإمام فرأى النعمان أن من المناسب لتأمين نفسه الخروج من اليمن في مطلع عام ١٩٤٤ . وكان عبد الرحمن الإرياني قاضياً لم تعجب أفكاره وآراءه الحرة الإمام يحيى، وسرعان ما رحل هو الآخر تجنباً للزج به

= الحكمة اليمانية» صدرت في صنعاء لمدة ثلاثين شهراً تقريباً من سبتمبر ١٩٣٨ حتى فبراير ١٩٤١ شارك في تحريرها الكثيرون. راجع سحويل، مصدر سابق، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ المترجم.

(١) طبقاً لإحصاء عام ١٩٥٥.

(٢) ولا ينبغي الخلط بينه وبين إبنه محمد أحمد النعمان الذي كان رجلاً سياسياً كذلك وسأصطلح على تسميته بمحمد نعمان.

في السجن . وكان محمد الزبيري هو الآخر قاضياً وأدى خلافه في الرأي مع الأمير أحمد إلى السفر إلى عدن في نفس العام الذي وصل فيه النعمان إليها .

وفي بداية الأمر كانت جماعة « الأحرار اليمنيون » حذرة تنشد مجرد القيام بإصلاحات معتدلة مأمونة الجانب في اليمن . ولكن ارتفع صوتها تدريجياً وازداد قوة جاذباً إلى برنامجها يمنيين آخرين يشاركونها نفس الفكر[1] .

---

(١) يروي مصدر آخر أن أول نقد علني لأساليب الإمام يحيى قد انبعثت في عدن في ١٤ مايو ١٩٤٤ من جانب ثري يمني اسمه الطيب بن دوماج. انضم إليه في ٤ يونيه من نفس العام أربعة من اليمنيين المشهورين الآخرين في عدن وهم محمد أحمد نعمان وزيد المكي ومحمد محمود الزبيري ومحمد الشامي. وقد ساعدتهم جريدة عدنية اسمها «فتاة الجزيرة» في لفت الانتباه إلى أوضاع اليمن. وقد نما الحزب من هذه البدايات المبكرة للسخط. وإن ظل هادئاً في الفترة بين اكتوبر ١٩٤٤ وفبراير ١٩٤٥ لعدم تشجيع السلطات البريطانية في عدن له ولكن منذ ذلك وحتى مطلع عام ١٩٤٦ نشط الحزب في شن حملة دعائية واسعة ضد الإمام بلغت قمتها خلال زيارة الأمير أحمد ولي العهد إلى عدن في ١١/ ٤/ ١٩٤٦ لاسترضاء أعضاء الحزب. عندما صرح في صحيفة فتاة الجزيرة بأن الحكومة اليمنية سوف تدخل في علاقات دبلوماسية مع العالم العربي وتسعى في استقدام بعثات أجنبية لاستثمار ثروات البلد المعدنية وستتوسع الدولة في نشاط التعليم. ولم يقتنع أعضاء الجماعة بهذه التصريحات وطالبوا بضرورة قيام جمعية دستورية تتكون من كبار المسؤولين واستبعاد أسرة الإمام من أية مناصب حكومية. ودامت مهمة ولي العهد مدة ستة أسابيع لم تكلل خلالها بالنجاح. وقد تكونت بمعونة ٣٠ ألف ريال كتبرعات من عناصر يمنية وغيرها «الجمعية اليمنية الكبرى» أسست لنفسها جريدة باسم «صوت اليمن» وطبعت العديد من الكتب والنشرات للحث على تغيير نظام الحكومة. وقد اندمجت «الأحرار اليمنيون» و«الجمعية اليمنية الكبرى» في عام ١٩٤٦. وفي ٢١/١١/١٩٤٦ وصل إلى عدن سيف الإسلام إبراهيم كي ينضم إلى الحركة الجديدة. وفي سبتمبر ١٩٤٧ شنت حملة جديدة من جانب شعراء وكتاب وجهوا جهودهم نحو اعداد مجلد ضخم للدعاية ضد الحكومة. وقد جرت محاولة لاغتيال الإمام يحيى قبل شهر واحد من قتله في صنعاء.
وفي منتصف يناير ١٩٤٨ اختارت «الجمعية اليمنية الكبرى» رجلاً ليشق طريقه داخل قصر الإمام ليقوم باغتياله. ونجح الرجل في دخول القصر إلا أنه قبض عليه بواسطة =

وقد خلفت تلك المنظمة « الهدامة » في اليمن اهتماماً ، فبعث الإمام يحيى بولي عهده أحمد إلى عدن ليناقش الأوضاع مع قادتها في ابريل ١٩٤٦ . وقد انحصرت مهمته إما في إقناعهم بالعودة إلى الوطن حيث يجري التعامل معهم هناك بالأساليب اليمنية العتيقة ، وإما بتهديدهم أو رشوتهم من أجل إلوائهم عن مواصلة نشر أفكارهم المناوئة .

وقد وعد ولي العهد أحمد « الأحرار اليمنيون » بأنه في حالة توقفهم عن ترويج دعايتهم المناوئة لشكل الحكومة فإن الامام سوف يستقدم فنيين أجانب بغية إقامة الصناعات واستثمار الثروات المعدنية . كما سيشرع في إقامة برنامج تعليمي علماني حديث. كما أشار أحمد كذلك إلى أن الإمام مستعد لفتح البلد جزئياً والدخول في علاقات دبلوماسية سليمة مع جميع أقطار العالم العربي. وقد مكث في عدن لمدة ستة أسابيع، ولكن عهوده ووعيده لم تثمر في شيء وكان عليه أن يعود إلى اليمن خالي الوفاض . وبعد فترة قصيرة من عودته بدأ « الأحرار اليمنيون » في عدن في طبع جريدة تعرف باسم « صوت اليمن » سلطوا فيها الأضواء على كثير من مثالب بلدهم . ومع ذلك فقد كانوا حريصين على عدم التهجم على الإمامة بشكل مباشر .

وبالرغم من العقوبات الصارمة التي كانت ستفرض عليهم في حالة القبض عليهم ، فإن عدد المتآمرين ضد الامام يحيى لم يقل أو يتناقص داخل اليمن نفسه ؛ وأدت واحدة منها أخيراً إلى النجاح في اغتيال الإمام .

ففي ١٧ فبراير ١٩٤٨ تم إطلاق النار على الإمام الأمر الذي أدى إلى

= عبد مخلص من حرس القصر ـ اسمه عامر عنبر ـ قبل أن يأخذ طريقه إلى غرفة الإمام. ولكن الرجل هرب من القصر عبر السور ماراً بحيّ بير الغرب لينضم إلى زملائه الذين كانوا قد أبرقوا للعالم الخارجي عن قتل الإمام. ولم يكن ذلك صحيحا. راجع في هذا الصدد:

Macro., E., Yemen and the Western World, Lond., 1968, pp 78- 79.

وصفحات بعدها بشأن تطور الحركة الوطنية اليمنية ـ المترجم.

وفاته عندما كان يركب سيارته ومعه رئيس وزرائه أثناء زيارة لهما على بعد عدة أميال خارج صنعاء[1] . وكان يبلغ الثمانين من عمره تقريباً . وقد نظم المؤامرة عبد الله الوزير اللواء السابق في الجيش والذي ساعد الإمام بقوة في إحلال السلام في أرجاء البلد ؛ إلا أنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لأن الإمام تشكك في أن لديه طموحاً في الحصول على الإمامة لنفسه . ومن ثم نُحّي عن منصب حاكم الحديدة ، وشيئاً فشيئاً استبعدت أسرته من الحصول على أية وظائف هامة . وقد راقب عبدالله الوزير عملية الإغتيال من خلال منظار من داخل بيته العالي في صنعاء[2] .

وبمجرد أن وقع الحادث ترأس عبدالله الوزير حامية صنعاء وأغلق أبواب المدينة وألقى القبض على عدد كبير من أقارب يحيى الذين تم استدراجهم إلى العاصمة . وخلال المعمعة قتل ثلاثة من أبناء الإمام أو ماتوا متأثرين بجراحهم . وفي اليوم التالي أعلن علماء صنعاء تنصيب عبدالله الوزير إماماً . وأخفيت أنباء الاغتيال ، ولم يذع سوى أن الامام يحيى قد مات .

وعند تلقي أنباء وفاة الامام يحيى حاول قادة تنظيم «الأحرار اليمنيون» التوجه إلى صنعاء بالطائرة فمنعتهم السلطات البريطانية التي لم تشأ

---

(١) وكان في طريقه إلى زيارة مزارعه في حزيز عندما قتل بواسطة مدفع آلي مركب فوق سيارة لوري وقد وجدت ٥٠ طلقة داخل جثته كما قتل في نفس الوقت القاضي عبد الله العمري ـ رئيس الوزراء ومعه عبد الرحمن بن الحسن ـ حفيد العمري وشخص ثالث. نفس المرجع السابق ـ المترجم.

(٢) وقد جرت في ١٧ يناير ١٩٤٨ محاولة اغتيال لم تنجح للإمام يحيى وروج المتآمرون نبأ قتله قبل أن يتم التأكد من ذلك. وأعلن علماء صنعاء تعيين عبد الله الوزير إماماً. وتلقى «الأحرار اليمنيون» القصة وروجوا «الأنباء» من خلال إذاعتهم وجريدتهم وقد ألقي القبض على عبد الله الوزير ولكنه تمكن من اقناع يحيى بأنه لم يكن مشتركاً في المؤامرة وبأن «الأحرار اليمنيون» يستخدمون اسمه ببساطة لإحداث القلاقل ولهذا فقد أطلق الإمام سراحه. وترجع صلة الوزير بالإمامة إلى أنه من أسرة الإمام محمد الوزير الذي مات عام ١٨٨٨ ـ المترجم.

أن تتدخل بالمرة في الشؤون اليمنية . ولهذا كان عليهم أن يحاولوا الذهاب بطريق البر. ولم تمر سوى أيام ثلاثة حتى كان الأمير ابراهيم قد وصل صنعاء وتم تعيينه رئيساً للوزراء. كما وصل إلى صنعاء عدد آخر من الأحرار اليمنيين في نفس الوقت تقريباً ولكنهم بدأوا يختلفون فيما بينهم على حين أن عدداً آخر منهم قد توجه مباشرة إلى مختلف مدن الأقاليم يستثيرون تأييدها لعبد الله الوزير. وقد صرح عبد الله الوزير بأنه سوف يقوم بإجراء إصلاحات وتعيين مجلس تشريعي. كما دعا المدن والقبائل إلى تأييده. ولكن تأخر معظمها في ذلك لتشككهم عندما حجبت عنهم كل التفاصيل حول وفاة يحيى؛ وعندما لم يسمح لأي واحد بأن يرى جثته.

وقد أعقب ذلك فترة من التردد العام والترهل دعا خلالها عبدالله الوزير جامعة الدول العربية إلى الاعتراف به . وكانت الجامعة العربية كذلك متشككة في ظروف مقتل يحيى . ولكنها وافقت على إرسال بعثة لتقصي الحقائق . وقد وصل عضوان من أعضائها إلى صنعاء في الثاني والعشرين من فبراير . وقد احتجز الملك ابن سعود في الرياض بقية أعضاء البعثة حيث كان متوجساً من أحداث يوم ١٧ فبراير[١] . وفي نفس الوقت فقد أصبح عبدالله

---

(١) ويضيف ماكرو في كتابه عن اليمن والغرب قائلا. إنه في نفس لحظة اغتيال الإمام خارج العاصمة كان الضابط العراقي جمال جميل الذي كان يقوم بالاشراف على خزانة الإمام كان يحاول التصدي للجماهير الذين حاولوا اقتحام القصر ونهبه. وقد قتل داخل القصر كل من سيف الإسلام حسين وسيف الإسلام محسن خلال الشجار الذي أعقب ذلك. كما استسلم سيف الإسلام يحيى وأطلق سراحه فيما بعد بواسطة اثنين من معاوني والده وهما عبد الله عامر صدقه والداسمي.

ويضيف أن جامعة الدول العربية قد قررت ـ بناء على برقية من وزير الخارجية الجديد القاضي حسين الكبسي طلب إليها الاعتراف بالحكم الجديد ـ قررت الجامعة عدم الاعتراف بإمامة الوزير حتى تقوم لجنة سداسية برئاسة أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا بزيارة اليمن لدراسة الموقف. وفي ٢٢ فبراير طار من القاهرة إلى صنعاء مبعوثان للجامعة العربية وهما عبد المنعم مصطفى بك ـ من وزارة الخارجية =

الوزير في حاجة ماسة إلى الأموال لافتقاره إليها . ذلك لأنه أخفق في أن يؤمن الخزينة في انقلابه الأول ، وأصبحت الآن في أيدي قطاع من الجيش النظامي الذي تحول الآن ليصبح جبهة معادية له عندما ثبت له أن الإمام يحيى قد تم اغتياله[١] وطالبت حامية صنعاء ليس فقط بمتأخراتها ولكن كذلك بمنحة في مقابل استمرار تأييدها له . على أن الكثيرين ممن خطوا نحو الاعتراف بإمامته مقابل كمية مناسبة من الفضة ترددوا في الإفصاح عن أنفسهم . كما أصبحت القبائل ـ التي تتوقع بدورها هبات في مقابل ولائها الجديد ـ في حالة اضطراب عندما لم تعط شيئاً. وأخيراً فإن «الأحرار اليمنيون » الذين وصلوا إلى صنعاء انقسموا على أنفسهم بمرارة ولم يعودوا يخدمون قضيته. وقد استمر اتصاله بهم فحسب من أجل تحقيق طموحه الخاص. وبدأوا يتشككون في أنه يستخدمهم فحسب، وأنه ليست لديه ثمة مقاصد نحو اضفاء طابع حر لبرالي على اليمن أكثر من يحيى .

وقد بدأ ولي العهد الأمير أحمد الآن ـ الذي كان حاكماً للواء تعز ـ يلعب دوراً . فهو كغيره من أبناء أسرة حميد الدين قد تم استدعاؤهم الى صنعاء لأعذار وهمية . فبدأ يتجه نحوها إلاّ أنه توجس خيفة من ذلك فرجع

= المصرية ـ ودكتور حسن اسماعيل المستشار التجاري للمفوضية المصرية في برن للقيام بتحريات تمهيدية وقد استقبلهما وزير الخارجية حسين الكبسي غير أن نتيجة زيارتهما كانت سلبية. راجع في هذا الصدد صفحات ٨٠ ـ ٨١ ـ المترجم.

(١) وكانت الجماعة التي ترصدت للإمام وقتلته عند حزيز كان من بينها: محمد ريحان وعلي العتمي من صنعاء والشيخ علي بن صالح القردعسي من الجوبة ومحمد قايد الحسيني من رجام بني حشيش. راجع محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص ٣٧٩ ـ المترجم.

وتذكر بعض المصادر أن جماعة الاخوان المسلمين التي أسسها المرحوم الشيخ حسن البنا في مصر حوالي عام ١٩٢٨ كان لها يد في هذه الثورة حيث كانت قد أوفدت أحد الشخصيات المغربية التي تنتمي للجماعة إلى اليمن قبيل الثورة وهو الفضيل الدرتلاني الذي كان ضمن وفد عبد الله الوزير إلى الملك بن سعود ـ المترجم.

إلى تعز[١] . وهناك سمع بأنباء وفاة أبيه وبإعلان تنصيب عبدالله الوزير إماماً . فتوجه أحمد شمالاً إلى حجة التي كان حاكماً عليها ذات مرة ولا تزال له شهرة فيها باعتباره القائد المظفر خلال بعض الاضطرابات السابقة التي أحدثتها القبائل على حدود عسير، وذلك في محاولة منه لاستنفار تأييد قبائل بكيل للدعوة به إماماً.

كما أن الأمير حسن ـ شقيق الأمير أحمد[٢] ـ وحاكم منطقة صعدة، فإنه هو الآخر لم يستجب للدعوة للتوجه إلى صنعاء . وعندما علم بوفاة والده وتنصيب عبدالله الوزير أعلن تولية أحمد ودعا قبائل حاشد لنصرته واعداً إياهم بالسماح لهم بالقيام بنهب مدينة صنعاء لمدة أسبوع . إذا ما سيطروا له على هذه المدينة . كما أقنع الأمير حسن آلافاً مؤلفة من رجال قبائل حاشد بالزحف نحو الجنوب معه لفرض الحصار على العاصمة . وقد قاوم مواطنوها ـ الذين تخوفوا من أن مصيرهم معلق في أيدي هؤلاء المهاجرين المتوحشين ـ مقاومة ضارية . وفي أول الأمر وقف كل من الجيش النظامي والحرس الأهلي جنباً إلى جنب، ولكن شيئاً فشيئاً بدأ رجال الحرس الأهلي يستجيبون وينضمون إلى صفوف المحاصرين. وقد استمر الحصارة مدة أربعة أيام . وانتهى بالنهاية التقليدية وهي سقوط المدينة في الثالث عشر من مارس عندما شق رجال القبائل والحرس طريقهم داخل العاصمة . وقد استمر عبد الله الوزير ونفر من مؤيديه يقاومون لمدة خمسة أيام أخرى في قلعة عند قاعدة جبل نُقُم قبل أن يقعوا في الأسر .

وفي الغرب كان ولي العهد الأمير أحمد يتحرك جنوباً تجاه تعز على رأس

---

(١) تشير بعض التقارير إلى أنه عند عودته تجنب كمينا نصب له للإيقاع به من جانب أسرة الوزير.

(٢) يذكر المؤلف أن الأمير حسن هو شقيق الأمير البدر علما بأن والدهما حسب روايته هو الإمام يحيى المقتول. وهذا خطأ واضح قمنا بتصحيحه. المترجم.

بضعة آلاف من رجال قبائل بكيل عندما تلقى تلك الأنباء الطيبة القادمة من صنعاء . وسرعان ما أعاد رجال القبائل الى مناطقهم ثانية لأنه لم يكن لديه رغبة في قيامهم بنهب مدينة تعز . التي كان يرغب في أن يقيم بها ثم ما لبث أن إتجه مسرعاً صوب صنعاء . فدخلها في اليوم التالي في ١٤ مارس . ولم تكد تمضي سوى أربعة أسابيع على اغتيال والده حتى تمكن من تنصيب نفسه إماماً(١) . وبعد مضي أسبوع من القتل والتخريب والسلب والنهب ـ فقد

---

(١) وهناك رواية أخرى للوقائع تذكر:

أن الأمير أحمد ولي العهد تلقى برقية من شقيقه الأمير قاسم تفيد نبأ مقتل والده وشقيقه حسين ومحسن. وبمجرد أن تلقى هذه الأنباء غادر تعز في الحال وأسس مقر لإقامته في قلعة حجة ـ حيث اشتغل أميرها لعدة سنوات استعدادا للهجوم على عبد الله الوزير. وبدأ يعد نفسه ويجهز قواته ويبعث بمندوبيه للحصول على التأييد والدعم اللازم وكان قد أخذ معه من تعز ١٥٠ مقاتلاً ومائة ألف ريال وحقيبة من الذهب ومر في الطريق إلى جهة بمدينة الحديدة حيث نجا هناك بأعجوبة من جراء ثورة الجماهير. وأخذ يتجول في أرجاءالبلد مؤلبا أكبر تجمعين قبليين وهما اتحاد قبائل كل من حاشد وبكيل.

وقد وصل إلى حجة في ٢٢ فبراير حيث وجد شقيقه الأمير عباس وشقيقه الأمير مطهر في انتظاره لتحيته ودعمه وهناك أعلن نفسه أميراً للمؤمنين وإماماً لليمن وانضمت إليه قبائل الجبال الذين سرت بينهم شائعات عن غزو بريطاني. وقد انضمت إليه قوات نظامية كثيرة من الجيش حيث عمل فترة قائداً للجيش.

وفي نهاية فبراير حاول الوزير القيام بهجوم على حجة. وساد البلاد الاضطراب والفوضى في أوائل مارس فدعا الوزير نفسه ملكاً دستوريا وأكد للشعب أنه سيسعى من أجل رعايتهم حيث أنهم قد عانوا طويلاً من «العبودية والحرمان» وأنهم لن يقعوا بعد ذلك لأي نوع من الطغيان أو الفزع.

إلا أن الأحرار اليمنيين الذين كانوا قد وصلوا إلى صنعاء من عدن سرعان ما اختلفوا مع الوزير وكان أبرزهم شخصيتان هما محمد محمود الزبيري ومحمد أحمد النعمان حيث اصطدما بالوزير. (وهنا يخلط المصدر بين النعمانين).

ويضيف المصدر أن الوزير حاول استئجار طائرتين من الحكومة الأثيوبية بغرض جمع متطوعين. وحدثت صدامات فرعية بين قوات أحمد وقوات الوزير. وفي ١٣ مارس =

خلاله خمسة آلاف شخص أو أكثر حياتهم ـ توقفت القلاقل في صنعاء ، وتم اقناع رجال قبائل حاشد بالعودة إلى مناطقهم تاركين أحمد مسيطراً على الموقف[1]. وقد مكث أحمد في صنعاء بضعة أسابيع فقط قبل أن ينقل عاصمته إلى تعز ، ولما كان قد سمح لأتباعه باستباحة صنعاء فقد أصبح لديه سبب قوي لعدم الثقة في سكانها . وعلى الرغم من الطلبات العديدة التي قدمت له فيما بعد لإعادة العاصمة إليها ثانية ـ لأن صنعاء خسرت كثيراً من تجارتها ونفوذها بهذا القرار ـ فإن أحمد لم يلن ، إذ يبدو أنه كان يتّحي باللائمة على مواطنيها لاغتيال والده . ويقال إن أقدامه لم تطأ أرض صنعاء ثانية طوال حياته . حيث قضى معظم أوقاته إما في قصر صالة ـ على بعد أربعة أميال من تعز ـ أو في مستقر آخر له من وادي ضالع شيد على نتوء صخري عالٍ بالقرب من الحديدة

= استولت قوات الأمير عباس على صنعاء بعد مقاومة واهية بقيادة ٢٠ ألف من أتباع شقيقه.

ويذكر أنه على الرغم من أن الوزير قد حظي بتأييد شعبي في صنعاء،وحولها إلا أنه لم يتمكن من السيطرة على أتباعه الذين خرجوا عليه وبدأوا في نهب المدينة على نطاق واسع. وعندما هددت صنعاء طلب الوزير من سلطات عدن تأجير طائرة ليهرب بها بأمان. غير أن حاكم عدن لم يرغب في مساعدته.

ويضيف المصدر أن طائرتين مصريتين قد حاولتا الهبوط في صنعاء في ١٣ مارس لاجلاء الرعايا المصريين إلا أنهما لم تتمكنا من الهبوط سواء في العاصمة أو بالقرب منها بسبب القتال فرجعتا إلى جدة. وفي ١٤ مارس دخل الأمير أحمد رسميا صنعاء وأعلن نفسه إماما تحت اسم «الناصر لدين الله».

راجع في هذا الصدد ارك ماكرو صفحات ٨٠ ـ ٨٢ ـ المترجم.

(١) ويفسر البعض سر الانقسام والاختلافات التي حدثت بين الوزير وجماعة «الأحرار اليمنيون» وغيرهم بخيبة الأمل للنتيجة التي أسفرت عنها الحركة بنقل السلطة من حكم ملكي في أسرة حميد الدين إلى حكم ملكي في أسرة أخرى. وكذلك ما ساور الناس من قلق وشك في نجاح الثورة لما يعلمونه عن ولي العهد من جرأة وحنكة عسكرية. راجع الحداد، مرجع سابق، ص ٣٨٠ ـ المترجم.

وبعد أن أمَّن الإمام أحمد مركزه استدار للإنتقام من كل أولئك الذين حاولوا حرمانه منه . وكانت قسوته تفوق الحد حتى بالنسبة لبلد كاليمن تعد فيه القسوة أمراً شائعاً . وتم تنفيذ حكم الإعدام علناً في عبدالله الوزير في حجة شأنه شأن حوالى ثلاثين آخرين ممن أيدوه وعاونوه[1] . وتم سجن الكثيرين وسرت شائعات مؤكدة عن عمليات تعذيب . وقد مات في السجن شقيقه الأمير إبراهيم - ذو العقل المتحرر الذي تبنى قضيته « الأحرار اليمنيون » . وعموماً فإن « الأحرار اليمنيون » كان ينقصهم قدر كبير من النجاح والتوفيق . فقد حاول قادتها أن يستنفروا مدن الأقاليم إلا أنهم جميعاً وصلوا بعد فوات الأوان أو لم يصلوا إليها مطلقاً . فأحمد النعمان الذي كان موكول إليه أمر مدينة ذمار كان قد تم إلقاء القبض عليه وأرسل إلى سجن قلعة حجة مثله مثل عبد الرحمن الأرياني ، كما أن محمد الزبيري الذي كان عضواً في وفد عبدالله الوزير الذي ذهب لمقابلة بعثة الجامعة العربية في العربية السعودية قام الملك ابن سعود بإلقائه في السجن لمدة ثلاث سنوات اتخذ بعدها طريقه إلى القاهرة[2] .

وقد استحدث أحمد بعض إجراءات التطهير الأخرى لتأمين سلامة

---

(1) كان من بينهم ضابط عسكري يمني ضمن من كانوا قد أرسلوا إلى العراق لتلقي تدريباتهم كطلاب في مدرستها الحربية.

(2) ويذكر ماكرو في روايته لحوادث الانقلاب أن وفد الوزير الذي كان قد بعث به إلى الملك بن سعود تحت قيادة الفضيل الورتلاني وعبد الله بن الوزير لضمان تأييد الملك السعودي. لم يسمح لهما بمقابلته كما أن الطلب الذي كان قد بعث به الوزير إلى حكومات كل من سوريا والعراق وبريطانيا العظمى للقيام بدعم عسكري تأييدا لحكومته الجديدة. لم يظفر بشيء. كما حلقت احدى طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني من عدن فوق اليمن لمراقبة الموقف كما أن بعض قطعها البحرية كانت تقوم بمناورات في البحر الأحمر بالقرب من ميناء الحديدة. ويستدل من ذلك كله الموقف ليس السلبي فقط من جانب حكومات الدول العربية في معظمها تجاه الثورة ولكن الدور الإيجابي لبعضها في سير الحوادث لغير صالح الثورة والثوار - المترجم.

مركزه ، ولكنه بدهاء كافأ مؤيديه بنفس القدر حيث أن شقيقه حسن الذي كسب له الجولة قد عين رئيساً للوزراء وحاكماً للواء صنعاء الهام [1] . كما عفى أحمد عن ابنه محمد البدر الذي كان قد أجبر خلال أسره في صنعاء على أن يقسم يمين الولاء لعبدالله الوزير إنقاذاً لحياته [2]

لقد ارتاب الإمام أحمد مثل أبيه في التأثيرات الأجنبية وفي الدوافع الذاتية للأجانب ، ولهذا لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من ارضاء القيود المضروبة عليهم خلال فترة حكمه . فقد ظلت تحركاتهم مرصودة وروقبوا عن كثب. ولكنه قدر فائدتهم وحاول استخدام نفر منهم كفنيين وأطباء ومهندسين . كما سمح بتسرب درجة ضئيلة من التحديث وذلك عن طريق إستخدام مزيد من الكهرباء في إنارة القصور والمباني الحكومية والمنازل الخاصة وفي ضخ المياه من الآبار داخل المدن . كما أذن بالتوسع في استخدام السيارات وشجع على تطوير محطة الإرسال الإذاعي المنشأة حديثاً . وقد كان لديه عقلية علمية هندسية ، ويحب الدخول في مناقشات طويلة مع الخبراء الأجانب حول أمور بعينها كانت تثير اهتمامه مبدياً قدراً كبيراً من المعرفة في مثل هذه المسائل أكثر عادة من تلك التي أقروا له بالمقدرة فيها . ومع ذلك ـ فباستثناء إرخاء الخطر المضروب على استخدام المحطات الإذاعية ـ لم تدخل ثمة تجديدات حديثة أساسية في البلد خلال فترة حكمه . كما كان ـ مثل والده تماماً ـ أشد ميلا للمركزية والسلطة الفردية . وباختصار فقد ظلت اليمن فنياً متخلفة كما كانت عليه من قبل على الرغم من أنه قد سمح للشبان

---

(١) لقد كان نفوذ الأمير حسن واسعاً إلى الدرجة التي سرت فيها الشائعات بأنه ساعد أحمد فقط شريطة أن يصبح ولياً للعهد وإماماً خلفاً لأخيه.

(٢) ثم ما لبث عين الإمام أحمد كلاً من أحمد الحلالي كرئيس لوزرائه وراغب بك في وظيفته القديمة كوزير للخارجية كما عين فيها بعد القاضي حسين بن علي الحلالي كرئيس للديوان الملكي ـ المترجم.

اليمنيين بالذهاب إلى مصر والأقطار العربية الأخرى كي يتلقوا العلم ويحصلوا على المران اللازم .

وفي عام ١٩٤٩ ، وفي أعقاب تقلده مقاليد الحكم بعث الإمام أحمد شقيقه الأمير عبدالله - الذي عينه وزيراً لخارجيته ، وكان من أكثر اليمنيين ميلاً نحو البريطانيين - إلى بريطانيا لطلب مستشارين فنيين وأطباء ، كما أنه طلب تعيين وزير بريطاني مفوض في صنعاء . واقترح عقد اجتماعات لوضع تسوية لمشاكل الحدود . ولكن الردود المعسولة - غير الملزمة - التي تلقاها لم ترض الإمام أحمد . وفي شهر نوفمبر من ذلك العام زاره في تعز حاكم عدن - سير ريجنالد شامبيون - غير أن المقابلة لم تكن مرضية تماماً . فقد كان الإمام أحمد يرغب في الحصول على عربات مدرعة بريطانية ، إلا أن طلبه رفضه لتخوف الجانب البريطاني من إمكانية استخدامها ضد حكام المحمية أو ضد رجال القبائل . وتم إيفاد عدد قليل من الأطباء والفنيين البريطانيين إلى اليمن غير أن بقاءهم لم يدم كثيراً .

ولما كان الإمام أحمد مناوئاً للبريطانيين بشكل أساسي ، فقد شعر الآن بأنها قد آوت عن عمد وشجعت جماعة « الأحرار اليمنيون » في عدن لأغراض خبيثة . ربما للتخطيط لإقامة اتحاد فدرالي شافعي يقوم بالعدوان على أرضه، يتنازع معه السيادة على القبائل الشافعية في اليمن . كما كان أحمد منزعجاً كذلك من أن بريطانيا ادعت الآن وعلانية سيادتها على مساحة تبلغ ١١٢ ألف ميل مربع في المحميتين ، ولهذا فقد شعر بأن عليه أن يضربها من الخلف وتبعاً لذلك بذل قصارى جهده في تحريك القلاقل على طول حدود المحمية . ومن أجل ذلك قام حاكم إمارة الضالع - الذي كان قد هرب إلى اليمن بعد أن وقع في عداء مع البريطانيين بسبب سلوكه الوحشي وغير المخلص - بتشجيع من الامام بغزو أراضيه السابقة بعدد يتكون من حوالي ستمائة من رجال القبائل المسلحين فقام برده وطرده الحرس الحكومي - الذي يتكون من المجندين المسلحين تحت اشراف المكتب السياسي البريطاني ، كما وقعت

قلاقل كذلك في إمارة بيجان فاستثارت انتقام القوات الجوية الملكية البريطانية وألقت القنابل على قلعة حريب التي تقع على الحدود اليمنية .

وقد رتبت بريطانيا ـ التي كانت قلقة بشأن تدهور الموقف وللاتجاه غير الودي للامام الجديد ـ عقد مؤتمر انجليزي يمني عُقد في لندن عام ١٩٥٠ . تم من خلاله الاتفاق على ضرورة تبادل الممثلين الدبلوماسيين ، وأن تتكون لجنة للحدود ويجري تهدئة الأوضاع بعد ذلك خلال مدة قصيرة . غير أن لجنة الحدود لم تظهر أبداً إلى حيز الوجود . كما أنه على الرغم من تبادل المبعوثين الدبلوماسيين في نهاية عام ١٩٥١ فإن الإمام لم يستقبل مطلقاً القائم بالأعمال البريطاني لعدة أسابيع . وسرعان ما تجددت القلاقل مرة أخرى . وفي ابريل ١٩٥٢ هرب حاكم لحج إلى اليمن واعترفت بريطانيا بخلف له ، وعلى الرغم من زيارة قام بها حاكم عدن ـ سير توم هيكينبوتام ـ إلى الإمام في تعز في اكتوبر ١٩٥٤ ، فقد أصبح الامام أحمد أكثر عداء ومناوأة للبريطانيين وخاصة عندما بدأت بريطانيا تفكر في انشاء اتحاد دول جنوب شبه الجزيرة العربية .

ومن ناحية أخرى وُوجه الإمام أحمد باضطرابات داخلية [١] . كما أن جامعة الدول العربية ـ تحت تأثير الثوار اليمنيين في المنفى ـ ركزت على بلده في دعاياتها المعادية [٢] . كما تحركت سراً مجموعة يمنية صغيرة ـ تلقى الكثير من أعضائها تعليمهم في الخارج أو قاموا بزيارات لدول أجنبية ـ ضد القمع السياسي المستمر للإمام أحمد وسياسته الرامية إلى وقف التطور التكنولوجي للبلد . لقد ساءهم جهل الشعب وتخلف الدولة عموماً ورغبوا في ضرورة

---

(١) ألقى الإمام أحمد في فبراير ١٩٥٠ بشقيقه الأمير إسماعيل في السجن، وكان يشغل منصب وزير المعارف، وذلك بتهمة التآمر من أجل اغتصاب منصب الإمامة.

(٢) لم يسمع عن جامعة الدول العربية قيامها بالدعاية ضد أنظمة دولها أو واحدة منها. ولعل المؤلف يقصد تأثير بعض العناصر اليمنية المنفية بالخارج في صحافة الدول التي عاشت فيها. ـ المترجم.

البدء فوراً في القيام بإصلاحات معتدلة ، وقد انشقت عنهم علناً جماعة صغيرة من المثاليين الساخطين وتسللت في هدوء إلى عدن لتنضم إلى « الأحرار اليمنيون » . وكان من بين هؤلاء الأمير حسن حاكم لواء صنعاء الذي لعب الدور الحيوي الهام في مساعدة أحمد في كسب الامامة .

وفي يولية ١٩٥٢ كان قد تم طرد الملك فاروق من مصر، وكان نجاح ومثالية النظام الثوري الجديد في مصر الذي تزعمه جمال عبد الناصر وسعى إليه قبل فترة طويلة ـ مصدر إلهام كثير من مواطن الدول العربية ولم تكن اليمن استثناء من بينها . وسرعان ما دوّى « راديو القاهرة » بإذاعة وترديد الشعارات الثورية التي وصلت مباشرة ـ متجاوزة الإمام ـ إلى شعبه وأعطت المتآمرين والثوريين اليمنيين أملاً حياً وتشجيعاً . وفي أمر للإمام لوقف مثل أجهزة الاتصال « الخائنة » هذه ، أمَرَ بمصادرة كل أجهزة الراديو الموجودة في الأماكن العامة . وظلت كثرة منها داخل البيوت الخاصة . ولهذا فقد كان عاجزاً عن وقف تيار موجة القومية العربية الذي أخذ يتدفق داخل بلده .

وفي ابريل ١٩٥٥ وقعت ثورة محدودة في تهامة ، وقد تم إرسال مجموعة تتألف من ستمائة جندي تحت قيادة ضابط يمني ـ كان واحداً ضمن البعثة الأساسية للطلاب اليمنيين الذين ذهبوا إلى العراق لتلقي تعليمهم العسكري ـ للتعامل مع الثورة . وعند عودة هذا الضابط إلى تعز أغراه الأمير عبدالله ـ وزير الخارجية وشقيق الإمام ـ بالقيام بمحاصرة القصر الملكي والقبض على الإمام واحتجازه [١] . وقد أجبر أحمد على التوقيع على وثيقة تنازل فيها عن وظائفه التنفيذية للأمير عبدالله ، ولكنه رفض التسليم في الإمامة . وبالرغم من ذلك فقد أعلن عبدالله نفسه إماماً . غير أن الإعتراف به وبتأييده لم يتم له الحصول عليه . حيث انتظر الجميع المزيد من دلائل النجاح . كما جرت

---

(١) وهو المقدم عبد الله الثلاثياً (أو الثلاثي) وقد وقعت الأحداث بين ٢٥ مارس ـ ٢ إبريل ١٩٥٥ ويورد الحداد تفصيلات هامة وشاملة عن الثورة وتطور أحداثها وعوامل فشلها راجع ، صفحات ٣٨٦ ـ ٣٩١ ـ المترجم.

عدة محاولات أخرى كثيرة غير ناجحة لعزل الامام ، أسفرت عن نتائج مهلكة لأئك الذين اتخذوا خطوة ليبادروا بغير تروٍ بإعلان تأييدهم للغاصب المرتقب .

وقد اتجه الأمير محمد البدر ـ حاكم الحديدة ، الذي أوصى أحمد النعمان بتعيينه ولياً للعهد وأقام معه النعمان علاقات وثيقة ـ اتجه شمالاً إلى حجة حيث حشد حوالى ثمانية آلاف رجل من قبائل بكيل ، بعد أن أغراهم بالرشاوى والوعود أن يتبعوه إلى تعز لإنقاذ والده . وقد أحدثت أنباء زحف هذا الحشد الكبير إلى المدينة انزعاجاً شديداً . حيث استرجع الجميع ذكرى ما كان قد حدث لصنعاء في الفترة الأخيرة . وازاء ذلك تراجعت القوة العسكرية المؤيدة للأمير عبدالله عن تصميمها . وقد ساد خلال هذه الفترة جو من البلبلة والتوتر ، مكن الإمام أحمد من أن يقلب الأوضاع لصالحه ويخرج منتصراً . وتؤكد معظم التقارير التي انتشرت بأنه استولى على إحدى البنادق الآلية الخاصة بأحد حراسه وهدَّد بها كل محتجزيه . غير أن الحقيقة هي أنه رشا الجنود الذين يتولون حراسته بحقائب وأكياس مليئة بالتالرات الفضية كي يظلوا على ولائهم له وليس للأمير عبدالله [1] .

وقد جاء انتقام الإمام أحمد فورياً وحاسماً حيث قطع رأس كلّ من الأمير عبد الله وضابط الجيش اليمني ورؤوساً عديدة أخرى بما فيها رأس شقيقه الأمير عباس ـ الذي كان قد أطلق سراحه من الحجز ولكنه كان متورطا في هذه المؤامرة ـ كما تم إيداع كثيرين آخرين السجون. وقام بطرد الأمير حسن[2] ـ الذي كان قد أيد دعوته في الإمامة عام ١٩٤٨ ـ من وظيفته

---

(١) وقد ألقي القبض فيما بعد على كل الجنود الذين شاركوا في احتجازه وفرض عليهم «غرامة» تساوي نفس الأموال التي رشاهم بها. وكان الإمام أحمد بخيلاً ومقتراً كوالده يحيى.

(٢) لقد كانت فترة مغازلة الأمير حسن مع «الأحرار اليمنيون» فترة قصيرة. وعفا عنه الإمام أحمد وسمح له بالعودة لليمن وعينه رئيساً للوزراء.

كرئيس للوزراء، على الرغم من أنه كان يوجد في القاهرة خلال هذه الفترة، وقام بتعيينه كرئيس لوفد اليمن في الأمم المتحدة[1]. وصادر كذلك كل ممتلكات عائلة الوزير ـ لتشككه في اشتراكها في المؤامرة ـ وقام بإلقاء القبض على العديد من رجالها، وإن كان قد تم اطلاق سراحهم في العام التالي وأصدر عفواً بحق الأسرة، وإن ظلت ثروتها مصادرة حتى حلول عام ١٩٦٠. وكانت أسرة الوزير من القوة والنفوذ بحيث ظلت تناوئه لفترة طويلة.

ونظراً للدور الذي قام به في انقاذ والده؛ عُيِّن محمد البدر ولياً للعهد. وكان البدر شخصاً غير عادي غريب الأطوار حتى يُعين في منصب كهذا، أو أنه نجح في الواقع في كسب ثقة والده، طالما أنه بدا مصلحا بِقَدرٍ مُتأثراً بعض الشيء بالناصرية. فقد سافر إلى الخارج ولم يكن لديه ثمة انطباع حول أوضاع بلده المتخلفة، أو الكيفية التي يتم بها اصلاحها. وكحاكم للحديدة احتك كثيراً بالأجانب وبالأفكار الأجنبية اكثر من معاصريه. واجتذب إليه مجموعة من المصلحين الشبان المتحمسين كان من بينهم نفر من أصحاب المشروعات الجديدة، وعلى الرغم من ذلك ومن استمرار شكوك الإمام أحمد ومخاوفه تجاه الأجانب، ومن الحقيقة التي مفادها أن محمد البدر قد أقسم ذات مرة يمين الولاء لعبد الله الوزير خلال محاولته التي اجهضت للاستيلاء على الإمامة عام ١٩٤٨؛ فقد كسب ولي العهد محمد البدر موافقة أبيه وثقته. ونظرا لتدهور صحة والده فقد أُعطي دوراً نشطاً ومتزايداً في حكم البلاد وعين في مناصب: وزير الخارجية، ووزير الدفاع؛ ورئيس أركان القوات المسلحة. وكان الإمام أحمد قد أجرى تعديلاً محدوداً على سياسة والده الرامية إلى تعيين الزيود في الوظائف الكبرى واستبعاد غيرهم، وقد استمر ولي

---

(١) كانت اليمن قد انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. بالإضافة إلى عضويتها في جامعة الدول العربية منذ ١٩٤٥ ـ المترجم.

العهد في اتباع سياسة التهدئة هذه وعين بعض الشوافع في المراكز الحكومية في المناطق الشافعية.

وخلال الصراع على السلطة بين الإمام أحمد والأمير عبد الله انحاز «الأحرار اليمنيون» علناً إلى جانب مبادرة الأمير محمد البدر، كما أذاع محمد الزبيري ـ الذي كان متواجدا بالقاهرة ـ من خلال اذاعة «صوت العرب» حاثاً كل اليمنيين على تأييد جهود البدر الرامية إلى محاولة إنقاذ والده. ورغماً عن ارتياحه لهذا التأييد من جانب «الأحرار اليمنيون»؛ فقد انزعج الإمام أحمد. وكان لزاماً على أحمد النعمان أن يغادر البلد بأقصى سرعة هرباً من السجن، ذلك لأنه لم يكن قد شعر بالارتياح إزاء توصية النعمان بتعيين محمد البدر ولياً للعهد متوجساً خيفة من أن «الأحرار اليمنيون» يريدون استخدام محمد البدر كمجرد أداة لتحقيق أغراضهم. وقام الإمام بتعيين محمد البدر ربما اعترافاً بالدور الذي قام به ضد الأمير عبد الله، كما قصد منه تفتيت التأييد الذي يحظى به الأمير عبد الله ـ شقيقه ـ حيث كان محبوباً إلى درجة كبيرة في كثير من القطاعات والمناطق وكان قد تم إبعاده خارج البلاد. وانضم النعمان إلى الزبيري في القاهرة حيث جدَّدا سوياً إصدار الصحيفة المعروفة باسم «صوت اليمن»، كما أدليا بالعديد من البيانات الإذاعية التي دعت إلى الثورة وحرضت عليها.

ومدفوعاً بالغيرة رأى الإمام أحمد بعض الدول العربية ـ مثل العربية السعودية ـ مندفعة في الثروة البترولية، فأراد أن يقتفي أثرها ووقع في عام ١٩٥٣ إتفاقية مع ألمانيا الغربية منحتها حق التنقيب عن البترول في اليمن وكذلك القيام باستخراج الملح وتسويقه. ولم تسفر تلك الخطوة عن نتائج إيجابية واضحة طالما أن أهدافها كانت تتصادم مع سيطرته المباشرة والقيود المضروبة على الأفراد القائمين بهذا العمل، إلى درجة أن الإمام لجأ إلى إلغاء هذه الاتفاقية عام ١٩٥٥. وبدلاً من ذلك منح مجموعة أمريكية حق التنقيب عن البترول. وقد أدت قيود قاسية مشابهة إلى نفس النتيجة السلبية السابقة

ترجع في معظمها إلى مضايقات الإمام وازعاجاته. وقد أكدت الدراسات المسحية التعدينية وجود طبقات من خام الحديد في الشمال، وتكوينات فحمية قليلة بالقرب من صنعاء وكذلك وجود الحجر الجيري الذي يستخدم في صناعة الأسمنت، ولا شيء يذكر غير ذلك.

لقد وقفت الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية البريطانية في وجه الدول الغربية ومنعتها من بيع السلاح لليمن، ولما كان الإمام في مسيس الحاجة إلى تسليح حديث فقد رأى عبد الناصر في ذلك فرصة مواتية. وكان قد تم في مايو ١٩٤٧ توقيع ميثاق صداقة مصرية يمنية، وتم تبادل مبعوثين دبلوماسيين[1]؛ غير أن العلاقات ظلت متباعدة وفاترة بين البلدين. وفي ابريل ١٩٥٦ نظم عبد الناصر لقاء في جدة بينه وبين الملك سعود ملك العربية السعودية والإمام أحمد، حيث نجح عبد الناصر في اقناع الملك سعود بأن يمنح الإمام المال (يُعتقد أنه وصل إلى مبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني) لشراء أسلحة من مصادر شيوعية. ذلك الاتفاق الذي أسفر كذلك عن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين الدول الثلاث أصبح يعرف باسم ميثاق جدة.

وقام ولي العهد الأمير محمد البدر ـ الذي سبق له أن زار عبد الناصر

(١) بعد أن وقعت معاهدة الصداقة في مايو ١٩٤٧ بين كل من مصر واليمن يذكر مصدر آخر أن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين تأخر بعد ذلك بأربع سنوات لاحقة ويضيف أن مخاوف الإمام أحمد من المخططات البريطانية التي كانت ترمي إلى اقامة اتحاد يضم أراضي المحميات البريطانية في جنوب شبه الجزيرة والتي عرفت منذ يناير ١٩٥٤ قد دفعت بالإمام إلى أن يرتمي في أحضان عبد الناصر الذي استثمر هو الآخر فرصة الخلاف اليمني البريطاني واندفع في تأييده لليمن. وكان الصاغ صلاح سالم قد قام بزيارة لليمن في يوليه ١٩٥٤ تعبيراً عن المساندة والدعم المصري الواضح لها في خلافها مع انجلترا بشأن تفسير بعض مواد معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ والخاصة «بالوضع الراهن». راجع Macro, Ibid pp 97 - 120 ـ المترجم.

وسحرته شخصيته وانبهر به تماماً ـ برحلة خارجية لزيارة عواصم دول «الستار الحديدي»، وأقام علاقات دبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتي[1]، والصين الشيوعية ووقع عدداً من إتفاقيات السلاح. وقد وصلت بعثة سوفيتية إلى اليمن في يناير ١٩٥٧، وتم افتتاح مفوضية سوفيتية في تعز أعقبها في نفس العام قدوم بعثة صينية وإقامة مفوضية صينية في تعز كذلك. وبدأ تقاطر مجموعات من العمال الصينيين وإيفاد طلاب يمنيين إلى تشيكوسلوفاكيا وعدد آخر من دول «الستار الحديدي» لتلقي التعليم والتدريبات اللازمة في الطب والهندسة. كما تم إيفاد طلاب عسكريين وضباط إلى مصر للتدريب. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية تدفق أسلحة هذه الصفقة فزودت الإمام بغير حماس بطائرتي تدريب عام ١٩٥٥ ولكنه كان في حاجة إلى الأسلحة الحديثة[2].

وقد نجح ولي العهد الأمير البدر في الحصول على الأسلحة السوفيتية. ووصلت أول شحنة منها إلى ميناء الصليف في نوفمبر ١٩٥٦ وكانت تتكون من الأسلحة الخفيفة ومدافع المورتار والقنابل اليدوية والذخيرة، وسلمت

---

(١) كانت زيارة البدر للاتحاد السوفيتي في يونيه عام ١٩٥٦. ومن المعروف أن اليمن كانت قد وقعت في عام ١٩٢٨ إتفاقية بينها وبين الاتحاد السوفيتي وفي اكتوبر ١٩٥٥ التقى دانيل سولوود السفير السوفيتي في القاهرة بالقائم بأعمال وزير الخارجية اليمنية في القاهرة وتوصلا معا إلى تجديد الاتفاقية القديمة لعام ١٩٢٨ وعلى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتبادل السفراء ووقعت المعاهدة بين الجانبين في القاهرة في ١/ ١١/ ١٩٥٥ وأعقبها في مارس من العام التالي ١٩٥٦ توقيع إتفاقية تجارية بين البلدين. بدأت بعدها تتدفق شحنات الأسلحة السوفيتية والكتلة الشرقية على اليمن بلغت ثمان شحنات حتى ٤ أغسطس ١٩٥٧ قدرت قيمتها بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني. راجع ماكرو صفحات ١١٤ ـ ١٢٠ حيث ترد تفصيلات كثيرة حول علاقة اليمن بالاتحاد السوفيتي ـ المترجم.

(٢) يلاحظ أن صفقات السلاح السوفيتي ودول الكتلة الشرقية قد جاءت بعد التباطؤ والرفض الأمريكي عام ١٩٥٥ وهو ما لم يشأ المؤلف ابرازه بشكل صريح ـ المترجم.

الصفقة الأولى للجيش النظامي لاستخدامها لحاجته الماسة إليها[1]. ولكن بعضاً منها وزع على القبائل على حدود محمية عدن، وهُرِّب بعضها الآخر للقبائل الثائرة داخل المحمية نفسها. ولكي يتأكد الإمام من أن هذه الأسلحة لن تستخدم ضد اليمنيين أنفسهم، فقد اقتضت سياسته بأن يحصل على رهينة من كل قبيلة داخل المحمية مقابل كل عشر بندقيات خرجت ووزعت.

وأعقب ذلك تدفق وصول أسلحة أكثر تطورا مثل دبابات T. 34، ومدافع عيار ١٠٠ ومدافع ميدان ومدافع مضادة للطائرات فيما يزيد على ست شحنات حتى أغسطس ١٩٥٧[2]. وقد ظل معظمها مهملاً على أرض المطارات أو ساحات المعسكرات ليتسلل إليها الصدأ، لا لأنه لم يوجد من يعرف كيف يتعامل معها أو يستوعبها - حيث كان قد وصل فريق تدريب سوفيتي قوي يتكون من خمسين عضواً لتدريب اليمنيين على أساليب استخدامها وصيانتها - ولكن لأن الإمام قد أصدر أوامره بعدم لمس الأسلحة. ولربما بدا آنذاك أنها كانت معدات جذابة حرص على تشبيهها بطائر القاق الأوروبي ولكنه لما كان في حاجة إليها فقد أراد فقط أن يتطلع إليها. والحقيقة هي أنه أدرك فجأة مدى ما تحمله من مخاطر جسيمة إذا ما وقعت في أيد مناوئة فكانت سياستة الرامية إلى إهمالها أمراً متعمداً. وحدث نفس الشيء بالنسبة للطائرات العشرين التي حصلت عليها اليمن. وقد هبطت منها حوالى ست طائرات على أرض مطاري صنعاء وتعز ثم ما لبثت أن تركت هناك. وفيما بعد أقلعت واحدة - يقودها طيار يمني مبتدىء - فهوت بصورة مؤسفة

---

(١) لقد حدث عصيان في اكتوبر ١٩٥٦ في الجيش بسبب تأخر دفع المرتبات وبسبب ارسال بعض الوحدات إلى الحدود على عجل ودون انذار مسبق.

(٢) تكونت من ٣٠ دبابة من طراز T. 34 ومدفع عيار ١٠٠ وسبعين مدرعة وعربة مصفحة، ١٠٠ مدفع ميداني ومضاد للطائرات ومن عشرين طائرة. وكما ذكرنا من قبل بلغت ثمان شحنات حتى هذا التاريخ - المترجم.

بعد بضع دقائق، ووصلت الباقيات بالبحر حيث تم تفريغها في ميناء الحديدة ولكنها ظلت في صناديقها دون أن تفتح.

وفي أغسطس ١٩٥٧ توقف تدفق الأسلحة فجأة كما بدأ أولاً لأن الإمام رفض بأدب أن يدفع أي أموال ثمناً لها أو يقدم تسهيلات في مقابلها، وثانيا لأن الروس عارضوا في تركها عرضة للصدأ والتلف، وثالثاً لأن الاتحاد السوفيتي أخفق في الحصول على أي نفوذ في اليمن سواء مع المدنيين أو مع القوات العسكرية اليمنية. وهو الأمر الذي كان أحد أهدافه الرئيسية. وقد أشيع أن الروس كانوا يرغبون في البحث عن اليورانيوم ـ الذي كان نادراً آنذاك في الاتحاد السوفيتي ـ وكذلك التنقيب عن البترول، غير أن الإمام لم يسمح لهم بذلك.

ومع أن الإمام قد راقب تعرض الأسلحة السوفيتية للصدأ بابتسامة ساخرة، إلا أنه كان واقعياً تجاه الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها من الدول الأجنبية. فوضع تحت رعاية ولي العهد ما يمكن أن يطلق عليه برنامج «المساعدات الأجنبية لليمن». وكان من المتوقع أن يستثمر البدر إلى أقصى حد المساعدات الاقتصادية والفنية الأجنبية. فقد أقنع الاتحاد السوفيتي بإدخال بعض التحسينات البحرية على ميناء الحديدة واقامة مستشفى بها، وكذلك توسيع وتطوير مطار صنعاء. كما انهمك الصينيون في بناء طريق للسيارات يربط بين الحديدة وصنعاء، وبحلول نهاية عام ١٩٥٨ كان يتواجد في اليمن أكثر من خمسمائة سوفيتي وألف صيني من الفنيين والعمال.

ومن الواضح أن الدفع والوفاء بالالتزامات بأي شكل من أشكاله لم يدر في مخيلة الإمام. ففي شهر يناير ١٩٦٢ وبعد فترة عندما تم استكمال انشاء طريق صنعاء ـ الحديدة الذي يبلغ طوله ١٤٣ ميلاً وجرى إفتتاحه في احتفال رسمي؛ أبلغ الإمام الصينيين في صراحة موجعة بأنه لن يدفع لهم ولا تالر ـ ريال ـ واحد مقابل جهودهم، وأن في وسعهم أن يأخذوا معهم ذلك الطريق لو أرادوا. وكان قد تأكد له أن العمال الصينيين ليست لديهم فرصة

للقيام بأي أعمال تخريبية للطريق لأنه كان قد أمر بشحنهم على وجه السرعة في السفن تمهيداً لنقلهم خارج البلاد. كما حدثت نتيجة مشابهة في يونية ١٩٦٢ عندما تم الانتهاء من بناء مستشفى الحديدة وميناثها الجديد بعد أن اشتغل في بنائها ما قد يصل إلى ثلاثمائة فني سوفيتي، حيث جُوبه الإتحاد السوفيتي برفض صريح قاطع من جانب الإمام في أن يدفع لهم[1].

وقد حاول ولي العهد البدر أن يضرب الغرب بالشرق ولكن دون تحقيق أي نجاح يذكر. فقليلة هي تلك الدول الغربية التي كانت ترغب في القيام بعمل أي شيء لصالح اليمن. حيث انزعج كثير منها بسبب الظروف التي سيعمل أبناؤها في ظلها. وكان أقصى ما فعله هو اقناع الولايات المتحدة بالقيام بتجهيز مستشفى صغير وتوفير عدد قليل من الأطباء وتجفيف مستنقع صغير وإقامة شبكة صغيرة للري. وقد رفض الإمام عام ١٩٥٨ قبول شحنة قمح كبيرة على الرغم من أنه كان عام قحط في اليمن. وقد جرى العمل في اقامة مشروع أو مشروعين صغيرين على استحياء من جانب دول غربية مثل قامة مدبغة للجلود ومصنع أسمنت ومصنع للتبغ، ولكن قليلا منها تم استكماله. ولم تكن بريطانيا معنية بالقيام بأي شيء في اليمن نهائياً إلى أن يتم حسم مشاكل الحدود معها. كما تم استبدال الطيارين السويديين الذين كانوا يقومون بقيادة أسطول الإمام الجوي الخاص المكون من ثلاث طائرات من طراز داكوتا وثلاث طائرات أخرى بطيارين مسلمين يوجو سلاف ثم بعد ذلك بطيارين روس.

وفي يناير ١٩٥٧ وقع حادث غير عادي تماماً؛ حين دعا ـ على غير توقع ـ الإمام مجموعة مكونة من عشر صحفيين بريطانيين وأمريكيين لزيارة

---

(١) تساور المرء الشكوك حول صحة هذه الروايات ومدى دقتها. لأن من المعروف أن التعامل بين الدول لا يجري على هذا النحو وإنما تسبقه اتفاقات وتعهدات. لهذا لا بد من التوفيق في صحتها. ـ المترجم.

اليمن؛ وهو الأمر الذي لم يحدث أبداً من قبل. وفي الواقع فإن الصحفيين من أي جنسية كانت لا يلقون أي ترحيب في دخول البلاد. والقلة التي نجحت في التسلل إليها كانت تخضع لمراقبة شخصية صارمة وثقيلة. وكان الهدف من وراء هذه الدعوة الصحفية هو أن يقوم الإمام بإعلان عالمي بشأن مطالبه حول بعض أجزاء محمية عدن. كما أنه أراد كذلك أن يوضح إلى حد معين أن البريطانيين كانوا يخططون لمناوأته طالما أنه كان يعتقد بطريقة غامضة لا يمكن معرفتها أن البريطانيين أحبطوا مشروعات الاكتشافات البترولية في بلده ومن ثم حرموه نعمة التمتع بثروات طائلة كجاره الملك سعود. كما دفع احباط العدوان الانجليزي الفرنسي (الإسرائيلي) على مصر في أكتوبر نوفمبر ١٩٥٦ الكثير من الزعماء العرب إلى مراجعة وجهات نظرهم حول القوة الغربية ومنحهم تصميماً؛ ومن المحتمل أنه أعطى الإمام أحمد شعوراً بالثقة.

وقد تضمنت الزيارة الصحفية التدبير المحكم لحادثة حدود عند قعطبة التي تشرف على حدود إمارة الضالع، مما أدى إلى استثارة القوات العسكرية البريطانية بما في ذلك سلاح الطيران الملكي البريطاني. وقد كان لدى المراسلين الصحفيين وجهة نظر ثابتة حول معركة استمرت عدة ساعات كبدت كلاً من الجانبين قدراً من الذخيرة وحوالى ثلاثة أو أربعة قتلى. وقد زار الصحفيون صنعاء حيث أتيحت لهم فرصة اللقاء بالعديد من كبار الموظفين اليمنيين البارزين[1]. كما أجروا مقابلة مع الإمام أحمد في قصره في وادي ضالع بالقرب من الحديدة حيث أدلى بأول وآخر تصريح صحفي له طيلة حياته. وبعد ذلك أغلقت اليمن أبوابها مرة ثانية في وجه الدعاية والاعلام تاركة الكثيرين يعجبون من السر الذي يكمن وراء اتخاذ الإمام مثل هذه الخطوة النادرة. وربما أنه قد آمل أن يجني من ورائها عواقب لصالحه مثيراً الرأي العام الدولي ضد بريطانيا ولكنه أخفق في ذلك. لأنه لم يثر فقط

(١) وكان قد تم تشكيل مجلس للوزراء عام ١٩٥٥، لم تكن له ثمة سلطات محددة يقوم أعضاؤه فقط بدور استشاري عندما يطلب منهم الإمام ذلك.

سوى حب الاستطلاع لكشف القناع عن التخلف الاقطاعي، كما أنه فتح الباب أمام فيض هائل من الطلبات للحصول على مزيد من التسهيلات.

وخلال ذلك الوقت كان لدى الإمام عقدة ضد البريطانيين بشكل واضح، فقد شجع على إحداث القلاقل داخل المحمية وعلى طول الحدود بالقدر الذي يستطيع. حيث وقعت هناك ـ على سبيل المثال ـ سبعون «حادثة» في إمارة الضالع خلال شهر فبراير. وفي يناير ١٩٥٧ صرح مندوب اليمن في الأمم المتحدة أن كل محمية عدن «جزء لا يتجزأ من اليمن». كما حوصر الحاكم السياسي البريطاني في إحدى القلاع بواسطة رجال القبائل المسلمين تحت قيادة حاكم الضالع المخلوع. وقد كان على القوات البريطانية أن تعمل على استعادة الأمن فيها. ثم تحول الموقف إلى إمارة بيجان عندما قام اليمنيون بغزوها بأسلحة سوفيتية. وقد ظلوا بها إلى أن تم طردهم في شهر سبتمبر.

وقد زار ولي العهد الأمير محمد البدر بريطانيا في نوفمبر ١٩٥٧؛ وعند عودته إلى اليمن وقعت اضطرابات مجددة على طول حدود المحمية؛ استخدمت في بعضها قوات المدفعية ومدافع المورتار. وقد ذهب حاكم عدن ـ سيرويليم لوس Sir William Luce ـ مرتين إلى اليمن، الأولى في شهر نوفمبر ١٩٥٩ والثانية في يناير ١٩٦٠ بغرض التوصل إلى تسوية ولكن دون احراز ثمة نجاح يذكر. وبطريقة توسعية واضحة كان الإمام مشغولاً كذلك بفرض سلطته على القبائل شبه المرتحلة على حافة صحراء الربع الخالي، تلك القبائل التي لم يحكمها أحد من قبل، وللقيام بذلك العمل خلق مزيداً من العداء مع العربية السعودية حيث تدعي هي الأخرى عليها حقوقاً قانونية.

وفي فبراير ١٩٥٨ أعلن عبد الناصر قيام الجمهورية العربية المتحدة ـ التي تكونت من مصر وسوريا ـ وفي مارس من نفس ذلك العام قفز الإمام بدهاء للحاق بعربة الوحدة بالانضمام إليها على أساس إتحادي ليقوم ما عرف باسم «اتحاد الدول العربية». وكان ذلك أمراً لا معنى له يدعو إلى الغرابة إلا

أنها كانت خطوة حسبت بعناية من جانبه. حيث لم يتخل عن شيء ولم يتعاون إلا قليلاً حيث ظل مستقلا إستقلالا تاما ومنعزلا. ولكنه من ناحية أخرى أحرز مكاسب هائلة لأن هذا التحرك قد وضع حداً لتهجمات إذاعة «صوت العرب»، التي اضطرت منذ الآن فصاعدا إلى التحول لإذاعة الجوانب الطيبة عنه وعن حكمه. كما أنها كذلك دعت عبد الناصر إلى اسكات محمد الزبيري الذي كان يزيع من القاهرة نيابة عن «الأحرار اليمنيون» محرضاً على قيام الثورة في اليمن. وقد أوفد الملك سعود مبعوثاً ـ لم يلق نجاحاً ـ إلى الإمام أحمد كي يعمل على تثبيط عزم الإمام في الانضمام إلى جمهورية عبد الناصر العربية المتحدة. غير أن العلاقات بين المملكتين لم تكن ودية بالقدر الكافي. فليس هناك ثمة شك في أن الإمام كان لا يزال يتطلع إلى عسير ولايته السليبة. كما كانت تساوره المخاوف بحق من أن بعض القبائل على حدوده الشرقية كانت العربية السعودية تحاول إغراءها ـ بالمال للقيام بالثورة.

وفي يناير ١٩٥٩ اكتشفت مطبوعات أشارت إلى وجود حركة في صفوف الضباط اليمنيين تسعى إلى قلب نظام الحكم. فكثير من الضباط اليمنيين؛ وخاصة الشبان، ممن تخرجوا من الكلية الحربية الصغيرة في صنعاء ـ والتي يشرف عليها الآن مصريون ـ استوعبوا الكيفية التي تم بها تكوين تنظيم الضباط المصريين الشبان، وكيف أحرز هذا التنظيم إنتصاراته. وحاليا تم إلقاء القبض على العديد منهم بينما طرد آخرون من الخدمة وتم تشتيت عدد آخر منهم على الوحدات المختلفة. وقام الإمام الغاضب بترحيل المجموعة المصرية المشرفة على الكلية الحربية، كما أنه قام بحركة تطهير محدودة ضد الأجانب الآخرين العاملين في اليمن وخاصة من المصريين.

وخلال عام ١٩٥٩ وقع اتفاق اقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدت الأخيرة بمقتضاه القيام بإنشاء طريق من المخا إلى تعز فصنعاء، كما أقيمت مفوضية أمريكية في تعز شغلها قائم بالأعمال. وكان ذلك العام عام

قحط آخر، وفي هذه المرة قبل الإمـام حوالي ١٥ ألف طن من القمـح الأمريكي. وقد اتخذت هذه التـرتيبات بغـرض موزانـة الوجـود السوفيتي والصيني في البلاد. ولكن ظل الإمام غير راض لأن دولة غنية كالولايات المتحدة الأمريكية لم تمده بالمزيد من المساعدات الاقتصادية.

وطوال عدة سنوات كانت صحة الإمام أحمد في تدهور. وفي إبريل ١٩٥٩ غادر البلاد فجأة إلى روما من أجل العلاج الطبي. ولم تلق هذه الخطوة استحسان الزيود والعناصر المحافظة لأن العرف قد جرى على أن الإمام طالما وصل إلى السلطة فعليه ألاَّ يغادر اليمن. وفي الحقيقة فإن أحداً لم يتوقع أن يرجع الإمام أو أن يظل على قيد الحياة لفترة أطول. وقد شارك ولي العهد في الوصول إلى هذه النتيجة وبدأ يضع أفكاره التحـررية مـوضع التطبيق. غير أن محمد البدر لم يكن بالحاكم الحازم أو الناجح. وقد أدلى بأحاديث وتصريحات هزيلة في المساجد الرئيسـية في كل من صنعـاء وتعز مُلخصاً فيها الإصلاحات التي يعتزم القيام بها، داعياً اليمنيين المغتربين إلى العودة إلى وطنهم لوضع مهاراتهم وأموالهم وخبراتهم من أجل مصلحة بلادهم وبناء مستقبلها. كما قام بتنحية العديد من الحكام العسكريين التقليـديين وكذلك القضاة وكبار المسؤولين ممن عارضوه أو لم يرتح إليهم وعيَّن مكانهم أشخاصاً أكثر تحرراً. كما أنه عيَّن مجلساً جديداً للشورى[1]. وقد جعلت منه هذه الخطوات التحررية مكروهاً من جانب «العلماء»، كما أثـارت سخطاً شديداً وانتقادات من جانب أولئك الذين لهم اهتمامات دينية. يضاف إلى ذلك أنها وفَّرت مناخاً واسعاً أمام بعض الأشخاص ليخططوا ويتآمروا من أجل تحقيق أغراضهم الخاصة، تلك الأغراض التي لم تكن لتتوافق دائماً ومُثُل محمد البدر البراقة، حقيقة أن وسائل الإمام يحيى وأساليبه في الحكم كانت فظة وبربرية إلى أقصى حد؛ إلا أنها كانت فعالة؛ لأنه سعى دائماً للاحتفاظ

---

(١) كان رئيس المجلس القاضي أحمد السياغي أمير لواء إب ـ المترجم.

بسيطرته في ظل نوع معين من التحكم والضبط. في حين أن تجديدات البدر وارخاء قبضته كانت مقلقة إلى أبعد حد.

لقد تأثر ولي العهد تأثراً بالغاً بشخصية عبد الناصر وظن أن كل ما هو مصري رائع. وتبعاً لذلك فقد تبنى العديد من الأفكار المصرية كما استقدم العاملين المصريين لوضعها موضع التنفيذ. وقد وصلت بعثة عسكرية محدودة العدد من الجمهورية العربية المتحدة وشُجعت على القيام بتدريب الجيش اليمني على الأسلحة الروسية التي لم تكن قد أفرغت بعد من صناديقها. كما أنشأت المؤسسات التعليمية المصرية في كل من الحديدة وصنعاء. وأعيد تعيين المصريين ضمن هيئة إشراف الكلية الحربية في صنعاء.

وقد ظل محمد البدر في متاعب مع الجيش اليمني. ولاعتقاده بأن تأخر وصول المرتبات وضآلتها تشكل مصدراً رئيسياً للمتاعب فقد وعد برفع المرتبات وبانتظام صرفها في مواعيدها المقررة[1]. غير أن الاعتمادات المالية كان قد تم تخفيضها ولم تصل أبداً إلى الجنود. كما أنه وعد كذلك بتوفير رعاية طبية مجانية للجنود الذين كان عليهم أن يدفعوا ثمنها قبل ذلك. وفي عدة مناسبات قامت القوات العسكرية اليمنية بمظاهرات صاخبة في شوارع كل من تعز والحديدة مُكرِهَةً ولي العهد على اتخاذ العديد من الإجراءات التأديبية فقطع رأس إثني عشر ضابطاً وسجن آخرين كما أصدر عقوبات شاملة. وقد اسند إلى بعض الضباط المصريين تولي مسؤولية بعض المراكز الإشرافية داخل الجيش اليمني على غير ما جرت به عادة الإمام أحمد في استخدام عدد من

---

(١) كلف البدر العقيد عبد الله السلال قائد حرسه الخاص بالاشراف على تكوين «فوج البدر» لتعزيز حرسه الخاص. وقد ساء ذلك الأمير الحسن بن يحيى المنافس الوحيد للبدر في ولاية العهد. حيث إن استطاع هؤلاء احداث البلبلة والاضطراب في صنعاء مما حمل البدر على استدعاء القبائل اليمنية إلى صنعاء لحمايته وكان أنصار الحسن قد اتخذوا من اجراءات البدر الاصلاحية وسيلة للنيل منه ـ المترجم.

المسلمين العرب غير اليمنيين. وأصدر ولي العهد قرارات جديدة بترقيات استثنائية فكانت مصدراً آخر للسخط وعدم الرضا.

وتمرد الجيش في صنعاء إلى درجة أقلقته إلى الحد الذي استدعى فيه ألفاً من رجال قبائل حاشد وبكيل حيث عسكروا خارج المدينة، وقد كان مجرد تواجدهم في حد ذاته كافياً لإرجاع حامية صنعاء إلى صوابها، إلا أنه سبَّب هلعاً في نفوس مواطنيها الذين كانت ذاكرتهم لا تزال تعي ما حدث خلال أحداث عام ١٩٤٨ وخاصة عندما بدا أن رجال القبائل غير راغبين في الرجوع إلى مناطقهم، وأخيراً كان على محمد البدر أن يرشوهم بسخاء لإقناعهم بالعودة مستخدماً لتحقيق هذا الغرض إعتمادات مالية كانت مرصودة لأغراض دينية مما أوقعه في صدام مباشر مع «العلماء». وقد دفع ولي العهد بالمعسكر المتمرد ضد المحميات البريطانية في اتحاد دول جنوب شبه الجزيرة العربية الذي كان قد تم اعلان قيامه في فبراير ١٩٥٩. وبعث ببرقية إلى عدن أشارت إلى رغبته في الدخول في مباحثات لتسوية قضية الحدود.

وبغير إعلان مسبق رجع الإمام أحمد في أغسطس ١٩٥٩ إلى بلاده منتعشاً صحياً ليكتشف أن وكالة ابنه ـ خلال فترة غيابه ـ لم تلق نجاحاً كبيراً مما جعل البلاد تموج بالسخط. وبسرعة أعاد الأمور إلى نصابها في قسوة وحزم حيث سقطت رقاب وبترت أيد وأقدام وألقى بالكثيرين في غياهب السجون وصُفِّد غيرهم كالسوائم وتم طرد أعداد كبيرة من غير اليمنيين وقلل من حجم البعثة العسكرية المصرية على الرغم من أنه سمح لها بالبقاء[1]. وقام بإغلاق قاعدة جوية كان المصريون قد بدأوا في إنشائها بموافقة محمد البدر.

---

(١) وكان الإمام قد استطاع بقواته سواء النظامية أو غيرها أن يخمد حركة القبائل المنتفضة وأن يقبض على الشيخ حسين بن ناصر الأحمر وابنه حميد من مشايخ قبائل حاشد وعلى الشيخ عبد اللطيف بن قايد بن راجح من مشايخ خولان ويعتقلهما ثم يعدمهما. ـ المترجم.

وكفَّ راديو صنعاء عن إذاعة الأحاديث الحرة ولم يعد يسمع شيء عن الاصلاحات. وقد دفعت إجراءاته غير المرضية هذه بمحمد البدر إلى فترة من عدم الرضى أرسل خلالها إلى الخارج بحجة العلاج الطبي. ولكن حلت فترة مصالحته خلال شهر أكتوبر عندما عُينِّ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالإضافة إلى المناصب التي كان يشغلها وهي وزير الخارجية ووزير الدفاع. وعلى الرغم من النتائج التي أسفرت عنها علاجات الإمام الطبية فإنه كان في حالة تدهور صحي حقيقي. فأجبر على أن يتخفف من الكثير من أعبائه ومسؤولياته. ولم يكن أمامه ثمة خيار آخر سوى إلقائها على عاتق إبنه محمد البدر لأنه لم يكن يمنح ثقته لأي إبن آخر من أبنائه[1]، أو أقاربه. على أن المنازع الحقيقي الوحيد على العرش، الذي كان يتمتع بشعبية وربما كان سيدير الحكم بنجاح خلفاً له هو شقيقه الأمير حسن الذي أبعده إلى الأمم المتحدة. ومهما تكن دوافع الإمام الذاتية فقد ظل محمد البدر المرشح الوحيد البارز الذي تم إيفاده في زيارة أخرى إلى موسكو.

وفي سبتمبر ١٩٦١ انفصلت سوريا عن وحدتها مع عبد الناصر، وقد أدى ذلك إلى تغير ضئيل في الإتجاه نحو اليمن. حيث ظهر خط ونهج أكثر تطرفاً وحرجاً من جانب مصر. ولم يكن الإمام أحمد أبداً قد أبدى أي نوع من التعاطف مع الأفكار التقدمية لكل من الشبان الناصريين أو البعثيين السوريين لأنه كان يرى فيهم أدوات تمزيق للنظام القائم للمجتمع الإسلامي. وفي أغسطس رفض الإمام أن يستقبل بعثة لجامعة الدول العربية كانت تقوم بزيارة عدد من دولها الأعضاء لمناقشة التفصيلات الخاصة بإيفاد

---

(١) ويجد ولدان على الأقل من أولاد الإمام أحمد في السجن يقال إنهما كانا مصفدين بالسلاسل إلى الجدران. كما أمر أحمد بتنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة من أشقائه وهم عبد الله وإبراهيم وعباس. ولهذا فإن هذه الأسرة لم تكن في الواقع أسرة سعيدة يتمتع أفرادها بالثقة.

قوة سلام عسكرية عربية إلى الكويت[1] وقد رفض الاشتراك في مثل هذا المشروع بحجة أن قواته العسكرية مشغولة على طول الحدود مع المحميات البريطانية في إتحاد جنوب شبه الجزيرة. كما أنه كره التدفق المتزايد للتعليقات الإذاعية المناوئة الصادرة عن «راديو القاهرة». وقد كتب قصيدة شعرية انتقد فيها عبد الناصر وأسلوبه في الحكم وإعلامه ودعايته، أذيعت في مستهل شهر ديسمبر من راديو صنعاء ونشرت في إحدى صحف عدن الدورية. حيث كان الإمام أحمد يشبه والده في استحواذه على عقلية أدبية. وكان رد عبد الناصر عليه أن أدلى بحديث إذاعي في الثالث والعشرين من نفس الشهر ـ خلال احتفالات مصر بعيد النصر ـ مهاجماً الإمام بعنف ثم ما لبث أن قام في ٣١ من نفس الشهر بحل اتحاد الدول العربية الذي لم يزد عن كونه ضرباً من الوهم والخيال.

وأعيد تقديم محمد الزبيري على أنه زعيم «الأحرار اليمنيون» في القاهرة وأصبح عبد الرحمن البيضاني المتحدث الرسمي باسمهم يقوم بإلقاء الأحاديث الإذاعية ترويجاً لأهدافهم ومقاصدهم. كما أعطي عبد الناصر تأييده لجامعة «الأحرار اليمنيون» الذين يعملون من داخل عدن. وانتقل الزبيري من الجبهة المعتدلة لجنوب شبه الجزيرة ـ التي كانت تتكون أساساً من عناصر من الطبقة الوسطى ـ إلى حزب الشعب الاشتراكي[2]. الذي ظهر إلى حيز الوجود مؤخراً، وحثه بقوة على العمل على إحداث الثورة داخل اليمن بنفس القدر الذي كان يعمل به على تحرير الجنوب من الحكم البريطاني.

وفي نفس الوقت واجه الإمام أحمد صعوبة في استرداد الأموال التي

---

(١) وذلك عندما لوّح حاكم العراق آنذاك اللواء عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق. المترجم.

(٢) الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» Flosy.
(The Front of the Liberation of the Occupied South Yemen).

دفعها ولي العهد لرشوة رجال القبائل اليمنية. وقد تسببت إجراءاته التي اتخذها في هذا الصدد في عدم الرضى والثورة. ولهذا فقد أرسل على عجل عدداً كبيراً من قوات الجيش اليمني إلى منطقة حاشد لقمع الفتنة. وفي إبريل ١٩٦٠ حدث تمرد من جانب قبائل بكيل تم سحقه. وحدثت كذلك خلال شهر يونية ثورة بين قبائل منطقة خولان عندما امتنعوا عن تسليم الرهائن التي طلبت منهم. وفي الحالة الأخيرة أُجبر الإمام أحمد على أن يهادنهم إلى حين.

ولم يكن هناك ثمة شك في أنه بالإضافة إلى كل ذلك فإن برنامج راديو «صوت العرب» ـ الذي يذاع من القاهرة ـ قد ملك مشاعر العرب في كل مكان داخل اليمن؛ لا لشيء إلا لأن أجهزة عبد الناصر الدعائية كانت أولا مُقتدرة وذات خبرة في آن واحد وثانيا لأنه لم يكن هناك ثمة بديل منافس. كما ساعد المصريون العاملون في البلاد ـ كمدربين عسكريين ومدرسين وأطباء بمهارة وخدمة في نشر أفكار عبد الناصر. وتحت إلحاح ولي العهد سمح الإمام أحمد لبعض المدرسين المصريين في اليمن بالقيام بافتتاح عدد قليل من المدارس المدنية الحديثة ولتقديم تعليم متقدم لأبناء العائلات الميسورة. وقد تزايدت أعدادهم خلال فترة غياب الإمام في ايطاليا. وكان ذلك تأثيره العميق على العقليات الشابة القلقة والقابلة للتأثر بالتغيير في اليمن.

وقد بدأت البيانات الخاصة بالاضطرابات في الظهور. ففي يناير ١٩٦٠ تم اكتشاف منشورات تحض على قلب نظام الحكم تنسب إلى «حركة الضباط الشبان» في مدينة تعز مما أدى إلى وضع هذه المدينة تحت الأحكام العرفية لبعض الوقت. وخلال شهر يونيه وقعت هناك حوادث مشابهة في كل من صنعاء وتعز خلال عام ١٩٦١. وفي مايو ١٩٦٢ أصدر الإمام أوامره بدكّ قريتين لاتهامهما بإيواء «القوميين». وفي شهر أغسطس من نفس العام أدت مظاهرات قام بها طلاب المدارس الحديثة ضد ما زعم من موافقة الإمام على القواعد الأمريكية التي يزمع إقامتها في المملكة العربية السعودية أدت إلى قيام احتجاج عام في صنعاء، وهو أمر لم يسمع به من قبل بتاتاً في اليمن. وقد

أطلق الجنود النيران وقتلوا عدداً من المتظاهرين، كما تم تنفيذ حكم الإعدام في عدد قليل منهم كإجراء تحذيري، وسُجن الكثيرون وتم اغلاق المدارس الحديثة. وتشير الدلائل الخاصة بأن حدوث مثل هذه المظاهرات في بلد كانت عقوبتها غاية في الصرامة إلى انبعاث حركة وطنية فوارة، ولو أنها كانت حتى هذه المرحلة لا تزال غير بارزة تناضل ضد القمع. وفي أوائل سبتمبر جرت «مظاهرات طلابية» في المدرستين العاليتين إحداهما في صنعاء والأخرى في تعز - اللتين أقيمتا بمعرفة المصريين وتم تزويدهما بمعلمين من بينهم. وقد ديست صورة الإمام تحت الأقدام ورفرفت بدلاً منها صور عبد الناصر.

وأخيراً مات الإمام أحمد في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ على فراشه بعد عدة أيام من المرض. وهو ذلك الإمام الذي كان من أكثر الحكام إثارة للكراهية والخوف؛ والذي نجا من عدة محاولات لاغتياله ربما يصل عددها إلى سبع محاولات خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة من حياته. وقد مات الإمام في مطلع السبعينات من عمره[١]. وكانت قد وقعت له حادثة سيارة خلال شهر يناير ١٩٦١ أصيب فيها إصابات بالغة. وكانت آخر محاولة معروفة للقضاء على حياته قد وقعت في مستشفى الحديدة في مارس من ذلك العام؛ عندما اخترقت جسده عدة رصاصات[٢]. وقد قام ولي العهد الأمير محمد البدر بتنصيب نفسه إماماً. وقام بنقل جثمان والده إلى صنعاء ليدفن بها.

* * *

(١) تتفاوت تقديرات عمر الإمام أحمد ما بين ٦٦ سنة إلى ٧٤ سنة. ومثل والده ربما لم يكن ليعرف عمره بدقة. ولا يوافق كل الخبراء على ذلك مما يلقي وزنا على هذا الرأي.

(٢) حيث فوجىء بقيام ثلاثة من ضباط الجيش ينهالون عليه بالرصاص أثناء وجوده في مستشفى الحديدة وهم: عبد الله اللقية ومحمد العلفي ومحمد الهنداونة. وقد تركوه ملقى على الأرض مضرجاً بدمه معتقدين موته. إلا أنه لم يمت وعاش بعدها فترة عام ونصف عام يعاني أشد الآلام من آثار جراحه. الحداد، المرجع السابق ص ٣٩٢. المترجم.



الفصل الثالث

الثورة

الأحداث الرئيسية		
١٩٦٢	٢٦ سبتمبر	قصف قصر الإمام محمد البدر في صنعاء بواسطة
	٢٧	دبابات الثوار.
	٢٨	اذاعة تقارير مقتل الامام وإعلان قيام انقلاب
		جمهوري بقيادة العقيد السلال.
	٢٩	ـ وصول قوات الجمهورية العربية المتحدة العسكرية
	٣٠	جوا إلى كل من صنعاء وتعز.
	من ٢ ـ ٨ أكتوبر	ـ اعتراف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجمهوري
	٥	الجديد.
	٧	وصول سفن الامدادات العسكرية من الجمهورية
	٩ (من المحتمل)	العربية المتحدة إلى ميناء الحديدة.
		وصول عبد الرحمن البيضاني من القاهرة ليصبح
		نائباً لرئيس الوزراء.
		لجوء طياري العربية السعودية بطائراتهم إلى
		الجمهورية العربية المتحدة.

	تنصيب الأمير حسن إماماً. وقيامه بتشكيل حكومة منفى في العربية السعودية.
	الجمهوريون يقومون بتغيير علم اليمن القومي.
	- وصول الإمام المخلوع محمد البدر إلى نجران.
	- إذاعة بيان من حكومة المنفى يفيد بأن الإمام لا يزال حياً.
١٠	استيلاء الملكيين على مدينة مأرب.
١٣	راديو مكة يذيع بأن البدر لا يزال حياً وأنه يوافق على تنصيب الأمير حسن إماماً.
١٥	- راديو عمّان يذيع بيانا بأن محمد البدر بعث برسالة إلى الملك حسن ملك الأردن.
	- قيام النظام الجمهوري بإلغاء الرق في اليمن.
١٦	- البيضاني يعلن تشكيل الاتحاد القومي.
-	- الجمهوريون يطلبون من اليمنيين المقيمين في عدن تأخير عودتهم إلى الوطن قليلا.
١٧	- راديو مكة يذيع أن الأمير حسن يرغب في تأييد تنصيب محمد البدر إماماً.
	إذاعة الدستور الجمهوري المؤقت.
١٠ نوفمبر	مؤتمر الإمام المخلوع الصحفي.

الثورة

على الرغم من أن دلائل السخط الذي قد يصل إلى حد الثورة كانت بادية تماماً، إلا أنه لم تظهر ثمة مؤشرات توحي بذلك. فلقد سادت اليمن موجة من القلاقل والاضطرابات العنيفة لمدة طويلة إلى الحد الذي أصبحت تشكل فيه نمطاً للحياة مألوفاً فيها. فالشقاقات والثورات والمشاحنات من جانب المطالبين بالإمامة كان أمراً متوقعاً. غير أنه من ناحية أخرى كان يجري قمعها من حين لآخر باتخاذ اجراءات انتقامية عنيفة. وقد مكّنت أجهزة الراديو (الترانزستور) الرخيصة المستوردة من عدن من وصول الدعاية المصرية المكثفة إلى الشعب اليمني. كما هيأ راديو «صوت العرب» أذهان الشعب للثورة خلال عدة شهور سلفت. وفي ٢٦ ابريل ١٩٦٢ - على سبيل المثال - دعا المذيع إلى القيام بالثورة في وجه الإمام أحمد. وفي ١٢ مايو تم إذاعة دستور جمهوري مقترح. وفي نفس اليوم الذي توفي فيه الإمام - وبشكل عارض[1] - أذيع على الهواء كذلك دعوة أخرى للقيام بالثورة ضد الإمام.

(١) أعلن محمد البدر في ١٩ سبتمبر أن والده مات في اليوم السابق بعد عدة أيام قضاها =

وبعد أن وارى محمد البدر جثمان والده التراب في صنعاء طبقاً للمراسيم اللازمة نصَّب نفسه إماماً بشكل رسمي . وألقى برنامجاً إفتتاحياً دعا فيه إلى إقامة برنامج إصلاحي طويل يكفل للمواطنين حقوقاً جديدة ، وألغى نظام الرهائن وسمح لهم بالعودة إلى ذويهم[1] . كما أطلق سراح الكثيرين من السجناء السياسيين . وأعطى لنفسه منصب رئيس الوزراء . وبدأ في تعيين مجلس للشورى يتكون من أربعين عضواً توقع أن يجري انتخاب نصفهم من الدوائر الانتخابية التي يزيد عدد سكان كل منها على خمسة آلاف صوت . وقامت سياسته الخارجية على أساس مد يد الصداقة إلى كل الدول التي تبادل اليمن العلاقات بالمثل. ولم يشأ أن يقحم نفسه رسمياً إلى جانب أي حلف من الأحلاف، ورغب الإمام محمد البدر كذلك في أن يصبح عضواً ضمن مجموعة دول عدم الانحياز.

وقد بعثت إليه الكثير من الدول بتعازيها من وفاة والده ، واعترفت به حاكماً جديداً على اليمن وإن كان قد تأخر وصول اعتراف عبد الناصر به حتى ٢٣ سبتمبر. وفي هذه المرة لم تكن هناك أية محاولات عنيفة من جانب أي مطالبين بالإمامة . وقد كان الشخص الوحيد القوي الذي يمكن المطالبة بها هو عمه الأمير حسن الذي كانت له شعبية كبيرة في الدوائر الزيدية . غير أنه كان قد تم إرساله من جانب الإمام أحمد إلى الامم المتحدة . وعندما بعث الأمير حسن في الثالث والعشرين من سبتمبر برسالة ولاء وتأييد لمحمد البدر معترفاً فيها بإمامته ، بدا أن كل الدلائل تشير إلى حلول فترة قادمة من السلام . ولكن على الرغم من أنه قد ثبت أن كل دول العالم قبلت محمد البدر كإمام جديد لليمن وآملت في أن يتمكن من البدء في عصر جديد من

= في المرض. ويرجح أنه تأخر في اعلان الوفاة إلى أن تم له اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين إمامته.

(١) كان يوجد هناك حوالي ١٥٠ (مائة وخمسون) رهينة طبقا لتقديرات المؤلفة دانا آدمز شمدت

التنوير . كما أن « الأحرار اليمنيون » لم يتأخروا في منحه تأييدهم ، ولكنهم لما كانوا قد نفروا تماماً من نظام الإمامة، فإنهم كانوا يخططون وحدهم لإقامة جمهورية. وقد صبَّ عبد الرحمن البيضاني ـ نيابة عن «الأحرار اليمنيون» ـ من راديو «القاهرة» جام غضبه على الإمام الجديد ودعا إلى الثورة.

وقد عملت مجموعات عديدة من المتآمرين على الإطاحة بالإمام سواء داخل اليمن أو خارجه وتحقيق هذا الهدف منذ فترة خلت . وكان على رأس إحدى تلك الفرق العقيد عبد الله السلال؛ الذي كان ـ باعتباره أحد كبار ضباط الجيش الموثوق بهم من جانب محمد البدر لفترة طويلة ـ قادراً على أن يجري الإتصالات ويقوم بالتحضيرات دون إثارة أية شكوك . وكان الإمام الجديد قد قام بتعيينه رئيساً للأركان في أعقاب توليه العرش مباشرة ، وحصل على ترخيص بتحريك بعض العربات المدرعة المهملة من مدينة الحديدة إلى صنعاء .

وكان سفير الجمهورية العربية المتحدة في اليمن منخرطاً في ـ أو على الأقل على علم شامل ـ ببعض المخططات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للبعثة العسكرية المصرية التي ساعد رجالها السلال في إصلاح بعض العربات المدرعة السوفيتية وتجهيزها للاستخدام . وفي الواقع ، فمن المعتقد أن السلال وزملاءه من « المتآمرين » كانوا يضعون الخطط من أجل اغتيال الامام السابق أحمد ورتبوا أن تجري محاولة الاغتيال في أواخر شهر سبتمبر . غير أن وفاة الإمام أحمد على فراشه أحبطت تدبيرهم . كما قام الإمام الجديد بنقل عاصمته من تعز إلى صنعاء . ومن ثم كان ينبغي وضع ترتيبات اغتيال جديدة . ولا يستطيع المرء أن يكون متأكداً تماماً خلال تلك المرحلة ماذا كانت تدور حوله مخططات السلال . ولكنه من المسلم به أنه توقع أن يتمكن من قتل الإمام والدعوة إلى تأييد الرجل الغائب الذي يحظى بشعبية أوسع وهو الأمير حسن كي يستفيد من الموقف آنذاك ليحصل لنفسه على السلطة .

ولقد كانت توجد على الأقل واحدة من جماعة « حركة الضباط

الشبان »[1] المرتكزة على النمط المصري والتي هدفت إل إقامة حكومة مجلس عسكري . يضاف إلى ذلك أنه كـانت توجـد كذلـك « مجموعـة حاشـد الانقلابية » المعروفة ، ومجموعة « بكيل » المستقلة عنها استقلالاً تاماً . وقد نفرت كل من هاتين المجموعتين تماماً من أعمال الإمام أحمد ، ومن المرجح أنه كان لكل منها مرشحها الخاص للحكم . وكما اتضح لنا فإن الإمام أحمد لم يكن محبوباً من بين أفراد عائلته . حيث كان هناك عدد من بين أمراء البيت المالك يعملون على خلعه عن العرش . وهناك العديد من التساؤلات ستـظل فقط مجالاً للتخمـين والحدس ومنهـا : كم كـان يبلغ عـدد تلك الجماعات المناوئة ؟ وما هي قوتها ؟ وما هي إمكانياتها ؟ ومبلغ تصميمها ؟ ومدى معرفتها بالجماعات الأخرى أو اتصالها بها؟[2] .

---

(١) حول تفصيلات بشأن تنظيمات الضباط الأحرار راجع: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار، دار العودة بيروت ١٩٧٨ . وكذلك: كتاب اللواء عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، دار العودة، بيروت ١٩٧٧ . حيث توجد تفصيلات كثيرة ربما تجيب على مثل هذه التساؤلات وغيرها . (المترجم) .

(٢) تذكر دراسة أن الضباط أنشأوا تنظيماً ثورياً سرياً أطلقوا عليـه «منظمـة الضباط الأحرار» وظل حتى ديسمبر ١٩٦١ عندما عقدوا اجتماعا سريا وأطلقوا عليه اسم «تنظيم الضباط الأحرار» وكان يتكون من الضباط بالطبع باستثناء بعض العناصر الوطنية الواعية المختارة من قبل التنظيم والتي تتبعه لتعمل على كتـابة التعليقـات السياسية وتقصي أخبار النظام. وسعى التنظيم إلى ايجاد نفوذ له داخل صفوف الجيش والسيطرة على أسلحته الفعالة. كما أنه عمل على تكثيف نشاطاته مع العناصر البارزة للتنظيمات السياسية القومية وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. وركز الضباط اهتمامهم على مدينة تعز حيث كانوا يودون تفجير الثورة منها لكونها مركز الإمامة. ولكن عند موت الامام أحمد وتولي البدر السلطة تحول اهتمامهم إلى صنعاء مقر الامام الجديد. وقرر الضباط ورجالات الحركة الوطنية الاسراع بالثورة مخافة تنكيل البدر.

وقد تطلب الموقف شخصية عسكرية بارزة فاتصل الضباط بالزعيم حمود الجائفي غير أنه تحفظ في قبول ذلك مبديا رأيه بتأجيل تفجير الثورة حتى يكون جميع أفراد أسرة

فخلال اليوم السادس والعشرين من سبتمبر (١٩٦٢) تحركت وحدة مدرعة مكونة من ست دبابات طراز T. 34 ، وأربع عربات مدرعة أخرى على الطريق المؤدي من الحديدة إلى صنعاء فوصلت إلى العاصمة في ساعة متأخرة من الليل - حوالى الساعة الحادية عشرة مساء طبقاً لمعظم التقارير. وقد كان الإمام محمد البدر يترأس اجتماعاً مسائياً في قصره بصنعاء الذي كان من بين حضوره العقيد السلال وعبد الرحمن الأرياني وسياسي بارز آخر هو محمد علي عثمان . وفي حوالى الساعة الحادية عشرة مساء انتهى الإجتماع وطلب السلال أن يسمح له على وجه السرعة بالخروج ، الأمر الذي أثار دهشة الإمام بشكل واضح لأنه يبدو أنه كان قد طلب من السلال البقاء لمناقشة بعض الأمور معه . وبمجرد أنه غادر السلال القصر ، سمعت داخله أصوات طابور المدرعات عند دخولها إلى صنعاء ، إلاّ أنها لم تحدث ثمة انزعاجاً نظراً لأن الإذن بوصولها كان قد تم إعطاؤه . ولكنه وفي حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف أطلقت الدبابات نيرانها على القصر ، وخاصة طابقه الرابع الذي كان قد أعد ليكون مستشفى عسكرياً تركياً . وهو القصر المعروف بقصر البشائر ، الذي كان محمد البدر قد استخدمه في صنعاء كمقر له لعدة سنوات . وحوالى نفس الوقت إستولت القوات العسكرية النظامية اليمنية على محطة إذاعة صنعاء وعلى مطارها الجوي .

وقد استمر إطلاق النار بقوة على فترات متقطعة على قصر البشائر لعدة ساعات، تركزت فقط على ارتفاع طابقين نظراً لضيق الشوارع المحيطة بالقصر بما لا يسمح باقتراب الدبابات منه ، ولكن كان عليها أن تطلق النيران من فوق أسطح بعض المباني المجاورة . وخلال هذا القصف قتل ثلاثة من رجال حرس القصر ، وترك الآخرون مراكزهم كما فعل غيرهم من الموظفين والخدم تاركين الإمام وحده مع حريمه .

وقد أذاع السلال نبأ مقتل الإمام خلال عملية قصف القصر . كما أعلن قيام الجمهورية ودعا الجيش إلى تأييده . وبعد تردد أيّدته أغلبية حامية

صنعاء . وكان الصدام الوحيد الذي سفكت فيه الدماء ووقعت فيه خسائر في الأرواح عندما حاولت إحدى الفصائل الثائرة أن تستولي على مخزن للذخيرة في المدينة كان لا يمكن عادة الحصول منه على شيء دون إذن مباشر من الإمام شخصياً . وقاوم المدافعون وخلال الصدام الذي أعقب ذلك قتل ما يزيد على مائة جندي . وطبقاً للأعمال التحضيرية التي قامت بها « حركة الضباط الشبان » وثوار عسكريون آخرون ، فقد أعلنت الأقسام الرئيسية للحامية صراحة تأييدها للسلال . وكذلك فعل الجنود النظاميون في صنعاء ممن لم يعلنوا ذلك في حينه وظلوا يتخذون موقفاً سلبياً يراقبون فيه وينتظرون . كما فعلت تكنات الحرس الأهلي والمعسكرات خارج المدينة .

وبحلول الفجر أصبحت المدينة في أيدي الثوار - وبعد قيام السلال - في أعقاب ذلك - بإذاعة بيان إذاعي بنفسه معلناً فيه إلغاء نظام الإمامة وقيام الجمهورية العربية اليمنية غصت الشوارع بالمواطنين المستبشرين المؤيدين وانساقت صراحة بقية وحدات الجيش وقوات الحرس الأهلي مندفعة في نفس تيار التأييد للسلال . وخلال الساعات الأولى من صباح اليوم التالي - ٢٧ سبتمبر - خلا القصر الملكي في صنعاء - قصر البشائر - إلَّا من النساء حيث قام الجنود والمواطنون بتفتيشه ونهبه سواء بسواء . وقد تم التحفظ على نسوة القصر ومعهن أقارب عائلة حميد الدين واحتجزن داخل بيت كبير في

= حميد الدين متواجدين في البلد لأن التسرع في تفجيرها قد يؤدي إلى فشلها. فطرح اسم العقيد عبد الله السلال غير أن تحفظات طرحت بشأنه. وعقد اجتماع عاجل في بيت القاضي عبد السلام حمده لبحث الأمر حضرته اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار وأوكلت إلى القاضي المذكور مهمة الاتصال بالسلال وإبلاغه بأنه اختير قائداً للثورة. وبعد أخذ ورد وافق على الاختيار شريطة أن يطلع على كل ما هنالك من خطط وتجهيزات كما وكيفا.

راجع ربحي سمويل، الحركة الوطنية، مجلة دراسات الخليج، العدد ٢٣، ص ١٤٠ - ١٤٢.

صنعاء[1] . وفي تعز والحديدة ـ وعند سماع أنباء الثورة ـ فإن « حركة الضباط الشبان » والثوريين الآخرين كانوا قد كسبوا الحاميات العسكرية إلى صفهم وبدأوا في إرسال برقيات التأييد إلى راديو صنعاء . وسرعان ما عبر سكان المدن الرئيسية الثلاث عن ابتهاجهم وارتياحهم واعتنقوا الفكر الجديد للجمهورية . وكانت الإستجابة أبطأ في مناطق أخرى وأكثر حذراً . غير أن الجمهوريين كانوا قد أحرزوا مكاسب حيوية أولية[2] .

على أن ما حدث قبيل وفي أعقاب قصف قصر البشائر كان لا يزال أمراً غير واضح تماماً . والحقيقة المؤكدة الوحيدة هي أن السلال قد ظهر باعتباره الشخصية المسيطرة في الثورة ويتمتع بصلاحيات وأتباع مؤيدين . ومن المفترض بشكل عام أن السلال كان الشخصية القيادية خلال هذه المرحلة ، الذي ظل « يتآمر » لعدة سنوات خلت . وانها لطموحاته غير المحدودة وحماسه الثوري الذي يعد مسؤولاً عن « الانقلاب » وعن الجماعات المناوئة الأخرى التي انضمت اليه ببساطة عندما فرضت الفرصة نفسها على الموقف . ومن الثابت ـ طالما أن السلال نفسه لم يصرح بشيء يشير عكس ذلك ـ أن آخرين قد قاموا كذلك بأدوار قيادية ، وأن السلال لم يكن هو العملاق الوحيد[3] .

---

(١) بلغ عدد النسوة حوالي مائة فتاة وسيدة. ظلوا تحت الاحتجاز لمدة عام تقريبا. حيث جرى تبادلهن بأسرى جمهوريين كانوا قد وقعوا في أيدي المالكيين. وكان من بينهن زوجتان وشقيقتان لمحمد البدر.

(٢) أشارت تقارير موثوق فيها أن معظم مشايخ اليمن وقبائلها قد أعلنت تأييدها للنظام الجديد، كما أحرز الثوار سيطرة كاملة على الموقف وانهالت عليهم برقيات التأييد من مختلف أرجاء اليمن. هوفشتادر، مصر وعبد الناصر، ص ١٧٤ ـ ١٧٥ ـ المترجم.

(٣) تقدم دانا آدمز شمدت تقريرا مثيرا بأن موعد الثورة جرى تقديمه وأن الضابط الذي جاء بالمدرعات من الحديدة قام بقصف القصر على مسؤوليته الشخصية ودون تعليمات بذلك. ثم أرسل سيارة إلى السلال الذي كان قد آوى إلى فراشه ولم يعرف عن القصف شيئاً، طالباً إليه المشاركة في الثورة. وقد زعم أن السلال أجاب: «نعم، =

ومع ذلك فإن السلال قد أصبح بدرجة أو بأخرى - القائد الذي نجح دون سواه في الثورة على الإمامة - التي جرى تنظيمها وتخطيطها بمعرفة عبد الناصر وبمساعدة وتشجيع مصري محدود . وكان السلال آنذاك يبلغ الخامسة والأربعين من عمره . وكزيدي فقد كان واحداً من بين الجماعة الأصلية من الطلاب اليمنيين الذين أوفدوا إلى العراق بغرض التدريب العسكري . وبغير شك فقد تم اختياره أساساً بسبب أوضاع عائلته (حيث كان والده يعمل حدَّاداً[1] ، ولم يكن من الاشراف) ولكونه كذلك لا ينتمي إلى قبيلة أو فئة قوية . الأمر الذي قلل من التخوف من عدم ولائه . ولقد شكلت العراق خلال الثلاثينات من القرن العشرين - مهما تكن متخلفة - بالنسبة له وحيه وإلهامه الجديد حيث رأى فيها بوضوح شديد الحد الذي تعتبر معه اليمن متخلفة ، وكم هي عديدة وملحة تلك الأمور التي ينبغي العمل على إصلاحها فيها .

وعند عودته إلى اليمن عين السلال في الجيش وسرعان ما كيف نفسه مع الوظيفة ، وهو الأمر الذي يبدو إلى حد معين وضعاً غير عادي بالنسبة لضابط عين خلال تلك الفترة ، وهو ما دفع به إلى الإتصال عن قرب بالبعثة العسكرية العراقية في صنعاء تلك البعثة التي كانت موجودة بها آنذاك للقيام بمحاولة تدريب قوات الجيش اليمني فظهرت عليه دلائل الروح الثورية حيث لم يمض طويل وقت ليودع السلال في السجن بتهمة القيام بنشاطات إنقلابية . ولو أنه قد أطلق سراحه بعد ثمانية أشهر وأعيد تعيينه في الجيش برتبة نقيب . وعندما تقلد أحمد الإمامة عقب اغتيال والده الإمام يحيى أعيد إرسال السلال إلى سجن قلعة حجة لأنه اعتقد بأنه كان على علاقة ما بالتآمر

إذا ما أصبحت رئيساً للجمهورية» . وقد تمت الموافقة على هذا الشرط . وقد أرسل هذا الضابط إلى منطقة خولان حيث تم قتله بعد ذلك بعدة أسابيع .

(١) أصر السلال فيما بعد على أن والده كان فلاحاً .

ضده . وطبقاً لما تورده بعض التقارير قضى السلال شطراً من حياته في السجن مقيداً بالسلاسل إلى الجدران بأصفاد مثبتة في أقدامه. وفي سجن قلعة حجة إتصل بثوريين سياسيين آخرين ممن احتجزوا معه واستمع إلى مناقشاتهم وخططهم . كما أنه قد أصبح كذلك أحد المعجبين بعبد الناصر وتأثر إلى أبعد حد بمثله وإنجازاته. ويزعم كثيراً أن السلال قضى تلك الفترة في قراءة تلك الكتب الشهيرة الخاصة بالثورات . ولكن يشك في صحة ذلك لأنه يعتبر أساساً رجلاً واقعياً أكثر من كونه مفكراً .

وفي عام ١٩٥٥ تم إطلاق سراح السلال من سجن حجة بناء على تدخل من ولي العهد الأمير محمد البدر الذي رأى فيه مصلحاً حقيقياً حراً يريد مجرد أن يبذل كل ما في وسعه من جهد لأجل وطنه . وأعيد إلى عمله مرة ثانية وتمّت ترقيته وأسند إليه الإشراف على ميناء الحديدة الذي سرعان ما قام الروس بتوسيعه وإدخال الإصلاحات عليه . ولما كان قد نال ثقة ولي العهد فقد دخل في علاقات مع المصريين الذين جاء بهم محمد البدر إلى اليمن خلال فترة غياب والده في روما عام ١٩٥٩ وقام معهم ومع غيرهم ممن أصبحوا فيما بعد من « الأحرار اليمنيون » باتصالات سرية . وحوالى ذلك التاريخ كان قد توصل إلى نتيجة تتلخص في أن الإمامة ينبغي أن تفسح الطريق للجمهورية. ولهذا فقد استخدم صداقته لولي العهد بفتور وحذر بغرض تحقيق هذا الهدف النهائي.

وعند الافتتاح الرسمي في باريس ١٩٦١ للمستشفى الجديد الذي أقامه السوفيت وجهزوه في الحديدة جرت محاولة لاغتيال الامام أحمد حيث جرح خلالها . إلتجأ أحد الذين حاولوا القيام بعملية الاغتيال الى مكتب مدير الميناء الأمر الذي جعل السلال محلاً للريبة . فطرده الامام أحمد من وظيفته ولكن تعاطف محمد البدر معه دفعه إلى تعيينه رئيساً لحرسه الخاص - الذي كان بالطبع جزءاً من الجيش النظامي اليمني. وقد اعترف السلال فيما

بعد باشتراكه في محاولة اغتيال الامام المشار إليها ، كما أنه ربما قد تورط في محاولات أخرى غيرها .

وبعد ذلك بفترة وجيزة عين ولي العهد السلال مشرفاً على مطار صنعاء ، وأعقب ذلك مرور فترة أخرى مثل تلك الخاصة بإشرافه على ميناء الحديدة ، تم بعدها تعيينه مديراً لكليته الحربية اليمنية الصغيرة في صنعاء التي أصبح يشرف عليها الآن مصريون مرة أخرى . وقد أعطت تلك الوظائف المختلفة السلال فرصة واسعة للاتصال بالثوريين، وفي كسب تأييد ضباط الجيش وتخريج المزيد من الأحرار اليمنيين والاستعانة بمساعدات المصريين الفنية . وبمجرد أنه تولى محمد البدر منصب الإمامة قام بتعيينه رئيساً لأركان جيشه ، حيث شكل له هذا المنصب موقعاً فريداً لاتخاذ الخطوات اللازمة للإطاحة بالإمامة .

وفور قيام الثورة قام العقيد السلال بإعلان تشكيل حكومة الجمهورية العربية اليمنية الجديدة ، وكذلك تشكيل مجلس الثورة ومجلس آخر للرئاسة . ومنح نفسه منصب رئيس الوزراء ورئيس أركان حرب القوات المسلحة. كما قام بتعيين عبد الرحمن البيضاني[1] نائباً لرئيس الوزراء. وضمت قائمة الشخصيات الأخرى من الذين أصبحوا وزراء ولعبوا أدواراً بارزة في هذا المجال كلاً من : محسن العين وزير الخارجية ، واللواء حمود الجائفي للقوات المسلحة ، وأحمد نعمان ، وعبد الرحمن الإرياني ، ومحمد الزبيري ، وحسن العمري . ومعظمهم كانوا إما ضباطاً أو من « الأحرار اليمنيون » ؛ ممن أبدوا

---

(١) تذكر بعض المصادر أن البيضاني ولد في القاهرة لأب يمني وأم مصرية وهو شافعي المذهب (وكان الشوافع يمثلون ٤٥ ٪ من سكان اليمن بينما الزيود كانوا يمثلون ٥٥ ٪ عند قيام الثورة) وقد حصل على درجة علمية في الاقتصاد من ألمانيا. وقد شارك في الحركة الوطنية اليمنية. ودعا فور تعيينه إلى وضع حد للخلافات المذهبية بين الزيود والشوافع. ومن الطريف أن نذكر أن البيضاني كان صهراً للسادات حيث كان متزوجاً من شقيقة زوجته جيهان. المترجم.

نشاطاً ملحوظاً داخل الحركة النقابية العمالية في عدن وفي مناطق أخرى ، وقليل منهم كان من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في خارج اليمن وكان بعضهم داخل اليمن بالفعل ، على حين كان البعض الآخر يعيش في المنفى فأسرعوا بالعودة إلى وطنهم . وعلى سبيل المثال فإن محسن العين كان قد أوفد إلى القاهرة للدراسة خلال فترة شبابه، كما أنه زار فرنسا، وعندما عاد إلى عدن انخرط إلى أبعد حد في نشاطات الحركة النقابية . وعندما قام البريطانيون بترحيله عنها ذهب إلى القاهرة ثانية ليعمل مع « الأحرار اليمنيون » ، العاملين داخل مصر . وعند قيام الثورة كان يوجد داخل اليمن لأنه نجح في دخولها سراً في أعقاب وفاة الإمام أحمد مباشرة .

لقد كان هناك حماس هائل بين كل المجموعات اليمنية المختلفة الموجودة في المنفى . وقد تقاطر الكثيرون منهم للعودة إلى الجمهورية الجديدة . وفي الواقع فقد رجع الكثيرون إلى الحد الذي لم تعد فيه الحكومة تستطيع التصرف معهم جميعاً ، لأنهم ببساطة قد أضافوا عبئاً جديداً على مشكلة البطالة القائمة بالفعل والتي سرعان ما أصبحت تشكل مشكلة حادة وملحة . وفي السادس عشر من أكتوبر وجِّه نداء إذاعي إلى اليمنيين المتواجدين في عدن طالباً إليهم تأجيل عودتهم بعض الوقت .

لقد ضم مجلس الثورة ، الذي يشكل نوعاً من وزارة الظل ، ويعد مؤسسة ذات سلطة إشرافية في النظام الثوري ـ ستة من كبار الضباط برئاسة السلال . وأعلن رئيس الوزارة الجديدة أن هدفها يتلخص في بناء جمهورية إشتراكية على النمط المصري . وذكر بيانه أن النظام سيرتكز على إقامة عدالة إجتماعية لجميع المواطنين وإلغاء الفوارق القبلية وحث اليمنيين المغتربين على العودة إلى وطنهم وإتاحة الفرص أمام الشعب اليمني في القيام بحكم نفسه بنفسه . كما تلخصت سياسة الوزارة الخارجية في العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية ، ومساندة ودعم جامعة الدول العربية ، والإلتزام بميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وإقامة علاقات ودية مع كل الدول التي تعترف بالنظام

الجديد . إلاّ أنه كانت هناك ملاحظات مبهمة وغير قاطعة بشأن مقاومة الإمبريالية والتدخل الأجنبي[1]. كما أعلن السلال كذلك احترام النظام الجديد للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعتها الحكومات السابقة وخص بالذكر معاهدة صنعاء الموقعة عام ١٩٣٤[2] . كما أعلن أنه سيجري إعادة تنظيم القوات المسلحة وتحديثها .

وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالنظام الجديد في ٢٨ سبتمبر ، ففي رسالة بعث بها خروشوف إلى رئيس الوزارة اليمنية أكد له فيها أن أي عمل من أعمال العدوان ضد اليمن سينظر إليه باعتباره عملاً عدوانياً ضد جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية ثم أعقب ذلك اعتراف مصر بالنظام الجديد في ٢٩ سبتمبر . وبحلول منتصف ديسمبر بلغ عدد الدول التي اعترفت بالنظام الجديد ما يربو على الثلاثين دولة . لم تتضمن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية والأردن والمغرب . ولما كانت الأردن قد امتنعت عن الاعتراف حتى أوائل شهر اكتوبر فقد تم طرد البعثة الأردنية العسكرية المحدودة التي كانت توجد في صنعاء منذ شهر يونية الماضي .

---

(١) أعلن السلال كذلك في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ عن رغبته في إقامة «جمهورية شبه الجزيرة العربية». يرى المترجم أن هذا الاعلان يرتبط إرتباطا وثيقاً بموقف المملكة العربية السعودية من الإمام المخلوع محمد البدر بعد هربه حيث ظهر فيها بعد هربه من اليمن في ١٠ نوفمبر وعقد مؤتمره الصحفي الأول بعد أن كانت حكومة الثورة تنمي أنباء نجاته خلال قصف قصر البشائر. وربما جاء هذا الاعلان بمثابة إجراء انتقامي تهديدي. المترجم.

(٢) وهي الاتفاقية التي وقعت مع بريطانيا خلال عهد الامام يحيى «بشأن الابقاء على الحالة الراهنة في الجبهة الجنوبية» من اليمن إلى أن تجري مفاوضات بين الطرفين بشأنها فيما بعد. إلى جانب أمور أخرى بشأن الحدود. وحددت المعاهدة بأربعين سنة ـ المترجم.

وفور قيام الثورة تم إغلاق الحدود ووضع حظر على جميع أنواع الطيران بما في ذلك الرحلات ـ وكانت قد أصبحت معظمها رحلات منتظمة ـ القادمة من عدن والقاهرة إلى كل من الحديدة وتعز وصنعاء . ولمدة عدة أيام قلائل ظلت كل الأنباء الخاصة باليمن وثورتها لا تخرج إلا من راديو صنعاء . وأعقب ذلك إرخاء فجائي للقيود التي وضعت من قبل . ودعي صحفيون أجانب إلى زيارة اليمن كي يصوروا بأنفسهم الحالة السيئة للبلاد وليتعرفوا على ما تم إنجازه . وقد انتهز العديد من الصحفيين ـ بما في ذلك عدد من البريطانيين ـ الفرصة للقيام بالزيارة وإعداد التقارير حول ذلك البلد الذي ظل « محرماً » . وكان ذلك حوالى منتصف شهر أكتوبر عندما ازدحمت بهم كل من صنعاء وتعز والحديدة . وهي المدن الثلاث التي أكدوا في تقاريرهم أنها أصبحت بالفعل تخضع تماماً للسيطرة الجمهورية . ولم تعد اليمن بعد ذلك البلد الذي أحكم إغلاقه نتيجة تجنبه كل أشكال الدعاية ، وكان يعد إلى حد كبير غير معروف وتبعاً لذلك أسيء فهمه والحكم عليه .

وبعد تقلده السلطة ـ وبتقليد يمني أصيل ـ أمر السلال بإعدام عدد[1] ضمّ على الأقل خمسة عشر رجلاً من أبناء أسرة الإمام شأنهم شأن غيرهم ممن لا يتعاطفون مع النظام الجمهوري . وسُجن الكثيرون . ففي الثامن من أكتوبر أعلن أنه تم إعدام ثلاثة وعشرين شخصاً رمياً بالرصاص ، وألقي بعشرين رجلاً آخر غيرهم في السجن. ولكن ـ من المؤكد ـ أن هذه التقديرات كانت متواضعة إلى حد بعيد . وصودرت ثروات الكثيرين من عائلات الأشراف القوية . وحُكم بالإعدام غيابياً على أمراء الأسرة المالكة ، وصودرت كذلك أراضي الإمام التي كانت تبلغ مساحتها ثلث مساحة أجود

(١) كان من بينهم المدير السابق للسجون. نلاحظ هنا تحامل المؤلف على اليمن واليمنيين. ويتكرر ذلك خلال عرضه للحوادث ـ كما أوضحنا في تقديمنا للكتاب ـ وهي أمور لا تخفى على القارىء ـ المترجم.

الأراضي الزراعية في البلاد. وتم فرض مبلغ خمسة آلاف تالر نمساوي (ريال) على كل رأس من الأقارب الذكور للإمام.

وقد انعقدت أول محاكمة خلال شهر نوفمبر حكمت بالاعدام على رجلين مسنّين ـ أحدهما حاكم صنعاء السابق، والآخر الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش. وقد خفف السلال الحكم من الاعدام إلى السجن بطريقة دعائية هدفها إظهار الرحمة من أجل كسب الرأي العام العالمي. وقد أفرج عن آلاف المسجونين من داخل خمسة سجون رئيسية «لم ير بعضهم النور لمدة سنوات». وفي الخامس عشر من أكتوبر أعلن إلغاء الرق ـ العبودية ـ وهو الأمر الذي كان يوجد حقيقة في اليمن[1]، وسرعان ما خرج إلى الشوارع العديد من العبيد المحررين (المعتقين) ليضاعفوا من حجم الأعداد المتزايدة من المتسولين والعاطلين. وهما المشكلتان اللتان أحرجتا بشدة الحكومة الجديدة.

وبالفعل وصل عبد الرحمن البيضاني في ٣٠ سبتمبر من القاهرة ليتقلد منصب نائب رئيس الوزراء. وكان البيضاني يشكل استثناء في أعضاء الحكومة باعتباره مسلماً شافعياً، على حين أن معظم الثوريين اليمنيين كانوا من الزيود. كما أنه يمثل كذلك نموذج المثقف الدبلوماسي بدلاً من أن يكون عاملاً نقابياً أو سياسياً ثورياً خشناً تمت صناعته. حيث ولد في القاهرة من أبوين يمنيين وتلقى تعليمه بها حيث كان البيضاني يبدو إلى حد كبير كمصري في فكره وعوائده أكثر من كونه يمنياً. ولهذا السبب كان مكروهاً ومشكوكاً فيه[2]. وفي عام ١٩٥٥ أصبح على علاقة بولي العهد الأمير محمد البدر

---

(١) وهو الأمر الذي دفع بالعربية السعودية إلى الاسراع أخيراً بإلغاء الرق رسميا في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٦٢.

(٢) لقد جانب المؤلف التوفيق هنا كذلك حيث لم يكن البيضاني هو الشافعي الوحيد في الهيئة الحاكمة فقد وجد إلى جانبه آخرون ومن بينهم أحمد بن النعمان الرجل الليبرالي صاحب الميول البعثية ـ على حد رواية بعض المصادر ـ فهو شافعي آخر مثقف ومن بين =

الذي أقنع الإمام في أن يبعث به إلى بون كوزير مفوض، حيث حصل بها على درجة ، الدكتوراه في الاقتصاد السياسي . وعاد إلى اليمن عام ١٩٥٩ عندما كان البدر يتولى مهام منصب والده خلال غيبته في الخارج. وما لبث أن هرب إلى مصر بمجرد أن عاد الإمام بعد فترة علاجه. وقد كره السلال البيضاني على الرغم من أن الأخير كان لطيف المعشر تجاهه علانية . ولهذا سرعان ما وقع الرجلان سراً مع بعضهما البعض في خلافات شديدة . فقد كان كل منهما نقيض الآخر في كثير من الأمور . ولا بد أن قدراً كبيراً من الضغط المصري قد وقع على رئيس الوزراء لإجباره على قبول البيضاني كنائب له في رئاسة الوزارة . ذلك لأن عبد الناصر أراد أن يكون هناك رجل متعاطف مع مصر قريباً من مركز السلطة يمكن الركون إليه ليشكل حاجزاً يحول دون أية تصرفات أو اتجاهات وطنية يمنية استقلالية[1] .

وفي منتصف أكتوبر زارت بعثة من الجمهورية العربية المتحدة صنعاء بغرض تقدير الموقف، ثم ما لبث أن أعقبتها زيارة المشير عبد الحكيم عامر ساعد عبد الناصر الأيمن . وتم تشكيل وزارة أوسع حيث تغيرت بعض شخصيات الوزارة السابقة ودخلت شخصيات جديدة غير معروفة دائرة الضوء. وتم خروج عدد قليل من الوزراء السابقين ممن كان لهم نشاط في عدن، إلا أنهم اعتبروا الآن وطنيين أكثر نزعة إقليمية. بينما تم فقط اختيار أولئك الذين ينظرون إلى عبد الناصر باعتباره ملهمهم السياسي ويمكنهم التعاون مع البيضاني . وقد تم فرض ذلك كله على السلال الذي ما كان في وسعه أن يحكم ليوم واحد دون دعم الجمهورية العربية المتحدة .

= مؤسسي حركة «الأحرار اليمنيون» كان في المنفى خلال أواخر الخمسينات. ولا نجد تفسيراً لوجهة نظر المؤلف هذه سوى أن يربط عجلة الثورة اليمنية بالأصابع المصرية والناصرية بشكل سافر. المترجم.

(١) ربما لم يكن ذلك أمراً صحيحاً تماماً.

وقد أصبح العقيد السلال رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لهيئة الأركان[1] . كما عين البيضاني نائباً لرئيس الجمهورية ونائباً لرئيس الوزراء ونائباً لرئيس الأركان ووزيراً للخارجية. وحصل المقدم عبدالله جزيلان على وزارة الحربية من حمود الجائفي وأوفد محسن العيني كرئيس للوفد اليمني في الأمم المتحدة للسعي في الحصول على اعتراف المنظمة الدولية بالنظام الجديد وبالتالي شغل مقعد اليمن في المنظمة . كما تم تعيين أحمد نعمان ـ الرجل الشافعي الآخر في الحكومة إلى جانب البيضاني ـ مندوباً لليمن في جامعة الدول العربية في القاهرة . وفي ٣١ أكتوبر صدر إعلان دستوري مؤقت كان مقدراً له أن يظل ساري المفعول لمدة خمس سنوات تجري بعدها انتخابات . وفي السادس عشر من نوفمبر أعلن عبد الرحمن البيضاني تشكيل الاتحاد القومي ـ الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد المسموح بوجوده في البلاد ـ حيث استقى كثيراً من تنظيم عبد الناصر الخاص بالاتحاد الاشتراكي العربي ـ وكان هدفه المعلن تمكين الشعب اليمني من أن يحكم نفسه بنفسه .

وفي ١٥ فبراير ١٩٦٣ أعلن السلال أن السلطة لن يعهد بها إلى شخص واحد ، ولكن لمجلس رئاسي جمهوري يجب أن يتكون من « ضباط الثورة » ورؤساء القبائل المختلفة ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين . كما أعلن كذلك فتح باب الترشيح لانتخاب « مجلس ممثلي القبائل » يتكون من عدد يتراوح بين ١٦٠ إلى ١٨٠ شيخاً ينتخب من بينهم ٦٠٪ ويتم تعيين الباقين . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . وسعى السلال إلى تحسين علاقاته مع الجميع بشكل عام، ولكنه احتفظ لنفسه قدر الإمكان بأكبر قدر من السلطة

وقد تم تشكيل « مجلس للدفاع القومي » للنظر في الشؤون الدفاعية ،

---

(١) رقى العقيد السلال نفسه إلى رتبة المشير في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٦٢ .

واتخذوت الإجراءات لتكوين « حرس وطني ثوري » جرى الاعتقاد بأن ينضم إليه آلاف من الشباب اليمني كي يغرس فيهم مثل الدفاع عن الثورة . ولكن يبدو أنه لم يكن هنالك من يعرف على وجه اليقين كيف يتم تحقيق ذلك . وتم حشد الكثيرين من المعطلين والعائدين من المنفى في هذه القوة الجديدة التي أصبحت تخضع بشكل ما للاشراف العسكري واتخذت لنفسها زياً عسكرياً خاصاً . وقد حل هذا « الحرس الوطني الثوري » محل الحرس الأهلي القديم المتهالك الذي كان قد انحل تقريباً في أعقاب قيام الثورة . ذلك لأنه عندما وجد رجال القبائل المجندين أنه لا توجد هناك ثمة فرص للقيام بسلب صنعاء فقد انثلوا سراعاً نحو بيوتهم الجبلية[1] .

وقد أدرك عبد الرحمن البيضاني ـ باعتباره رجل اقتصاد سياسي ـ الحاجة الماسة إلى إقامة اقتصاد متين إذا ما قدر للجمهورية أن تعيش وتزدهر . ولهذا فقد حاول القيام بتنفيذ خطة مدتها سنتان ، ودعا الإستثمارات الأجنبية للمساهمة فيها . فقد هدف على سبيل المثال إلى توسيع إمكانات ميناء الحديدة إلى الحد الذي يستطيع فيه ذلك الميناء أن يحل محل ميناء عدن باعتباره المدخل التجاري الرئيسي للبلاد . غير أن الافتقار الكامل إلى وجود أية بيانات احصائية شكَّل قصوراً حاداً في هذا الصدد كما في غيرها من الخطط الأخرى . وقد وقعت اتفاقية اقتصادية مع الإتحاد السوفيتي في ديسمبر عندما وصل نحو أربعمائة مهندس وفني وخبير زراعي ومائي سوفيتي بغرض دراسة إمكانات تطوير الصناعة وخدمات الإذاعة وإقامة خدمات مصرفية . وخلال نفس الشهر تم إقناع جمهورية ألمانيا الديمقراطية كذلك بالقيام بتزويد البلاد بعدد من الجرارات الزراعية .

وتم أخيراً إقامة بنك وطني يدعى « البنك اليمني للإنشاء والتعمير » في

---

(١) يبني اليمنيون من سكان القرى بيوتهم عادة على قمم الجبال وفوق حوافها ولهذا تكون أشبه بالقلاع والكمائن. المترجم.

مدينة صنعاء . وقد ذكر فيما بعد أنه تم العثور على مبلغ يقدر بحوالي ثمانية ملايين تالر[1] (ريال إمامي) في خزينة الإمام . ولو أنه لم تكن لتوجد هنالك حسابات أو سجلات من أي نوع . كما تم التصدي لإصلاح العملة والنظام النقدي ؛ وشيئاً فشيئاً وابتداء من شهر ديسمبر ١٩٦٢ بدأ يختفي تدريجياً تالر ماريا تريزا (النمساوي) الذي ظل متداولاً لمدة تصل إلى حوالى مائة وثمانين عاماً . لتحل محله عملة نقدية فضية أخرى وهي « البقشة »[2] ، التي تعد أول عملة يمنية يتم إصدارها . ولقد رغبت حكومة الجمهورية الجديدة في إصدار عملة ورقية ، ولكنها أخذت في اعتبارها مشكلة مقاومة رجال القبائل الأميين التي لا يمكن التغلب عليها . وتدريجياً بدأ تداول العملة الورقية في عام ١٩٦٤ حيث استخدمت جنباً إلى جنب مع البقشة .

وأراد السلال ورفاقه الثوريون أن يشرعوا في القيام بمبادرات سلمية في كل المجالات الأخرى . كما رغب في أن يدخل بعض التعديلات على الصيام خلال شهر رمضان[3] ـ حيث لا يجوز تناول أي طعام أو شراب خلال ساعات النهار ـ بغرض دفع عجلة الانتاج ـ غير أنه في سعيه للحصول على

---

(١) ربما تصل قيمتها إلى حوالى ثلاثة ملايين جنيه استرليني أو سبعة ملايين دولار. وكان يطلق عليه الريال النمساوي أو الإمامي أو العمادي ـ المترجم.

(٢) البقشة أساس النقد اليمني القديم السابق وتقسم إلى نصف بقشة وربع بقشة وثمن بقشة. وكل عشر بقشات تساوي ربع ريال نمساوي أو امامي أو عمادي وكل أربعين بقشة تساوي ريالاً واحدا نمساويا أو اماميا أو عماديا. والبقشة وكسورها تتخذ من النحاس أما تلك التي ضربت بعد الثورة فهي من الفضة ومن الجدير بالذكر أن اليمنيين يستخدمون كلمة «زلط» للدلالة على النقود أياً كان نوعها ـ المترجم.

(٣) تقتضي الأمانة العلمية أن نذكر أننا عدَّلنا هنا جملة واحدة ذكرها المؤلف تتنافى مع الحقيقة وتسيء إلى مشاعر الإسلام والمسلمين. ويشك المترجم تماماً في صحة ما أورده المؤلف بهذا الشأن حيث لم يعرف أو يذكر أن السلال قد فكر في أمر كهذا لما له من تأثير خطير على الجماهير اليمنية والإسلامية بعامة. في وقت كان أحوج ما يكون فيه إلى كسب مزيد من التأييد الشعبي. (المترجم).

موافقة وتأييد جماعة العلماء والقبائل الزيدية الاسلامية فإنه لم يجرؤ على أن يمس أمراً دينياً أو تقليدياً . ومع ذلك فلم يتم التغاضي عن الأفكار الحديثة ففي ظل الاتساق مع المثل الثورية الجديدة تمّ تغيير لعلم الوطن في السابع من أكتوبر من علم أحمر اللون يحتوي على سيف أبيض وخمسة شرائط بيضاء إلى علم يتكون من ثلاثة ألوان أفقية على الترتيب الأسود والأبيض والأحمر مع وجود نجمة خضراء في منتصف الشريط الأبيض[1] .

ومن ناحية أخرى فبمجرد أن تم إذاعة نبأ وفاة الإمام محمد البدر من جانب الجمهوريين بواسطة الراديو ، ادعى الأمير حسن ـ عم الإمام المخلوع ، والذي كان يشغل آنذاك منصب مندوب اليمن في الأمم المتحدة ـ حقه الشرعي في وراثة منصب الإمامة مصرحاً بأن الثورة إنما تأيدت فقط من جانب قطاع صغير من ضباط الجيش ، وأنه يتوقع أن يؤيد الشعب والقبائل دعواه . وغادر الأمير نيويورك بالطائرة ماراً بلندن والخرطوم إلى جدة في العربية السعودية حيث انضم إليه عدد من أفراد أسرة حميد الدين الذين تمكنوا من الهرب . وقد اعترفوا بإمامته . وفي الخامس من أكتوبر قام بتشكيل حكومة منفى . وكان الأمير قاسم ـ ابن عم محمد البدر ـ هو الاستثناء الوحيد من بين أفراد الأسرة الملكية الذي أعطى تأييده واعترافه بالجمهوريين . كما أيدت المفوضيات اليمنية في كل من لندن وبون وعمّان الأمير حسن . بينما أعلنت مفوضيات كل من القاهرة والرباط وروما تأييدها للجمهورية والجمهوريين .

على أن التقارير المتضاربة بشأن مقتل الإمام محمد البدر التي سارعت

(١) ويرمز العلم اليمني الأسود إلى العهد البائد، والأبيض إلى مبادىء الثورة ونقائها وعدم دمويتها والأحمر إلى الثورة وما بذل من أجل قيامها، والنجم الأخضر يرمز إلى اليمن الخضراء ورخائها . ـ المترجم.

حكومة الجمهورية بإذاعتها أصبحت محلاً للريبة والشك[1] . فالصحفيون الأجانب الذين سمح لهم بدخول اليمن بغرض كسب الرأي العام العالمي لصالح القضية الجمهورية قد تطلعوا إلى الحصول على دليل لموته . حيث طلبوا إجراء مقابلة صحفية مع أي مصدر حقيقي أو شهود عيان إلا أنهم لم يمكّنوا من ذلك . وقد زعم أول بيان رسمي أن الامام المخلوع قد سحق حتى الموت تحت أنقاض قصر البشائر . ولكن عندما رأى الصحفيون أن القصر لم يدمر تدميراً كاملاً . حيث أن الطابقين العلويين فقد هما اللذان كانا قد أصابهما التدمير- لم يعودوا ليقتنعوا بذلك . وبعد ذلك صرحت حكومة الجمهورية بأنه قد تم إطلاق الرصاص على محمد البدر وقامت بتقديم جندي زعم أنه قام بإطلاق طلقة قاتلة عليه ، غير أن روايته لم تصمد كثيراً أمام الفحص والإستجواب .

كما كان غياب جثته أمراً مثيراً للشكوك خاصة في بلد جرى العرف فيه على أن تعرض فيه رأس وجثة الشخص الذي يجري إعدامه كي يكون عبرة لغيره . ولَمّا لم يتم العثور على شخص شاهد جثة الإمام المخلوع فعلاً ؛ فقد بدأت تروج الشائعات بأن الامام قد هرب ولا يزال حياً . وقد أصدرت حكومة المنفى في التاسع من أكتوبر بياناً صرحت فيه بأن ذلك هو الحقيقة بعينها ، وبأن البدر على اتصال معها . ولكن الجمهوريين سخروا من ذلك حين أصدروا رواية مضادة بأن الإمام المخلوع مات متأثراً بجراحه . وفي الخامس عشر من أكتوبر أذيع من راديو عمّان ـ بالأردن ـ أن البدر قد بعث

---

(١) كما بدأت تقارير مقتل الامام المخلوع تتضارب كذلك من خلال تقرير اذاعه في ٣ أكتوبر رجل الماني غربي يدعى جورجن جريشباخ كان في صنعاء أو حواليها خلال أحداث الثورة وهرب بعد ذلك إلى عدن حيث صرح بأن الإمام قد هرب من القصر المدمر بعد أن حصل على بعض المساعدات. كما أصر أحمد الشامي ـ وزير الخارجية السابق ـ الذي وصل إلى عمّان في ٩ أكتوبر بأن الإمام لازال حيا. راجع : Hafstad-ter, D., Ibid., p. 174 . كما تتابعت تقارير وتفصيلات أخرى بعد ذلك. المترجم.

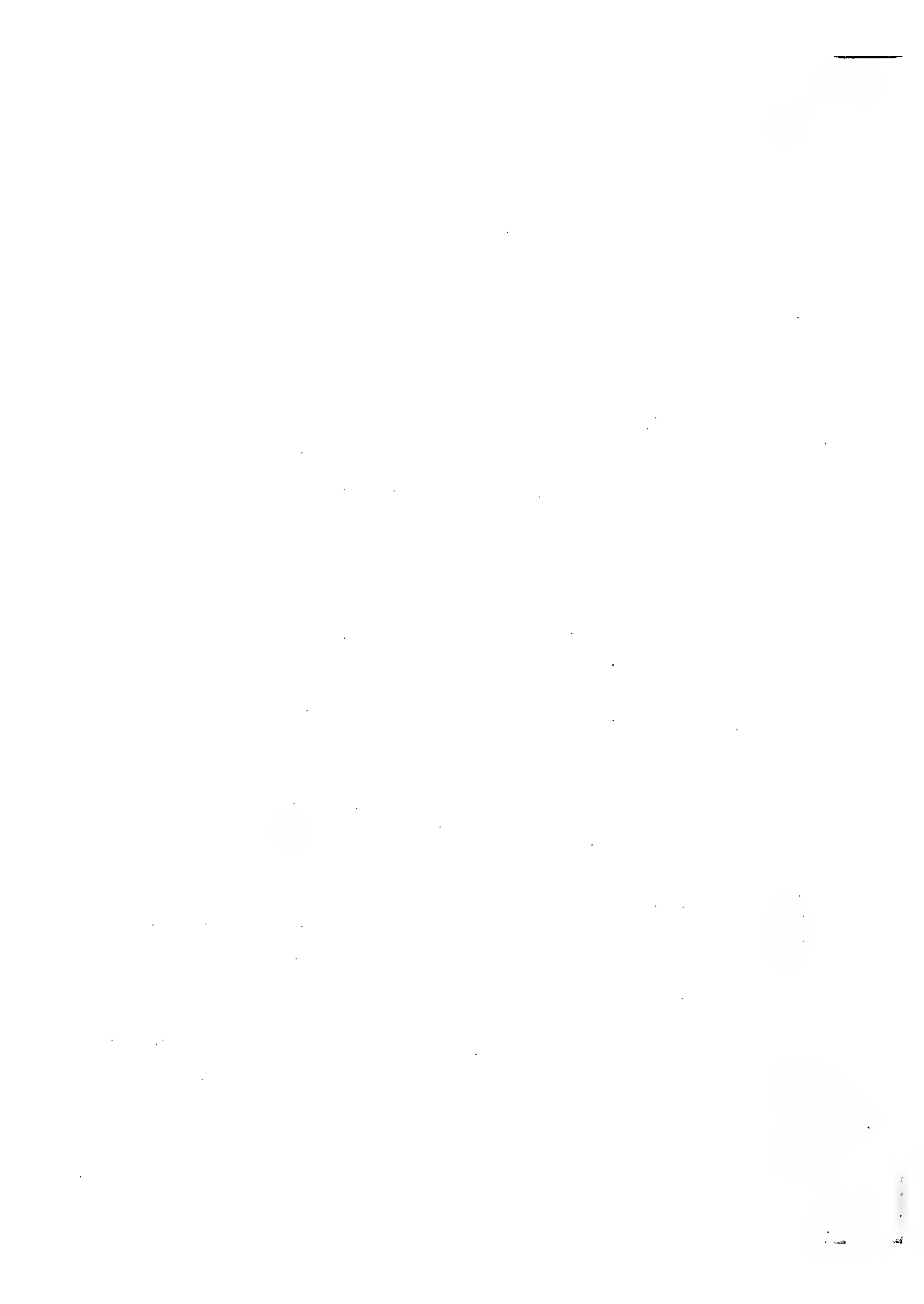
برسالة إلى الملك حسين مبلغاً إياه بهربه . وقد نفى الجمهوريون ذلك كذلك .

وقد استمرت شائعات بقاء البدر على قيد الحياة ، كما استمرت إنكارات الجمهوريين ونفيهم إلى أن ظهر الإمام المخلوع فجأة في العاشر من نوفمبر بالقرب من جبل نادر[1] الذي يقع في الركن الشمالي الغربي لليمن . وعقد مؤتمراً صحفياً ، حيث ظهر في شبح متعاظم للملك كقاطع طريق يتمنطق أحزمة تتألق بطلقات الذخيرة يتقدم نحو الصحفيين الستة عشر الذين احتشدوا لمقابلته . وتم نقل كلماته وتصريحاته إلى مختلف أرجاء العالم[2] . وبالمواجهة بهذا الأمر الواقع لم يعد الجمهوريون يرددون رواياتهم المتناقضة ، كما ضربت في الصميم أولى ممارساتهم في الشؤون الإعلامية وتحولت لتصبح إخفاقاً مُحرجاً .

---

(١) ولا ندري على وجه الدقة اسم هذا الجبل حيث ذكر المؤلف أنه Nadier في الركن الشمالي الغربي. في حين أورد مصدر آخر أنه يوجد في شمال شرقي اليمن. المترجم.

(٢) ونذكر فقط للتاريخ أن الإمام المخلوع تنبأ بأن قواته سوف تلقي بالنظام الجمهوري وتستعيد له العرش «خلال أسابيع قلائل» كما صرح ذاكراً «في الواقع فإن أحدا لا يحاربني سوى المصريين» وأضاف أن قواته قد أسرت الكثير من قوات ج.ع.م. إلا أنه لا يستطيع أن يعرضهم على الصحفيين «لأن شعبي غاضب أشد الغضب إلى الحد الذي قد يقتل فيه كل المصريين». وقدم تقريراً حول العمليات العسكرية وذكر أن الملكيين سيطروا سيطرة كاملة على منطقة عشان حول صعدة في الشمال ومنطقة الجوف في الجنوب الشرقي ومنطقة قبائل هؤلاء في الشرق وأن المدن الرئيسية التي استولى علقها الملكيون هي: صعدة. مأرب. حريب. حرض. كما أحرزت القوات الملكية على منطقة حجة قبل ثلاثة أسابيع إلا أن قلعة المدينة لا تزال تحت السيطرة الجمهورية. كما أن القوات الجمهورية تسيطر على مناطق خارج المدن صنعاء. والحديدة وتعز. أو لا تسيطر. وأضاف بأن قواته لم تطلب أو تتلقى أي مساعدات من العربية السعودية أو الأردن. وكان ذلك ادعاء لا أساس له من الصحة راجع. Haf-stadter, D., Ibid, pp 179 - 80 وقد بعث روبرت ستوكي القائم بالأعمال الأمريكي في اليمن للمسؤولين في واشنطن موضحاً بأن النظام الجمهوري «يحظى بسيطرة مطلقة» على البلاد باستثناء مناطق الحدود. نفس المرجع، ص ١٨١ ـ المترجم.



الفصل الرابع

الإمام يحارب

الأحداث الرئيسية

١٩٦٢

٤ نوفمبر	ـ أول هجوم جوي من الجمهورية العربية المتحدة على نجران في العربية السعودية.
	ـ التحالف العسكري بين العربية السعودية والأردن.
٩	القوات العسكرية ج.ع.م. تعزز مواقعها في صعدة.
١٠	ـ المؤتمر الصحفي للإمام المخلوع.
	ـ أول هجوم بحري وجوي لقوات ج.ع.م. على جيزان في العربية السعودية.
١٠، ١١	ـ ميثاق الدفاع المشترك بين ج.ع.م. والجمهورية العربية اليمنية.
	التجاء الطيارين الأردنيين بطائراتهم إلى ج.ع.م.
١٩ ديسمبر	اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجمهوري في اليمن.

	٢٠	حصول حكومة الجمهورية اليمنية على مقعدها في هيئة الأمم المتحدة.
١٩٦٣	١٥ فبراير	السلال يعلن أن السلطة ستستند إلى مجلس جمهوري.
	١٦ فبراير - ٧ مارس	هجوم رمضان من جانب الجمهوريين.
	١٦ فبراير	اغلاق المفوضية البريطانية في تعز.
	١٨	اسقاط عبد الرحمن البيضاني من مجلس وزراء السلال.
	٢٥	استعادة الجمهوريين الاستيلاء على مدينة مأرب.
	٧ مارس	استيلاء الجمهوريين على حريب آخر مدينة يمنية.

الإمام يحارب

في أول مؤتمر صحفي مثير له مع الصحفيين البريطانيين والأمريكيين والأردنيين بالقرب من جبل نادر زعم الامام المخلوع محمد البدر أن مؤيديه يسيطرون على الجزء الأعظم من اليمن ولا توجد سوى مدن صنعاء وتعز والحديدة التي تقع في أيدي الجمهوريين. كما صرح بأن لديه جيشاً يتكون من رجال القبائل تحت إمرته يوجد إلى الغرب من صعدة، كما أن لدى عمه الأمير حسن جيشاً آخر يوجد في الشرق من صنعاء،وثالث بالقرب من حريب في الجنوب الشرقي تكون من مجموعها ما قد يصل إلى حوالى ٢٠ ألف رجل كلهم يتقدمون للزحف بغرض سحق الجمهوريين لإعادة تنصيب الإمام على عرشه في مدينة صنعاء خلال ثلاثة أسابيع. وكانت مزاعمه تفتقر إلى الدقة، كما كانت تبجحاته متفائلة للغاية. غير أنها حركت خيال العالم وأزعجت الجمهوريين. وقد قام الملك حسين ـ ملك الأردن ـ باتخاذ الترتيبات لعقد ذلك المؤتمر الصحفي[1] الذي لم يَعْدُ سوى أن يكون مظاهرة صاخبة

(١) نلاحظ الدعم والمساعدة التي لقيها الإمام المخلوع والجهات التي كانت تقدمها =

لحقيقة كون الإمام المخلوع لا زال على قيد الحياة وأنه يعتزم القتال.

وقد قدم الامام المخلوع خلال ذلك المؤتمر الصحفي بياناً حول قصة هربه. فصرح بأنه في حوالى الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٦ سبتمبر ـ بعد اجتماع متأخر من الليل في قصر البشائر بينما كان يتوجه إلى أجنحة نومه دفع أحد الجنود من حراس القصر ببندقية نصف آلية في ظهره وضغط على زنادها؛ غير أن البندقية لم تطلق نيرانها؛ وقبض على الجندي. وعند ذلك تواردت إليه الأنباء بأن الدبابات تقترب من المدينة، وهو الأمر الذي لم يثر إنزعاجه على نحو توقع مبلغوه. ومرت لحظات سمعت خلالها أصوات مركبات متحركة صوب القصر. وبعد ذلك بقليل قصفت الدبابات نيرانها على المبنى. وخلال قصف القصر اختفى حراسه. وعند الساعات الأولى من الصباح بدأت المدافع تقرع بطلقاتها الطابق الثالث من المبنى، وبعد أن استمع إلى بيان السلال الإذاعي حول مقتله، رأى محمد البدر أن الموقف ميئوس منه. ونظراً لأن تطويق الثوار للقصر لم يكن شاملاً فقد تمكن من التسلل خلسة من خلال باب خلفي ومعه خمسة حراس هم كل ما تبقى معه. كما زعم بأنه قام بتهريب نسائه قبل مغادرته. غير أن ذلك الادعاء لم يصمد طويلاً أمام الأدلة التي ظهرت فيما بعد، فقد أمكن للسلال أن يعرض معظمهن أمام الصحفيين الغربيين لمشاهدتهن في صنعاء. وفي إحدى الشوارع الهادئة للعاصمة تعرفت امرأة على شخصية الامام حيث آوته في بيتها واستبدلت ملابسه الفخمة الانيقة الواضحة بملابس جندي عادي. وفي عتمة الليل البهيم تسلق الامام ومرافقوه جدران المدينة ميممين شطر الشمال.

كما زعم الإمام المخلوع أن زحفه نحو الشمال الذي بدأ هذه البداية المتواضعة، أصبح انتصاراً حيث انضمت إليه القبائل في حماس على طول

= التي عقد المؤتمر على أرضها. كما نلاحظ جنسيات الصحفيين الذين حضروا المؤتمر فقط ودلالات ذلك ـ المترجم.

طريقه الذي انتهى عند صعدة بمئات من المحاربين الموالين الملتفين حول رايته . غير أن ذلك كان أمراً بعيداً عن الحقيقة تماماً. فحتى ذلك التاريخ لم يكن محمد البدر ليجرؤ على محاولة دخول صعدة التي كانت تسيطر عليها مفرزة صغيرة من قوات الجيش اليمني الموالية للجمهورية. ففي أول الأمر ظل الامام المخلوع يلقى باستمرار تأييداً فاتراً من شيوخ القبائل وخاصة من جانب قبائل حاشد. ولكنه عندما تلقى الأموال من العربية السعودية ليرشوهم بها، وكذلك نظراً للسلوك المتعجرف لقوات جيش الجمهورية العربية المتحدة الذي خلق سخطاً متزايداً، فإن بعضاً منهم قد وافقوا صراحة - مكرهين - على تأييده - على الأقل - وليس ضد حكومة الجمهورية لا لشيء إلا للقتال ضد «الغزاة الأجانب»[1]. ولقد كان نهب صنعاء ثانية أو استباحة أي من تعز أو الحديدة - على الرغم منه أنه كان أملاً بعيداً - حلماً يلهب خيالهم، كما كان لديهم إغراء - على كره منهم - في تقديم الولاء للإمام بدلاً من السلال.

وكان سبب القصور في الحصول على التأييد من جانب المناطق التي يتوقع منها أكثر من غيرها - وهو ذلك التأييد الذي أعطي من قبل خلال ظروف الإمامة الشائكة - إنما يرجع إلى عام ١٩٥٩، عندما حكم ولي العهد الأمير محمد البدر نيابة عن أبيه خلال فترة غياب والده. وينبغي أن يظل واضحاً في الأذهان أنه كان قد انزعج من التمرد الذي وقع في الجيش وبالهياج العام لمواطني صنعاء فقام باستدعاء قبائل حاشد لتأييده ومساعدته. وقد وصلت بالفعل الآلاف المؤلفة من رجال القبائل وعسكرت خارج مدينة صنعاء. وكان مجرد وجودها في حد ذاته كفيلاً بإعادة الجنود والمواطنين على حد سواء إلى الولاء والطاعة. ولكن كان على محمد البدر أن يقوم برشوتها

---

(١) كما أوضحنا عند تقديمنا للكتاب ابتعاد المؤلف عن التحليل الموضوعي هنا وتوجيه التهم لقوات ج. ع. م منذ أول وصولها لليمن وكان ذلك بالطبع أمراً لا صحة له على الاطلاق مع اعترافنا بتجاوز أفرادها سلوك الانضباط العسكري. المترجم.

على استحياء كي تعود إلى مناطقها ثانية. وكان في انتظار الامام أحمد عند عودته من روما خزينة خاوية فاتخذ الحاكم الهائج الأساليب الوحشية والقاسية لاستعادة الأموال التي دفعت.

وإلى جانب أمور أخرى فقد لجأ الامام أحمد إلى الغدر والخيانة فاستدرج شيخ مشايخ حاشد وابنه لمقابلته بعد أن أعطاهما وعداً بالأمان. ثم لجأ إلى إلقاء القبض عليهما وجزَّ رأسيهما بمجرد أن وصلا. كما أنه سجن عبد الله بن حسين الأحمر - وهو ابن آخر لشيخ مشايخ حاشد - الذي كان عُيِّنَ شيخاً لمشايخ حاشد بعد مقتل والده. ولكن خوف الإمام من أن تهب حاشد من تمرد خطير إذا ما استمر في التحفظ عليه أجبره على اطلاق سراحه في أوائل عام ١٩٦١. كما أن قبائل بكيل - التي كان على البدر أن يشتري تأييدها - لم تعامل هي الأخرى معاملة طيبة. ونتيجة لذلك فإن أكبر تجمعين قبليين في الشمال والشرق - شأنهم شأن كثيرين من القبائل الأخرى - والذين يمكن رشوتهم عادة بوعد بالسماح لهم بالسلب والنهب - يمكن اغراؤها بتأييد إمام في مأزق - قد نفرت ووقفت متباعدة في برود وفتور.

يضاف إلى ذلك أن إلغاء نظام الرهائن - الذي أزال سطوة وحشية وكان للإمام المخلوع أمراً فعالاً - قد نظر إليه كعلامة ضعف. فبغير روادعه كانت كل قبيلة تستخدم قانونها الخاص في معاقلها الجبلية قادرة على تجاهل مطالب الامام المرهقة، والآن فقد أضحى الامام في وضع لم يعد يسمح له بقطع رقاب أبناء شيوخ القبائل أو تعذيبهم وهو ما كان يستخدم بشأنه نظام الرهائن في حالة رفض القبائل وعصيانها. وعلى حين أن قضية الإمام الواضحة لم تكن لتناقش صراحة طالما أنه كان يمثل زعيمهم الروحي فإن الحوافز المادية كانت أمراً لازماً وضرورياً لدفع القبائل الزيدية على مساعدته من استعادة سلطته الزمنية ونفوذه. وبوضوح فإن الإمام المخلوع إذا ما قدر له أن يحصل على ولاء وتأييد قوى من قبل القبائل الزيدية الجبلية التي كان يسعى إليها فإنه سيكون قادراً على اقناعهم بالزحف صوب صنعاء قبل تدعيم

حاميتها من قبل ج. ع. م. فمن المحتمل أنه لم تكن هناك صعوبة في استباحة المدينة وقطع رقاب كل الثوريين الذين الذين يقعون في قبضته.

على أن ما حدث بالفعل هو أنه بعد هروبه من صنعاء أتخذ البدر طريقه إلى حجة - حيث كان قد نجح من قبل في إثارة حماس قبائلها لتأييده - ليكتشف أن حاميتها قد أعلنت مناصرتها للثورة. ونظراً لأنه قد أصبح في وضع لا يسمح له بتوقع الحصول على ضيافة كريمة من جانب قبائل بكيل، فقد عاد ومعه نفر قليل من أنصاره متخذاً طريقه عبر الحدود إلى جيزان من المملكة العربية السعودية. وتحرك بعد ذلك إلى نجران - حيث كان أمراء البيت المالك، أسرة حميد الدين - يظاهرون عمه الأمير حسن. ذلك الأمير الذي كان قد عاد لتوه من نيويورك. وذهب إلى الملك سعود في الرياض - بالعربية السعودية - ومن المؤكد أن لقاءه مع الملك كان مرضياً للغاية لأنه عاد بعد ذلك إلى نجران حيث أصبح محور تأييد الملكيين[1]، وبعث بالعديد من الرسائل إلى أمراء الأسرة المالكة في المنطقة الزيدية بغرض الحصول على تأييد القبائل، ثم بدأ عموماً في الاعداد للصراع المرتقب ضد الجمهوريين.

وعند وصول محمد البدر في الثامن أو التاسع من أكتوبر - بعد مضي أسبوعين كاملين على الثورة - فإنه ربما لم يحسن استقباله بنفس الدرجة التي سمح له بالدخول فيها. وقد واجهت الملكيين مشكلة شائكة. فقد كان الأمير حسن قائداً محبوباً جذبت شخصيته الكثير من أمراء البيت المالك. غير أن محمد البدر كان هو الامام الشرعي ومن المؤكد أنه جرت مناقشات ومجادلات واسعة داخل المعسكر الملكي وربما حدث عدم اتفاق ووقعت خلافات. وفي الثاني عشر من أكتوبر انضم إلى معسكر الملكيين على وجه السرعة محمد أحمد

(١) يذكر مصدر آخر ان الأمير حسن جعل من جدة - بعد عودته من نيورك - مقراً دائماً له ويذكر ان تقارير في مطلع اكتوبر اوردت بان وحدات نظامية عسكرية سعودية كانت تحتشد على طول الحدود اليمنية لتأييد رجال القبائل الموالية للبدر. راجع هوفنشتادر، ص ٧٥ - ١٧٦ - المترجم.

الشامي الذيّ كان يشغل وظيفة ممثل اليمن الدبلوماسي في لندن، وتم تعيينه الآن وزيراً للخارجية في حكومة المنفى، وتم إيفاده إلى نيويورك للحصول على مقعد اليمن في هيئة الأمم المتحدة بدلاً من محسن العيني مندوب الحكومة الجمهورية الذي كان يوجد هناك بالفعل. وكان محمد الشامي مؤيداً قوياً للأمير حسن.

وفي اليوم التالي - ١٣ أكتوبر - أعلن راديو مكة أن محمد البدر لا يزال حياً، وأنه قبل تعيين الأمير حسن في منصب الامامة. وعلى الرغم من ذلك فقد عاد راديو مكة في السابع عشر وأعلن أن الأمير حسن قبل التنازل عن المنصب واعترف بمحمد البدر إماماً. على أن ما حدث بالفعل خلال هذه الأيام القليلة لا يعرف على وجه الدقة واليقين، ولكن يحتمل أنه مع الاعتراف بإمامة محمد البدر؛ الأمر الذي كان يدعم ولا شك قضية الملكيين السياسية ويوحد من صفوفهم، فقد كان من اللازم أن يحتفظ أمراء البيت المالك بالكثير من الحيطة والحذر والوحدة. فبمجرد أن تم لمحمد البدر التأكد من منصبة قام بإعادة تشكيل حكومة المنفى الملكية وأصبح الأمير حسن رئيساً للوزراء، وتم تعيين أعضاء مجلس الوزارة (معظمهم من أمراء البيت المالك) وعملياً فإن ذلك لم يؤثر كثيراً طالما أنهم كانوا مبعثرين في أرجاء اليمن المختلفة ولا يكادون يتصلون بالإمام ولا برئيس وزرائه.

وأقام الإمام المخلوع مقره الدائم في بعض الكهوف بالقرب من جبل القارة - ضمن سلسلة الجبال التي تقع إلى الشمال الغربي من اليمن وتبعد حوالى أربعين ميلاً إلى الجنوب الغربي من صعدة. وقد ظل في هذا الموقع إلى أن أجبر على التخلي عنه بواسطة هجوم قوات ج. ع. م. في أغسطس ١٩٦٤. وأقام الأمير حسن مقره الدائم في كهف كذلك يقع بالقرب من أملح التي تبعد حوالى عشرين ميلاً إلى الشرق من صعدة. وقد وفرت الكهوف والمغارات الكثيرة المنتشرة على جوانب الأودية الصخرية أماكن

ملائمة للإقامة وكذلك ملاجىء ضد الغارات الجوية للقوات الجمهورية التي تعمل في الجبال.

وكان من بين أمراء البيت المالك الذين لعبوا أدواراً بارزة خلال الأيام الأولى للحرب الأمير عبد الله حسين الذي ذهب إلى الجوف والأمير محمد إسماعيل الذي ذهب إلى منطقة قبائل بكيل والأمير عبد الله حسن الذي ذهب إلى منطقة خولان والأمير حسن حسن[1]؛ الذي ذهب إلى منطقة مأرب. وكان أحمد السياغي هو الرجل البارز من غير أبناء الأسرة المالكية داخل صفوف الملكيين والذي عين وزيراً للداخلية وتحرك من أجل السيطرة على قلعة حريب باسم البدر. وكان أحمد الساغي قد سجن داخل قلعة حجة لاتصاله بجماعة «الأحرار اليمنيون». وقد ظل في منفاه في لحج منذ أن تم إطلاق سراحه عام ١٩٥٣. وكان قد رفض عرضاً بالحصول على منصب وزاري من محمد البدر عندما عين إماماً، ولكن بعد الثورة انضم صراحة إلى جانبه. وقد أصبحت نجران ـ على حدود العربية السعودية ـ مركز التجمع السياسي والعسكري لليمنيين، وتم وضع الأمير محمد حسين مشرفاً على أولئك الذين ذهبوا لتأييد الإمام. فأقام المعسكرات ونظم الامدادات والتموين، ولفترة أصبحت نجران مركز الاتصال الفعلي. وظلت في الواقع لفترة طويلة تشكل همزة الوصل الوحيدة بين الإمام ورئيس وزرائه. وقد شكل العجز في وسائل الاتصال بين الإمام المخلوع وقادته الميدانيين عقبة كبيرة في صفوف الملكيين.

ويمكن أن يكون هناك قدر ضئيل من الشك بشأن اشتراك الجمهورية العربية المتحدة في الثورة الجمهورية في اليمن. ومنذ الثامن والعشرين من سبتمبر ـ وهو اليوم التالي مباشرة لإعلان الثورة ـ هبطت القوات العسكرية

---

(١) تتشابه العديد من أسماء أسرة حميد الدين غالبا الى حد كبير يثير اللبس. ولهذا اعتمدت هذا الخط المختصر للتمييز بينهم. وعلى سبيل المثال الأمير حسن (حسن بن يحيى) عن الأمير حسن (حسن بن حسن).

المصرية جواً في كل من صنعاء وتعز. كما شكل على وجه السرعة مظليو ج. ع. م الحرس الشخصي للسلال؛ لأن عبد الناصر لم يشأ إبعاد هذا القائد المؤيد لمصر من حلبة المسرح ليحل محله ثوري طموح آخر يمكن ألا يكون على نفس درجة ميله وتأييده. وقد رست في التاسع والعشرين من سبمتبر أول قافلة سفن من ج. ع. م في ميناء الحديدة تحمل قوات عسكرية ودبابات ومدافع ومركبات ومعدات حربية[1]. وينبغي أن تكون تلك السفن قد تم تحميلها قبل ذلك بعدة أيام، ومن المحتمل أنها كانت توجد في البحر فعلاً لحظة وقوع الثورة. وعند بداية أكتوبر كان يتواجد هناك على الأقل نحو ثلاثة آلاف جندي من قوات ج. ع. م عسكروا خارج نطاق مدن اليمن الرئيسية الثلاث مزودين بعربات مدرعة بعلاماتها الواضحة وكذلك طلعات طيران تحلق على ارتفاعات منخفضة مثيرة الخوف والضجيج.

لقد كان لدى الجمهوريين قوة عسكرية كافية تسمح بفرض سيطرتهم على المدن الرئيسية الثلاث وتوفر لهم ردع هجمات حشود القبائل. كما تدعمت الحكومة الجديدة فقط من خلال تواجد قوات وعتاد ج. ع. م. فبغير ذلك لم يكن في وسعها البقاء عدة أيام طالما كانت هناك جماعات طموحة تود أن تتدثر بالسلطة المفقودة للإمام الهارب. وبغرض تبرير التواجد العسكري الأجنبي على أرض اليمن فقد أذيعت على العالم تقارير غير صحيحة بأن قوات العربية إلسعودية العسكرية والمملكة الأردنية تغزو البلاد، وأن قتالاً يجري لصدها على مناطق الحدود في كل من الشمال والشرق والجنوب الشرقي[2]. كما زعم الجمهوريون بأن رجال قبائل إمارة بيحان

---

(١) يذكر مصدر أمريكي ان أول سفينة مصرية وصلت الى الحديدة «تحمل فنيين لمساعدات طبية» وصلت في ٥ اكتوبر وبدأت شركة مصر للطيران رحلاتها الى اليمن في نفس اليوم في ثلاث رحلات منتظمة بين القاهرة وصنعاء (هوفشتادر، ص ١٧٧ - ١٧٨) وهو ما ينفي مزاعم المؤلف وما بني عليها من نتائج المترجم.

(٢) ليس بصحيح ما أورده المؤلف هنا والرد على ذلك من خلال كتابته نفسها عندما=

يقومون بغزو اليمن ـ وهو أمر لم يكن صحيحاً كذلك ـ ومع أنه قد تم انشاء طريق سري بين اتحاد جنوب شبه الجزيرة عبر بيحان إلى داخل الأراضي التي تحولت لتصبح مناطق ملكية فيما بعد ـ فالحقيقة أنه لم تكن هناك قوات سعودية أو أردنية على أرض اليمن كما لم يكن هناك كذلك ثمة هجوم من جانبهم.

وبعد أيام من اندلاع الثورة أخذت قوات ج. ع. م. شكل قوات جيش احتلال، على الرغم من ادعائها بأنها وجدت هناك ببساطة للدفاع عن الثورة. وقد استمر وصول التشكيلات والوحدات العسكرية المصرية إلى أن بلغ عددها في أواسط شهر نوفمبر بما يقدر بنحو ثمانية آلاف جندي داخل اليمن تدعمها العديد من الدبابات والمدافع والطائرات. وكان في وسع الجمهوريين نتيجة لذلك أن يسيطروا على صنعاء وتعز والحديدة ومثلث الأرض الذي يقع بين هذه المدن الثلاث ومساحة كبيرة من الشريط الساحلي، بالاضافة إلى عدد قليل من الحاميات العسكرية الداخلية المعزولة التي كان يتم تموينها بالطيران وفي الأجزاء الأخرى من اليمن لم يبد أن هناك ثمة سلطة مركزية حيث سادتها لعدة أسابيع الفوضى القبلية. وقد رجع الرهائن إلى بلادهم بعد أن أطلق سراحهم ولذلك لم يعد يوجد أية قيود على القبائل المضطربة التي أغارت ـ إذا ما توفرت لديها القدرة الكافية والجسارة ـ على جيرانها لتأخذ منها ثآرات قديمة أو لتشغل نفسها بقطع الطرق. وقد كان عبئاً جسيماً وقع على عاتق أمراء البيت المالك للحصول على تأييدها لراية الإمام المخلوع.

ومع أن ولاء الجيش النظامي اليمني تفتت بحدة من جراء الثورة فإن

استعرض توزيع قوات الامام المخلوع وقياداتها وأماكن تواجدها يضاف الى ذلك ما أكدته المصادر الاخرى ومنها المؤلف الامريكي حول هذا الصدد. وقد عاد المؤلف الى ترديد مزاعمه حول وضع قوات ج ع م العسكرية والتهم التي نسبها إليها. المترجم.

غالبية الضباط كانوا قد آمنوا من قبل بالولاء للنظام الجمهوري. وكان ذلك يعني أن القليل من الفصائل النائية أو المنعزلة فحسب هي التي أعلنت ولاءها للملكيين. وتم تسريح بعض عناصر الجيش على حين ترك كثيرون الجندية قافلين إلى بيوتهم. وإنها لمسألة تعلقت إلى حد كبير بالجهة التي يتجه إليها الجنود اليمنيون والوقت الذي يحكم ظروف الجانب الذي يقررون الانضمام إليه وكذلك ظروف ضباطهم. ولو أنه ذكر أن حوالى مائتي ضابط عين ممن تلقوا تدريبهم في القاهرة كانوا داخل صفوف الجيش. وقد أمر السلال برفع مرتبات قواته العسكرية بدافع ضمان ولائهم ونفَّذ ذلك الوعد في الحال.

وقد شرعت بعثة عسكرية كبيرة تابعة لـ ج. ع. م في العمل على اعادة تنظيم الجيش اليمني الذي كان يبلغ حتى ذلك الوقت أقل من سبعة آلاف مقاتل. وجيء بمجموعة من صف الضباط المصريين لتولي أمر الوحدات ولكنها زودت بقدر ضئيل من الأسلحة وتم الوصول إلى قدر محدود من التقدم في التدريب. لأن الجنود ما كانوا ليحظوا بقدر كاف من الاحترام أو الثقة من جانب هيئة الإشراف المصرية التي رأت أن القدرة العسكرية اليمنية أمر لا يعتد به. فخلال الفورة الأولى للثورة امتنع عدد كثير من الضباط اليمنيين عن حمل رتبهم العسكرية وخاصة من بين أولئك الذين شعروا بأنه قد يُشك في ولائهم وخضوعهم للنظام القديم، أو بين أولئك الذين كانت لهم في الماضي مواقف معادية للنظام الجمهوري. ولكن عندما أحكم المصريون قبضتهم، تحول ذلك الجيش اليمني تدريجياً إلى نسخة باهتة لجيش ج. ع. م. الذي تميز باحتفاظ الضابط بمظاهر متميزة من التقدير والمكانة والمرتبات المتفاوتة وعلامات الرتب والتدريب. بينما ظل حرس السلال الخاص من المصريين تماماً وسرعان ما تزايدت قوتهم إلى أن بلغ عددهم حوالى ثلاثة آلاف مظلي.

وقد ظلت الأردن ـ باعتبارها دولة ملكية ـ معادية للنظام الجمهوري الجديد. وكان الملك حسين خلال تلك الفترة مناوئاً لعبد الناصر بسبب دعاية ج. ع. م. الموجهة ضد بلاده. وقد أوفد الملك حسين مبعوثاً من قبله إلى

الأمير حسن عندما وصل إلى جدة لأول مرة قادماً من نيويورك ليعبر له عن صداقة الملك وتعاطفه كما قام الملك بنقل الصحفيين لحضور مؤتمر الإمام الصحفي المثير، وبعث ببعض المساعدات المادية للملكيين ـ ليست على قدر كبير لأن الأردن ليس لديه ما يفيض عن حاجته ـ وأعار عدداً قليلاً من ضباط الجيش الأردني[1] للقيام بتقديم المشورة والدعم والمعاونة في تدريب الملكيين في معسكرات كان يجري إنشاؤها بالقرب من الحدود اليمنية. كما تعاطفت باكستان مع الملكيين. وبعثت ـ بتحفظ وتكتم شديدين ـ بقليل من الدعم المادي تكون في معظمه من بنادق بريطانية قديمة.

وقد تباينت وجهة نظر مجلس الوزراء السعودي حول النظام الجمهوري الجديد. ولكن لما كانت المملكة في عداء مع ج. ع. م. فإنها نظرت إلى حكومة السلال بفتور وتم إغلاق المفوضية السعودية في تعز في أول أكتوبر. وبدأ الملك سعود في إرسال مبالغ من الأموال والأسلحة والذخيرة والمدربين للجماعات المحدودة من الملكيين اليمنيين المتجمعين في معسكرات أقيمت بموافقته حول جيزان ونجران وفي بعض الأماكن الأخرى عبر الحدود الشمالية مع اليمن. وزادت أحجام تلك المعونات بمجرد أن عُرف أن الإمام البدر المخلوع لا زال حياً. وكان عبد الناصر في نفس الوقت في قمة إحدى حملاته المعادية للعربية السعودية. ومن خلال محطة إذاعة «صوت العرب» في القاهرة كان يحاول النيل من سيرة الملك سعود الماضية[2]، ويسعى إلى إثارة القلاقل داخل المملكة العربية السعودية مع تحقيق قدر من النجاح في بعض الأحيان.

وفي الثامن من أكتوبر ـ وبعد مرور أسبوع واحد فقط على ثورة اليمين

---

(١) اعترف الملك حسين ـ ملك الأردن ـ في شهر نوفمبر ١٩٦٢ بأن حوالي ستين من الضباط الأردنيين يقومون بمساعدة الملكيين.

(٢) ويذكر من بين أسباب خلاف عبد الناصر مع الملك سعود ما كان قد عرف آنذاك عن محاولة الملك اغتيال عبد الناصر من خلال أحد الشخصيات السياسية السورية وهو عبد الحميد السراج الذي كشف النقاب عنها. المترجم.

ـ هبطت في مصر طائرات المملكة العربية السعودية المحملة بالامدادات بدلاً من أن تهبط في نجران كما كان مقدراً لها، والتجأ طياروها السعوديون الثلاثة إلى عبد الناصر. وفيما بين الثالث والثامن من أكتوبر لجأ كذلك ثلاثة طيارين سعوديين آخرين إلى ج.ع.م؛ الأمر الذي دعا الملك سعود إلى أن يصدر أوامره ببقاء كل قواته الجوية على الأرض لعدة أسابيع إلى أن تم التحقق من ولاء جميع الطيارين وربما كان إلتجاء الطيارين وخسارة الطائرات آخر الإهانات التي دفعت بالأسرة السعودية إلى غل يد الملك سعود من ممارسة السلطة الفعلية وتحويلها إلى شقيقه الأمير فيصل الذي أصبح رئيساً للوزراء والمشرف على حكومة البلاد. وتعتبر اليمن عدواً تقليدياً للوهابيين من العربية السعودية. وكان هناك تباين في وجهات النظر حول حجم الدعم ـ إذا ما توفر ـ الذي ينبغي أن يمنح للملكيين. وقرر الأمير فيصل ـ على الرغم من أنه نفسه لم يكن يميل كثيراً إلى الإمام المخلوع وأسرة حميد الدين ـ أن المساعدة التي كان قد بدأها الملك سعود ينبغي أن تستمر، وقام بإعادة تشكيل الوزارة السعودية وأسقط من وزارته الجديدة ستة وزراء كانوا قد اقترحوا ضرورة الاعتراف بنظام السلال.

ورداً على ذلك بدأت طائرات ج. ع. م في الهجوم على المدن الصغيرة وقرى المملكة العربية السعودية الواقعة إلى القرب من الحدود اليمنية، بلغت في إحدى المراحل حد الانتظام إلى الدرجة التي ظن فيها أنها مقدمة البداية حرب شاملة. وليس من شك في أن الذي شجع على ذلك تواجد سلاح الطيران السعودي الرابض على الأرض بحيث لا يمكن الاعتماد عليه. وفي حديث له عن العربية السعودية رفض السلال أن يعترف بما أسماه «بالحدود المصطنعة»؛ وطلب من أحد السعوديين البارزين اللاجئين تشكيل حكومة منفى. غير أن ذلك لم يظهر أبداً ـ بالطبع ـ إلى حيز الوجود. ولكن حكومة الجمهورية اليمنية أعلنت بحزم أنه في حالة تعرض أراضيها لهجوم جوي فإن قواتها الجوية سوف تقوم بقصف كل من العربية السعودية والأردن. وحذرت

سكان هاتين الدولتين وطلبت إليهم ضرورة الابتعاد عن المطارات العسكرية والمباني والمنشآت الحكومية والمعسكرات ومحطات الاذاعة. وإن كانت الحكومة اليمنية لا تملك أي طيران، فقد كانت ج. ع. م تملك ذلك ويبدو أنها كانت تتصرف نيابة عن عبد الناصر.

وبدأت الهجمات الأولى لطيران ج. ع. م. على أراضي العربية السعودية في الرابع من نوفمبر عندما تم قصف خمس قرى صغيرة بالقرب من نجران فهرب سكانها وإن كانت قد تسببت في إحداث خسائر مادية قليلة. وفي العاشر من شهر نوفمبر صرح الأمير فيصل في مؤتمر صحفي بأن ج. ع. م أوقفت قصفها للسعودية. غير أن الموقف كان قد أقلقه إلى حد أنه قام بشراء شبكة صواريخ دفاعية أرض جو باهظة التكاليف وكذلك المزيد من الطائرات من بريطانيا.

وفي الرابع من نوفمبر أعلن عن وجود نوع من التحالف العسكري بين العربية السعودية والأردن وأنه سيجري اقامة مجلس للدفاع المشترك بينهما ولم يحدث شيء من هذا إلا فيما عدا بعض الزيارات العسكرية المتبادلة بين المملكتين. وفي العاشر من نوفمبر تم الرد على هذا التحرك بميثاق دفاعي مدته خمس سنوات بين كل من ج. ع. م واليمن وإن كان يوجد في الحقيقة أكثر من هذا. وقد حل هذا الميثاق في الواقع محل ميثاق جدة الغامض الموقع عام ١٩٥٦ (١). وهو الذي ارتكزت ج. ع. م عليه باعتباره سنداً قانونياً عند إرسال قواتها العسكرية إلى اليمن. وتم إقامة مجلس أعلى للشؤون العسكرية وكذلك مجلس حرب للتخطيط العسكري، ومنحت مصر لليمن سلفة قدرها مليون جنيه استرليني. وقد أعطى ذلك كله عبد الناصر القول الفصل في

---

(١) وهو ذلك الاتفاق الذي جرى توقيعه في جدة خلال شهر ابريل ١٩٥٦ بين كل من الملك سعود والامام أحمد والرئيس جمال عبد الناصر بهدف خلق نوع من التنسيق والتعاون بين الدول الثلاث. المترجم.

تسيير دفة الحرب. وفي نفس اليوم - ١٠ نوفمبر - التجأ إلى القاهرة قائد سلاح الطيران الأردني مصرحاً بأن سرباً من قواته الذي يرابط بالقرب من مدينة الطائف في العربية السعودية صدرت إليه الأوامر بالقيام بشن غارات هجومية ضد القوات العسكرية الجمهورية المرابطة شمال اليمن. والتجأ في اليومين التاليين إلى مصر طياران أردنيان آخران. وتم إلحاق الطيارين الأردنيين الثلاثة في سلاح طيران ج. ع. م.

وقد رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بنظام السلال أولاً وقبل كل شيء لعلاقاتها الوثيقة بالعربية السعودية التي يوجد لها فيها استثمارات بترولية ضخمة للغاية. وفي محاولة من جانبها لمنع إندلاع القتال والصدام بين الدول العربية فقد حلقت طائرات الولايات المتحدة الأمريكية في طلعات دورية فوق سماء كل من جدة والرياض خلال فترة التوتر الحاد. كما تم إرسال سفن الولايات المتحدة الحربية إلى جده في محاولة لاستعراض القوة. وفي اجتماع عقد في العاشر من نوفمبر بين عبد الرحمن البيضاني - نائب رئيس الجمهورية اليمنية - وبين القائم بالأعمال الأمريكي - روبرت ستوكي - صرح البيضاني بأن الطائرات اليمنية (التي تعني بوضوح طائرات ج. ع. م) ستقصف فقط المطارات والقواعد العسكرية في كل من السعودية والأردن إذا ما هوجمت اليمن أولاً، وفي المقابل فإنه ينبغي سحب جميع الطائرات الأمريكية من العربية السعودية أو أن تلتزم موقفاً حيادياً إذا ما شنت أي من العربية السعودية أو الأردن هجوماً على اليمن. وقد بدا أن الطريق قد تمت تهيئته نحو إقامة علاقات أحسن غير أن الاعتراف الأمريكي لم يعقب ذلك. وقد طلب السلال من الأمريكيين الاستمرار في العمل في بناء طريق تعز - صنعاء الذي واجه صعوبات عمل من جراء الاتجاه الأمريكي، وقد وافق الأمريكيون على ذلك. وقد تم آنذاك انجاز ثلث الطريق الذي يبلغ طوله ٣١٣ ميلاً.

ولم تكن علاقات الجمهورية مع بريطانيا طيبة سواء بسبب الاحتكاكات على طول حدود اتحاد المحميات، أو لرفض بريطانيا الاعتراف بالنظام

الجديد. وقد ذكر أن البريطانيين يسمحون للقوات العسكرية والمساعدات للملكيين باجتياز الحدود بحرية تامة. كما تردد أنه في ٢٥ أكتوبر سمح البريطانيون لقوات الجيش الاتحادي من خلال إمارة بيحان أن تزود الملكيين بوسائل نقل وأسلحة وذخيرة وعتاد وذلك لتعاطفهم معهم بغرض استخدامها في محور مأرب. وكان ذلك صحيحاً إلى أبعد حد. ولهذا شنت طائرات ج.ع.م. في ٢٢ أكتوبر غاراتها على مدينة صغيرة تقع داخل إمارة بيحان . وفي اليوم التالي أرسلت إليها القوات العسكرية البريطانية للقيام بهجوم مضاد على وجه السرعة. وفي التاسع من نوفمبر اتهم السلال صراحة بريطانيا بالتآمر ضد الجمهورية. ولكنه قام بعد ذلك بدفع تعويضات عن الغارات الجوية على أراضي بيحان.

وحتى الثامن والعشرين من نوفمبر- وهو التاريخ الذي أعلنت فيه ج. ع .م عن أهدافها في اليمن - حينما صرحت بأن هدفها ينحصر في مقاومة خطر الغزو الأجنبي. وفيما بعد كشفت وصية عبد الحكيم عامر الأخيرة والمثيرة[1]؛ النقاب بشكل كبير عن كثير من الأمور. وهي تلك الوصية التي نشرت بشكل واسع بعد «انتحاره» حيث أورد فيها «أننا لم نجهد أنفسنا في القيام بدراسة التعقيدات العربية والدولية للتدخل، أو للمشاكل السياسية والعسكرية الناجمة عن ذلك. فبعد سنوات من التجارب أدركنا أن حرب اليمن هي حرب بين القبائل وأننا قد دخلناها دون سابق معرفة بطبيعة الأرض وبتقاليد اليمنيين وأفكارهم».

لقد اعتقد عبد الناصر أن القيام بحملة سريعة وقوية سيحطم كل أوجه المعارضة وينقل الثورة خارج حدود اليمن إلى العربية السعودية. غير أنه

---

(١) وهي مؤرخة في ٧ سبتمبر ١٩٦٧. وبالطبع هي ليست بوصية ولكنها مذكرة أعدها عبد الحكيم عامر لتوزع على أوسع نطاق في أعقاب الخلاف الحاد الذي نشب بينه وبين عبد الناصر بعد هزيمة يونيو ١٩٧٦ وراح فيها عامر يبرر الكثير من الأمور بعد ان ذهبت عنه السلطة ويوجه التهم الى عبد الناصر ونظامه - المترجم.

كانت هناك شكوك داخل صفوف الحكومة الجمهورية حول ما إذا كان ذلك هو الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف. وكان أحمد نعمان هو المعارض البارز لتلك السياسة وقد أيده في ذلك إلى حد قليل كل من عبد الرحمن الأرياني ومحمد الزبيري. وقد دعا أحمد نعمان إلى التهدئة والتسامح تجاه القبائل المشكوك في ولائها والقيام بعقد سلسلة من الاتفاقات مع شيوخ القبائل المحليين لسحبهم من جانب الامام المخلوع ومد نفوذ حكومة الجمهورية إليهم شيئاً فشيئاً. ونوّه بأن بريطانيا كانت قد أحرزت نجاحاً واسعاً بانتهاج مثل تلك الأساليب في اتحاد جنوب شبه الجزيرة. وإنه لأمر يثور بشأنه الكثير من الجدل والنقاش حول مدى إمكانية نجاح مثل تلك السياسة. فلربما كان الجمهوريون قادرين على تقديم دليل على تعقل حكومتهم وتفهمها بما يتناقض تماماً مع حكومات عهد الامامة المسيئة. ولكن استراتيجية عبد الناصر سادت ووضعت موضع التطبيق من قبل السلال المؤيد والموالي. وهو الذي كان يرتكن أساساً على قوات ج. ع. م العسكرية للاحتفاظ بحكومته وبوجوده هو شخصياً في السلطة.

وفي البداية كان في وسع القادة العسكرية لـ. ج. ع. م أن يكسبوا ود وتعاون بعض القبائل إلى درجة معينة. ولكن الشيوخ لم يرحبوا بتلك الروابط القديمة التي يعاد فرضها فسرعان ما لم يعد ممكناً الاعتماد عليهم، ودرجوا على الاستمرار في تغيير ولائهم لأي من الجانبين. وباعتبارهم حلفاء ميدانيين فغالباً ما غازلوا كلاً من الجمهوريين والملكيين سواء بسواء عندما طالت الحرب. وقد وقفت القبائل المحيطة بصنعاء في عزلة تامة، ربما ممنية النفس بدخولها من جديد والقيام بنهب المدينة إذا ما تحولوا فجأة عن تأييد الجمهوريين. وقد تم توزيع الحقائب والأكياس المليئة بالأموال كرشاوى فكان لهاتأثيرها المحدود لأن الشيوخ طلبوا المزيد باستمرار. وعندما بدأت أموال الملكيين تجد طريقها إلى الظهور في أواخر شهر أكتوبر قبلتها بعض القبائل التي كانت لا تزال مترددة أو تغير مواقفها من حين لآخر. وكان على السلال

أن يدفع الكثير من الأموال في محاولة لاقناعهم بالرجوع إلى حظيرته مرة أخرى. وقد ظنت بعض القبائل أنها قد أصبحت في وضع طيب ولهذا غيرت كثيراً من ولاءاتها لأيّ من الفريقين لاعتبارات مالية عندما كانت تلوح لها الفرص.

وقد أدى القصف وتواجد قوات ج. ع. م العسكرية والرشاوى جميعاً إلى السيطرة شبه الكاملة على المثلث الواقع بين كل من صنعاء وتعز والحديدة وعلى أطرافه . غير أن أوامر وتعليمات حكومة الجمهورية لم تكن لتنفذ خارج هذه المنطقة. وقد فرض الرئيس السلال نظاماً يشبه إلى حد معين نظام «الرهائن» السابق مع قدر من الاختلاف. ويتلخص في أن يقوم الكثير من شيوخ القبائل - إما قسراً أو بتشجيع - بإرسال أبنائهم إلى مدرسة في داخل صنعاء. وعلى الرغم من الدوافع المالية فإن قسوة أعمال قوات ج. ع. م دفعت بالقبائل - الواحدة تلو الأخرى - إلى أن يتحولوا ضد حكومة الجمهورية. وبدا أن سوءات الإمامة قد تم نسيانها؛ كما بدأ الامام المخلوع - الذي كان عموماً يثير الخوف والكراهية في الماضي - يحصل تدريجياً على شعبية باعتباره يشكل قائد المقاومة لكل اليمنيين الذين صمموا على تخليص البلاد من الغزاة الأجانب. وقد شكل ذلك عاملاً هاماً للالتفاف حوله واستثمره البدر إلى أبعد حد. و إنه لأمر مشكوك فيه ما إذا كان أي إمام آخر طوال التاريخ كان يتمتع بشعبية من جانب بعض قطاعات السكان الذين كانوا يحكمون جميعاً بالقوة والارهاب والتهديد والرهائن. ولم يكن لدى الإمام المخلوع البدر شيء من هذا كله للحصول على القوة. فكان عليه أن يعتمد فحسب على أساليب الاغراء المعسولة، وعلى زعامته الشخصية والأموال والمهارة الدبلوماسية والسياسية[1].

---

(١) تجاهل المؤلف هنا أهمية المساعدات الخارجية للبدر من مختلف القوى والدول الأجنبية والعربية التي لولاها لما ظهرت له تاريخياً قضية داخل اليمن. وراح يركز على أمور قد يكون بعضها جانبياً أو لا أساس له من الصحة. المترجم.

ومع الانهاك الكبير لاقتصاديات ج. ع. م فقد كان على عبد الناصر أن يوسع من حملته العسكرية أكثر مما كان مقدراً لها؛ كي يحول دون سقوط نظام الجمهورية الوليد. والآن فإن تواجد القوات المصرية في المناطق التي تسيطر عليها الجمهورية من البلاد أحدث نوعاً من التوتر بسبب عملياتها واتجاهها ووجودها الذي لا يحتمل. كما أن الجنود المصريين أنفسهم كانوا غير سعداء بتحركهم المفاجىء في داخل أراضٍ غير ودية ولفترة غير محدودة. كما أنهم نظروا بتعالٍ إلى سكانها. وقد ظن الكثيرون منهم ـ بما في ذلك الضباط ـ أنهم سوف لا يمكثون هنالك أكثر من بضعة أسابيع لمساعدة الجيش اليمني على التدريب العسكري؛ وتوقعوا أن يستقبلوا بترحاب وبأذرع مفتوحة. وعندما قوبلوا ـ على النقيض من ذلك ـ بالعداء واللامبالاة فقد أحبطوا وأصبحوا ينظرون إلى اليمنيين بصلف.

ومع أن حكومة السلال قد ارتكزت أساساً على قوات الحملة العسكرية لـ ج ع م في الحفاظ على مركزها؛ إلَّا أنها لم تكن حكومة طيعة تماماً. فالسلال ـ على الرغم من أخطائه ـ كان وطنياً قومياً حتى ولو كان أكثر ميلاً لمصر. وقام بتعيين العديد من الوزراء وكبار الموظفين من بين اليمنيين الذين تلقوا تعليمهم في الخارج وسارعوا في العودة إلى وطنهم كي يجنوا ثمار الثورة ويحصلوا على الوظائف التي ظنوا أن تعليمهم يؤهلهم لشغلها. وكان هناك الكثير من أساليب حبك الدسائس والتدافع في الحصول على المناصب، كما أن الاجراءات المالية لم تكن قد انتظمت بعد والرواتب كثيراً ما تعطل دفعها. كما أن تلك العملة الفضية التي كانت متاحة خصصت بالدرجة الأولى لرشوة أو لدفع مرتبات الجنود الجمهوريين. ولسبب مشابه كان هناك انشقاق في حكومة الجمهورية نفسها بين كبار المسؤولين وبين ضباط الجيش. فقد كانت رواتب ضباط الجيش تدفع بانتظام وفي مواعيدها، بينما كان على المدنيين الانتظار.

وقد أخذت ج ع م على عاتقها مسؤوليات الدفاع عن الجمهورية ولكنها تركت للسلال جانباً مهمة الشؤون المدنية الأخرى بالقدر الذي لا تتداخل

فيه تلك الشؤون مع خطط الدفاع العامة. وقد أصرّ الناس على استخدام حقهم - كما كان عليه الحال في الماضي - في الاقتراب المباشر مع حكامهم وطالبوا الآن مواجهة السلال شخصياً ووجهاً لوجه بهمومهم ومشاكلهم. وكان ذلك يعني أنه خلال الأيام الأولى من حكمه كان مثقلاً بالكثير من الأعمال والأعباء. في حين لم يكن لدى الوزراء - كقاعدة عامة - ما يكاد يكفيهم للقيام بعملهم. وفي الماضي، كان الأئمة عادة ونظرياً - ومهما تكن درجة طغيانهم - من السهل الوصول إليهم حتى من جانب أدنى رعاياهم. ولو أنه في التطبيق العملي كانت مثل تلك المواجهة ما تعني انتظاراً طويلاً ومزيداً من الصبر وإخفاقاً في كثير من الأحيان. ولكن التقليد كان متوارثاً؛ ولم يجرؤ السلال - رغم أنه أعاقه بشدة - على التخلي عنه تماماً.

وخلال الشهور الأولى جرى المزيد من التدافع على الوظائف بشكل يفوق القتال الحقيقي الذي دار بين قوات الجمهورية وبين الملكيين. ولم تحاول أعداد غير كبيرة من القوات المصرية أن تشق طريقها داخل المناطق الجبلية للتعامل مع المناوئين، ولكنها تغلغلت بالقدر الذي سمح لها خارجها مستخدمة دعم الطيران والامدادات الجوية لتعزيز فصائلها المعزولة. وجرت هناك بعض المناوشات الأولية المحدودة. وكان ذلك يعني أن الملكيين لا يشكلون تهديداً عسكرياً قوياً ضد حكومة الجمهورية. وقد أجبرت عموماً الغارات الجوية وقوة نيران قوات ج ع م القبائل على أن تحتفظ بمواقفها . وقد جعل ذلك السلال أكثر ثقة من ذي قبل مع استمرار المساعدات العسكرية من ج ع م التي قد يستطيع من خلالها السيطرة على كل أرجاء البلاد. وربما أنه قد اقتنع بأن عبد الناصر كان محقاً في الاعتقاد بأن القيام بحملة سريعة سوف يحطم كل المعارضة.

وقد سقطت مبكراً الحامية الصغيرة المرابطة في حرض - التي تقع على الحافة الشمالية للسهل الساحلي على طريق رئيسي يؤدي جنوباً إلى صنعاء - في أيدي الملكيين لتصبح تحت سيطرة الأمير محمد إسماعيل. وفي الجانب الآخر

من البلد اكتسح في ١٠ أكتوبر رجال القبائل المحليين تحت قيادة الأمير حسن حسن الوحدة العسكرية الجمهورية التي تسيطر على مأرب. وقد قام طيران ج ع م بقصف كل من الموقعين، ثم نقل الاهتمام بعد ذلك إلى مناطق أخرى تتواجد فيها نشاطات مناوئة للجمهوريين مثل صعدة التي كانت تسيطر عليها حامية عسكرية محدودة غير مضمونة من الجمهوريين. وقد شق طابور مدرع مصري قوي يحميه غطاء جوي طريقه من صنعاء شمالاً ونجح في الوصول إلى صعدة في التاسع من نوفمبر، ولكن المدينة ظلت محاطة برجال القبائل المعادين الذين أمكن ردهم وحال فقط دون تقدمهم الاستخدام المكثف للقنابل والطلقات النارية.

ولكي يستطيع الأمير حسن - رئيس وزراء حكومة المنفى - أن يدعي بأن صعدة لا تزال في أيدي الملكيين فقد عمل على استثارة حماس بعض رجال قبائل حاشد المجاورة للتحرك ضد المدينة. وقد وقع صدام في ليلة ١٢ نوفمبر - وبعد مرور يومين فقط على مؤتمر الإمام المخلوع الصحفي الشهير. ثم حدث صدام آخر في ٢٣ نوفمبر وثالث في ٢٨ في من كل من المدافعين والمهاجمين فيها بخسائر في الأرواح سواء بسواء. ولكن ظلت صعدة تحت السيطرة الجمهورية ترابط فيها حامية عسكرية داخل المدينة ذاتها، وأخرى ترابط على التلال المشرفة عليها. في حين أن رجال القبائل المناوئين كانوا يعتلون المرتفعات التي كانت تحيط بالمدينة إلى حد ما. وقد استولت قوات ج ع م على بعض الرهائن من قبائل حاشد المقيمة في تلك المناطق لضمان ولائها.

وفي منطقة الجوف سيطر الأمير عبد الله حسين على مدينة الحزم - وهي القرية الكبيرة التي تقع على الطريق الهّام المؤدي إلى وادي حميدات. وبعد ذلك قام بحشد رجال القبائل بغرض التحرك معه غرباً داخل وادي حران الذي يضم في صنوان قلعة حصينة تسيطر عليها مدافع وعربات ج ع م المدرعة. وفي الهجمات التي دارت خلال منتصف نوفمبر وقعت قافلة مخفورة

لقوات ج ع م في كمين وتم الاستيلاء على بعض الأسلحة والعربات المدرعة، ثم تحرك الأمير عبد الله حسين إلى صنوان فقتل وأسر المقيمين فيها. وبتحريض منه هاجم رجال القبائل بنجاح مدينة بَرَطْ الصغيرة ـ التي تقع كذلك في وادي حميدات ثم تقدموا نحو الشمال.

وقد أحرز الملكيون بعض النجاح في ممر صنعاء ـ مأرب فبعد أن استولى الأمير حسن حسن على مدينة مأرب[1] ، اندفع غرباً نحو صنعاء (وفي أعقاب ذلك مباشرة منتشراً في مدينة صرواح) كي يرد ثانية على أعقابه من جانب الجمهوريين الذين كانوا يحتلون موقعين حصينين على سفح أحد التلال المطلة على المدينة. وفي محاولة لتخفيف الضغط على صرواح اسقطت قوات ج ع م أربع مجموعات صغيرة من المظليين، غير أنهم أسقطوا بعيداً عن الهدف وقام الملكيون بقتل معظمهم. ولما لم يستطع الأمير أن يقنع أتباعه في القيام بهجوم مضاد لقصف قوات ج ع م ونيرانها الدفاعية احتفظ الجمهوريون بمواقعهم وأغلقوا بذلك ممر صنعاء ـ مأرب.

وفي الجنوب الشرقي دار قتال متقطع حول قلعة حريب التي كان أحمد السياغي قد احتلها للملكيين. وحاول القيام بمد نفوذه في المنطقة دون نجاح ذلك لأنها كانت تعجّ بالشوافع ـ الذين كانت ميولهم مع الجمهورية ـ وكان أحمد السياغي رجل نشاط وفكر قام بتشكيل مجموعات كبيرة مغيرة لتوسيع رقعة السيطرة الملكية، غير أن ذلك لم يلق نجاحاً لأنه لم يكن لدى رجال القبائل ولو فكرة محدودة لوضع ذلك موضع التنفيذ. وفي منتصف ديسمبر توقفت المناوشات والاشتباكات داخل اليمن وشكلت فترة من الهدوء استمرت حتى أوائل فبراير ١٩٦٣. ويرجع ذلك في معظمه إلى أن أمطار الشتاء قد

(١) استولى الملكيون في مدينة مأرب على ثلاث طائرات هليكوبتر ل ج ع م يقودها طيارون سوفيت كانت قد هبطت على أرض مطارها اعتقاداً منهم بان المدينة كانت لا تزال تحت السيطرة الجمهورية.

جعلت الأودية تغطى بالضباب معظم أوقات النهار وهو الأمر الذي حدَّ من النشاط العسكري لدى كل من الجانبين .

وكان الانجاز الرئيسي للملكيين هو أن قضيتهم قد فرضت نفسها بحزم على خريطة العالم؛ وذلك من خلال التقارير المثيرة والحماسية للصحفيين الذين دعوا لزياراتهم في جبالهم ومعسكرات تدريبهم. وقد استرعى خيال العالم ملك يقاتل من أجل عرشه ضد الغول عبد الناصر، ويعيش ـ أي الإمام المخلوع ـ حياة بسيطة داخل الكهوف بين أتباعه، الذين لم تكن لديهم سوى خناجر وبنادق قديمة يتحدون بها جبروت حملة ج ع م العسكرية الحديثة. على أن جهود الملكيين الاعلامية ـ كانت في الواقع سعودية خلال هذه المرحلة ـ لقيت اهتماماً وتعاطفاً كبيراً. وقد رفع ذلك بدوره من روح الملكيين المعنوية وشجع في تصاعد المشاعر المعادية لـ ج ع م التي كانت قد بدأت في اكتساح جبال اليمن. وبتوجيهات من الأمير محمد حسين بدأت إقامة العديد من المعسكرات الملكية الصغيرة بجوار حدود اليمن الشمالية، وخاصة في المنطقة المجاورة لنجران حيث كان يقوم ضباط سعوديون وأردنيون بالمعاونة في تنظيم وتدريب أولئك الذين يتقاطرون تحت لواء الملكيين. وقد انضم إليهم بعد ذلك جنود مرتزقة آخرون من العرب والأوروبيين.

وعلى الرغم من أنه كان يوجد هناك هدوء في الاشتباكات البرية، فقد ظلت طائرات ج ع م في حالة نشطة حيثما وحينما سمحت لها الظروف بذلك. وقامت في مناسبات بقصف أراضي العربية السعودية. كما قصفت نجران بالقنابل في ٣٠ ديسمبر وبعد ذلك بيومين مرة ثانية. وفي الثالث من يناير ١٩٦٣ أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية المنزعجة أمراً بالتعبئة العامة، وألغت اجازات رجال الجيش مع أن ذلك عملياً كان لا يعني الكثير. وصرحت في اليوم التالي بأن مساعداتها للملكيين ستتزايد، وقامت بإرسال ثلاثة أسراب جوية من الطيران السعودي إلى مطارات بالقرب من الحدود

اليمنية. كما قامت بتحريك المدافع المضادة للطائرات إلى منطقة نجران. وحتى ذلك الوقت كان من الممكن الاعتماد على سلاح الطيران السعودي.

وفي نفس الوقت أكد الرئيس جون كنيدي رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في السابع والعشرين من نوفمبر بأنه قد بعث إلى كل من السلال وعبد الناصر والأمير فيصل والملك حسين ملك الأردن برسائل عرض خلالها تقديم مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مقترحاً الانسحاب المرحلي لقوات ج ع م من اليمن ووقف المساعدات السعودية والأردنية للملكيين وسحب القوات السعودية من مناطق الحدود. وقد رحب السلال علناً في التاسع من ديسمبر بجانب واحد من العرض وهو المعاونة في منع تكرار الاعتداءات السعودية والأردنية على اليمن. وأكد عبد الناصر للرئيس كنيدي بأن تدخل ج ع م ليس القصد من ورائه إسقاط العرشين السعودي والأردني، ولكن بغرض حماية الجمهورية اليمنية الفتية، وأعرب له عن رغبته في سحب قواته بمجرد أن تتوقف المساعدات السعودية والأردنية. وقد ردَّ الملك حسين مقترحاً قيام فريق من الأمم المتحدة بتقصي الحقائق في اليمن. وفي الثامن من يناير ١٩٦٣ بعث الرئيس فيصل برسالة تأييد للأمير فيصر فُسِّرت آنذاك على أنه تحذير موجه إلى عبد الناصر بألاَّ يقوم بالهجوم على العربية السعودية. وفي أخريات ذلك الشهر صرح الأمير فيصل بأن المسألة اليمنية ينبغي أن تسوَّى من خلال تحكيم عربي مشترك.

وفي الرابع عشر من ديسمبر هدَّد السلال بإغلاق البعثات الدبلوماسية الأجنبية في اليمن لكل الدول التي لا تعترف بحكومته. وفي الثامن عشر من نفس الشهر صرح عبد الرحمن البيضاني في مؤتمر صحفي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت ـ بعد مفاوضات ـ على الاعتراف بحكومة الجمهورية. وقد اتخذت ذلك الإجراء في اليوم التالي[1]. وكان على السفير

---

(١) وقد اعترفت في نفس اليوم ـ ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ـ كل من أستراليا وكندا بحكومة =

الأمريكي في العربية السعودية أن يكون مسؤولاً كذلك عن تمثيل بلاده في اليمن (سفيراً لدى اليمن) ويحتفظ لنفسه بممثل دبلوماسي مقيم في تعز ليبعث إليه بالتقارير اللازمة. وكانت بريطانيا لا تزال غير معترفة بالنظام الجديد. ولهذا فقد أغلقت مفوضيتها في تعز بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٦٣.

وكان لكل من الجمهوريين والملكيين مندوب عنه لدى الأمم المتحدة يدعي أحقيته في مقعد اليمن في المنظمة الدولية. وتم التصويت على هذه المسألة أمام الجمعية العمومية في ٢٠ ديسمبر - اليوم اللاحق لاعتراف الولايات المتحدة مباشرة - وصدر القرار لصالح النظام الجمهوري[1]. وشغل المقعد محسن العيني وشرع في كسب الأعضاء حول قضيته. وكانت تعني ضمن أشياء أخرى تقديم الشكاوى المتكررة ضد التأييد البريطاني المزعوم للملكيين. وكان قد تم إخراج محسن العيني عند تشكيل أول حكومة للسلال بسبب ميوله البعثية[2]، المناوئة لعبد الناصر. وتمّ إيفاده خارج البلاد إلى نيويورك كمندوب لدى الأمم المتحدة حيث ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٦٦. وقبيل أن يطلب الملكيون من الأمم المتحدة - في ٢٧ نوفمبر - الإشراف على إجراء استفتاء عام بين القبائل - ومع أن مندوب الجمهورية في الأمم المتحدة - قد رحب بهذه الفكرة إلّا أن الولايات المتحدة اعترضت عليها لأنها رأت أنها غير عملية، ولهذا لم يتم إتخاذ أي إجراء آخر.

وفي ٢٩ يناير ١٩٦٣ تحركت قوة جمهورية محدودة مكونة من ١٢٠ رجلاً داخل إمارة بيحان وقتلت خلال عملياتها جندي إتحادي - من اتحاد محميات

= الجمهورية اليمنية. يدل ذلك على مدى تأثير السياسة الأمريكية في سياسات الدول الغربية والحليفة لها. المترجم.

(١) وذلك بأغلبية ٧٣ صوتا ضد أربعة أصوات، وامتناع ٢٣ صوتا عن التصويت.

(٢) لقد كان حزب البعث السوري مكروهاً من جانب عبد الناصر لأن عارضه في تزعم تيار الاشتراكية العربية. [وإن كان هناك من ينفى عن الصين أية ميول أو ارتباطات معينة (المترجم).

جنوب اليمن ـ وتوغلت قوة ضعف حجم القوة السابقة خلال الأيام القليلة اللاحقة معززة بمدافع المورتر والمدافع الآلية على بعد ميل واحد من قلعة حريب التي تشكل بالنسبة لليمنيين مناطق متنازع عليها. وقد انسحب اليمنيون في ٢٦ فبراير بعد أن قُصفوا بنيران المدفعية البريطانية. وخلال ذلك ظلت القوات الملكية تحتفظ بقلعة حريب. وفي أوائل فبراير كان هناك بالفعل نشاط مثير. ففي يوم ٢ فبراير وقع صدام مسلح بين الجمهوريين والملكيين في منطقة الجوف، وحدث صدام آخر في اليوم السابع من فبراير. وفي يومي ١٢، ١٣ فبراير قصفت طائرات ج ع م نجران بالقنابل.

لقد كانت استراتيجية الملكيين غامضة ومضطربة تدفعها فقط الرغبة العامة في الالتفاف حول صنعاء من كل الجوانب وتصفية كل الحاميات العسكرية الجمهورية العاملة الأخرى. وقد كانت خطة أحمد السياغي ـ الذي ترك قلعة حريب للاجتماع بكل من الامام المخلوع ورئيس وزرائه الأمير حسن وآخرين ـ تتلخص في الحصول على دعم قبلي يكفي للقيام بهجوم عام وشامل على صنعاء وذلك بتفادي وتجاهل كل التحصينات الجمهورية الأخرى. وفي التطبيق كانت الاستراتيجية تعتمد كلية على القادة العسكريين الميدانيين من الأمراء ونجاحهم في إقناع رجال القبائل بالزحف معهم.

وقد حظيت صنعاء بقدر كبير من التفكير الاستراتيجي وتحولت نحوها كل العيون. وقد اندفع نحوها كل القادة االعسكريين بالقدر الذي يستطيعونه. وكان من المأمول أن يتم تطويقها وعزلها كلية. وتم احراز قدر من النجاح في هذا الصدد عندما نصب الأمير عبد الله ـ في أوائل فبراير ـ كميناً ناجحاً استولى فيه على طابور مدرع من قوات ج ع م بالقرب من رَيْدَةْ التي تبعد عشرين ميلاً شمال صنعاء. وقد أوقع هجومه خسائر فادحة في الرجال والعتاد والمركبات وقفل الطريق بإحكام إلى صنعاء. كما تم إغلاق الطريق الذي يوجد إلى الشرق من صنعاء إلى مأرب وتحرك رجال القبائل المسلحين بمدافع المورتر بالقرب من العاصمة الأمر الذي فرض على قادة

ج ع م تحريك طائرات الميج والإليوشن من قاعدة مطار الرحبة ـ التي تبعد أقل من عشرة أميال شمال صنعاء. بينما ظلت طائرات الداكوتا التابعة لـ ج ع م رابضة على أرض المطار الصغير في الجراف الذي يقع على مسافة أقرب إلى العاصمة. كما أن الطريق الجنوبي من صنعاء إلى زمار وتعز كان لا يزال غير ممكن اجتيازه بواسطة قوات الجمهورية. ولم يبق مفتوحاً فقط سوى الطريق الذي يسير في اتجاه الغرب إلى الحديدة. وكانت محاولات الملكيين إغلاقه بواسطةالكمائن غير ناجحة، ولكن حتى ذلك الوقت؛ ومع أن صنعاء كانت شبه المحاصرة فقد بدا أن هجوماً شاملاً من جانب رجال القبائل الملكيين، أمر محتمل وشيك الوقوع. وقد تزايدت آمال الملكيين خلال شهر فبراير، ولو أنه قد وصل حوالى ذلك التاريخ المشير عبد الحكيم عامر بالفعل من مصر ليتولى بنفسه إدارة دفة القتال.

إن حجم القوات العسكرية لـ ج ع م لم ينشر عنه شيء أو يذع أبداً. ونظراً لانتشارها وتحركها المستمر فقد أصبح من العسير تقدير حجمها بدقة. ولكن بحلول مطلع عام ١٩٦٣ كان يوجد حوالى ١٥ ألف مقاتل من القوات المصرية في اليمن تدعمها الدبابات والمدافع وتوفر لها حوالي ٢٠٠ طائرة ـ عملت فوق عدد من المطارات والممرات ـ غطاءً جوياً. ومع أن الطرق التي تتفرع من صنعاء (التي كانت ترابط فيها حاميات تتكون من سبعة آلاف من قوات ج ع م) كانت مغلقة في معظمها باستثناء الطريق المؤدي إلى الحديدة. فقد ظل الجمهوريون في موقع قوي بالنسبة لمثلث صنعاء ـ الحديدة ـ تعز وكذلك الشريط الساحلي. يضاف إلى ذلك أنه كانت توجد حاميات جمهورية منعزلة يتم إمدادها وتموينها جواً في أماكن مثل: الصفراء والحرف وبرط وخمر وريدة وعمران على طول حافة الجبل من صعدة إلى صنعاء، وكذلك صرواح إلى الشرق، ومعبر وذمار ويريم وإب إلى الجنوب، بينما على طول الطريق من صنعاء إلى الحديدة فإن الحاميات المرابطة في أماكن مثل الخميس ومناخة ـ المركز الإسماعيلي ـ حافظت على الطريق مفتوحاً. وقد خطط المشير عامر

لوقف التقدم تجاه صنعاء، ولفتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة والسيطرة على كل المدن الرئيسية في أرجاء البلد وزيادة الأراضي التي يسيطر عليها الجمهوريون عموماً. وقد وصل إلى اليمن في أواخر يناير ١٩٦٣ وظل بها حتى أوائل مارس. وخلال هذه الفترة أدار بنفسه سلسلة العمليات ـ التي توافقت مع شهر الصوم (رمضان) ـ فأصبحت تعرف باسم هجوم رمضان.

وقد طلب عامر أولاً وقبل أي شيء أن يصل حجم قوات ج ع م العسكرية إلى ٢٠ ألف. ووصلت أول تعزيزات في مطلع فبراير. وفي ١٦ فبراير وبتعزيز طابور مدرع قوي فقد ضغط في اتجاه الشمال على طول الحافة الجبلية المتجهة إلى صعدة. وصدرت الأوامر للأمير محمد حسين ـ الذي كان لديه حوالي ١٥٠٠ يمني في معسكرات للتدريب بالقرب من نجران أن يتجه بهم لايقاف المصريين. ولم يكونوا موفقين على الاطلاق نظراً لتدريبهم الهزيل حيث ناوشوا قليلاً ثم تفرقوا. وفي الثامن عشر من فبراير كان المشير في صعدة. وأعادت طائراته ومدرعاته ومدافعه رجال القبائل الملكيين الذي حاولوا ضدها الى الاحتماء بالجبال والالتجاء اليها مرة أخرى.

كما أن وحدة اقتحام مدرعة قوية مماثلة دفع بها شرقاً على طول ممر صنعاء ـ مأرب تاركة الملكيين ـ الذين حاولوا عبثاً التصدي لسيل القنابل وطلقات الرصاص والمدافع ـ في وضع متردي منقلبين على أعقابهم. وتم الاستيلاء على مأرب بواسطة المشير عامر في ٢٥ فبراير الذي حوَّل اهتمامه بعد ذلك مباشرة إلى تطهير الطريق الجنوبي المؤدي من صنعاء عبر ذمار ويريم وإب وتم القيام بذلك خلال عدة أيام. ثم تحول إلى حريب التي تعتبر ـ مهما كان حجمها ـ المدينة التي لا يزال الملكيون يسيطرون عليها. وقد سقطت في أيدي المصريين في السابع من مارس وتراجعت حاميتها إلى بيحان أمام تقدم الجمهوريين. وفي خلال هجوم قصير استغرق ثلاثة أسابيع سيطر المشير على كل مدينة من أي حجم في البلاد، وطهر كل الطرق الرئيسية، ودفع بالملكيين إلى التراجع من الجبال. يضاف إلى ذلك أنه بسيطرته على حريب قطع

الطريق الرئيسي على امدادات الملكيين الحيوية عبر بيحان. وقد عُدَّ هجوم رمضان نجاحاً عسكرياً ضخماً بكل المقاييس، حيث أصبح أكثر من نصف البلاد تحت سلطة الجمهوريين الفعالة. ودخلت تحت سيادتها العديد من القبائل. ونتيجة لذلك فقد أعاد الكثيرون النظر في أمر مساندة الإمام المخلوع.

على أن ذلك الهجوم القصير الكاسح قد ألقى بظلاله على الكثير من مشاعر السخط داخل اليمن بسبب التدخل المصري المتصاعد في شؤون اليمن. وأصبح النقد يتركز في شخص عبد الرحمن البيضاني ـ نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء. وقد رحل البيضاني فجأة إلى القاهرة في ٢٠ يناير[١]، ولم يعد ثانية. ولم يتم التصريح بشيء رسمي لبعض الوقت، إلى أن كان يوم ١٨ فبراير ـ وهو ذلك التاريخ الذي وصل فيه هجوم المشيرعامر إلى أقصى مداه ـ حتى قام السلال بإعادة تكوين حكومته وأسقط البيضاني منها رسمياً وحرمه من كل مناحبه وألقابه. وقد صرح عبد الرحمن البيضاني في ٢١ فبراير من القاهرة مُعترفاً بوجود خلافات في الرأي بينه وبين السلال.

(١) يلاحظ القارىء ان ليس هنالك ثمة علاقة بين هجوم رمضان الكبير وبين سفر البيضاني الى القاهرة حيث يوجد فارق زمني بين كل منها يبلغ حوالي الشهر تقريباً. كما ان سفره الى مصر كان من قبل وصول المشير عامر الى اليمن في ٣١ يناير ومعه أنور السادات المسؤول السياسي عن إدارة دفة امدادات قوات ج ع م في اليمن. وكان البيضاني قد صرح في القاهرة في ٢٢ يناير بأن حكومة اليمن سوف ترحب بأي بعثة للأمم المتحدة ولكنها تعارض وجود أية مراقبين دائمين للأمم المتحدة على الأراضي اليمنية واقتراح البيضاني ان تستخدم الأمم المتحدة والولايات المتحدة مساعيهما مع الدول [الأردن والسعودية] «التي ترتكب عدوانا ضد اليمن بغرض وقف ذلك العدوان». كما صرح بان قوات ج ع م العسكرية ستظل «في اليمن ما بقي العدوان الرجعي ماثلاً على حدودنا». راجع هوفشتادر ـ المؤلف الامريكي ـ ص ١٨٥ ـ ويذكر نفس المصدر أن السلال قام «بترحيل» البيضاني وذكر ان الأخير سعى كي يحل محله في رئاسة الجمهورية ص ١٨٥ من نفس المصدر ـ المترجم.

ولكنه نفى الشائعات التي ترددت بأن ج ع م طلبت أن يعاد إرساله إلى اليمن كي يواجه بتهمة الخيانة العظمى. وبوضوح قام عبد الناصر بالتضحية بالبيضاني من أجل مصالحه الخاصة..

* * *

الفصل الخامس

تدخّل الأمم المتحدة

أحداث رئيسية:

١٩٦٢

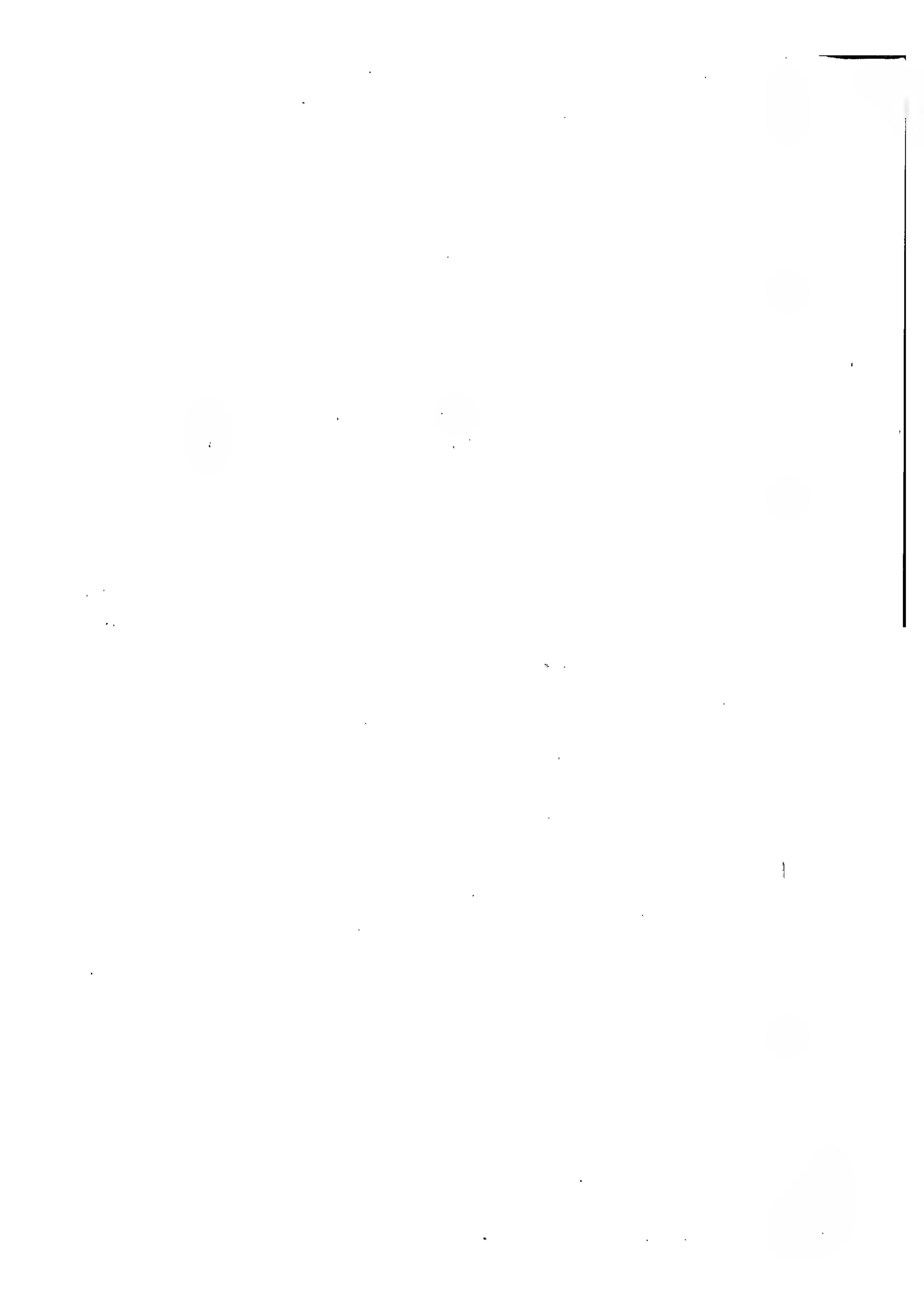
٢٠ ديسمبر	اعطاء مقعد الأمم المتحدة للجمهوريين

١٩٦٣

١٥ إبريل	إعلان اتفاقية فصل القوات
١١ يونية	تفويض بعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية من قبل مجلس الأمن.
١٣ يونية	وصول الوحدات المتقدمة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة إلى اليمن.
٢٠ أغسطس	استقالة جنرال فون هورن كقائد لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية.
١٠ سبتمبر	تعيين أمير اللواء ب. س. جياني رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية.
٤ نوفمبر	تعيين السنيور سبينللي رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية.

١٩٦٤

٤ سبتمبر	إنهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية.



تدخل الأمم المتحدة

إن القصة القصيرة غير الموفقة لتدخل هيئة الأمم المتحدة في اليمن يمكن تلخيصها في فصل واحد. فقد كان ذلك إخفاقاً كئيباً بسبب التأييد الضئيل الذي يقع تحت رحمة مزيد من الضغوط المتصارعة. وأدى إلى سوء فهم وعداء؛ أكثر من تهيئة المناخ الذي يقود إلى السلام. كما أن بعثة الأمم المتحدة نفسها أحيطت بمنازعات داخلية، ونظر إليها بشك عميق من جانب كل الأطراف المشتركة في النزاع والحرب.

لقد بذل الرئيس كنيدي بالفعل محاولات للوساطة بالكتابة إلى كل قادة الدول المحاربة. وأراد الآن أن يدخل الأمم المتحدة في الصورة. ولم تكن الأمم المتحدة نفسها ـ باعتبارها جهازاً لحفظ السلام حريصة على دعم نفوذها المتضائل بعيدة عن ذلك. ولكن لم ترغب أي من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهوريين والملكيين في وساطة الأمم المتحدة ما لم تكن وفق شروطها الخاصة التي لن توافق عليها بقية الأطراف الأخرى. ولم تكن الأمم المتحدة كذلك بقادرة حتى شهر مارس ١٩٦٣ على الإسهام في

ؤون اليمنية أساساً بسبب الضغط الأمريكي بعد أن قام إثنان من المبعوثين بالتحرك هنا وهناك بين كل من عبد الناصر والسلال والأمير فيصل في محاولات للحصول على تأكيدات منهم جميعاً في وقت واحد حول شروط لوقف اطلاق النار. وكان مبعوثا هيئة الأمم المتحدة هما كلاً من دكتور رالف بانسن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية الخاصة وكذلك مستر إلزو ورث ر. بانكر السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى الهند. غير أن الأحكام المسبقة أدت إلى أن بانش لم يكن مصرحاً له بدخول العربية السعودية، كما لم يصرح لبانكر بدخول اليمن خلال المفاوضات.

وقد زار دكتور بانس اليمن في مارس ١٩٦٣ بعد أن كان قد منع من دخولها عدة أيام، إلى أن يتمكن المشير عامر من الاستيلاء على مأرب حتى يبدو أن كل عواصم اليمن ومدنها تقع تحت السيطرة الجمهورية. واستغرقت زيارته الفترة بين أول مارس حتى الرابع من نفس الشهر. قضى تلك المدة في إجراء العديد من المباحثات مع كل من السلال والمشير عامر. وزار صنعاء ومأرب تلك المدينة الجمهورية الجديدة، ومنها ذهب إلى عدن حيث عقد مؤتمراً صحفياً صرح فيه بأن السلال طلب معونات فنية ومساعدات من الأمم المتحدة حتى تتمكن اليمن من إقامة علاقات سلام مع جيرانها. ثم ذهب بانس بعد ذلك إلى القاهرة حيث أجرى محادثات مع عبد الناصر حاول خلالها إقناعه بقيام ج ع م بسحب قواتها من اليمن في حالة موافقة الملكيين على وقف حربهم ضد حكومة الجمهورية.

وخلال هذين الشهرين - مارس وإبريل - قام مستر بانكر على الأقل بثلاث زيارات للعربية السعودية للتباحث مع الأمير فيصل. وكذلك ذهب إلى القاهرة ليناقش مسألة القتال مع عبد الناصر. وأثمرت زيارات ومباحثات كل من الرجلين في صدور إعلان أذيع من راديو القاهرة بتاريخ ١٣ إبريل بأنه قد تم التوصل إلى اتفاقية لوقف الحرب في اليمن بين ج ع م والعربية السعودية

وجمهورية اليمن[1]. ولم تذع أية تفاصيل أخرى. وكذلك التزم الملكيون الصمت. وتُعد أولاً النفقات الباهظة للأنباء على القوات المصرية في اليمن - وهو ما بدا أنه قد يمتد إلى فترة زمنية لا نهاية لها. وثانياً خوف حكومة العربية السعودية - إذا ما زاد التحرش بدرجة كبيرة - من احتمال قيام ج ع م بشن حرب شاملة ضدها، يُعد ذلك بالتأكيد مسؤولاً عن طبيعة وتوقيت هذا التصريح[2].

وفي الخامس عشر من ابريل أعلن راديو مكة أن العربية السعودية قد قبلت ما أصبح يعرف بعد ذلك باتفاقية فصل القوات التي نصت على ضرورة

---

(1) وقد أعلن أوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة في ٣٠ أبريل ان ج ع م والسعودية قد وافقتا على خطة الأمم المتحدة لسحب قواتها من اليمن كما باركت اليمن كذلك الأتفاقية ففي ظل خطة «فصل القوات» كان ١ - على العربية السعودية ان توقف كل تأييد عسكري لرجال القبائل اليمنيين الذين يؤيدون الامام المخلوع ٢ - كما كان على ج ع م التي تؤيد السلال والنظام الجمهوري ان تسحب قواتها العسكرية من اليمن وأن توقف هجماتها على الجنود الملكيين وعلى الأراضي السعودية ٣٠ - أن تنشأ منطقة منزوعة السلاح مساحتها ١٢ ميلاً على طول الحدود السعودية اليمنية . راجع هوفشتادر ، ص ١٨٨ - ١٨٩ المترجم .

(2) وهناك سبب آخر ربما يفوق ما ذكره المؤلف من أسباب ويرجع الى تصاعد الصراع والحرب بين السلطات البريطانية في محمية عدن إتحاد جنوب شبه الجزيرة وبين القوات الجمهورية اليمنية الى حد خطير الأمر الذي دفع بالسلال الى ان يبعث برسالة الى مجلس الأمن في ٢٨ فبراير طلب إليه فيها «اتخاذ اجراء عاجل» لوقف «العدوان البريطاني الغاشم» على البلاد. الأمر الذي دفع برالف بانش الى أن يصرح في اجتماع له مع عدد من رجال القبائل - خلال زيارته لليمن في ٣ مارس حيث صرح - طبقا لرواية راديو صنعاء «بأن بريطانيا إذا ما استمرت في عدوانها على اليمن فإن على الأمم المتحدة ان تقف الى جانبكم» كما دعا السلال في اجتماع جماهيري حاشد في تعز في ٧ مارس «أشقاء اليمن في الجنوب» أن يقوموا بالثورة و «ينتقموا من البريطانيين». وفي تقديرنا أن ذلك كان عاملاً هاماً من العوامل التي دفعت الى تدخل الأمم المتحدة. حول صراع انجلترا من المحميات مع اليمن راجع هوفشتادر ، ص ١٨٧ - ١٨٩ . المترجم .

عدم وجود أي تدخل في الشؤون الداخلية اليمنية والسماح للشعب اليمني بممارسة حقه في تقرير مصيره. وقد أعقب ذلك المزيد من المفاوضات الجانبية إلى أن حل يوم ٢٩ إبريل عندما كان أوثانت - السكرتير العام للأمم المتحدة - في وضع يسمح له بإذاعة شروط اتفاقية فصل القوات والتي تضمنت باختصار أن العربية السعودية ستوقف كل مساعداتها للملكيين وتمنعهم من استخدام أراضيها، بينما تبدأ ج ع م القيام بسحب تدريجي لقواتها العسكرية من اليمن دون اتخاذ أي اجراءات انتقامية ضد الملكيين. وكذلك إقامة منطقة منزوعة السلاح تمتد إلى مساحة عشرين كيلومتراً على جانبي الحدود اليمنية الشمالية.

وكان النص الرئيسي - الذي أعلنه أوثانت بزهو - هو مرابطة مراقبين من الأمم المتحدة في المنطقة المنزوعة السلاح لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية. كما كان على المراقبين كذلك التأكد من أن أي من الجانبين لا يقوم بمحاولة إدخال قوات عسكرية أو أسلحة إلى تلك المنطقة، وكذلك ضمان سحب قوات ج ع م والتأكد من توقف نشاط الملكيين في العربية السعودية. وأخيراً حصلت الأمم المتحدة على موطىء قدم في الصراع اليمني. وفي اليوم التالي مباشرة أمر أوثانت الماجور جنرال كارل فون هورن - رئيس هيئة أركان الأمم المتحدة للمراقبة على خطوط الهدنة في فلسطين - بزيارة ج ع م والعربية السعودية واليمن للتباحث حول وضع دور الأمم المتحدة من الاتفاقية موضع التطبيق.

وقد فشلت إتفاقية فصل القوات لسبب بسيط هو أن الملكيين لم يؤخذ رأيهم فيها. ولهذا السبب رفض الامام المخلوع البدر قبولها ولم يقم بإصدار تعليماته إلى رجال القبائل الموالية له بوقف القتال[1]. ومن غير شك كانت لديه شكوكه القوية بأن هناك دلائل مستمرة لإسقاطه وتنحيته في الوقت الذي

---

(١) يعترف المؤلف هنا صراحة وبوضوح بتحمل الامام المخلوع وقواته مسؤولية اخفاق مهمة الأمم المتحدة في اليمن - المترجم.

لم تكن لديه الرغبة في أن تغتصب دعاواه ومزاعمه. وقد صرح راديو القاهرة مراراً بأن البدر غير مقبول وأن عليه أن يغادر شبه الجزيرة العربية كلية ويذهب إلى المنفى. كما أن الأمير فيصل ـ الذي لم يكن شخصياً معجباً بالإمام المخلوع ـ كان يحثه كذلك على الاعتزال إلى أوروبا.

يضاف إلى ذلك أن الافتقار الواضح إلى الثقة المتبادلة بين كل من ج ع م والعربية السعودية دعت كلا منهما لأن تشك في أن الأخرى لا تقوم بتنفيذ الجزء الخاص بها من الاتفاقية، وسرعان ما تراشقتا بالتهم المتبادلة. وعلى الرغم من أن وحدة مكونة من ألفي رجل من القوات العسكرية المصرية قد عادت إلى مصر من اليمن في الرابع من مايو، فقد زعمت حكومة العربية السعودية بأن تعزيزات أخرى قد حلّت محلها، وأن القوات العسكرية لـ ج ع م قد زادت عما كانت عليه من قبل. وقد ردت ج ع م بأن العربية السعودية مستمرة في تقديم المساعدة للملكيين وكانت مزاعم كل من الجانبين صحيحة[1]. وهكذا فقد كانت إتفاقية فصل القوات مجرد حبر على ورق لم يغيِّر كثيراً إلا من السماح فقط للأمم المتحدة بالتواجد في اليمن.

وفي ٢٧ مايو قدم أوثانت تقريراً إلى مجلس الأمن تضمن ضرورة الحاجة إلى تواجد مراقبي الأمم المتحدة في اليمن. وأنه سوف يقوم بإرسال مجموعة استطلاعية خلال بضعة أيام. وأشار إلى أن البعثة ستتكون من مائة مراقب يتوجب عليهم البقاء في اليمن لمدة أربعة شهور. وبالاضافة إلى ذلك

(١) فقد صرح اللواء أنور القاضي ـ قائد قوات ج ع م العسكرية في اليمن في القاهرة في ٢٨ مايو ١٩٦٣ بأن السعودية أرسلت شحنات بحرية هائلة من الأسلحة والذخيرة للملكيين منذ ٢٩ ابريل الماضي. وأضاف قوله بأن «الرجعيين» لا ينبغي ان يغرر بهم تحت الاعتقاد بأن قوات ج ع م ستخرج من اليمن قبل تحقيق كل أهدافها. مقدراً ان تلك المهمة سوف تستغرق خمس سنوات وأنها تشمل: آ ـ تأمين الثورة تأميناً كاملاً. ب ـ العمل على خلق جيش وطني سليم. راجع، هوفشتادر، المرجع السابق، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ (المترجم)

ينبغي أن يكون لها وحدة عسكرية مزودة بأسلحة خفيفة ومركبات وكذلك ملاحين أرضيين وجويين لثمان طائرات وهيئة إشراف وخدمات أخرى مساعدة. وقد تم تقدير نفقات بقائها مدة أربعة شهور - فيما بعد - بتكلفة تقدر بـ ٨٠٧٥٠٠ دولار أمريكي وبمبلغ آخر قدره ١٠٢٤٠٠ دولار عن كل شهر إضافي آخر يجري تمديده للبعثة. وصرح أوثانت بأن ج ع م سوف تساهم بتحمل نصف نفقات البعثة بما يكفل لها الإقامة شهرين، كما أن العربية السعودية وافقت على أن تقدم «حصة متناسبة» من الالتزامات المالية.

ولم يكن الاتحاد السوفيتي موافقاً على بعثة هيئة الأمم المتحدة وطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن. وكانت وجهة نظره تتلخص في أن مثل هذه المهمات الخاصة بحفظ السلام ينبغي أن يتم تخويلها وتمويلها من جانب المجلس. ومن التصويت الذي أجري في ١١ يونية خوَّل مجلس الأمن رسمياً تشكيل «بعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية» وهي (UNYOM)[1]، بأغلبية عشرة أصوات ضد لا شيء مع امتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت.[2] وقد

(١) سوف نصطلح على تسميتها باسم «يونيوم» خلال الصفحات التالية من قبيل التبسيط والاختصار وهي الأحرف الأولى للكلمات التي تعني البعثة united nations yemen Observation Mission - المترجم.

(٢) يذكر مصدر امريكي ان مندوب الاتحاد السوفيتي - نيقولاي فيدورنكو قد أوضح للمندوبين الاخرين في مباحثات خاصة - بعد الاجتماع الأول لمجلس الأمن في ١٠ يونية أنه إذا لم يمول المجلس بعثة اليمن فإنه الاتحاد السوفيتي سوف يدين العربية السعودية، وكان هناك تخوف من استخدام السوفيت حق الفيتو ضد الخطة كلية. وجاء امتناع فيدرونكو عن التصويت في جلسة المجلس بتاريخ ١١ يونية تراجعاً كاملاً لموقف الاتحاد السوفيتي. وقد صرح فيدرونكو بعد التصويت بأنه مقتنع بخطة أوثانت في اليمن طالما صدرت لها الأوامر والتعليمات من مجلس الأمن «السلطة الوحيدة في ظل ميثاق الأمم المتحدة التي لها حق اتخاذ قرارات تتعلق بأعمال الأمم المتحدة للمحافظة على السلام». وأضاف فيدورنكو أنه امتنع عن التصويت لأنه يعتقد ان بعثة اليمن سوف تقتصر على «عدد محدود» من المراقبين «لمدة شهرين» بينما صرح المندوب الامريكي أدلاي ستيفنسون بأن البعثة سوف لا تتقيد بوقت محدد. راجع هوفشتادر، مرجع سابق، ص ٩١ - ١٩٢. - المترجم.

بدأت اليونيوم الآن في التكون التدريجي وأسندت قيادتها إلى الجنرال فون هورن. ووصلت مجموعتها الأولى الاستطلاعية إلى اليمن في ١٣ يونية وانتشرت في كل من صنعاء والحديدة وصعدة ونجران وجيزان. وقد وصل ستة مراقبين فقط مع الفصائل الأولى التي تمركزت بداية في كل من الحديدة وصنعاء. وقد تكونت اليونيوم خلال هذه المرحلة من وحدة طيران كندية صغيرة ووحدة استطلاع يوجوسلافية. وتوزع أفرادها وهيئة الإشراف بها ورجال الخدمات المساعدة على كلٍ من الدول التالية: استراليا، النمسا، نيوزيلنده، النرويج، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم سحب معظم هؤلاء من قوات الأمم المتحدة العاملة في الشرق الأوسط والكونجو.

وقد قوبلت اليونيوم في أي مكان ذهبت إليه سواء في اليمن أو العربية السعودية بالافتقار إلى التعاون وبالعداء. وفي اليمن كان من الخطر على أفرادها أن يتحركوا خارج صنعاء إلى الريف. وقدمت لهم تسهيلات محدودة، وكذلك وضع العديد من العراقيل عمداً في طريق البعثة. فعلى سبيل المثال لم يكن مسموحاً لأعضائها بالاقتراب من مطار الرحبة ـ الذي يبعد عن صنعاء قليلاً إلى الشمال ـ حيث كان الاتحاد السوفيتي يقوم بتوسيعه وإدخال الاصلاحات عليه. كما منعت اليونيوم في بادىء الأمر من جانب الأمم المتحدة من القيام بإجراء أي اتصالات مع الملكيين بالمرة، ولم يرفع هذا الحظر حتى شهر أغسطس ١٩٦٣. ولم يتم انجاز شيء خلال الشهور الأربعة الأولى على تواجد اليونيوم. وتم تجديد عملها لمدة شهرين آخرين على غير رغبة. وقد اعترف أوثانت في تقريره الأول ـ الذي نشر في ٤ سبتمبر ـ بأنه لم يطرأ أي تقدم فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية فصل القوات. وصرح بأن كلا من ج ع م والعربية السعودية لم تفيا بشروطها إلى حد ما. ولكن كلاً منهما وافقت على تحمل نفقات اليونيوم مدة شهرين آخرين.

وفي نفس الوقت كان هناك خلاف بين الجنرال فون هورن وأوثانت. فقد كانت البعثة تقوم بأداء واجبها وسط ظروف معادية. كما توقعت أن

تحصل على أفراد ومركبات وتجهيزات لم تصلها. فقدم جنرال فون هورن استقالته في ٢٠ أغسطس لأسباب عاجلة ترجع في معظمها إلى أمور شخصية، ووافق أوثانت على قبولها. وإذا كان جنرال فون هورن قد توقع أن تقديم استقالته سيكون كافياً لحث الأمم المتحدة على تحسين أحوال اليونيوم، فإنه قد جانبه التوفيق. حيث ارتاح أوثانت لذهابه. وعندما سحب جنرال فون هورن استقالته في ٢٥ أغسطس فإن أوثانت لم يوافق على ذلك. وكان على الجنرال فون هورن أن يذهب ويرحل وهو الأمر الذي فعله ولكن بقليل من اللطف.

وفي الرابع من سبتمبر صرح جنرال فون هورن بأن أوثانت قد رفض أن يزوده بطيران وأموال كافية ـ فبغير تلك المساعدة لم يكن في مقدور اليونيوم أن تقوم بأداء واجبها على نحو مرض. وجاء رد أوثانت أنه في وضع لا يسمح له بالوفاء بطلبات فون هورن ـ لأنه كان يتعين على البعثة أن تعمل وفقاً للمصادر المالية المتاحة لها من كل من ج ع م والعربية السعودية. وفي العاشر من سبتمبر تم تعيين أمير اللواء ب. س. جياني Prem Singh Gyani ـ من الهند ـ خلفاً لجنرال فون هورن.

وكان تقرير أوثانت الثاني عن اليونيوم المقدم إلى مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر يدعو إلى التشاؤم. صرح بأنه طالما أن العربية السعودية لا ترغب في تقديم المزيد من الدعم المالي فإن على البعثة أن تنهي أعمالها في الرابع من نوفمبر. وأكد أنه لم يتم التوصل نحو احراز أي تقدم تجاه وضع اتفاقية فصل القوات موضع التطبيق. فالمساعدات لا زالت تقدم للملكيين، كما أنه ـ بالتالي ـ ليس هناك ثمة دليل على إنسحاب قوات ج ع م العسكرية من اليمن. ومضى إلى القول بأنه غير مرتاح نحو عمل اليونيوم الذي تحدد اختصاصها فحسب في المراقبة، كما وضعت القيود أمامها للقيام بدور بناء. ورأى أنه من الممكن أن يكون هناك بعض العمل لمزيد من مندوبين مدنيين للأمم المتحدة في اليمن حيث يمكن لميزانية الطوارىء الخاصة بالأمم المتحدة مواجهتها وتحملها. وعلى الرغم من ذلك ففي اليوم التالي مباشرة غيرت

العربية السعودية اتجاهها ووافقت على أن تدفع حصة في نفقات اليونيوم لمدة شهرين آخرين. ذلك لأن الولايات المتحدة قد مارست ضغطاً متزايداً على العربية السعودية لتغير من موقفها؛ بتحذيرها بأنه سيكون من العسير على الولايات المتحدة أن تقدم غطاء جوياً للحدود السعودية في حالة وقوع أي هجوم من جانب قوات ج ع م.

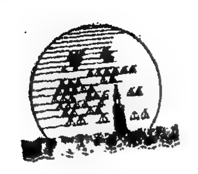
وخلال شهر نوفمبر تغيرت طبيعة عمل ومهمة اليونيوم عندما قام أوثانت في الرابع من هذا الشهر بتعيين السنيور بيير سبينللي - الذي كان يشغل منصب مدير المكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف - لرئاسة البعثة وكممثل شخصي له في اليمن. وتركزت مهمة سبينللي في الحث على إجراء مباحثات لوضع إتفاقية فصل القوات موضع التنفيذ. ووصل سبينللي إلى صنعاء من الثامن من نفس الشهر وقام بعد ذلك بزيارة كل من العربية السعودية وج ع م وأورد تقريراً آخر لأوثانت بتاريخ ٢ يناير ١٩٦٤ أنه طالما أن كلاً من ج ع م والعربية السعودية قد وافقتا على استمرار تمويل اليونيوم فإنها ستواصل القيام بمهامها مدة شهرين آخرين. إلا أنها لم تحقق شيئاً. كما أن القوى المتحاربة عارضت تواجدها ما لم يتوفر لها احراز مزايا خاصة بها من ورائها. ومن الإنصاف القول أن اليونيوم كانت من الضآلة بحيث لا يمكنها القيام حتى بمجرد تحقيق دور رقابي. حيث بلغ عدد مراقبي البعثة ٢٥ مراقباً فحسب بدلاً من ٢٠٠ مراقب كما كان مقدراً لها. وفي ٢١ يناير زعم أوثانت في مؤتمر صحفي أن القتال قد توقف عملياً في اليمن. وأن «دلائل المستقبل تبدو أكثر إشراقاً عما كان عليه الحال منذ أسابيع قليلة مضت». غير أن تقارير الشهرين التاليين جاءت أكثر تخييباً للآمال. وقد ناضلت اليونيوم بقوة في سبيل الحصول على دعم يسمح لها بالاستمرار إلى أن أوقفت أعمالها أخيراً في الرابع من سبتمبر ١٩٦٤[1].

---

(١) وفي تقرير تقدم به أوثانت لمجلس الأمن في ٢ سبتمبر ١٩٦٤ يكشف عن قرار =

وقدرت النفقات التي تكلفتها البعثة خلال فترة تواجدها بحوالي مبلغ ٢ مليون دولار ساهمت فيها كل من ج ع م والسعودية بحوالي ٨٠٠ ألف دولار. لقد كان أمراً غير واقعي منذ البادية السعي في تحقيق نوايا طيبة بعيدة المدى ليس أمامها سوى فرص ضئيلة للنجاح بسبب العداوات والشكوك المتبادلة للفرق المتصارعة. ولم تحرز اليونيوم شيئاً سوى أنها قللت كثيراً من هيبة الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلام، ولم يكن لها أدنى تأثير على وقف القتال.

= انسحاب الأمم المتحدة من اليمن ذكر انه لا يزال يأمل في ان تحاول كل من ج ع م والعربية السعودية «تسوية نزاعهما الذي لا حاجة له ولا معنى اليوم بشأن اليمن» وأورد في تقريره ان تخفيضاً بلغ ٤٠٠٠ آلاف جندي من قوات ج ع م تمّ خلال الشهرين الأخيرين. وأضاف بأن ذلك يُعد «انعكاساً لتحسن لموقف العسكري... من وجهة نظر ج ع م، ومزيداً من المشاركة من جانب الجمهور اليمنيين» أكثر من «انسحاب تدريجي يتمشى مع اتفاقية فصل القوات» وأضاف أنه خلال فترة الشهرين الأخيرين لم يجد مراقبو الأمم المتحدة ما يدل على أن معدات عسكرية سعودية أرسلت إلى الملكيين. إلا أنه أشار بأن هناك دلائل على أن الملكيين «يستمرون في تلقي الامدادات العسكرية من مصادر خارجية». راجع هوفشتادر، المرجع السابق، ص ١٩٥ - (المترجم).



الفصل السادس

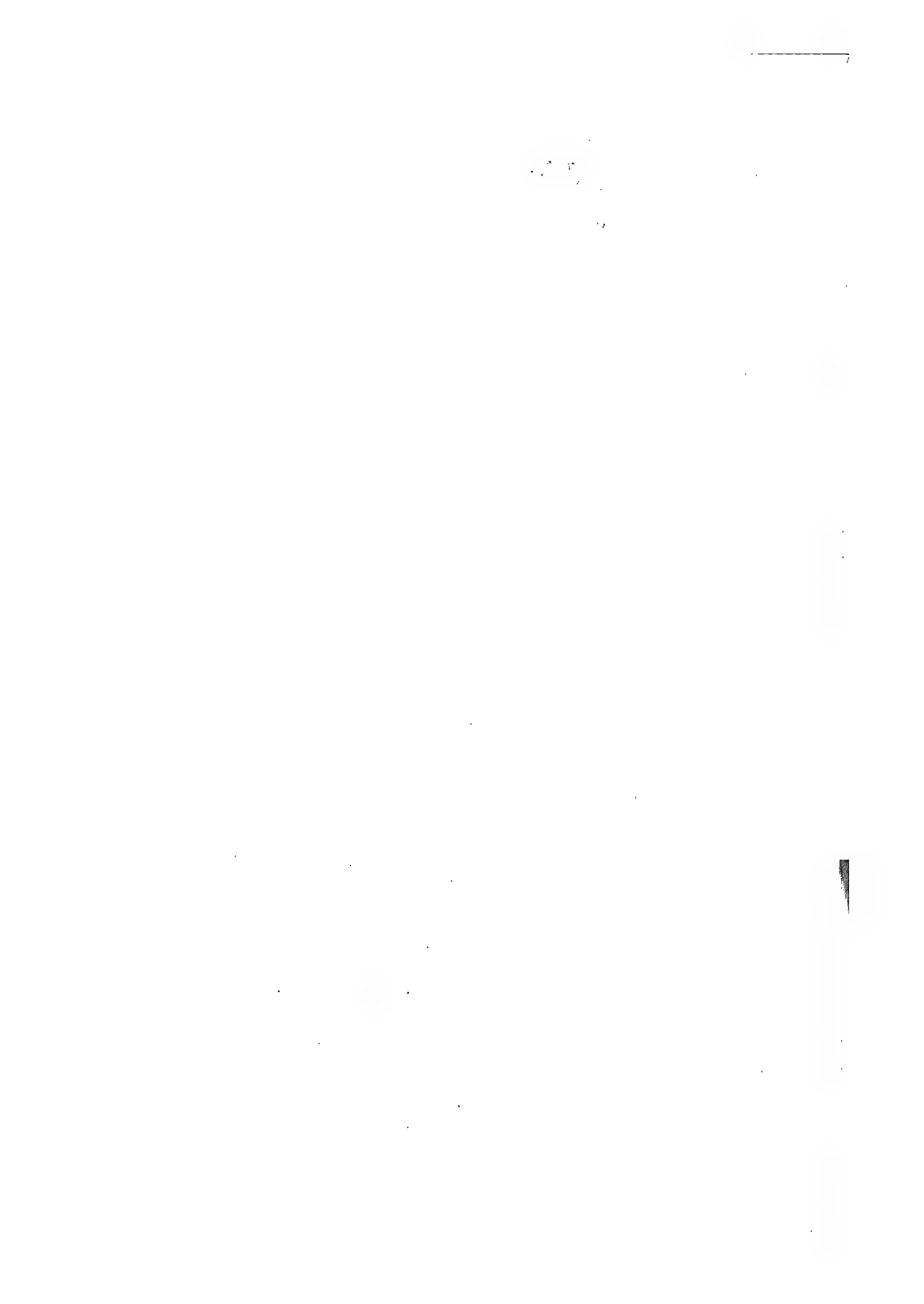
المأزق المبكر ونقطة الجمود

أحداث رئيسية:

١٩٦٣

١٣ ابريل	اعلان دستور جمهوري جديد
ابريل	مشاورات القادة الملكيين والسعوديين.
يونية	رحلة عبد الله السلال إلى الخارج.
١٢ يونية	اكتشاف مؤامرة ضد السلال.
٢٢	فصيلة عسكرية بريطانية تضل طريقها إلى داخل اليمن!!!
٨ يولية	أول تقرير عن استخدام قوات ج ع م لقنابل الغازات السامة.
أغسطس	اجتماع غير رسمي بين الملكيين والجمهوريين.
١٢ أغسطس	عبد الرحمن البيضاني يهاجم السلال من عدن.
١٧ سبتمبر	القبض على عبد الرحمن البيضاني في القاهرة.
سبتمبر	هجوم قوات الجمهورية العربية المتحدة على منطقة الجوف.
سبتمبر	استكمال توسيع مطار الرحبة بواسطة الخبراء السوفيت.
نوفمبر	ذهاب السلال إلى مصر للعلاج.
نوفمبر ـ ديسمبر	هجوم قوات ج ع م على منطقة الجوف.
ديسمبر	اصابة رئيس هيئة أركان قوات ج ع م في اليمن واستبداله.

* * *



المـــأزق المبكر ونقطـة الجمود

لقد حرص الجمهوريون على إقامة نظامهم الجديد على أسس سليمة. ففي الثالث عشر من إبريل ١٩٦٣ وخلال اجتماع في مدينة صنعاء لوفود من معظم أرجاء البلاد أعلن السلال دستوراً مؤقتاً جديداً ليحل محل الدستور المؤقت الآخر الذي صدر خلال شهر أكتوبر من العام الماضي. وقد اعترف فيه بالسلال كرئيس للدولة ورئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة اليمنية. وجرى التفكير في اعادة تشكيل الحكومة. وكان مجلس رئاسة الجمهورية هو السلطة العليا في تقرير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية تحت رئاسة السلال. بينما أقيم مجلس تنفيذي برئاسة عبد اللطيف ضيف الله لوضع تلك السياسات موضع التنفيذ[١]. وأذيع في نفس الوقت على مستوى

(١) وضم المجلس الجمهوري الجديد خمسة من بين أعضائه الثمان عشرة من بين شيوخ القبائل. وكان المجلس التنفيذي مسؤولاً أمامه ـ أي المجلس الجمهوري ـ وله معه وضع اقتراح مشروعات القوانين واللوائح وإعداد الميزانية ويكون مسؤولاً عن التخطيط الاقتصادي. ونص الدستور كذلك على أن الاسلام دين الدولة الرسمي وأن الخدمة =

واسع أنه سيكون هناك برلمان ـ مجلس ـ يتكون من حوالي ٢٥ شيخاً لتمثيل القبائل اليمنية الرئيسية والاتحادات القبلية. ومع أن عدداً قليلاً منهم قد حضر لهذا الغرض غير أن المشروع لم يبرز كثيراً في حيز التطبيق. كما لم يطبق قرار التجنيد الاجباري الذي كان قد تم إصداره بسبب استمرار الأساليب الارتجالية في إلحاق الرجال اجبارياً في صفوف الجيش اليمني حسب الحاجة كما كان يتم من قبل.

وخلال شهر يونية قام السلال برحلةخارجية شملت عواصم عربية وبعض دول الكتلة الاشتراكية ليسعى ويتأكد من أن تسلم تلك الدول دعمها ومساعداتها لليمن إليه شخصياً[١]. غير أنه لم ينجح في هذا الصدد. فقد أصر عبد الناصر على أن مثل تلك المساعدات المادية ينبغي أن ترسل إلى ج ع م وذلك بغرض إعادة توزيعها. وكان ذلك يعني في الواقع أن تحتفظ مصر بجانب كبير منها لاستخدامها الخاص؛ وليذهب القدر الضئيل إلى اليمن، ويتم تقدير ذلك القدر طبقاً لمدى استجابة اليمنيين للرغبات المصرية الجارية. وكان غضب ج ع م يعني تقليل حجم الامدادات الأجنبية الموجهة أساساً للحكومة اليمنية[٢].

= العسكرية إجبارية وأصدر السلال رسمياً في ١٨ إبريل قراراً يقضي بأن يحل المجلس الجمهوري الجديد محل مجلس الثورة ـ راجع هوفشتادر، ص ١٨٧. (المترجم)

(١) ذكر مصدر امريكي آخر ان أهداف زيارة السلال لكل من القاهرة ودمشق السعي في الحلول على موافقة هذه الدول على الانضمام الى الدولة العربية الموحدة التي كان يزمع انشاؤها حيث أعلن بيان مشترك في ١٣ يونية بعد زيارة رسمية للسلال الى دمشق استغرقت ثلاثة أيام أن الرئيس اليمني حث على عقد اجتماع بين كل من مصر وسوريا والعراق لترتيب عضوية اليمن قبل ان يقدم الاتحاد العربي في شهر سبتمبر حسب ما خطط له. كما صدر بلاغ مشترك في ١٧ يونية بعد زيارة للقاهرة نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط ـ القاهرية ـ أن حكومة ج ع م قد وافقت على طلب اليمن الانضمام إلى الاتحاد المرتقب. راجع هوفتشادر، ففي المرجع السابق ص ١٩٢، المترجم.

(٢) طبعا هذا الادعاء الذي أورده المؤلف ليس صحيحاً على الاطلاق ولم تشر إليه المصادر=

وقد تولى حسن العمري رئاسة الدولة بالنيابة خلال فترة سفر السلال بالخارج وفي ١٢ يونية - وخلال تغيب السلال بالخارج - أعلنت حكومة الجمهورية عن اكتشافها لمؤامرة ضد نظام الحكم وأنه ألقي القبض على عدد من الأفراد. وقد أعلن السلال عند عودته أنه سوف يترك لزعماء البلاد الدينيين أمر تقرير العقوبة على المتآمرين. وفي ١١ يولية نفذ حكم الإعدام في تسعة منهم وأودع إثنا عشر شخصاً آخر السجن. وقد أظهرت اليمن بطريقتها التقليدية العنيفة أن السلال وزملاءه لا يحظون بشعبية مطلقة. وجرت محاولة أخرى لاغتياله خلال شهر أغسطس كما ترددت شائعات عن محاولات عديدة أخرى شأنها شأن شواهد جرت للاعتداء على حياة عدد من أعضاء حكومة الجمهورية. ولقد ذاع أيضاً أنه خلال شهر سبتمبر ١٩٦٣ تقدمت جماعة من كبار ضباط الجيش اليمني بطلب إلى عبد الناصر لإزاحة السلال من منصبه كرئيس للدولة. وظلت عملية تنفيذ أحكام الإعدام والتنكيل علناً كسمة للمسرح اليمني وخاصة في صنعاء. ففي ٢٨ مايو - على سبيل المثال - تم اعدام ثلاثة من كبار موظفي الإمام السابقين رمياً بالرصاص من بينهم الرئيس السابق للجلادين وذلك أمام جمع من المواطنين في الميدان الكبير في العاصمة[١]. ولقي شخصان آخران نفس المصير في العاشر من يونية. وارتاع الرأي العام العالمي لعمليات الاعدام الأخيرة المثيرة هذه، مطالباً القيام بتنفيذها داخل جدران السجون ولكن ذلك قد أثار على النقيض المخاوف من أن تقوم الحكومة بقتل العديد من أعدائها سراً.

لقد احتفظت القوات العسكرية المصرية بما يربو على نحو ٢٨ ألف رجل في اليمن، ولكن أعيد تشكيلها بغرض القيام بدور احتلالي تركزت خلاله مسؤولياتها الرئيسية في السيطرة على العواصم والمدن الهامة والحفاظ

= ولا يستقيم مع طبائع الأمور وعلاقات ج ع م باليمن. كما بينا في مقدمة الترجمة (المترجم).

(١) ويطلق عليه الآن ميدان التحرير بصنعاء.

على أن تظل الاتصالات بين بعضها البعض مفتوحة في وجه الحكومة الجمهورية. وتم شحن أعداد كبيرة من المركبات المقاتلة المدرعة والمدافع من مصر إلى اليمن كانت واضحة للعيان. وأدارت القوات المسلحة لـ ج ع م القتال في الريف على أقل تقدير كي تحول دون قيام رجال القبائل المعادين بشن أي هجوم، ولكي تحدث أثراً نفسياً لدى الآخرين غير المتورطين[1]. وتم زيادة عدد الطائرات الرابضة على أرض مطارات اليمن. وأصبح الأمر اليومي لها هو القصف الفجائي بالقنابل على الجبال التي يسيطر الملكيون عليها، بينما استمرت الاستعراضات الجوية بفرض إرهاب المحاربين القبليين المتمردين.

والآن ونظراً لأن هجوم رمضان دفع برجال القبائل المعادية إلى الخلف قليلاً داخل الجبال، فقد عادت المقاتلات والطائرات القاذفة للعمل مرة أخرى من مطار الرحبة - الذي يقع شمال صنعاء مباشرة - وكذلك من حوالي اثني عشر مطاراً آخر. وظلت القاذفات الثقيلة رابضة في مطارات مصر وكان عليها أن تقطع المسافة الطويلة فوق البحر الأحمر من أجل القيام بأي غارة داخل اليمن إلى أن تم الانتهاء خلال شهر سبتمبر من توسيع مطار الرحبة بواسطة الخبراء السوفيت[2]، وبذلك أمكن لمثل هذه القاذفات العمل منه. وقد وفَّر ذلك ميزة كبرى لقوات ج ع م العسكرية لأنها منحتها رد فعل زمني أكثر سرعة واستجابة كي تضرب بكثافة وقوة عند ظهور أي بادرة معادية.

لقد دفع هجوم رمضان بالتأكيد الملكيين إلى الاحتماء والالتجاء إلى

---

(١) تحولت بالفعل سياسة القوات المسلحة الى تثبيت دعائم النظام الجمهوري داخل أرجاء البلاد بعد أن قوض هجوم رمضان الشامل صرح المقاومة الامامية وشل فاعليتها وأصاب القوى المشاركة فيها نبوغ من الذعر. (المترجم).

(٢) يقدر عدد الأفراد السوفيت الذين عملوا في توسيع مطار الرحبة خلال عدة أشهر بما لا يقل عن خمسائة سوفيتي. وهو الذي تحول فيما بعد إلى مطار صنعاء الدولي (المترجم).

الصخور الجبلية، وأحيا في ذاكرتهم عدم إمكانية سحق الحرب التقليدية القبلية. كما أنها في وسعها الوقوف في وجه الأسلحة الحديثة والمعدات التي تحوزها قوات ج ع م العسكرية. وكان على قادتهم أن يتوقفوا للتفكير في خطة استراتيجية جديدة. وقد دعت العربية السعودية - التي أعربت عن قلقها للنجاحات التي أحرزتها قوات ج ع م العسكرية - إلى عقد مؤتمر استمر خلال عدة أيام من شهر إبريل، وعقد في العربية السعودية لتنسيق وتدبر سياسة الملكيين المستقبلة واستراتيجيتهم. وتكون مندوبو الملكيين من الأمير محمد حسين، والأمير عبد الله حسين، وأحمد السياغي - الذي اجتمع بالأمير فيصل - والوزراء السعوديين وكبار ضباط الجيش.

وقد تقرر من خلال هذا المؤتمر واجتماعاته - زيادة حجم الدعم السعودي[1] للإمام المخلوع لتمكينه من رشوة القبائل الزيدية للحصول على تأييدها ولتكوين جيش ملكي. والآن ونظراً لأن طريق الامدادات عبر بيحان قد تم إغلاقه من جانب قوات ج ع م، فقد تقرر إرسال التعزيزات من جنود وأسلحة وذخائر وعتاد وعسكري على ظهور الجمال من خلال طرق ودروب أخرى ملتوية عبر الجبال وأثناء الليل كي تتجنب استكشافها بواسطة طيران ج ع م. وقد نصح الخبراء العسكريون السعوديون بضرورة تشكيل جيش اصطلاحي بمعنى الكلمة وتدريبه على اقتحام المواقع الحصينة كما أنه ينبغي على الإمام - بصفة خاصة - أن يعزز قواته في الشمال الغربي. وقد اعترض الأمير فيصل بحزم على الاقتراح الذي كان يقضي بضرورة إنشاء قوة جوية ملكية يقودها طيارون مرتزقة، لأنه لم يرغب في أن تصبح بلده متورطة علناً في حرب اليمن. خاصة وأن مثل تلك القوة الجوية كان عليها أن تعمل من فوق الأراضي السعودية. الأمر الذي سيجلب انتقام الجمهورية العربية المتحدة.

---

(١) قدرت المساعدات التي تلقاها الامام المخلوع حتى مارس ١٩٦٣ من العربية السعودية بحوالي ١٥ مليون دولار أمريكي.

وعقب الانتهاء مباشرة من مؤتمر العربية السعودية، اجتمع القادة العسكريون الملكيون برئاسة الإمام المخلوع لمناقشة الخطة التي تم تأييدها. وكان عليهم أولاً وقبل كل شيء أن يقرروا ما إذا كانوا سيلجأون إلى استخدام حرب العصابات أو حرب جيش ـ مسلح مدرب ـ قادر على الوفاء بالعمليات العسكرية المتعارف عليها. وكانت النتيجة توفيقاً غامضاً بين النمطين اللذين كان كل منهما مهلكاً ومضراً. وكانوا قد قاموا بالفعل بالاستيلاء على عدد قليل من دبابات ج ع م وبعض العربات المدرعة والمدافع وأجهزة الإرسال . وسحرت فكرة الاستحواذ على تسليح حديث وتجهيزات لب القادة العسكريين الملكيين الذين حثوا العربية السعودية على إرسال كميات من الامدادات مع المدربين والمعلمين سواء بسواء. غير أن الأمير فيصل كان حذراً. وتكونت الأسلحة التي بعث بها إلى الملكيين في معظمها من البنادق والقنابل اليدوية والمفرقعات، ولو أنه قد أرسل عدداً قليلاً من مدافع الميدان.

وقد ركب الغرور رؤوس الملكيين ـ وجمح بهم الخيال ـ فتصوروا أنهم يملكون ثلاث جبهات رئيسية تطوق صنعاء من الغرب والشمال والشرق يوجد في كل واحدة منها حوالى ألفي مقاتل ولديهم القدرة على استدعاء مائة ألف محارب مسلح آخر عند الضرورة. على الرغم من أن تنظيمهم العسكري ـ الأولي والمفكك ـ كان في الواقع قد بدأ يأخذ شكلاً. وظل الأمير محمد حسين يتولى مهمة الإشراف على القواعد الخلفية بالقرب من نجران ويعتمد أساساً على المتطوعين الذين يجري تجنيدهم وتسليحهم وتدريبهم على حين أن الإمام المخلوع قد بقي في مقره الدائم بالقرب من جبل القارة وأسندت إليه مباشرة الشؤون السياسية أكثر من الشؤون العسكرية الخالصة.

وكان الأمير حسن ـ الذي رابط في وادي أملح حيث يوجد إلى الشرق من صعدة مع مجموعة صغيرة من المؤيدين عرفت باسم الجيش الأول ـ القائد الإسمي للجزء الشرقي من البلاد والذي يوجد إلى الشرق من طريق

صنعاء ـ صعدة . وكان إشرافه إسمياً نظراً للافتقار إلى حد كبير الى الاتصالات اللاسلكية من ناحية، وللشخصية المستقلة لكل من نائبيه في القيادة العسكرية من ناحية أخرى . كان أولهما الأمير عبدالله حسن الذي نقل مقر قيادته الى القرب من ضنوان كي يتمكن من الانقضاض على صنعاء ، وللتعامل مع الأهداف الواقعة الى شمال المدينة ، وقد عرف أتباعه باسم الجيش الثاني . أما النائب الآخر فكان الأمير عبدالله حسين ـ ومعه الجيش الثالث الذي تحرك في اتجاه الشمال من منطقة ممر صنعاء ـ مأرب داخل منطقة الجوف وأقام أخيراً مقره الدائم على بعد أميال قليلة إلى الشرق من الحرف .

وإلى الغرب من طريق صنعاء ـ صعدة كانت القيادة العسكرية الميدانية للأمير محمد إسماعيل ومعه الجيش الرابع الذي يرابط في الجبال غرب مدينة الحرف، وكان نائباه ومساعداه في القيادة كلاً من الأمير عبد الرحمن ـ ومعه الجيش الخامس بالقرب من صعدة ـ وأحمد السياغي ـ ومعه الجيش السادس في منطقة حجة. وكانت تلك الجيوش الستة في الواقع مجرد مجموعات من رجال القبائل المسلحين كان بوسعهم الذهاب والمجيء كما يريدون. شكل ـ كل جيش منهم ـ ما يقرب من مائتين إلى ثلاث مئة في الوقت الواحد، ولم يزيدوا عن كونهم مجرد حرس خصوصيين كبيري العدد للقادة العسكريين ليست لديهم أية نظم عسكرية بالمرة . وعندما ينصب كمين أو تشن غارة كان على القادة العسكريين الملكيين إقناع رجال القبائل المسلحين داخل نطاق مناطقهم بتوفير القوة البشرية اللازمة . وقد اعتمد نشاط الملكيين بشكل واسع ـ كما وكيفا ـ على مدى اقناع القادة من ناحية ، ونزوات رجال القبائل من ناحية أخرى .

وقد أحاطت القوات الملكية بصنعاء بدرجة ما من جوانب ثلاثة ـ حيث كانت تتواجد في الجبال من الغرب والشمال والشرق للعاصمة ـ ولكن لما كانت قوات ج ع م تسيطر على مراكز المواصلات ولديها السيادة الجوية وتمتلك شبكة واسعة من التسليح، فإن الملكيين ـ الأقل تسليحاً وتجهيزاً ـ كانوا في

وضع أدنى تميزاً مادياً وتكتيكياً إلى حد كبير. وعلى الرغم من التبجح الواسع والادعاء الكبير فإن أعضاء القيادات العسكرية الملكية قد عزموا ـ سرّاً ـ على تأكيد أمنهم الشخصي فكونوا حرسهم الخاص وزودوه من مخزون أسلحتهم وذخيرتهـم . ولهذا فقد ظلوا في أغلب الأوقات لا يقومون بأي نشاط. وجرت العادة على إصدار بلاغات من جانب المصادر الملكية زاعمة التقدم والإستيلاء على قرى وأراض وأسلحة وأسرى طوال مرور الشهور التالية. ولكن عندما يتم تمحيص تلك البلاغات وفحصها عن قرب فإنها دائماً ما تكون خاوية من أي حقيقة وزائفة. وعلى الرغم من الإعلان «المثير» للأمام المخلوع في ٢٨ مايو بأن الملكيين يأخذون المبادرة مرة أخرى في كل مكان في الهجوم ـ لأن درجة الثقة قد جرى استعادتها بعد هجوم رمضان الشامل ـ فنادراً ما تم القيام بأي نشاط عدائي حربي تخطيطه من جانب الملكيين خلال أشهر الصيف والخريف.

وفي الواقع ساد نوع من الجمود والشلل في كثير من المواقع مرهقة لكل من الجانبين. فلما كانت قوات ج ع م العسكرية قادرة على الاستيلاء على إمدادات الملكيين، وقدرة الملكيين على عزل الحاميات العسكرية الجمهورية ـ حيث عزلت الكثير منها في الجبال؛ فقد بدأ إتخاذ ترتيبات سرية وغير رسمية بحذر شديد طبقاً لقاعدة «عش ودع الآخرين يعيشون». وبهذا لا يتم حرمان أي طرف من الطرفين كلية من الامدادات التموينية الضرورية. وعلى سبيل المثال فقد قام الأمير عبد الله حسين بإجراء اتصال مع القادة العسكريين المصريين في الحزم ولبنة في منطقة الجوف، وعقد هدنة سرية تضمن وصول الإمدادات عبر كل فريق للآخر . كما أنه عقد اتفاقية سرية مع قائد مصري في قارب على أسس مشابهة تضمن أن تظل الإمدادات الملكية عبر بيحان مفتوحة ، وفي المقابل وافق الملكيون سراً على الامتناع عن الهجوم على قوافل إمداد قوات ج ع م في ممر صنعاء ـ مأرب . وبهذه الموافقة المتبادلة فإن قوافل الجمال الملكية شقت طريقها ليلاً في صمت مخترقة الحاميات العسكرية التي

تسيطر عليها قوات ج ع م متجنبة الاستيلاء عليها من جانب تلك القوات أو تعرضها لطائراتها سواء بسواء .

وفي غرب البلاد ساد كذلك هدوء طويل بالنسبة للاشتباكات بين الملكيين والحاميات التي تسيطر عليها قوات ج ع م وسرت الشائعات بأن كلاً من الجانبين كان يتبادل سراً ضمانات الأمان، وأن الكثير من بلاغات المعارك المحلية الصادرة عن الجانبين قد لفقت أعمالاً محدودة لتهدئة المخاوف والشكوك. على أن النشاط الوحيد الذي استمر بقوة ضارية كان هو القصف الجوي ، وحتى ذلك النشاط قد تعرض لفقد جزء من ايجابيته وفعاليته عندما جلا سكان القرى المكشوفة والتي تقع بغير دفاعات في الأودية وذهبوا ليقيموا على سفوح الجبال الأقل إرتفاعاً.

ولم يحصل الإمام المخلوع خلال أي مرحلة من المراحل على التحالف المؤيد له من جانب كل القبائل الزيدية الجبلية ـ للأسباب التي سبق ذكرها ـ ومع أنه عندما كان قادراً على أن يدفع ذهباً وفضة فإن البعض قد بدأ ينتزع الميدان نيابة عنه على مهل. إن هجوم رمضان الشامل الموجه ضد نشاط وقدرة وكفاءة القادة العسكريين الملكيين قد أحدث فيهم اختلالاً طالما أنهم رغبوا في أن يكونوا في الجانب الرابح. إلا أنهم قد وجدوا أن ذلك خياراً صعباً. ففي أول الأمر قاموا بتسليم بعض الأسلحة الصغيرة على سبيل الرشوة. غير أن هذا الاجراء تم العدول عنه لأنه بمجرد أن يُعطى القبلي بندقية فإنه يرى فيها ملكية شخصية خاصة وغالباً ما يختفي سريعاً ليقوم ببيع كل من البندقية وذخيرتها في العربية السعودية حيث يوجد فيها سوق جاهز لمثل تلك السلع، ثم يعود ليطلب بندقية أخرى دون أن يتخذ ثمة إجراء لاسترداد البندقية التي قام للتو ببيعها. وقد حاول القادة العسكريون الملكيون إقناع رجال القبائل «بالانضمام» والبقاء مع جيوشهم الميدانية كل في منطقته، وقاموا بتسليم الأسلحة طبقاً لهذا الشرط، غير أنهم لم يلقوا ثمة نجاحاً يذكر في هذا الصدد. كما حاولوا إغراء رجال القبائل بالتوجه إلى معسكرات تدريب

الأمير محمد حسين. ولكن كان هناك قدر كبير من الشك في الشروع في إرسالهم إلى مناطق تبعد كثيراً عن مناطق سكناهم، وإلى جانب ذلك فإن شيوخ القبائل لم يرغبوا في أن يروا محاربيهم قد هجروا قبائلهم لأن ذلك أضعف من قدراتها القتالية.

إن القليل النادر من القبائل هي التي كانت تحتفظ لنفسها بولاء واحد سواء للإمام المخلوع أو الحكومة الجمهورية ما لم يفرض عليها مركزها أو ظروفها السيطرة الكاملة من جانب أو آخر. ومع أن قبيلة قد تعطي ولاءها في يوم للإمام المخلوع ـ الذي يعلن أن أنصاره قد أصبحوا «على مرأى من صنعاء»، أو بعض المدن الأخرى ـ إلا أنها تبيع في اليوم التالي ولاءها للجمهوريين. وقد نجم عن ذلك الشيء الكثير من التضارب والتناقض في التقارير التي صدرت، الأمر الذي أعطى إنطباعاً بأن القتال يستعر هنا وهناك في أجزاء معينة من البلاد. وأن تلك المناطق تُفقد أو تُسترد يومياً. ولنفس السبب أيضاً كثيراً ما زعم كل من الفريقين بأنه يسيطر على نفس المنطقة من الأرض في نفس الوقت(١). وبشكل عام كان الريف سلبياً، وكانت الحرب تدور بشكل أكبر من خلال البلاغات العسكرية التي تصدر من مقرات القيادات العامة؛ عن كونها تجري بواسطة الأسلحة. فلم يحدث سوى هجوم الملكيين الشامل الذي حظي بدعاية ضخمة ووقع خلال شهر يونية. ومن الصعب القول أنه حدث قتال بالمرة من جانبهم بعد ذلك.

وقد عاود السلال ـ بتأثير عبد الناصر ـ مناوشاته على طول حدوده مع اتحاد محميات جنوب شبه الجزيرة. وتم تزويده خلال شهر يونية بتجهيزات دعائية ممتازة قام باستخدامها على أحسن وجه. وفي الثاني والعشرين من يونيه

---

(١) نلفت الانتباه إلى هذه التحليلات ولو أنها جديرة بالاعتبار إلا أنها في حاجة شديدة إلى اختبارها علمياً واخضاعها للنقد والتمحيص من خلال دراسات تاريخية وميدانية. ومن الأمور الجديرة بالدراسة تحالفات القبائل اليمنية وولاءاتها خلال هذه السنين العجاف والرائعة في آن واحد. ليت أن باحثاً يمنياً يتصدى لها بالدراسة. المترجم.

قامت مجموعة مكونة من أربعة وأربعين من رجال الخدمة البريطانية، وكذلك نساء من العاملات في المقر الدائم لقيادة الشرق الأوسط (الموجودة آنذاك في عدن) بمغامرة تدريبية من لحج. وعند عودتهم أخذوا طريقاً خاطئاً ـ فقد تحركوا على طول درب صحراوي أوصلهم على غير توقع إلى اليمن[1]، حيث جرى إطلاق النار عليهم. ونجحت جماعة منهم مكونة من ثمان عشرة ـ بما فيهم أربع نساء ـ في الهرب وأصيب الآخرون بالرصاص. حيث قتل أربعة وجرح اثنان وأجبروا على الاستسلام. وقد تم تسليم النساء الأربع الأخريات . كن ثمانية ـ وجثث القتلى عبر الحدود للسلطات العسكرية البريطانية. وسُمح لطبيب عسكري بريطاني بالقيام بزيارة الجرحى من رجال الخدمة البريطانية، ثم ما لبث أن أعيد هو الآخر إلى أراضي المحمية البريطانية. وأخذ الرجال الآخرون وعددهم ستة عشر رجلاً كأسرى حرب إلى مدينة تعز. وبعد مفاوضات قام بها القائم بالأعمال الأمريكي ـ جيمس كورتادا ـ تم إطلاق سراحهم في الرابع من شهر يولية في مقابل دفع مبلغ ٧٥٠٠ جنيه استرليني ، لأنه ذكر أن ثلاثة من اليمنيين قد قتلوا خلال المناوشات[2].

ولقد تزايدت العلاقات توتراً بين كل من بريطانيا وحكومة الجمهورية اليمنية، وذلك بسبب عدم الاعتراف البريطاني بالنظام اليمني، وكذلك لأن

---

(١) بالطبع لا يمكن أن يكون ذلك محض خطأ جرت إليه صدفة بحتة عارضة. فجماعة بهذا الحجم والعدد تخرج للتدريب !! فتضل طريقها !! دون أن تكون مجهزة بأحدث الأدوات للارشاد والتوجيه ، يدفع الانسان الى أن يعيد النظر في أمر قدرة القوات البريطانية !! فكما يقول حجة أقبح من ذنب (المترجم) .

(٢) من الثابت طبقا للقوانين والأعراف الدولية أن مجرد قبول مبدأ دفع تعويض ـ وليس الدفع نفسه ـ يعني اعتراف الطرف الذي قبله بمسؤولية الحادث الذي ترتب عليه التعويض. فما بالنا بالدفع ذاته وتسليم بريطانيا به. وهو الأمر الذي يؤكد مسؤولياتها عن الحوادث ـ المترجم.

اليمن ظلت تطالب بأجزاء معينة من أراض تقع داخل الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية. وفي السادس والعشرين من شهر أغسطس - على سبيل المثال - احتج حسن العمري - نائب رئيس الجمهورية ضد غارة بريطانية ذكر أنها شنت على مدينة حريب. وقد نفذت الحكومة البريطانية ذلك مصرحة بأن القوات العسكرية اليمنية قد أجبرت على إخلاء قرية في بيحان كانت قد قامت باحتلالها بطريقة غير شرعية. وقد ظلت مساحة من الأرض المجاورة لقلعة حريب وهي المنطقة المتنازع عليها مصدراً للقلاقل.

وقد بدأت روح اتفاقية الفصل بين القوات تضمحل إلى درجة كبيرة. وقد زعم عبد الناصر أن العربية السعودية تقوم بتزويد الملكيين بأسلحة أكثر حجماً ونوعاً مما كان عليه الحال من قبل. وكان ذلك بالطبع أمراً صحيحاً تماماً. وقد هدد بالاحتفاظ بقوات ج ع م العسكرية في اليمن ما لم تتوقف تلك المساعدات. وذكر راديو مكة في السادس من يونية أن طائرات ج ع م قامت بقصف كل من نجران وخميس مشيط، وكانت المدينة الأخيرة المكان المقترح لإقامة شبكة صواريخ البلدْ هاوند (Blood hound أي الكلب قصاص الأثر) محدثة خسائر في الأرواح. كما قتلت غارة جوية أخرى لطائرات ج ع م - على مدينة جيزان - ثلاثين شخصاً وجرحت تسعة عشر آخرين. وقد احتوت تقارير هذه الحوادث على أسس قوية، وإن كانت أرقام الخسائر مبالغاً فيها. وفي ١٧ يونيه قدمت العربية السعودية احتجاجاً للأمم المتحدة، معربة عن أنها قد تُدفع إلى اتخاذ اجراءات حازمة مضادة للدفاع عن نفسها. وظهر كذلك المزيد من المزاعم أحدها يتعلق بغارة جوية من قوات ج ع م على مدينة أبها - المدينة الصغيرة التي تبعد ستين ميلاً شمال الحدود اليمنية - قصفت خلالها مستشفى. ويتعلق الآخر بالقيام بهجوم جوي على نجران. وفي مؤتمر صحفي سعودي تم التصريح بأن ج ع م انتهكت إتفاقية الفصل بين القوات سواء بالقصف أو بالسماح لقواتها العسكرية بقتال القبائل اليمنية. وقد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها لـج ع م، ولكنها طالما اعترفت بنظام السلال،

فقد صرحت بأنه من المنطقي لقوات ج ع م العسكرية أن تحارب رجال القبائل الذين استمروا في عملياتهم ضد الحكومة المركزية.

وقد رد عبد الناصر بأن المملكة العربية السعودية بتزويدها الملكيين بالوسائل التي تحرضهم على القتال فهي التي خرقت اتفاقية الفصل بين القوات. وطلب من الأمم المتحدة القيام بتقصي الحقائق. غير أن مراقبي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة اليمنية (اليونيوم) كانت لا تستطيع القيام بذلك لأن موقف كل من الجانبين كان لا يقدر أو حتى يرغب في توفير ضمانات الأمن اللازمة لها. وفي الواقع، فإن الأمر شبه المؤكد أن الملكيين عامدين قاموا بتحريك قدر معين من نشاطهم على طول منطقة الحدود الشمالية لليمن لعرقلة عمل مراقبة الأمم المتحدة، لأنه ـ خلال هذه المرحلة ـ كان هناك تدفق كبير من الامدادات العسكرية السعودية داخل اليمن. ولم تعد إتفاقية الفصل بين القوات سوى أن تكون ورقة لا معنى لها إذا كانت في الحقيقة أي شيء على الإطلاق.

وقد نظر القادة الجمهوريون بقلق تجاه العداء المتزايد والمتبادل بين كل من عبد الناصر والأمير فيصل. ذلك لأنهم كانوا غير راغبين في استئناف اندلاع الصدام الشامل مرة أخرى. وكانوا مقتنعين على الأقل خلال ذلك الوقت بما قد حققه لهم هجوم رمضان الشامل من انتصارات. وكانوا يريدون الآن دعم مركزهم لاعتقادهم بأن الوقت كان في صالحهم في هذا الظرف وليس في صالح الإمام المخلوع. وآخذين ذلك في الاعتبار فقد بعثوا بعدد من الرجال لجس النبض في شهري يولية وأغسطس أثمرت في عقد مقابلة سرية في نقطة الجمارك في قرش ـ التي تقع داخل سلطنة لحج ـ بين وفد جمهوري بقيادة محمد الزبيري ـ الذي لم يكن راضياً عن الاعتماد الواسع على قوات ج ع م ـ وبين وفد ملكي يقوده أحمد السياغي. ولم يسفر هذا اللقاء عن شيء، ولكنه مهد الطريق لاجتماعات أخرى لاحقة كان الهدف من ورائها

التوصل إلى حل توفيقي بين الجانبين دون الرجوع إلى أي من ج ع م والعربية السعودية.

وعندما علم عبد الناصر بهذا الاتصال لم يرتح إليه كثيراً لأنه لم يستشر ولأنه كان لا يريد أن يسمح للحكومة اليمنية التي يقدم لها العون والدعم - ولأنه وقع تحت تأثير أنه كان مسيطراً - بأي قدر من حرية التفاوض أو في الواقع بأي حرية تتعلق كلية بالشؤون الخارجية. ولكن وعلى الرغم من عدم موافقته جرت هناك بعض الاتصالات السرية الأخرى طوال العام بين الملكيين والجمهوريين على مستويات مختلفة، وكذلك بين شيوخ القبائل ذوي الولاءات المتعارضة.

وتكشف هذه الاتصالات السرية المكتومة النقاب عن اتجاه يعني أن كلاً من ج ع م والعربية السعودية كانتا لا ترغبان في ذلك؛ وأن كلاً من البلدين قد تقاعس في منح ذلك الاتجاه دعمه وتأييده مدفوعاً برغبته في الزج بالفرق اليمنية المتصارعة إلى أن يقاتل كل منها الآخر. وفي سبتمبر أصرت الحكومة السعودية على أن مساعداتها المادية للإمام المخلوع قد توقفت كلية. ولم يكن ذلك صحيحاً بالطبع. وإن كان تدفقها قد قلَّ بشكلٍ واضح لعدة أسابيع بالقدر الذي يثير انزعاج الملكيين وقلقهم ويجبرهم على الركوع. وعلى الجانب الآخر فقد زعم عبد الناصر أنه قام بسحب ما يزيد على ١٣ ألف مقاتل من قواته العسكرية المرابطة في اليمن وأنه يوشك في استدعاء المزيد. على أن الأرقام الحقيقية للقوة التي كان قد تم سحبها تقل عن نصف هذا العدد. ذلك لأن قوة الحملة العسكرية لـ ج ع م هبطت إلى ما لا يقل عن ٢٢ ألف رجل. ولكن حكومة الجمهورية كانت قد وضعت بحزم في مكانها الصحيح. وقد ذكر كذلك خلال شهر سبتمبر أن المشير عامر - الذي كان مستريباً في حكمة استمرار دعم نظام السلال بمثل هذه التكلفة الباهظة - قام بإجراء اتصالات سرية مع الملكيين ليتعرف على مدى إمكانية اشتراكهم في حكومة

إئتلافية[1]. ولكن الملكيين قد أُرعبوا خلال ذلك الوقت بواسطة الضغط السعودي.

وقد وجدت حكومة الجمهورية ـ دون أن تدرك على وجه اليقين عمق تعقيدات الموقف ـ نفسها الآن مواجهة بسخط من جانب الشوافع. لقد أيد الشوافع بدايةً نظام السلال، لأنهم رأوا فيه وسيلة للتخلص من السيطرة الزيدية التقليدية. وقدّروا أنهم على أقل تقدير سوف يتساوون معهم في ظل الجمهورية الجديدة بتمثيل متكافىء؛ لكنهم بدأوا يدركون الآن أن مجلس وزراء السلال يتكون في معظمه من الزيود الذين يقدمون بدورهم بتعيين الزيود في المناصب الكبيرة وهم الذين كانوا يتميزون بالصلف والسيطرة كما كانوا في الماضي. وقد انزعج الشوافع من تصميم حكومة السلال واعتزامها تهدئة خواطر القبائل الزيدية الجبلية ومحاولاتها احتواءهم داخل الرداء الجمهوري. وبدا كما لو كان السلال لا يأبه بالشوافع وبمصالحهم لأنه يرى بوضوح أنهم أقل أهمية[2]. وخلال شهر أغسطس تم اكتشاف تنظيم سري شافعي يعمل ضد السلال والقهر الزيدي. وحوالى نفس الفترة كُشف النقاب عن جماعة أخرى مناوئة تعمل على قلب النظام تتكون من كل من الشوافع والزيود هدفها تنحية السلال.

وقد أبعد السلال عبد الرحمن البيضاني ـ الزعيم الشافعي البارز ـ عن الحكومة، ولكن قبل أن يحدث ذلك فقد وجه الرجلان نداءات مشتركة لوضع حد للعداء المذهبي. وكان البيضاني قد أوصى على الدوام بضرورة

---

(١) من الواضح أن المشير عامر ما كان له أن يقدم بمثل هذا الاتصال ـ فيما لو صح ـ الا بعد موافقة عبد الناصر وإذنه. كما أنه يثبت في حالة حدوثه رغبة مصر في وضع حد للحرب اليمنية المرهقة. (المترجم).

(٢) لقد أوضحنا الرأي في هذه القضية في تقديمنا للكتاب. ولا نعيد تكراره مرة أخرى. (المترجم).

تضمين الحكومة عدداً أكبر من الشوافع. ولكن السلال على الرغم من دعوته المعسولة إلى المساواة ومُثُله الجمهورية - فباعتباره زيدياً - كان يؤمن بحزم بأن قدر الزيديين أن يحكُموا في حين يُحكَم الشوافع. وعندما أصبحت القبائل الشافعية في الجنوب أكثر قلقاً تباحث السلال - خلال رحلته إلى الخارج في شهر يونية - مع البيضاني في القاهرة للسعي في مناصرته وتأييده. ولكن يبدو أن البيضاني أصر على مواقفه السابقة وألح في ضرورة المزيد من تمثيل الشوافع في الحكومة وفي الوظائف المدنية. ويبدو أن ذلك الاتجاه لم يكن هو الذي توقعه السلال أو أنه الرد الذي كان يسعى في الحصول عليه.

ويبدو أن تلك المقابلة غير المرضية مع السلال دفعت بالبيضاني إلى انتهاج طريق أكثر تطرفاً. فعندما وصل إلى عدن في الثاني عشر من أغسطس ظاهرياً بغرض كسب التأييد لإنشاء بنك للتنمية أدلى بتصريحات سياسية تستنكر حكومة السلال وتنتقد قادة زيديين معينين. ودعا إلى تكوين دولة شافعية مستقلة في جنوب اليمن. وكإجراء انتقامي حرم مجلس رئاسة الجمهورية البيضاني من جنسيته اليمنية في ٢٩ أغسطس متهماً إياه بأنه عميل أجنبي يسعى إلى فصل اليمن شماله عن جنوبه. وقد أُقنع البيضاني بالرجوع إلى القاهرة. وفي ١٧ سبتمبر تم احتجازه والتحفظ عليه. ولو أنه قد أطلق سراحه بعد ذلك إلا أنه ظل خاضعاً لتحديد إقامته في منزله. وقام السلال في السادس من أكتوبر بتعيين كل من محمد عثمان وعبد الرحمن الإرياني كنائبين لرئيس الجمهورية. وكان الرجلان ينظر إليهما باعتبارهما لا يتعاطفان مع آمال الشوافع في الحصول على المساواة.

وعلى الرغم من أن سكان المناطق الخاضعة للسيطرة الملكية لم يمارسوا نشاطاً عسكرياً، إلا أنها كانت فترة قاسية بالنسبة لهم. فقد بدأت التقارير - التي كتبها صحفيون وزوار ولاجئون - تشير إلى أي حد ألقى القتال بظلاله الكثيفة عليهم. فقد عز الطعام نظراً لنفوق قطعان الأغنام خلال الغارات الجوية أو بسبب الانتقام كما أن الزراعة قد اختلت بشدة. فقد لجأت القوات

العسكرية - المصرية واليمنية الجمهورية - إلى سلب المزارع والأراضي المنزرعة التي تمتلكها القبائل المشكوك في أن لها ولاء وارتباطات بالإمام المخلوع. كما وجد في بعض المناطق نقص في موارد المياه حيث أصبحت آبار المياه هدفاً لغارات طائرات ج ع م.

لقد تم قتل الكثيرين على الرغم من أن أحداً لا يعرف على وجه الدقة كم بلغ عددهم وبدأ يظهر إلى حيز الوجود أيتام الحرب المتسولون أشباه الجائعين. وتسببت الغارات الجوية في العديد من القتلى ومات المئات نتيجة لنقص الرعاية الطبية طالما لم تكن لتوجد هناك أية مستشفيات داخل الأراضي التي يسيطر عليها الملكيون بالمرة. وفي الواقع كانت لا تتوفر أية إمكانية طبية نهائياً إلا من ذلك النوع البدائي في معظمها [1] فلشهور عدة كانت المستشفى الوحيدة التي تقدم العلاج لحالات الجرحى الملكيين هي مجرد مستشفى متواضع في نجران في العربية السعودية التي زيد عدد أعضاء هيئة الاشراف بها عدد قليل من الأطباء والعاملين المتطوعين الأجانب. غير أن صعوبة الانتقال في بلد جبلي ليس في معظمها طرق، أدت الى وفاة الكثير من حالات الاصابات الخطرة قبل وصولها الى نجران. وقد وجهت هيئة الصليب الأحمر الدولية نداء الى خمسين دولة بغرض الحصول على معونات مالية وامكانيات طبية. لكن كانت هناك استجابة محدودة وظل الحال على ذلك الوضع الى نهاية عام ١٩٦٣ عندما بدأت تظهر فرق طبية متنقلة بالقرب من الحدود الشمالية لليمن. كما أقيم أول مستشفى ميداني تابع للصليب الأحمر داخل اليمن في الأراضي التي يسيطر عليها الملكيون في شهر نوفمبر في مدينة عقد على بعد أميال قليلة الى الجنوب من نجران.

---

(١) من المؤسف أن الامام المخلوع ورجاله استغلوا الى أبعد حد من نجحوا في استمالتهم الى قضيتهم الخاسرة وعرضوهم للقتل والاصابات دون أن يوفروا لهم أي قدر ولو ضئيل من فرص الرعاية الطبية وبذلك أضافت الامامة الى سوءاتها حتى وهي تسقط الى الأبد صفحات سوداء في تاريخها - المترجم.

وفي نفس الوقت فقد أحدثت بعض الأنباء الأخرى انزعاجاً في المعسكر الملكي. فقد أوردت جريدة الديلي تلجراف البريطانية بتاريخ ٨ يوليه **١٩٦٣** أول تقرير يزعم أن طيران ج ع م قام بإلقاء قنابل الغازات السامة فوق شمال اليمن. وأعلن مراسل الجريدة أنه شهد النتائج بنفسه في قرية ملكية من قَوْمَا حيث لقي سبعة أشخاص حتفهم وعانى خمسة وعشرون آخرون من نتائج ذلك. وقدمت الصور الفوتوغرافية مبرزة الأطفال المصابين بحروق. وقد بعثت الحكومة البريطانية بهذا التقرير إلى الأمم المتحدة. فطلب أوثانت من الجنرال فون هورن تقصي ذلك. غير أن مراقبي الأمم المتحدة لم يكن لديهم سبيل للوصول إلى هذه المناطق الملكية. وقد نفت ج ع م هذا الزعم الواهي بقوة، وصرح الناطق باسم الأمم المتحدة بأن العربية السعودية قد تقدمت بالفعل باتهام مماثل لم يكن في وسع الأمم المتحدة أن تجد ثمة دليلاً يؤيده. وظل الموضوع الخاص بافتراض قيام ج ع م بإسقاط قنابل غازات سامة دون تحريك من جانب كل من الصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة بسبب نتائجه السياسية الخطيرة، إلى أن تم «نسف» هذه القرية بواسطة جريدة بريطانية.

وقد تم استحضار شظايا بعض القنابل التي أسقطت إلى بريطانيا لفحصها وأعلنت وزارة الحرب البريطانية في الثامن من سبتمبر أنها تتكون غالباً من ذلك النوع الذي لا يحتوي على غازات سامة في أكثر الاحتمالات. ويبدا أن الدليل العام على ذلك هو أن أغلفة القنابل صنعت في الاتحاد السوفيتي أما محتوياتها فقد صنعت في مصر. كما أن شاباً يمنياً كان يعاني من الحروق جيء به خصيصاً إلى مستشفى لندن لفحصه وعلاجه وتم التصريح بأنه لا يوجد ما يشير إلى سبب حروقه. وهكذا فقد تم تفنيد مزاعم الغازات السامة. وسرت شائعات بأن مصدراً خبيثاً آخر ـ من المحتمل أنه كان غربياً ـ ربما هو الذي يقوم بصنع مثل هذه القنابل التي أثارت الخلافات والنقاش.

وتواتر أنه كان يوجد هدوء عام في القتال بين الملكيين والجمهوريين. ولكن ذلك تحطم عرضاً عندما تم الإستيلاء على قافلة من قوات ج ع م

خلال صدام جرى إلى الجنوب من صعدة مباشرة قتل فيه حوالي مائة مصري تم التمثيل بجثثهم. وفي البداية كان أي عدد يقتل يمثل بجثته تلقائياً وفقاً للعادة التقليدية اليمنية. ولكن الامام المخلوع وقادته العسكريين وضعوا حدًّاً لهذه السُنَّة بالقدر الذي يقدرون عليه طالما أنهم كانوا يسعون للحصول على عطف وتفهم عالمي لقضيتهم. وقد ذكر أن الصدام قد نُفِّذ بناء على تعليمات الأمير عبد الله حسين عندما نُقضت اتفاقيته السرية مع القائد العسكري المصري في حرف بخيانة من جانب الجنود المصريين. وربما يكون ذلك كذلك طالما أن مواثيق «عش ودع الآخرين يعيشون» المحلية التي تم التوصل إليها لتحقيق أهداف مرحلية قام كل جانب من الجانبين بانتهاكها عندما كان يرى أن ذلك يحقق له مصالحه ويوفر له بعض المزايا.

وفي شهر سبتمبر قام المصريون بهجوم محدود في الجوف من قاعدتهم عند لبنة التي تقع في وادي حميدات حيث كانت توجد لهم حامية كبيرة. وكان القصد من وراء ذلك الهجوم طرد الملكيين شمالاً وسحق وتدمير معسكرات التدريب الملكية المتمركزة على طول حدود اليمن الشمالية. وقد عرض الأمير محمد حسين الذي كان مسؤولاً عن هذه المعسكرات بعض المركبات المدرعة المقاتلة التي استولى عليها وبعض المدافع السعودية وقام باستحضار الفنيين اللازمين لقيادتها. وكان في وسعه أن يقصف بشدة قوات ج ع م العسكرية التي أجبرته على التوقف والانسحاب. وقد كان بعض سائقي عربات الأمير ورجال مدفعيته من أسرى ج ع م الذين أجبروا على إطلاق النيران على رفاقهم.

ولم يصل أول نفر من المرتزقة الأوروبيين الذين تم استئجارهم للقيام بتدريب المتطوعين الملكيين إلى معسكرات الأمير محمد حسين حتى شهر نوفمبر[1]. ولم تسمح كل من الأردن ولا العربية السعودية لرجالها العسكريين

---

(١) طبقاً لما أوردته «دانا آدمز شمدت كان عددهم في البداية إثني عشر مرتزقاً من البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين.

الذين يتواجدون في صفوف الملكيين بالعمل مع المرتزقة جنباً إلى جنب. وقد بدأ عدد من الأوروبيين ـ بعضهم بناء على رغبته الشخصية ـ التعاطف مع قضية الملكيين. وكان أحدهم مما تجدر الاشارة إليه هو بروس كوند[1]، الذي أصبح معروفاً تماماً لدى الكثيرين من الزوار الغربيين. وكان بروس كوند ـ الأميركي الجنسية ـ يعمل ضابطاً في الجيش الأميركي برتبة رائد خلال الحرب العالمية الثانية وذهب إلى الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب وتعلم التخاطب باللغة العربية الفصحى. وزار اليمن عام ١٩٥٣ وسمح له بالبقاء والعمل من أجل الإمام في العديد من الأعمال بما في ذلك البريد وتصميم طوابعه وأعمال تنقيبية عن الآثار. وقد قام بدور الوسيط (المترجم) مع الصحفيين الذين دعوا لحضور المؤتمر الصحفي الوحيد للإمام أحمد عام ١٩٥٧. وعلى الرغم من أنه اعتنق الإسلام فقد طرد من اليمن بعد مرور سنتين فقط على ذلك بتهمة غير معروفة. وبدا كوند لبعض الوقت أنه قد أصبح شخصاً لا ينتمي إلى دولة ما إلى أن تمكن من الحصول على جواز سفر بريطاني في الشارقة. وبعد ثورة اليمن ظهر داخل معسكر الملكيين في نجران لتقديم خدماته إليهم وقد تم قبولها. وكمحب مخلص لليمن شجع قضية الملكيين[2] بالقدر الذي أمكنه غالباً في تبصير ومرافقة الزوار الغربيين خلال رحلاتهم عبر المناطق التي يسيطر عليها الملكيون. لقد كان رجلاً رومانسيا. وربما كان شاذا غريب الأطوار في بعض جوانبه، ولكنه كان متعاوناً إلى أبعد حد.

وقد استمر عداء عبد الناصر مع الأمير فيصل، وفي بعض الأحيان شنت طائرات ج ع م غاراتها على الأراضي السعودية وقصفتها بالقنابل والصواريخ ولكن وعلى الرغم من وقوع بعض الخسائر في الأرواح إلا أنها لم

---

(١) وطبقاً لما أورده ديفيد هولدن في كتابه «وداعا لشبه الجزيرة العربية» فان اسمه طبقاً لما زعمه هو كان بروس ألفونسو دي بربون كوند Bruce Alfonso de Bourbon Conde.

(٢) ليس هذا بطبيعة الحال بالحب المخلص «لليمن» ولكنه للإمامة ولمصالحه معها ـ المترجم..

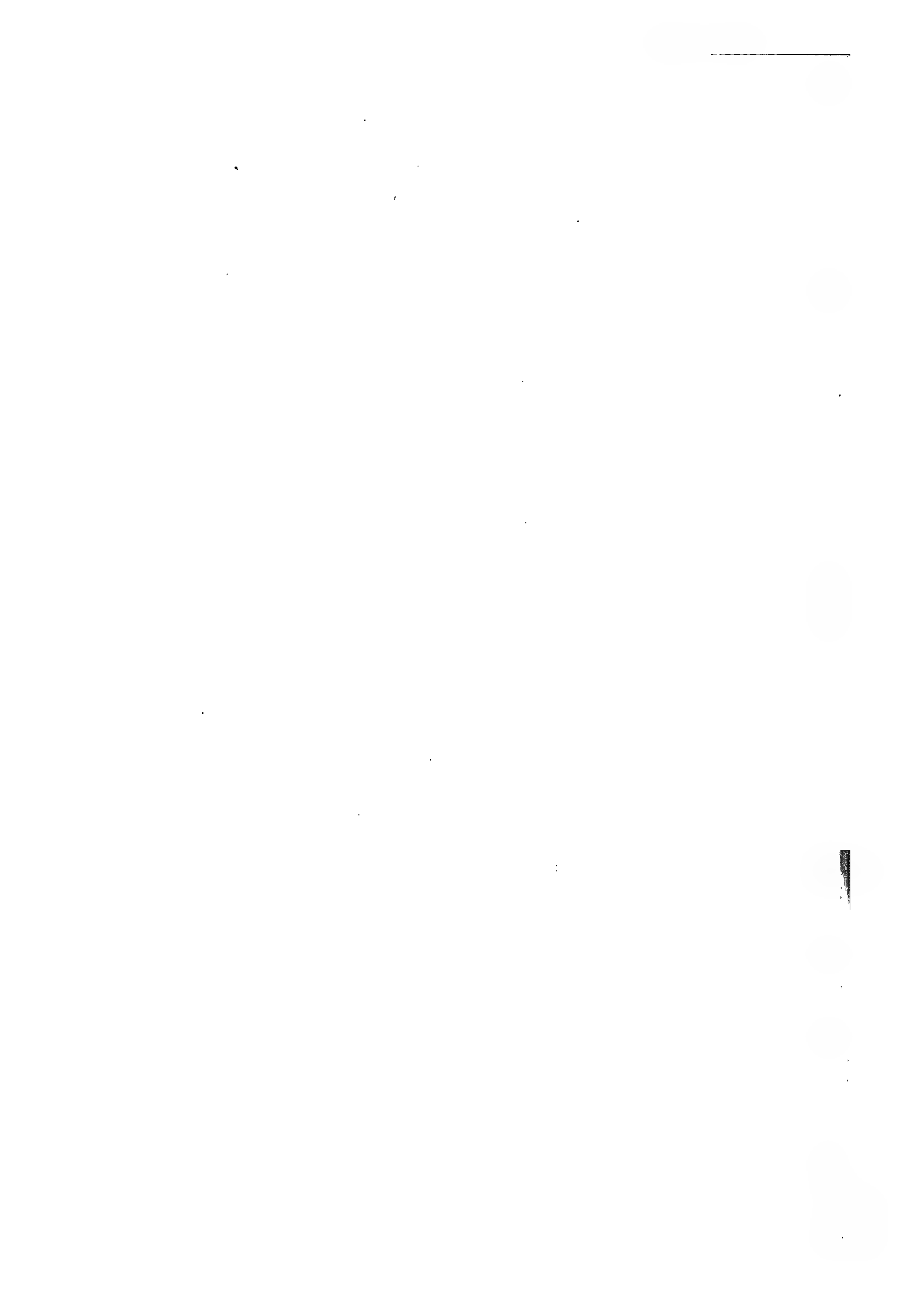
تسبب سوى تخريب حقيقي محدود. ففي غارة شنت على بعض القرى بالقرب من نجران في الرابع من سبتمبر، وفي غارة أخرى وقعت في الحادي والعشرين من نوفمبر على سوق يقع في قوبه تم قتل بعض الأفراد في كل منهما. عندما أرغم دليل قاطع ج ع م على الاعتراف بهجماتها هذه، وقد نسبتها إلى أخطاء في القصف الجوي. وفي نفس الشهر الذي حدث فيه الهجوم الثاني ـ نوفمبر ـ تقرر القيام بشن هجوم شامل ضد الأمير عبد الله حسين ـ الذي كان قد بدأ يتحرس ببعض حاميات ج ع م العسكرية في الجوف، وقد عهد بقيادة الهجوم إلى الفريق أنور القاضي ـ رئيس هيئة أركان حرب القوات العسكرية لـ ج ع م في اليمن ـ ولكن خلال شهر ديسمبر تم الايقاع بقواته العسكرية في كمين في وادي عشية، وجرح رئيس هيئة الأركان بطلقة مدفع مورتر وتم نقله إلى مصر. وقد حل الفريق عبد المحسن كامل(١) مرتجى محله. ولكن هجوم قوات ج ع م كان قد أحبط تاركاً الأمير محمد حسين في موقع أقوى مما كان عليه من قبل في منطقة الجوف.

وقد ذهب السلال كذلك ـ خلال شهر نوفمبر ـ إلى مصر للعلاج بعد إصابته بنوبة قلبية مزعومة. على الرغم من أنه كانت هناك شائعات قوية بأنه كان قد جرح في محاولة جرت لاغتياله. وقد مكث في مصر لمدة شهرين، وأصبح حسن العمري مرة ثانية يقوم مقامه. وكان ذلك يعني أن العام قد انتهى من عمر الجمهورية بغياب رئيس الدولة وبإصابة رئيس هيئة أركان قوات ج ع م في اليمن في المعركة. كما أنه كان عاماً لم يشهد إلى جانب هجوم رمضان من العمليات العسكرية الهامة سوى استثناءات محدودة. حيث قد حل نوع من الجمود العسكري وساد مأزق وتوقف. إلا أنه يمثل ذلك العام الذي تركت فيه الحرب آثاراً بعيدة المدى داخل البلاد.

* * *

---

(١) يذكر المؤلف اسمه عبد المحسن كمال ـ وليس كامل ـ مرتجى وقد قمنا بتصحيحه. المترجم.



الفصل السابع

استمرار المأزق ونقطة الجمود

الأحداث الرئيسية:

١٩٦٤

يناير	عودة السلال من القاهرة
يناير وفبراير	هجوم ملكي محدود
٢٣ ـ ٢٩ ابريل	عبد الناصر يزور اليمن
مايو	نجاح محدود لحملة الانتقام من قوات ج ع م
مايو	تمرد ردفان في الاتحاد الفدرالي لامارات الجنوب العربية
يونيه ـ يوليه ـ أغسطس	هجوم قوات ج ع م الشامل الناجح واجبار الإمام المخلوع على نقل مقره الدائم
٢٥ أغسطس	حادثة شافعية في تعز
١ ـ ٣ نوفمبر	مؤتمر إركويت في السودان
٨ نوفمبر	بدء الالتزام بوقف اطلاق النار
نوفمبر	تنحية الملك سعود وتعيين الأمير فيصل ملكاً على العربية السعودية
ديسمبر	الملكيون يخرقون اتفاقية وقف إطلاق النار
ديسمبر	حوادث شافعية في الحديدة

ديسمبر	تشكيل تنظيم « اليمن الفتاة » من الشوافع وزياراته إلى كل من العربية السعودية وسوريا
١٣ ديسمبر	تأجيل المؤتمر الوطني إلى مالا نهاية
١١ ديسمبر	استقالة أحمد نعمان كرئيس للمجلس الاستشاري التشريعي (مجلس الشورى)
٢٦/٢٧ ديسمبر	استقالة وزارة السلال
٢٧ ديسمبر	السلال يهرب إلى القاهرة

* * *

استمرار المأزق ونقطة الجمود

خلال الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٤ أسرع السلال بعودته إلى اليمن بعد علاجه الطبي في القاهرة كي يتولى الاشراف على سفينته التي لا قيادة لها قبل أن ترتطم بالصخور. وفي الحال قام بإعادة تنظيم البناء السياسي بتكوين مكتب سياسي باعتباره يشكل السلطة العليا في الشؤون السياسية والتشريعية تحت رئاسته. كما نصَّب نفسه رئيساً لمجلس جديد للأمن القومي يتولى إدارة وتسيير دفة الحرب. وقد ضم عدداً من ضباط ج ع م بين أعضائه كان في مقدمتهم اللواء مرتجى رئيس هيئة أركان حرب الحملة العسكرية المصرية في اليمن.

وبعد القيام بذلك أسرع السلال في العودة إلى القاهرة مرة أخرى لحضور اجتماعات مؤتمر قمة عربي حضره ليس فقط عبد الناصر وحسين ملك الأردن ولكن كذلك سعود ملك العربية السعودية وغيرهم. وفي هذا المؤتمر كان في وسع عبد الناصر أن يباعد بين الملك حسين وبين الوقوف إلى

جانب العربية السعودية، ولو أن الأردن لم تعترف رسمياً بعد بالنظام الجمهوري في اليمن حتى شهر يولية. وبذلك توقفت الآن كلية المساعدات الأردنية للملكيين - وهي المساعدات التي كانت قد تضاءلت إلى أدنى حد. ولم يخرج الملك سعود رابحاً كثيراً من هذا اللقاء. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن العربية السعودية كانت تتعرض لمخاطر سيطرتها الاحتكارية على الملكيين. وإن كان اللقاء قد ادى إلى تحسين العلاقات بين ج ع م والعربية السعودية. ففي أوائل مارس قام وفد برئاسة المشير عامر بزيارة للرياض للقيام بإجراء مباحثات مع الأمير فيصل - رئيس الوزراء السعودي - وقادة سعوديين آخرين. وفي نهاية هذه المباحثات أعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين دون إبطاء. وأعلنت كل منهما أنه لا توجد لديها ثمة أهداف في اليمن، وأنهما تؤيدان استقلالها الكامل. مضيفين بحذر بأن كلاً منهما مستعدة على قدم المساواة للتصدي لأي محاولة استعمارية تهدف إلى تقييد حرية الشعب اليمني. وخلال شهر إبريل زار الأمير فيصل القاهرة لإجراء مشاورات حول كيفية وضع حد للحرب في اليمن.

وفي الميدان قام الملكيون - في نفس الوقت - بشن هجوم محدود على أماكن متفرقة خلال شهري يناير وفبراير. وقاموا بقفل طريق صنعاء الحديدة بنجاح لمدة شهر، وعملوا على أن يغلقوا جزئياً كذلك طريق صنعاء تعز. وفي مناطق أخرى شنت الهجمات على حجانة - المدينة الصغيرة التي تقع إلى جنوب شرقي صنعاء - وكذلك على معسكرات جمهورية بالقرب من حريب، وأيضاً على المواقع التي تسيطر عليها قوات ج ع م بالقرب من لبنة في منطقة الجوف. كما جرت محاولة فاشلة للسيطرة على حجة. وأثمرت كل تلك النشاطات في شن الغارات الانتقامية القوية من جانب طيران قوات ج ع م وشيئاً فشيئاً توقفت هجمات القوات الملكية نظراً لانصراف رجال القبائل وعودتهم إلى قراهم لأنهم كانوا قد سئموا القتال؛ ولم يتم تحقيق شيء يذكر. وخلال شهر فبراير ساهمت كل من الجزائر والعراق في محاولات الوساطة سراً وعلانية بفرض التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وقد ظل اتجاه الكثير من القبائل غير واضح وفي يناير ١٩٦٤ صرح مراقب بريطاني[١] ، كان قد قام بعدة زيارات للأراضي التي يسيطر عليها الملكيون - بأنه يعتقد أن قبائل بكيل - التي يعتبرها أكبر القبائل الزيدية - تؤيد الإمام المخلوع ومعها قدر كبير من قبائل حاشد . ولو أنه يعترف بأن جزءاً من القبائل الأخيرة تؤيد الجمهوريين صراحة . كما زعم أن عدداً من القبائل الشافعية قد وعدت البدر بالمساعدة . بينما يشير في نفس الوقت الى أن الكثيرين منها تؤيد القضية الجمهورية بقوة وحزم . ويدعو ذلك الى الاعتقاد بأنه كانت توجد هناك قبائل كثيرة لا تؤيد أياً من المعسكرين على الرغم من التهديدات والوعود . وكان البعض الآخر متذبذباً . ورغبت قلة أخرى في أن تترك وشأنها لا تفعل شيئاً لأي من الفريقين .

وفي الربيع تم انتخاب الشيخ علي الغادر شيخاً لمشايخ قبائل بكيل وآمل الجمهوريون في أن يتمكن من التأثير على قطاع كبير من أبناء منطقة خولان للانضمام اليهم لأن لهم معه بعض التعاملات. غير أن القائد الجديد كان مراوغاً ومُتقلباً شأن غيره من زملائه المشايخ. وكان قد انتخب أساساً لأنه نجح في تحويل وقلب قبيلتين كبيرتين من اتحاد قبائل حاشد وتحويلهم إلى اتحاد قبائل بكيل. وقام الشيخ - علي الغادر - بدور همزة الوصل غير الرسمية بين الملكيين والجمهوريين، وسُمح له بالتنقل من صنعاء إلى القارة بحرية تامة. ولطالما كانت هناك منافسات هائلة بين أكبر تجمعين رئيسين للقبائل، وكان الشيخ عبد الله الأحمر - شيخ مشايخ قبائل حاشد الذي كان قد تم تعيينه حاكماً على حجة وأعلن نفسه خلال هذه المرحلة على أنه جمهوري - قد بدأ يفقد بعضاً من نفوذه. وأخذ - بتقليد يمني حقيقي - رهائن من القبائل التابعة له كدليل على ضمان حسن سلوكهم، غير أنهم سرحوا بواسطة

(١) وهو الفريق ماكلين ، وكان قد كتب ذلك في جريدة «التايمز» اللندنية بتاريخ ٤ يناير ١٩٦٤ .

الرشاوى والدسائس ـ الأمر الذي تركه في مركز ضعيف غير قادر على القيام بتوقيع أي عقاب على المنقلبين.

وقد قام السلال بزيارة للاتحاد السوفيتي خلال شهر مارس طلباً للمساعدات المباشرة[1]، لتخوفه من أن عبد الناصر ربما يريد أن يخلع نفسه من اليمن ويقلل من دعمه وسنده له، حيث أن أي صداقة أو تقارب بين ج ع م والعربية السعودية قد يكون أمراً مضراً بحكومته. وفي شهر إبريل عقد أجتماع للعلماء الزيود في منطقة الجوف تحت رئاسة الأمير محمد حسين كان هدفه الظاهري وضع مسودة دستور ملكي يدعو إلى انتخاب إمام جديد ومجلس وزراء وإقامة قضاء مستقل. وقد دعت هاتان الحادثتان عبد الناصر إلى القيام بزيارة مفاجئة لليمن في ٢٣ إبريل[2]، كانت أول زيارة له لهذا البلد. وقد أبدى قلقه من روح الاستقلال التي ظهر بها السلال خلال زيارته لموسكو ومحاولاته الحصول على دعم مادي مباشر، كما أنه سعى في نفس الوقت إلى التقريب بين الفئات المتصارعة داخل الحكومة الجمهورية. وقد كان من اللازم الرد على محاولات الإمام المخلوع في الحصول على التأييد الكامل من جانب العلماء الزيود والحديث كذلك عن إقامة دستور ملكي، وهي الأمور التي أسفرت عن عوامل قلق واضطراب. وهكذا صمم عبد الناصر على أن يأخذ الموقف على عاتقه.

---

(١) أثمرت زيارة السلال للاتحاد السوفيتي في توقيع معاهدة صداقة بين البلدين في ٢١ مارس ١٩٦٤ مدتها خمس سنوات وقعها السلال عن الجانب اليمني وبرجنيف ـ رئيس جمهورية الاتحاد السوفيتي عن الجانب الآخر. وقد أكدت موسكو اعترافها «بالاستقلال الكامل والشامل للجمهورية العربية اليمنية وسيادتها على التراب اليمني». وذكر بلاغ رسمي مشترك أن موسكو قد وافقت كذلك على أن تقدم لليمن المزيد من المساعدات الاقتصادية والفنية. راجع هوفشتادر، المرجع السابق، ص ١٩٥ ـ ١٩٦ (المترجم).

(٢) صدر بيان رسمي عقب انتهاء زيارة عبد الناصر الأولى لليمن في ٢٩ إبريل أعلن التنسيق بين ج ع م واليمن في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ـ المترجم.

ففي السابع والعشرين من إبريل ـ وبينما كان عبد الناصر يحثه ـ أُجبر السلال على إعلان دستور جديد آخر نصَّ على تشكيل مجلس وزراء ـ يرأسه رئيس وزراء ـ وإنشاء هيئة استشارية تخول سلطات تشريعية[1]. وكان صمود الجائفي هو رئيس الوزراء الجديد ـ الذي كان وزيراً للدفاع في أول حكومة جمهورية ثم بعد ذلك سفيراً لدى ج ع م وأعيد ثانية كل من عبد الرحمن الارياني ومحمد الزبيري ـ اللذين كان لهما تأثيرهما الواسع على قطاعات كبيرة من السكان ـ إلى منصبي نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة على الرغم من أن كلاً منهما كان من أنصار الرأي القائل بوقف كافة المساعدات الخارجية لكل من الجانبين الملكي والجمهوري والقيام بمفاوضات مباشرة للتوصل إلى تسوية من خلال اليمنيين أنفسهم. كما عين أحمد نعمان ـ الجمهوري الشافعي البارز الذي يحظى باحترام واسع ـ رئيساً لمجلس الشورى. وقد بدا أن السلال قد بذل جهداً مضنياً ـ ربما تحت ضغط مباشر من عبد الناصر ـ لمحاولة الجمع بين كل الفرق المختلفة ورأب الصدع الذي يتهدد أمن الجمهورية.

وفي التاسع والعشرين من إبريل ـ في نفس اليوم الذي غادر فيه اليمن ـ صرح عبد الناصر بأنه ينبغي إقامة مجلس للتنسيق بين سياسات كل من ج ع م واليمن وقد استكمل ذلك في ١٣ يولية بواسطة اتفاقية تم التوقيع عليها في القاهرة بين كل من عبد الناصر والسلال للتنسيق بين البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كخطوة في طريق استكمال الوحدة. وطبقاً لذلك الاتفاق كان أي اعتداء يقع على أي من البلدين يعد اعتداء عليهما معاً. وتساهم ج ع م بنسبة ٩٠٪ من ميزانية هذا

(١) وقد نص الدستور اليمني الجديد على أن اليمن «دولة اسلامية عربية مستقلة ذات سيادة» وجرت مناقشة الدستور في اجتماع موسع في صنعاء حضرته كل القوى اليمنية الجمهورية. (المترجم).

المجلس بينما تساهم اليمن بنسبة العشرة في المائة الباقية. وكان لهذا المجلس رئيسان هما عبد الناصر والسلال.

وكان الإمام المخلوع البدر - على غرار السلال - متخوفاً من تلك الصداقة وذلك التقارب المفاجىء بين كل من ج ع م والعربية السعودية. فقد توجس خيفة من أن يترك وحيداً. ولهذا فقد عُقد اجتماع ملكي آخر خلال شهر مايو تحت رئاسة الأمير عبد الله حسين، حضره الكثير من الشيوخ ونوقشت فيه خطط وسياسات المستقبل بالنسبة لحكومة المنفى الملكية. إلا أن هذا الاجتماع لم يثمر في أي شيء ذات بال. وكانت نقطة الضعف الخطيرة في قضية الملكيين هو الافتقار الشامل لكل شيء. ويصدق ذلك تماماً بالنسبة لذلك الأمر الغامض المسمى بالدستور الملكي، الذي كان مقدراً له أن يربط الملكيين معاً ويوفر لهم نوعاً من الوحدة والإدارة المركزية. وعلى الرغم من الوعود التي أعطيت لعبد الناصر من جانب كل من الملك سعود والأمير فيصل فقد استمر تدفق المال والسلاح والامدادات السعودية على الملكيين بكميات كبيرة مكنت الامام وقادته العسكريين من الاعداد للقيام بشن هجوم جديد يهدف إلى الحصول والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي - حتى إذا ما تم التوصل فجأة إلى وقف لإطلاق النار - يصبحون في وضع أقوى للمساومة.

وفي نفس الوقت فقد قام السلال برحلة خارجية للعواصم الشيوعية، ووردت الانباء بأن بنك الكوميكون (السوق المشتركة للدول الاشتراكية) سوف يمنح اليمن تسهيلات بنكية محدودة بسبعة ملايين دولار. كما ستقوم تشيكوسلوفاكيا بتقديم الملابس والأحذية والأدوية والجرارات الزراعية ومعونات لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين. وأن تلك الأسلحة التشيكية لن ترسل عبر مصر ولكن مباشرة إلى اليمن. كما ستقدم ألمانيا الديموقراطية آلات زراعية ومصنعاً للنسيج ومستشفيين مجهزين مزودين بخبراء طب المناطق الحارة. وخلال النصف الأول من شهر يونية قام السلال بزيارة

للصين حيث وقع في التاسع من نفس الشهر معاهدة صداقة مدتها عشر سنوات ـ لتحل محل الاتفاقية السابقة الموقعة في عهد الإمام ـ نصت على تعاون فني وثقافي. وكان لذلك كله أصداء كبيرة، غير أنها لم تكن صفقات واسعة عند التطبيق. فالسلع ذهبت أولاً إلى مصر ولم يسمح إلا لقدر ضئيل بالوصول مباشرة إلى اليمن. وكان خصوم السلال ينظرون إليه على أنه دمية في يد عبد الناصر، ولم تكن محاولاته الرامية إلى اثبات أنه زعيم وطني مستقل أمراً ناجحاً أو موفقاً[1].

ومع ذلك فقد كان عبد الناصر يرى أنه بالقدر الذي يسيطر فيه الجمهوريون على أراض عند أي محاولة لوقف إطلاق النار كلما كان ذلك من صالحهم. وكان أسرع من الإمام المخلوع في القيام بشن هجوم ميداني. وعلى الرغم من أن قوات الجمهورية كانت تتركز أساساً في مواقع داخل العواصم والمدن، فإن عصابات الملكيين كثيراً ما كانت قادرة على أن تقوم بنسف الطرق التي تربط بينها. وقد زودت الكثير من الحاميات العسكرية ـ بغرض الأمن والراحة ـ بطائرات هيليكوبتر. وكان على القوافل التي تتحرك على الطرق أن تحرسها المدرعات والمدافع ويوفر لها غطاء جوي، وخاصة تلك القوافل المتجهة شمالاً إلى كل من حجة وصعدة. وقد زاد عدد أفراد قوات ج ع م العسكرية إلى ٣٦ ألف رجل على الأقل مزودة بعدد كبير من الدبابات والمدافع وطابورين مدرعين متحركين قويين، شكلا بغرض ضمان فرص الهدوء على هذه المناطق المثيرة للقلاقل.

وفي أوائل يونية تحرك طابور في اتجاه في اتجاه حجة وسرعان ما وجد نفسه مشتبكاً في معركة حول بيت غداقة ـ على بعد حوالي عشرة أميال جنوب حجة ـ التي أصبحت المقر الدائم للأمير عبد الله حسين. فقامت الطائرات

---

(١) عاد المؤلف إلى ترديد هذه الفرية ونعتقد أن طبيعة العلاقات الدولية لا يمكن ان تسمح بمثل ذلك (المترجم).

بإلقاء القنابل وقنابل النابالم واطلاق الصواريخ على رجال القبائل. وصُبَّت القنابل على مواقعهم محدثة شقا في صفوفهم دافعة إياهم إلى الهرب داخل ملاجئهم الجبلية. وقد اعترف الملكيون بأنهم خسروا ما يزيد على ٢٥٠ قتيلاً في المعركة التي قتل فيها الأمير علي حسن ـ أحد الأمراء المحاربين. ثم ما لبث أن اندفع طابور مدرع آخر لـ ج ع م في اتجاه الشمال نحو السودة ـ على بعد حوالى عشرين ميلاً شمال شرقي حجة ـ وقد سقطت في أيديهم من خلال استخدام الخديعة والرشاوى. وفي منطقة صعدة تراجع رجال القبائل الملكيين إلى الخلف بأساليب مماثلة. وكانت قوات ج ع م العسكرية قادرة على أن تطلب طائرات ياك YAK II، وميج ١٦، ١٧، واليوشين ٢٨ التي كانت تربض على أرض مطارات اليمن المختلفة، شأنها شأن طائرات توبوليف القاذفة التي بعث في طلبها من مصر محملة بأطقمها وبملاحين سوفيت ـ مشكوك في أمر تواجدهم ـ من ج ع م. كما كانت تستخدم هناك عدداً من طائرات في ٤ ـ Mi 4 الهليكوبتر. وقد اعتادت طائرات ج ع م على أن تقصف بالقنابل الأهداف الصغيرة والكمائن المفرقعة التي كانت تنفجر عند التقاطها والتي تسببت في إحداث الكثير من الخسائر في الأرواح وثبت المزيد من الفزع والهلع. وقد أطلق الملكيون الكثير من نيران مدافعهم الآلية وبنادقهم الآلية وبنادقهم على الطائرات عندما كانت تقترب منهم بدرجة كافية فأسقطوا بذلك حوالي إثني عشر طائرة بهذه الوسيلة على الرغم من أنهم زعموا قيامهم بإسقاط أضعاف مثل هذا العدد عدة مرات.

وقد اندفع رجال القبائل الملكيين إلى ملاجئهم الجبلية متوقعين أن الجمهوريين قد تعودوا على أنهم سيتركونهم يلجأون، إليها فيرتدون عائدين إلى عواصمهم ومعسكراتهم ثانية. ولكن كان الأمر هذه المرة مختلفاً تماماً. فقد عسكرت قوات ج ع م إلى القرب تماماً من الملكيين الهاربين مسيطرة على المرتفعات وحواف الجبال كلما تقدمت إلى الامام مطهرة الأودية والقيعان بانتظام، داكّة القرى بقذائف نيرانها. وتم اصطياد رجال القبائل بقسوة

وعنف في كل من هاتين العمليتين المحدودتين اللتين تسللتا داخل المناطق الجبلية التي لم تطأها أقدام المصريين من قبل. ولا بد أن يكون قد تم قتل العديد من الآلاف قبل أن يأمر القادة العسكريون لقوات ج ع م بوقف القتال والانسحاب. حيث مضت عدة أسابيع قبل أن يتمكن رجال القبائل ثانية من القيام بأي عمل لصالح القضية الملكية. كما تزايد نشاط الطيران المصري في مناطق بعينها وأسقطت القنابل على المدنيين شأنهم شأن الأهداف العسكرية سواء بسواء.

كما عمل عبد الناصر كذلكُ على إثارة القلاقل في الاتحاد الفدرالي لامارات الجنوب العربية. فمنذ ديسمبر ١٩٦٣ قام بتقديم الدعم للثوار مكنهم من القيام بثورة في ردفان في مايو ١٩٦٤. وطوال أشهر الربيع والصيف استمرت إمدادات العربية السعودية في التدفق على الملكيين بوسائل وطرق متعددة. كان أحدها يلجأ إلى اختراق امارة بيحان. وكانت هناك مزاعم بأن ذلك يحدث بمعرفة وموافقة - وربما كذلك بمساعدة فعالة من - بريطانيا. وأضيف إلى ذلك مزاعم كثيرة أخرى بأن هناك مستشارين عسكريين بريطانيين مرتزقة مع قوات الإمام المخلوع. وكان ذلك بالطبع أمراً صحيحاً تماماً، على الرغم من أنهم كانوا يعملون كأفراد وليست لديهم أية صلاحيات رسمية أو تأييد من جانب الحكومة البريطانية[1].

وقد أضيفت مادة جديدة إلى تلك التهم في أول مايو عندما نشرت جريدة الأهرام القاهرية العديد من الخطابات ذكر أنها تم الاستيلاء عليها بالقرب من الحدود اليمنية مع إمارة بيحان كانت تتناول وتتعلق بنشاطات لمنظمة وجدت من أجل توفير الرجال والامدادات للملكيين. وتم تحديد اسم ضابط بريطاني سابق، كما وجدت إشارات تدل على القيام بأعمال تخريبية

(١) تلك هي الحجة التي تتذرع بها دائماً الدول الكبرى في مثل الحالات والظروف، ولطالما تكررت كثيراً كما حدث خلال حرب يونية ١٩٦٧ من جانب الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لطياريها الذين شاركوا في الحرب. (المترجم)

واسقاط أسلحة للملكيين بالمظلات (الباراشوت) وكانت الخطابات موجهة إلى «الرائد كوبر» ـ Cooper ـ كانت مكتوبة باللغة الانجليزية وكان بعضها بتوقيع من يدعى «توني» Tony. الذي كشف النقاب عنه فيما بعد على أنه النقيب طيار أنطوني بويل ـ الذي كان يعمل في خدمة كل من المندوبين الساميين البريطانيين ـ لاتحاد المحميات وهما سير شارلز جونستون حتى يونية ١٩٦٣ وخليفته سير كنيدي تريفاسكي. وكانت كل الخطابات مؤرخة بعد أن كان قد تخلى عن وظيفته[1]. وقد اعترف متحدث رسمي باسم الحكومة البريطانية ـ فيما بعد ـ بأن تلك الخطابات صحيحة. وفي ٢١ يولية صرح رئيس الوزراء البريطاني ـ سير أليك دوجلاس هيوم ـ في مجلس العموم بأن أحداً لم يُخوِّل بويل القيام بتلك النشاطات؛ وأن كلاًّ من المندوبين الساميين اللذين عمل في خدمتهما لم يكونا على علم بشيء منها. وقد رفض النفي البريطاني بشكل واسع، خاصة وأن بويل ظهر فيما بعد في معسكر الإمام المخلوع كمستشار عسكري. وقد استفادت أجهزة إعلام كل من ج ع م والجمهورية اليمنية كثيراً بتلك الخطابات.

لقد برهنت حملة مايو الانتقامية قصيرة الأمد على ما يمكن أن يتخذ ضد رجال القبائل الجبليين غير المنظمين. كما تقرر القيام بهجوم صيفي واسع بهدف تطهير قطاع كبير من المناطق الجبلية التي يسيطر عليها الملكيون والتي تقع ملاصقة للحدود اليمنية في الشمال الغربي والشمال من البلاد. وتقرر أن يتكون الهجوم من شعبتين قويتين بهدف الاقتراب من المقر الدائم للإمام المخلوع وأسره. ذلك المقر الذي يقع بالقرب من جبل القارة. وقد تم تعزيز قوات الحملة العسكرية المصرية كثيراً إلى أن بلغ عدد أفرادها ما يربو على ٥٠ ألف رجل والمزيد من العربات المدرعة والمدافع التي شحنت إلى اليمن

---

(١) ليس أسهل من أن تعطي الدول والحكومات والأنظمة مثل هذه الأوراق التي تثبت خروجه وانفصاله من العمل قبل تكليفه بالقيام بمهمات محددة تخدم أهدافها ومصالحها. (المترجم)

وخصصت لها الكثير من الطائرات لدعمها. وقد اندفع طابور مدرع كبير معزز بنيران كثيفة شمالاً من حجة في أواخر يونية. كما تحرك طابور آخر جنوباً بالقرب من صعدة، مطهرين الأودية خلال زحفهما على مهل وبشكل منتظم.

واستمر هذا الضغط مدة حوالي عشرة أسابيع التقى الطابوران بعدها معاً عند جبل القارة. لقد كانت هناك مقاومة ولكن في السادس والعشرين من أغسطس زعم الجمهوريون أنهم احتلوا المقر الملكي الدائم وطردوا الإمام خارجه. وعند اقتراب الهجوم من نهايته أصبح التنسيق ممزقاً ولم يتم إحكام إغلاق الكمين ـ المصيدة ـ في الوقت المناسب. لقد هرب البدر إلى جبل شيدة بالقرب من نذير عند منطقة لا تبعد كثيراً عن حدود العربية السعودية التي سبق له أن عقد مؤتمره الصحفي المثير فيها في أعقاب قيام الثورة. وعلى الرغم من الاضطراب الكبير وعدم الانضباط والتمرد الذي حدث في صفوف القبائل المؤيدة للهجوم، إلا أنه كان ناجحاً تماماً من وجهة النظر الجمهورية، لأنه وفر للدولة السيادة على الجبال الملكية على الرغم من أنهم لم يقوموا أبسر الإمام ـ الذي كان قاب قوسين أو أدنى من وقوعه ـ كما أن الملكيين في الشمال الغربي قد رُدُّوا على أعقابهم وتم احباط معنوياتهم. وقد زُعم أن المثير من خسائر الأرواح قد تم التنكيل بها. ولم يكن من غير المشكوك فيه تماماً أن آلافاً عديدة قد قتلوا وجرحوا خاصة بواسطة الغارات الجوية. كما تم الاستيلاء على كميات هائلة من العتاد الحربي تم عرضه في صنعاء ومدن يمنية أخرى على الصحفيين الأجانب. وأقام الملكيون معسكرهم لأسرى الحرب بالقرب من وشحة المجاورة للقارة عندما انسحبت قوات ج ع م العسكرية من هذه المنطقة في سبتمبر بعد أن طردت الامام المخلوع منها. وأقيمت بعد ذلك خمس معسكرات مماثلة للأسرى والمحتجزين السياسيين، وسمح بعد ذلك لمندوبي الصليب الأحمر بزيارتهم. كما أقيمت كذلك في نفس المنطقة مستشفى بريطاني صغير لاستقبال الجرحى خلال الليل.

وعلى الرغم من هذه النكسة العسكرية القاسية فإن الملكيين لم يهزموا بالكامل، وأعدوا الخطط للرد عليها. وتم تركيز معسكرات التدريب وتجميعها بعد أن ظلت سابقاً مبعثرة على طول الحدود السعودية ونقلت إلى داخل اليمن. وقد أقيمت مجموعة منها بالقرب من عمارة - التي تبعد ثلاثين ميلاً جنوب شرق نجران - ومجموعة أخرى حول حنجار - تبعد حوالي أربعين ميلاً أخرى إلى الجنوب الشرقي حيث تلتقي الصحراء بكثبان منطقة الجوف الرملية. وكانت تجري تدريبات أولية داخل هذه المعسكرات على الأسلحة المتوفرة بها، ثم يتم إرسال المتطوعين بعد ذلك إلى واحدة من القيادات العسكرية الميدانية. ورجع كثير من هؤلاء الرجال أشباه المدربين إلى بيوتهم ومعهم أسلحتهم الجديدة، وكان سبب ذلك خلال فترة الحرب الأولى أن شروط الخدمة كانت غامضة الى حد بعيد، كما أن القادة العسكريين الملكيين كانوا متسلطين ومستبدين. وفيما بعد تم حث هؤلاء الرجال على أن يخدموا في الميدان لعدة سنوات - أو لفصل واحد على الأقل - ليصبحوا بعد ذلك جاهزين للقيام ببعض العمليات الخاصة عندما يطلب إليهم ذلك. ولكن طوال الحرب كان من الصعب على القادة العسكريين الملكيين القيام بجمع العدد اللازم من الرجال للقيام بعمليات محددة في الوقت المناسب وبالأعداد اللازمة في المكان الصحيح.

وقد نجح كل قائد من القادة العسكريين الملكيين في الاحتفاظ بمجموعة صغيرة من المتطوعين - الذين كانوا لا يزالون أقرب إلى رجال الحرس الخاص - ممن أضيفوا إلى مجموعة المسرّحية الدورية. وكان الدافع الرئيسي من وراء ذلك هو أولاً قتال المصريين - الذين اعتبروا غزاة - وثانياً الشهوة القديمة في القيام بالنهب والسلب. ولم يثبت أن التدريب المتوفر داخل المعسكرات خلف إنطباعاً عميقاً على أولئك الرجال الذين تلقوه. لأنهم على درجات متفاوته انتكسوا وارتدوا إلى أساليبهم القبلية البدائية في القتال التي كانت مرتفعة التكاليف بالمقاييس العسكرية، كما كانت أقل فعالية ضد قوة النيران والتاكتيكات الحديثة.

وقد توفر حفنة من المرتزقة الأجانب على تعليم الملكيين وتدريبهم لفنون القتال، كما كانوا يقومون بإسداء النصح والمشورة للقادة العسكريين في الاستراتيجية والتاكتيك، ولكن العبء كان صعباً. فاليمنيون عامة لا يستوعبون الفكر العسكري الحديث، وغالباً ما كانوا غير قادرين على فهم احتياجاتهم[1]. وكان نصف المرتزقة من الفرنسيين والبلجيكيين ـ الذين كانوا في معظمهم من بين معلمي الأسلحة. وكان النصف الباقي من البريطانيين العاملي على أجهزة الاتصالات والمساعدات الطبية. ولم يتواجد هناك أكثر من خمسين مرتزقاً إلا نادراً يعملون مع الملكيين في وقت واحد. ولكن كوادر صغيرة دائمة كانت مع الإمام المخلوع لتخلع عليه مظهر القائد العسكري وتدير له شبكة اتصال من نوع أو آخر بين قادته العسكريين.

وجاءت المساعدات المادية ـ بالطبع ـ دائماً من العربية السعودية. ولكن كان هناك آخرون يقومون بتقديمها كانوا عملياً من بين خصوم عبد الناصر. وفي أول الأمر كانت هناك الأردن وباكستان ولكنهما سرعان ما وقفتا لتحل محلهما إيران حيث كان شاهها في صراع دائم مع عبد الناصر. كما قدمت مساعدات قيمة من الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية (المحميات البريطانية) وخاصة من جانب حاكم إمارة بيحان. وفي منتصف عام ١٩٦٤ تلقى الملكيون كميات من الأسلحة الصغيرة ـ سوفيتية وصينية أساساً من عيار ٨١ ومدافع مورتر وكذلك مدافع ارتداد عيار ٧٥ مليم[2].

وكان هناك توقف قصير لإمدادات العربية السعودية للملكيين. وخلال الصيف بدأت مساعداتها المالية للامام المخلوع تتضاءل. فبدأ الملكيون

---

(١) ان مثل تلك المزاعم لا تصمد كثيراً أمام أي تحليل علمي أمين. كما أبرزنا في تقديمنا للكتاب (المترجم).

(٢) ربما كانت مثل تلك الاسلحة السوفيتية والصينية من بين الأسلحة التي استولت عليها فلول الامام المخلوع من القوات الجمهورية وقوات ج ع م. حيث يُشَكُّ كثيراً في أن تزوِّد الدولتان الامام المخلوع بها. (المترجم)

يبحثون عن مصدر آخر للمساعدة. فذهب الأمير محمد حسين ـ دون استشارة حكومة العربية السعودية ـ إلى الأردن وإيران ليرى ما إذا كان من الممكن الحصول على مساعدات منهما. كما زار كلا من لندن وروما وبون وباريس. ولم يكن السعوديون يرغبون في أن يقوم الملكيون بأي عمل مستقل دون الحصول على موافقتهم. ولهذا فقد أوقف الأمير فيصل إرسال أمواله إلى الإمام المخلوع. واحتجاجاً على ذلك رفض الأمير محمد حسين أن يعود إلى اليمن إلى أن يتم استئناف ضخ المعونة المالية السعودية. ولعب محمد الشامي ـ الوزير الملكي للخارجية في المنفى ـ دور صانع السلام وأخيراً رقَّ قلب الأمير فيصل. بينما أصر على أن يتعاون الملكيون مع الجمهوريين المنشقين وكذلك رجال القبائل الذين يقفون ضد قوات ج ع م أكثر من كونهم يشايعون الملكيين ويظاهرونهم. وعلى الرغم من أنهم كرهوا هذا الشرط الذي فرض عليهم، فقد أجبرتهم الاعتبارات المالية على أن يمتثلوا له. وكانت محاولتهم الواهية تأكيد الاستقلال عن العربية السعودية ضرباً من الاخفاق كاملاً منذ البداية.

وخلال أشهر الصيف أصبح الشوافع أكثر قلقاً وتململاً وأكثر سخطاً بشكل علني تجاه الأسلوب الذي ظنوا معه أن الحكومة الزيدية المسيطرة تقوم بانتهاكات ضدهم وقد وقعت حادثة رئيسية في ٢٥ أغسطس في مدينة تعز ـ المركز الشافعي الرئيسي ـ عندما أحاطت مجموعة من الجنود الزيود بمنزل الحاكم ـ الشافعي ـ في محاولة للقيام بتنحيته وتنصيب زيدي خلفاً له . وبدلاً من الاستجابة الهادئة لمثل هذا الطلب المهين ـ الذي اعتاد الشوافع على الامتثال له طوال مئات السنين ـ وقف الحاكم بحزم ووجه نداء جماعياً الى جميع الشوافع للقيام بنجدته . وخلال يومين تدفق حوالي ٣٠ الف رجل من رجال القبائل الشافعية ـ ثلثهم على الأقل كانوا مسلحين ـ الى مدينة تعز ـ وربما أنه كان أكبر تجمع شافعي لعدة مئات من السنوات وفرض استعراضهم المفاجىء وغير المتوقع لقوتهم على كل من السلال وحمود الجائفي ـ رئيس

الوزراء ـ الإسراع بالذهاب الى تعز لمحاولة تطويق الأزمة واحتوائها . وقد أعقب ذلك التوصل الى حل توفيقي ، حيث بقي الحاكم في منصبه ، ولكن لم توقع ثمة عقوبات على الجنود الزيديين .

ولطالما قدم الشوافع العديد من المطالب الخاصة بالمساواة التمثيلية في الحكومة ذلك لأن البلاد تضم الكثير من الشوافع مثلهم مثل الزيود. وقد بدا ذلك أمراً عادلاً ومنطقياً لم يشأ كل من السلال وحمود الجائفي الاستماع إليه وفي صنعاء كان حسن العمري يقف بحزم ضد مساواة الشوافع في التمثيل وهدد بإلقاء القبض على أي شخص يجرؤ على اقتراح ذلك أو الاحتجاج عليه علناً. وفي سبتمبر كان أحمد نعمان ـ الرجل الشافعي البارز في الحكومة ـ يقوم بحضور مؤتمر قمة عربي في القاهرة[2] باعتباره رئيساً للمجلس التشريعي ـ مجلس الشورى ـ وكاحتجاج على قرارات السلال رفض العودة إلى اليمن. وفتح ذلك ثغرة بين المذهبين الدينيين في اليمن وأحرج المصريين ـ الذين كانوا سنيين كالشوافع ـ ولكنهم أدركوا في نفس الوقت أن الزيود لا زالوا يسيطرون على البلاد وكان عليهم ـ رغماً عنهم ـ أن يؤيدوا سياسة السلال في هذا المجال.

وقد استمر توقف القتال وعاد الساسة والقادة العرب يفكرون من جديد في إحلال السلام في اليمن . وكان كل من بن بلا ـ رئيس الجزائر ـ وعبد السلام عارف ـ الرئيس العراقي ـ يقومان بدور الوساطة بين عبد الناصر والأمير

---

(١) وقد ذكر مصدر آخر أن المحادثة وقعت في ٥ سبتمبر حينما سيطر الشوافع على المدينة وأطلقوا سراح السجناء السياسيين الشوافع كما مارست لجنة خاصة السلطة في تعز. وكان حاكم مدينة تعز هو الشيخ الواسع نعمان. حول هذه الحادثة وتفصيلات بشأنه راجع، هوفشتادر، مرجع سابق، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ . (المترجم).

(٢) وهو مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة الاسكندرية خلال شهر سبتمبر ١٩٦٤ ـ المترجم.

فيصل[1]، وهما اللذان كانا مسؤولين بحق عن عقد مباحثات السلام التي دارت في إركويت - مدينة تقع على ساحل البحر الأحمر - في السودان بين الأول والثالث من نوفمبر. وكان هذا المؤتمر سرياً حضره وفد جمهوري برئاسة محمد الزبيري وآخر ملكي برئاسة محمد الشامي[2]، كما حضره مراقبون عن كل من ج ع م والعربية السعودية. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق وأعلن أن وقف إطلاق النار سيبدأ بفعالية اعتباراً من الثامن من نوفمبر. واقترح أن يعقد كذلك مؤتمر وطني يضم ٦٣ عالماً، و٦٣ زعيماً قبلياً؛ وتشكيل لجنة تحضيرية تتكون من ١٨ عضواً تجتمع في بعض المدن اليمنية في الثالث والعشرين من نوفمبر لتضع أسس وشروط تسوية الخلافات القائمة. وكان من المفروض أن يطلب إلى كل من ج ع م والعربية السعودية سواء مشتركتين أو مفردتين القيام بتطبيق مقررات المؤتمر الوطني.

---

(١) وقد أسفرت وساطة الرئيسين بن بلا وعارف عن موافقة كل من ج ع م والسعودية في ١٤ سبتمبر على انهاء تدخلهم في الحرب الأهلية اليمنية وأنهما « سيسعيان للبحث عن تسوية سلمية » للصراع الدائر. وقد أذيعت الاتفاقية في بلاغ رسمي مشترك أصدره كل من الرئيس عبد الناصر ورئيس الوزراء السعودي الأمير فيصل - بعد أن ناقشا الأمر في أعقاب اجتماعات مؤتمر القمة بالاسكندرية. وكانت النتيجة الفورية للاتفاق بينهما هي وقف اطلاق النار من جانب كل من الطرفين كما صرحت مصادر سعودية في ١٦ سبتمبر. ولو أنه لم يكشف النقاب عن تفاصيل الاتفاقية فقد عرف أنها تضمنت: ١ - تكون هناك فترة هدنة مدتها ٧ أشهر تمتنع خلالها السعودية عن تزويد أتباع الامام المخلوع بأي دعم مادي أو معنوي. كما تبدأ ج ع م سحب قواتها العسكرية التي تقدر بنحو ٤٠ ألف جندي من مساندة الجمهوريين. ٢ - تسعى كل من الدولتين الى استبدال الامام المخلوع - الذي كان يحاول استعادة عرشه - وعبدالله السلال - رئيس الجمهورية اليمنية - بشخص آخر. كما ينبغي تشكيل حكومة يمنية جديدة تتضمن بعض الملكيين ولكن من غير أعضاء الأسرة الملكية الامامية. راجع: هوفشتادر، المرجع السابق، ص ١٩٦ - ١٩٧. (المترجم).

(٢) ويذكر مصدر آخر أن المؤتمر الذي عقد في اركويت كان يوما ٢٩، ٣٠ أكتوبر. ويضيف بأن الوفدين اتفقا على اجراء استفتاء شعبي للشعب اليمني لتقرير شكل الحكومة اليمنية. ففي المصدر السابق، ص ١٩٨ (المترجم).

وقد أصبح قرار وقف إطلاق النار سارياً في ٨ نوفمبر كما رُتِّب له. ولكن ظل كل جانب من الجانبين حذراً ومتربصاً بالجانب الآخر. ولما لم يكن هناك منتصر أو مهزوم واضح فقد شعر كل فريق بأنه قادر على فرض شروط للسلام. وعلى الرغم من حالة البلاد المتدهورة ـ وخاصة في القطاع الملكي ـ فلم يكن هناك من هو خاسر متوجس قلق يبحث عن السلام ويسعى إليه للسبب العمل الخاص باستمرار الحياة. وفي مؤتمر صحفي في ٧ نوفمبر قدر محمد الشامي ـ وزير الخارجية الملكي في المنفى ـ أنه منذ بداية الحرب قتل نحواً من ٢٥ ألف مصري كان من بينهم ٣ آلاف ضابط، وكذلك ٢٢٠ ألف يمني. وكانت تلك الأرقام مبالغاً فيها، ولكن لم يكن في وسع أحد أن يقوم بدحضها أو تأكيدها على أسس واقعية صلبة. وبالتأكيد كان قد قتل الكثيرون.

ولم ينعقد المؤتمر الوطني المقترح أبداً[1]. فقد تأجل أولاً لمدة أسبوع واحد. وبعد ذلك وفي ١٣ ديسمبر تقرر تأجيله إلى أجل غير مسمى. وكان السبب الذي أذيع تبريراً لذلك هو أنه توجد اختلافات حول مكان انعقاده. وقد رشح الجمهوريون مدينة حرض وأصروا على أن يكون ثلاثة أخماس مندوبيه من بين الجمهوريين. كما أصر الملكيون على أن ينعقد المؤتمر في صعدة ـ مركز التأييد الزيدي التقليدي ـ على أن يكون هناك تمثيل متساوٍ لكل من الملكيين والجمهوريين كما تمت الموافقة على ذلك خلال مباحثات إركويت. وكانت هناك خلافات أخرى وجعلت التصريحات المتتابعة للفريقين الموقف أكثر سوءاً. وفي العاشر من نوفمبر صرح حمود الجائفي ـ رئيس الوزراء ـ أن

(١) كما ساعد على عدم انعقاد المؤتمر استمرار التهم المتبادلة من جانب الفرقاء جميعاً بخرق وقف القتال من أي فريق. كما أخفق مفاوضوه عن كل من ج ع م والسعودية ـ طبقاً لما أوردته تقارير القاهرة في ١٢ ديسمبر ـ من الوصول إلى اتفاق حول نظام يمني انتقالي يعمل على تهدئة الجماعات المتحاربة. ووصلت محادثاتها إلى طريق مسدود. راجع نفس المصدر، ص ١٩٨ ـ ١٩٩. (المترجم).

حكومته مستعدة للبحث في أمر عودة الملكيين ودفع تعويضات معينة لهم، غير أنها لا توافق على إجراء أي تعديل في النظام الجمهوري كعودة الإمام المخلوع أو سحب قوات ج ع م العسكرية من اليمن.

وكرد على ذلك صرح محمد الشامي في ١١ نوفمبر بأن اختفاء الإمامة أمر خارج على أي نقاش، وطلب ضمانات حول ضرورة مغادرة القوات المصرية للبلاد. كما أنه أصر كذلك على أن يترك للمؤتمر الوطني تقرير ما إذا كان على اليمن أن تظل جمهورية أو أن تصبح ملكية دستورية. وصرح محمد الشامي بأنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سريع فإن الملكيين سوف يعودون إلى الميدان من جديد. ومع ذلك فإن كثيراً من القبائل قد غادرت المناطق الملكية وعادت إلى مواطنها في المناطق الجمهورية على أمل أن يتحول وقف إطلاق النار إلى هدنة دائمة. وسرعان ما أدلى القادة الملكيون بالتصريحات الغاضبة والتهديدات. وقد أعلن الإمام المخلوع بأن انسحاب القوات المصرية اجراء ضروري يسبق أي تحرك نحو السلام وينبغي أن يتم قبل اجتماع المؤتمر الوطني. وقد تم الإدلاء بهذه التصريحات المستفزة على الرغم من الموقف السياسي والعسكري المتردي للملكيين. وبالرغم من ذلك فقد جرى خلال شهر نوفمبر لقاء سري في باريس بين الأمير محمد حسين والمشير عامر لجس إمكانيات التوصل إلى سلام بين عبد الناصر مباشرة وبين الملكيين دون اقحام السعودية فيه. ومن المعتقد أن الأمير محمد حسين قد وافق خلال هذا اللقاء على السماح للقوات المصرية بالانسحاب دون أن يجري تحرش بها من منطقتي الجوف والشمال.

وقد حدثت كذلك في العربية السعودية خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ أزمة حيث تم عزل الملك سعود بواسطة الأسرة المالكة، وعُين شقيقه الأمير فيصل ملكاً خلفاً له[1]. وقد كان الملك سعود الذي اشتهر عنه أنه دفع ٢ مليون

(١) وقد أعلن أن فيصلا أصبح ملكاً على العربية السعودية، واعترف به كرئيس ديني للأمة.

دولار لتمويل محاولة لاغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٨ ـ كان عدوّاً لدوداً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة. ولهذا فقد مال إلى تقديم المساعدات السخية للإمام المخلوع محمد البدر. وقد شدد الملك فيصل ـ الرجل الحذر الذي يعرف هدفه وطريقه بوضوح ـ من قبضته على سفه وإسراف الأمراء والتبذير الحكومي. كما استمر في تقديم الدعم المالي للإمام المخلوع ولكن بقدر أقل لأنه شخصياً لم يكن ليرتاح إليه كثيراً. ولم يتفوه الملك أبداً بما يشتم منه تقديم أية مساعدة من شأنها أن تعيد الإمام المخلوع إلى عرشه في صنعاء.

وقد خرق الملكيون وقف اطلاق النار خلال الأيام الأولى من ديسمبر لأنهم تدفقوا عائدين إلى قطاعات من الأراضي كانت قد انتزعت منهم بواسطة قوات ج ع م العسكرية خلال شهر أغسطس. ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن كان قد تم اخلاؤها. وقد استمر هذا التحرك ـ مع بعض المناوشات المصاحبة له ـ خلال شهري ديسمبر ١٩٦٤ ويناير ١٩٦٥. ولم يأخذ عبد الناصر في حسبانه أبداً أن يقوم الملكيون بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار، لأنهم بدوا في وضع سياسي متدهور. وقد جرت محاولات إقناعه بأن يقوم بنفسه بشن هجوم واسع، في ذلك الوقت الذي عاد فيه الكثيرون من رجال القبائل إلى مناطقهم وبيوتهم بسبب حلول فصل الشتاء. كما لم يكن راغباً في استئناف القتال حتى حلول فصل الربيع. وقد ظن أن القيام بهجوم سريع على المواقع الملكية الباقية سوف يؤدي إلى قتل وأسر الإمام المخلوع. وربما أن ذلك كان ممكناً ولكن هجومه الذي جرى التخطيط له على أي حال لم يأخذ أبداً طريقه إلى التنفيذ. ولم يكن الجنود المصريون يجندون الحرب في اليمن خلال فصل الشتاء شأنهم شأن اليمنيين سواء بسواء. ووجد ضباطهم الكثير من التبريرات لتأجيل القيام بهذا الهجوم. وكنتيجة لذلك فقد سُمح للملكيين بالعودة إلى مناطق كانوا قد طردوا منها مؤخراً. وتبلور الموقف العسكري على نحو ما كان عليه قبل شهر أغسطس ١٩٦٤. وبذلك فقد ازداد المأزق العسكري صعوبة وجموداً.

ولم يكن كل شيء يسير سيراً حسناً داخل المعسكر الجمهوري. ففي أوائل ديسمبر هرب ستون منشقاًجمهورياً ، من بينهم ثمانية من كبار الضباط العسكريين وكبار الموظفين ـ كلهم من الشوافع ـ إلى عدن بعد أن أعدوا احتجاجاً في الحديدة، قلعة الشوافع. وقد تم إلقاء القبض على المئات في كل من تعز والحديدة. وكان هناك نزوح واسع للشوافع من صنعاء إلى المناطق الجنوبية في البلاد. ونظم هؤلاء الشوافع المنشقون أنفسهم فيما أصبح يعرف «تنظيم اليمن الفتاة». وجرى إرسال وفد إلى العربية السعودية ليستقبله الملك فيصل ويطلب من سفير ج ع م في السعودية أن يحصل له على إذن بزيارة عبد الناصر كي يضع قضيته بين يديه. ثم ما لبث الوفد أن تحرك إلى بيروت حيث عقد في ٣٠ ديسمبر مؤتمراً صحفياً استنكر فيه نظام السلال، ولكنه أعلن معارضته لعودة النظام الإمامي الملكي. وطالب بإقامة حكومة مؤقتة وانتخاب جمعية تأسيسية لتقرير شكل حكومة البلاد المستقبلة. كما طالب «تنظيم اليمن الفتاة» كذلك بوضع حد لكل المساعدات الأجنبية لأي من الجانبين في حرب اليمن. ودعا إلى سحب قوات ج ع م العسكرية.

وقد كان لخلاف الشوافع والزيـود الجمهوري عـواقب وخيمة عـلى الحكومة. ففي ١١ ديسمبر استقال أحمد نعمان كرئيس لمجلس الشورى، وقرر العودة من القاهرة. ثم ما لبث أن استقال محمد الزبيري وعبد الرحمن الإرياني من الوزارة[1]، متهمين السلال بتنفير الجماهير، وتأييدها الشعب

---

(١) ويذكر مصدر آخر أن التقارير أوردت أن كل مجلس الوزراء الجمهوري المكون من ٢٥ عضواً ـ باستثناء وزير التربية والتعليم قاسم غالب قد قدموا استقالاتهم في ٢٧ ديسمبر، وذكر أن حمود الجائفي رئيس الوزارة المستقيلية رفض إعادة تشكيل الوزارة من جديد. وان استقالة ثلاثة وزراء ـ أذيعت من قبل في ١٢ ديسمبر ـ فسرت على أنها كانت أول عمل احتجاجي ضد حكم الرئيس السلال. وكان الوزراء هم أحمد محمد نعمان ـ رئيس مجلس الشورى ـ ونائب رئيس الوزراء القاضي محمد الزبيري والقاضي عبد الرحمن الارياني ، وقد نشر الوزراء بياناً يستنكرون فيه الحكومة لفسادها ويقترحون اصدار دستور «مؤقت» جديد. وقد ذكر أن استقالة الوزارة تشكل جزءاً

للثورة بسبب الفساد وعدم الكفاءة. واقترحا ضرورة نقل سلطاته إلى مجلس للسيادة يتكون من خمسة رجال لفترة محددة تبلغ عامين. وفي ٢٦ ديسمبر استقال ستة وزراء آخرين . وفي اليوم التالي استقال الباقون جميعاً عدا وزير واحد من الحكومة. وسرعان ما هرب السلال إلى القاهرة ليتجنب الضغط عليه لإجباره على الاستقالة بواسطة هذه المجموعة القوية من السياسيين، ولكي يسعى في الحصول على تأييد عبد الناصر المادي والمعنوي. وهكذا أشرف عام ١٩٦٤ على نهايته برئيس جمهورية متغيب عن البلاد، وبجمهورية بغير حكومة، ثم بهجوم ملكي نشط تماماً.

* * *

= من احتجاج أوسع ضد حكم السلال وللتواجد المستمر في اليمن من جانب. ٤٠، ألف جندي مصري. راجع هوفشتادر، المرجع السابق، ص ١٩٨ ـ ١٩٩. بينما يضيف مؤلف آخر هو ماكرو ابريل في كتابه عن اليمن والعالم العربي، ص ١٣٢ ـ ١٣٣. بأن السلال اصطحب معه في سفره إلى القاهرة نائب رئيس الجمهورية حسن العمري وكذلك عبد الحميم. (المترجم).



الفصل الثامن

شقاق الجمهوريين

أحداث رئيسية :

١٩٦٥

٥ يناير عودة السلال الى اليمن من ج . ع . م .

١٤ الإمام المخلوع يقوم بتشكيل مجلس تمثيلي

٢٥ ـ السلال يشكل

٥ يناير	عودة السلال الى اليمن من ج . ع . م
١٤	الإمام المخلوع يقوم بتشكيل مجلس تمثيلي
٢٥	ـ السلال يشكل الاتحاد العربي اليمني
	ـ نجاحات الملكيين عند جبل رازح وبيت معران
١٠ مارس	سقوط حريب في أيدي الملكيين
أول أبريل	اغتيال محمد الزبيري
١٥	أحمد نعمان يشكل الحكومة
٢ ـ ٥ مايو	مؤتمر خمر
١٢	أحمد نعمان يحل المجلس الجمهوري
٢٤	الملكيون يستولون على صرواح
١٤ يونية	الملكيون يستولون على القفلة معقل قبائل حاشد

٢٨	سقوط حكومة النعمان
١٨ يولية	حسن العمري يشكل الحكومة
٢٠	مشايخ خمر يذهبون الى العربية السعودية .
٢٣	مباحثات الطائف بين المشايخ الجمهوريين المنشقين وبين الملكيين
٢٤	الملكيون يستولون على جحانة
٢٥	الملكيون يستولون على مأرب
١٨ أغسطس	عبد الناصر يعقد اجتماعاً للقادة الجمهوريين في ج ع م .
٢٢ - ٢٤ أغسطس	لقاء جدة بين عبد الناصر والملك فيصل
٢٥	سريان وقف اطلاق النار
سبتمبر	تقليل حجم قوات ج ع م العسكرية في اليمن
سبتمبر	السلال يطير الى القاهرة للعلاج الطبي .

* * *

شقاق الجمهوريين

في الثالث من يناير ١٩٦٥ بعث الوزراء المستقيلون برسالة إلى عبد الناصر أعربوا له فيها عن رغبتهم في إزاحة كل من السلال وحسن العمري نائب رئيس الجمهورية. وفي الخامس من يناير عاد السلال إلى اليمن، وسرعان ما أعلن حالة الطوارىء في صنعاء واعتزم إقامة محكمة خاصة لمحاكمة العديد من الوزراء السابقين ومنشقين جمهوريين آخرين. كما «قبل» استقالة رئيس الوزراء السابق حمود الجائفي، وطلب إلى حسن العمري أن يشكل الحكومة. وبالفعل شكلها حسن العمري، وبوعي منه ضمنها حمود الجائفي والعديد من الوزراء الآخرين الذين استقالوا مؤخراً بطريقة درامية. وقد أعقب ذلك عمليات طرد شاملة واعتقالات لأن السلال سعى نحو إعادة تقوية سلطته. وخلال بضعة أيام وضع خمسة وزراء قدامى من حكومة الجائفي السابقة تحت الحجز والاقامة الجبرية فحدث امتناع عن تسلم العمل شمل أربعة وزراء في حكومة العمري الجديدة. حيث رفض محمد عثمان أن يقبل منصب رئاسة مجلس الشورى كما أن عبد الغني مطهر رفض التعيين في

وظيفة محافظ تعز، وتم طرد أحمد نعمان من منصب المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، وحل محله اسماعيل الجرافي. وفي الخامس والعشرين من يناير أعلن السلال أنه سوف لا يوجد سوى حزب سياسي واحد سيطلق عليه اسم «الاتحاد العربي اليمني».

وقد كان موقفاً شائعاً للرئيس الذي كان عليه أن يجابه الهجوم الملكي الذي تصاعد بشدة ويرده على أعقابه. وقد بلغ حجم قوات ج ع م العسكرية حوالي ٤٨ ألف رجل، كما تم شحن مركبات مدرعة سوفيتية جديدة ومدافع وطائرات بواسطة السفن من مصر. ولكن الجيش اليمني ذاته كان لا يزال تنظيمه هزيلاً وضعيفاً سيء التدريب والتسليح، ويقل عن ستة آلاف رجل على أحسن تقدير[1]. لقد صدرت الكثير من القرارات بشأن قوات جيش الدفاع اليمني، ولكن عدم الموافقة والتعويق المتعمد المصري الذي صاحبها أدى إلى عدم تحقيق الشيء الكثير[2]. وعلى سبيل المثال ففي شهر أكتوبر ١٩٦٤ اجتمع مائتان من شيوخ القبائل الذين ادعوا بأن ولاءهم للقضية الجمهورية في مدينة صنعاء. وناقشهم السلال في أمر رفع عدد المحاربين من بين رجال القبائل إلى ٢٠ ألف للمساعدة في قتال الملكيين. ولم يُتخذ شيء لتطبيق هذا القرار بسبب الاعتراض المصري. غير أن مثل هذا الاجتماع خلال ذلك الوقت أثمرت في وجود دعاية طيبة وفي هلع الملكيين. وفي التاسع من يناير قام السلال - في محاولة منه لوضع الجيش والأمن الداخلي على أسس قوية - بإعادة تشكيل مجلس الدفاع القومي. الذي ضم رئيس

---

(١) الرقم المذكور يمثل القوات العاملة فعلاً في الجيش اليمني. يضاف إلى ذلك أنه كان يوجد حوالى ما بين ٦ آلاف و ٨ آلاف يمني مساعد يعملون مع قوات ج ع م يضمون جمعاً غفيرا من العمال وخدم المعسكرات.

(٢) يشك كثيراً في صحة هذا الزعم خاصة وأنه من بين الأهداف الهامة لقوات ج ع م المساعدة في خلق وتطوير جيش يمني قوي وسليم وهو الأمر الذي بدأ حتى من قبل الثورة وطوالها. (المترجم).

الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية وشؤون القبائل ورئيس هيئة الأركان وغيرهم من كبار ضباط الجيش وشيوخ القبائل تحت رئاسته. وقد خول سلطة تطوير واصلاح الجيش اليمني ورفع مستوى القوات الأخرى المماثلة باعتبارها أمراً لازماً للدفاع عن البلاد.

وفي الجبال كان الامام المخلوع محمد البدر ومعه رئيس وزرائه الأمير حسن يقومون بإعداد جبهة سياسية بغرض الدعاية والاستهلاك العالميين. فقد أعلن في ١٤ يناير أن الإمام قام بتشكيل مجلس تمثيلي لمدة محددة تحت رئاسة علي عبد الكريم الفضيل. وتتفرع عن ذلك المجلس عدة لجان منفصلة تكون مسؤولة عن الادارة والدفاع والشؤون السياسية والقانونية. على أن الملكيين لم يكن لهم في يوم من الأيام حكومة فعالة. ولهذا لم تكن لهم القدرة على إدارة وحكم أي منطقة قاموا باحتلالها ولا حتى كان لهم فيها تأثير واضح. وتبعاً لذلك لم تكن هناك ثمة تهديدات حقيقية لمزاحمة قوة حكومة النظام الجمهوري.

وحوالي ذلك الوقت كان قد هاجر الكثير من السكان بسبب غارات قوات ج ع م الجوية النشطة. وأقام الإمام المخلوع واتباعه ـ بما فيهم رئيس الوزراء والقادة العسكريون الملكيون الميدانيون ـ في كهوف جبلية تسببت ـ نظراً لبعثرتها داخل الجبال ـ في إحداث مشاكل اتصالات خطيرة. كما لم يوجد أبداً هيكل قيادي مقنع كذلك لم توجد هيئة عامة تتولى التخطيط والمتابعة المنتظمة للقتال، ولا كذلك تنظيم جيد يتولى عملية إمدادات الملكيين. وكثيراً ما ارتبطت القبائل الزيدية وتعلقت باستقلالها الفردي تستنكر وتقاوم فرض أي سلطة، وكان على الإمام المخلوع لكي يحتفظ بتأييدها أن يتعامل معها بحذر شديد. وكانت متابعة الملكيين للحرب تخضع بالضرورة للظروف والنزوات والصدفة العارضة وفقاً لقاعدة «اضرب أو اترك» وقد شعر محمد البدر الآن بأن اللحظة قد حانت كي يضع مع أتباعه إطاراً لهيكل حكومي.

وفي محاولة من جانب الامام المخلوع لكسب تأييد المنشقين الجمهوريين

والمترددين أعلن الآن «ميثاق وطني» وعدهم فيه بالعفو الشامل. كما وعد الشوافع - كمحاولة منه لجذبهم إليه - بالمساواة وحرية التعبير والنشر في إطار الشريعة الإسلامية. كما طالب بسحب قوات ج ع م العسكرية. ودعا إلى حق تقرير المصير لشعب اليمن مصرحاً بأنه سوف يعمل على إقامة ملكية دستورية تمنح السلطة لمجلس الوزراء وكذلك لهيئة شورية - استشارية. كما أعلن كذلك أن أئمة المستقبل سيجري انتخابهم بواسطة الشعب. وفي الواقع العملي لم تحدث تغييرات تذكر. فقد احتفظ الإمام المخلوع بالسلطة المطلقة - على الرغم من أنه كان خلال هذه المرحلة رجلاً مريضاً خائر القوى - وقد حجب كل ذلك ظهور الأمير حسن رئيس الوزراء الملكي الذي كان يعاونه الأمير محمد حسين.

وقد استمر الهجوم الملكي الذي كان قد بدأ في ديسمبر ١٩٦٤ - بصورة متفرقة في معظم الجبهات حتى شهر يولية ومكن الملكيين من احتلال مساحات كبيرة كان يسيطر عليها الجمهوريون من قبل أو كان لهم نفوذ فيها. وقد عزيت تلك النجاحات الملكية ليس فقط إلى نشاط القادة العسكريين الملكيين الفردية في الميدان، ولكن كذلك إلى الدعم المالي والعسكري المتزايد من جانب كل من العربية السعودية وإيران - تلك البلد الأخيرة التي منحتهم تسهيلات مالية واسعة لتمكنهم من شراء ونقل الامدادات. لأن الإيرانيين - كمسلمين شيعة - لهم نفس المذهب الديني للزيود اليمنيين .كما أن الشاه رأى في طموحات عبد الناصر خطراً يتهدده شخصياً بالقدر الذي يتهدد بلاده. كما استمر كذلك تأييد الملكيين من جانب الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية - الواقعة تحت الاحتلال البريطاني. وقد احتجت حكومة الجمهورية لدى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بسبب مساعدات الملك فيصل للإمام المخلوع، مصرحة أنه بدونها كان سيتم سحق الملكيين وهو الأمر الذي يعتبر صحيحاً إلى أبعد حد. وأخيراً وفي شهر يونية أكد الملك فيصل أنه يساعد الملكيين بهمة وأنه سيواصل ذلك طالما أن مصر لم تحافظ على اتفاقية وقف اطلاق النار، الذي هو نفسه لم يكن ليحافظ عليها أو يحترمها.

وقد أحرز الملكيون خلال شهر يناير انتصارين كبيرين في الأجزاء الشمالية من اليمن. وذلك عندما استولوا على مرتفع صخري عالٍ يعرف باسم جبل رازح في الشمال الغربي إلى القرب من الحدود السعودية، ثم آخر بعد ذلك يعرف باسم بيت مران الذي يقع على بعد ٢٠ ميلاً شمال شرقي صنعاء. وفي محاولة يائسة تجمعت قوة جمهورية كبيرة تتكون من حوالي ٧٠٠٠ جندي من قوات ج ع م يدعمها ٣٠٠٠ من القوات اليمنية المساعدة بالقرب من ميدي على الساحل بغرض القيام بتحركات تهديدية ضد مدينة جيزان وسرعان ما تحولت ضد قوات الملكيين الاقتحامية، غير أن كل محاولاتها للتوغل داخل الجبال تم وقفها.

وقد صرح الملكيون في العاشر من يناير أن ٥٠٠ من قوات ج ع م العسكرية قد قتلوا عندما شن الجمهوريون حملة انتقامية ضد قبيلة حارث بالقرب من صعدة وقبيلة نَجَمْ في بيت مران بعد أن حولت هاتين القبيلتين من ولائهما للجانب الآخر وانضمتا للملكيين. وقد قدَّم هاشم بن هاشم - وزير الاعلام الملكي في المنفى - خلال زيارته لعدن في الثالث عشر من يناير تفصيلات لمعارك رازح - التي كانت ملاصقة للمقر الدائم الجديد للإمام المخلوع. وقد زعم أنه شارك فيها ما يزيد على ستة آلاف من الجنود المصريين واليمنيين، قتل منهم ١٠٠٠ من قوات ج ع م، كما أن ٣٣٥ - بما فيهم ١٧ من ضباط ج ع م، ٢٥ ضابطاً يمنياً قد تم أسرهم. ولم يعترف سوى بمائة قتيل من جانب القوات الملكية. وقد تم تكذيب هذه الأرقام من جانب الجمهوريين، ولكنها دفعت بالمشير عامر إلى أن يعلن أن العدد الكلي لقتلى قوات ج ع م في اليمن منذ عام ١٩٦٢ يبلغ ١٠٥ ضباط ، ١٥٠٢ جندي.

وقد انتهز هاشم بن هاشم فرصة تواجده في عدن فوجه نداء إلى المنظمات الدولية لمساعدة «مئات الآلاف من اليمنيين الذين لا مأوى لهم، والجوعى والمعوزين نتيجة للتدخل المصري». كما صرح بأن الإمام المخلوع قام بدعوة وفود إسلامية من كل أرجاء العالم لحضور «مؤتمر إسلامي» في مقره

الدائم الجديد في الكهوف بالقرب من جبل ندير. كما زعم وزير الاعلام الملكي في المنفى كذلك أنه في ٢٣ يناير أسقطت طائرات ج ع م قنابل الغازات في منطقة بيت مران فقتلت حوالى ٢٠٠ شخص. وقد أعيد طرح مسألة استخدام ج ع م لقنابل الغازات مرة أخرى من جانب الجمهوريين المنشقين الذين وصلوا إلى عدن في أوائل فبراير، ولكن في ١٣ فبراير تردد أن الصليب الأحمر الدولي قد رفض طلب الملكيين لبحث هذه المسألة. ويبدو أن ضغوطاً سياسية مكتومة قد بذلت بغرض طمس مثل هذه المسألة.

وبعد فترة من التوقف اشتعل القتال ثانية في جنوب شرقي اليمن، وتزايدت شدة الضغوط الملكية إلى أن تم استيلاؤهم الناجح على قلعة ومدينة حريب بالقرب من حدود إمارة بيحان آخذين حاميتها العسكرية الجمهورية على غرة. ثم بالتعاون بعد ذلك مع القوات الملكية القادمة من الشمال فقد دفعوا بالمدافعين عنها في اتجاه الغرب إلى أن انسحبوا إلى حقلة وهي منطقة ممر جبلي. وقد كانت حريب ـ التي ظلت في أيدي الجمهوريين منذ مارس ١٩٦٣ ـ أول مدينة استولى الملكيون عليها عنوة، فرفع ذلك من روحهم المعنوية. وفي منتصف إبريل قامت قوة مشتركة من قوات ج ع م والقوات اليمنية ـ قادمة من حقلة بهجوم مضاد لاسترداد حريب ولكن ذلك الهجوم قد أخفق وظلت المدينة والقلعة في أيدي الملكيين.

وقد استمر القتال المتقطع خلال الربيع في الأجزاء الشمالية من اليمن مع ضغط الملكيين في التقدم حيثما وحينما يقدرون. وفي الشمال الشرقي كان لدى الأمير محمد حسين الآن قوة لا يستهان بها من المتطوعين المدربين، وحفنة قليلة من مدافع الميدان والمدافع المضادة للطائرات والمضادة للدبابات. وكان في وسعه إحباط محاولة من جانب قوات ج ع م لقطع طرق الامدادات القادمة من العربية السعودية في منطقة وادي حميدات. وقد تم احباط ذلك الهجوم أساساً لأن المصريين عملوا على أن يظلوا إلى أبعد حد ممكن داخل

مركباتهم المدرعة وكذلك لأن الممرات الجبلية كانت غير مناسبة للمدرعات والعربات.

ولكن ذلك كله لم يكن طريق الملكيين. فقد تكبدوا خسائر ضخمة في الأرواح خلال هجماتهم وغاراتهم بسبب تفوق نيران قوات ج ع م والغطاء الجوي المتوفر لها. كما أن التنسيق والتحرك بين المتطوعين الملكيين في ساحات المعارك قد خلف وراءه الكثير من الإصابات، وتسبب في رفع نسبة الخسائر في الأرواح وفي فرص هزائمهم. ففي السابع من يونيه صدّت قوات ج ع م وسحقت هجوماً ملكياً في الشمال الغربي بالقرب من الحدود السعودية في منطقة حرض. وفي الرابع عشر - في عمل مشابه - ذُكر أن ٤٩ من جنود الامام المخلوع قد قتلوا، وتم الاستيلاء على كميات من الأسلحة في محاولة غير ناجحة لتسلل رجال وامدادات - بالقرب من برط - من الجنوب إلى الشرق.

كما أن مجموعة أخرى من الملكيين - تحت قيادة الأمير عبد الله حسين - قد ركزت ضغطها بالقرب من صنعاء. فقد تجمعوا من الجبال الشرقية ونجحوا في قطع الطريق من صنعاء إلى الحزم حيث كانت توجد واحدة من أقوى حاميات ج ع م العسكرية في منطقة الجوف. وقد نجح هجوم كثيف مضاد لقوات ج ع م في اعادة فتح الطريق مؤقتاً. ودفعوا برجال القبائل إلى التقهقر متكبدين خسائر جسيمة. ولكن الأمير عبد الله حسين عمل على إعادة اغلاق الطريق مرة ثانية بعد مرور مدة أسبوعين فيما بعد.

وإلى الشمال الغربي من صنعاء قام الملكيون من حين لآخر تحت قيادة الأمير عبد الرحمن بإغلاق الطريق المتجه شمالاً إلى صعدة على مسافة تبعد ١٥ ميلاً من العاصمة. بينما إلى الجنوب الشرقي زحف الأمير عبد الله حسين ضد جحانة التي سقطت في يده بعد أسابيع من القتال في الرابع والعشرين من يولية. وفي نفس الوقت تجمعت القوات العسكرية الملكية في ممر صنعاء - مأرب. وفي ٢٤ مايو استولت على موقع الجمهوريين في صرواح. وفيما بعد

ركزوا هجومهم على مدينة مأرب التي سقطت في يد الأمير عبد الله حسن في ٢٥ يولية وقد كانت تحت السيطرة الجمهورية منذ فبراير ١٩٦٣. ومع أنها كانت خالية لأن سكانها ظلوا يعيشون داخل الجبال المحيطة، إلا أنها كانت كسباً مؤزراً للملكيين. وفي ١٤ يونية استولوا على مدينة هامة أخرى في الشمال الغربي وهي مدينة القفلة المعقل التقليدي لقبائل حاشد.

لقد شكل هذا الهجوم الملكي - الذي استمر ستة أشهر - نجاحاً واسعاً. وقد زعم أنه بحلول شهر أغسطس ١٩٦٥ استرد الملكيون أكثر من نصف الأراضي التي كان يسيطر عليها الجمهوريون. ومهما بدا أن ذلك ليس صحيحاً تماماً فمن المحتمل أنه بواسطة هذه العمليات كان نصف البلاد تقريباً في أيديهم. فقد استولوا على عدة أهداف رئيسية وهي حريب. ومأرب وصرواح والقفلة. كما استولوا على كميات كبيرة من الأسلحة والمركبات والمعدات وأسروا عدة مئات من قوات ج ع م. وباستثناءات قليلة أسفر الهجوم والهجوم المضاد لقوات ج.ع م عن اخفاق أو نجاح محدود على أحسن تقدير.

وفي أوائل ذلك العام تولى الأمير محمد حسين رئاسة كل الجبهة الشرقية في اليمن بدلاً من الأمير حسن - رئيس الوزراة الملكية - الذي كرس جهده الآن كلية للشؤون السياسية نظراً لأن الإمام المخلوع - على الرغم من نجاح الهجوم الملكي - كان رجلاً مريضاً محبطاً. وتنسب معظم هذه الانتصارات - على الأقل في الجزء الشرقي من البلاد - للأمير محمد حسين، الذي كان الشخصية القيادية في تدريب وتنظيم وتجهيز المتطوعين. كما كان فعالاً في اقناع الكثيرين بالموافقة على الخدمة لمدة عام في الميدان العسكري. وأخيراً فإن قدراً من شكل التنظيم العسكري قد بدأ يظهر. فقد كانت لا تزال هناك ستة «جنيوش» رئيسية تعمل في الميدان وربما وصل عددها الآن إلى سبعة إذا كان من الممكن حساب جماعة الأمير محمد حسين الخاصة، على الرغم من أنها - حسب ما توفر لدي من معلومات - لم تُعط أبداً رقماً رسمياً. وكان لكل واحد

من هذه الجيوش الميدانية ما يقرب من ألفين من الجنود المسلحين شبه المدربين. ولأول مرة كان لقادة هذه الجيوش شيء يردون به على القوات الجمهورية في الوقت والمكان الذي يريدونه. وكان يدفع للجنود اليمنيين الملكيين مبلغ بسيط من النقود للوفاء بمطالبهم الأمر الذي وفر لهم دافعاً مادياً إلى حد معقول. على الرغم من أن بعض القادة العسكريين كانوا لا يزالون يفرضون عقوبات قاسية في بعض الأوقات.

لقد كانت قوات ج ع م العسكرية في حالة سيئة فقد تكبدت الكثير من الخسائر في الأسلحة والمركبات والرجال. ولم تكن في حالة تسمح لها باستعادة بعض الأراضي التي خسرتها مؤخراً أو لتقوم بأي شيء بغرض الهجوم. فقد كان عبد الناصر في حاجة ماسة إلى فرصة لالتقاط الأنفاس، وكان ينظر بجدية تامة لسحب قواته النائية وتركيزها جميعاً في المنطقة الساحلية لكل من مثلث تعز صنعاء الحديدة. وقد تم إنقاذه من ذلك الموقف الذي يمس هيبته بدهائه في استثمار وقف إطلاق النار في الوقت المناسب تماماً. وهو الموقف الذي وفر له الوقت الذي كان في مسيس الحاجة إليه كي يعيد تجميع وتجهيز وتدعيم قواته المنهكة بقوة.

لقد خاب ظن شعب اليمن في زعامة عبد الناصر وسيطرته[١]. فبعد اجتماع لكبار شيوخ القبائل في مارس ـ قبائل كل من حاشد وبكيل ـ في لحظة وئام نادرة، وأصدروا إنذاراً نهائياً[٢] مشتركاً طالبوا فيه بانسحاب

(١) هذا القول ليس بصحيح على الاطلاق. ويستطيع الباحث أن يقول بثقة. ومن خلال معايشة فعلية مع الشعب اليمني .. بأن شعباً عربياً لم يبلغ في درجة حبه وايمانه وتعلقه بزعامة عبد الناصر قدر الشعب اليمني. (المترجم).

(٢) وقد زعم خلال ذلك الاجتماع أن قبائل حاشد تستطيع أن تضع ٣٠ ألف محارب مسلح في الميدان. وأن قبائل بكيل يمكنها كذلك تجنيد ٨٠,٠٠٠ الأمر الذي أثبت إلى أي حد تتفاوت هاتان القبيلتان في العدد والقوة من خلال الدسائس القبيلة وتغيير الولاءات.

القوات العسكرية المصرية واعدين بأنه لن تتخذ ضدها أية اجراءات إذا ما تم ذلك. ومع أن بعض عناصر القبيلتين كانت مشايعة للجمهوريين، فإن الغالبية قد حاربت مع الملكيين في هجوم الإمام المخلوع الأخير. وكان أولئك الجمهوريون الذين يؤيدون عبد الناصر وسياسته بقوة قليلي النفع بالنسبة له في هذا الوقت بسبب الشقاق الرئيسي داخل صفوفهم. وقبل قليلون منهم ـ على شاكلة السلال المخلص ـ سياسة ج ع م، على حين كان هنالك كثيرون ممن تبنوا فكرة وضع حد لكل المساعدات الخارجية لأي من الجانبين، وكانوا يميلون إلى قيام اليمنيين أنفسهم بالتفاوض فيما بينهم بشأن التوصل إلى تسوية سلمية. وقد بدأت تظهر قوة ثالثة. وبدا أنها بدأت تكسب تأييداً ليس فقط في صفوف مثقفي الثورة ولكن كذلك الآن بين صفوف القبائل سواء بسواء.

وفي أوائل ١٩٦٥ غادر محمد الزبيري ـ الذي بدأ يمثل رمز القوة الثالثة ـ وذهب إلى الجبال في الشمال في منطقة برط حيث شكل تنظيماً سياسياً عرف باسم «حزب الله» وكان ذلك التنظيم يهدف إلى العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للحرب، وجذب الكثير من الجمهوريين المنشقين الذين أصبحوا وقد زال عنهم وهمْ السلال. وقد راع الزبيري ـ الذي كان وزيراً في حكومة الجائفي حتى استقال من ديسمبر ١٩٦٤ ـ الفساد المستمر والعجز العام في الأمن في ظل نظام السلال. ورأى أن الحكومة لا تعدو أن تكون خاضعة لـج ع م. كما أفزعه كذلك أن الإصلاحات الموعودة غالباً ما لم تكن توضع موضع التنفيذ. كما أنه لم يرتح كثيراً للوعود والجهود الخلابة والمعسولة لحكومة العمري. وكان هدف الزبيري الرئيسي هو أن يشكل ويحتفظ بوجود حزب «وسط». وقد حاول أن يشرع في تنفيذ هذه الفكرة مع المشايخ بقدر من النجاح. وعلى سبيل المثال فقد أصدر صوراً رمزية طبيعية تمثل الشعب اليمني على هيئة حمامة تهجم عليها حيَّتان، احداهما تمثل مصر والأخرى تمثل بطانة السلال.

وفي أول ابريل جرى اغتيال محمد الزبيري في شمال شرقي اليمن في ظل ظروف غامضة عندما كان في طريقه للاجتماع بالملك فيصل في مكة. وقد أدان الجمهوريون بشكل غير قاطع الملكيين. غير أن الدليل لم يؤيد هذه التهمة. وقد أحرج اغتياله كلاً من ج ع م ونظام صنعاء الجمهوري. ولو أن كلاً منهما كان يتمنى إزاحة الزبيري من الطريق. وقد أثار الاغتيال موجة عالية من السخط ضد كل من عبد الناصر والسلال. وهددت كل من قبائل حاشد وبكيل وغيرهما من القبائل الأخرى بالزحف على صنعاء في الحال ما لم يعين فوراً أحمد نعمان - صديق محمد الزبيري وهو نفسه شافعي يتبنى أفكار القوة الثالثة. وبعد قليل من التردد استسلم كل من عبد الناصر والسلال أمام هذا التهديد. فلم يكن أمامهما ثمة خيار إذا ما رغبا في انقاذ الجمهورية. وفي ١٥ إبريل استقالت حكومة العمري وأصبح أحمد نعمان رئيساً للوزارة (١). وتلخصت شروطه لقبولها في حرية العمل. وقيامه باختيار وزرائه. والغاء مجلس رئاسة الجمهورية وكذلك عقد مؤتمر سلام. وكان ذلك كله يعني أن السلال سوف يصبح مجرداً من معظم سلطاته. غير أن خطورة الموقف بلغت حداً لا يمكن معه إلا قبول مطالب رئيس الوزراء.

وقد تكونت حكومة أحمد نعمان من تسعة وزراء زيديين وتسعة آخرين من الشوافع. كما عين محسن العيني وزيراً للخارجية والعقيد محمد الإرياني وزيراً للدفاع. وكان كل من أحمد المروني وزير الإعلام وحسين المقدمي وزير الصحة من بين الذين يتميزون بتعاطفهم مع حزب البعث السوري، وكان لكل منهما العديد من الأنصار بين الضباط الشبان والمثقفين. ولم تتضمن

(١) وأحمد محمد نعمان - كما مر بنا - رجل لبرالي - وطبقاً لرواية بعض المصادر - كانت له ميول بعثة وهو شاخص مثقف ومؤسس حركة «الأحرار اليمنيون» عندما كان في عدن في المنفى خلال الخمسينات وكان مشهور عنه ميله تقليص سلطات رئيس الجمهورية. وكان اهتمامه الرئيسي هو التوصل الى استقرار داخلي ذكر أنه كان راغباً في الوصول إليه وفق شروط أقل من النصر الشامل على الملكيين. راجع هوفنشتادر، المرجع السابق، ص ٢٠٠. (المترجم)

حكومة النعمان لاحسن العمري ولا وزير شؤون «جنوب اليمن» كما كان عليه الحال خلال الوزارات السابقة. وربما كان في ذلك ما يشير إلى الرغبة في إقامة علاقات أحسن مع بريطانيا وسيطرتها على الاتحاد الفدرالي للإمارات العربية المحمية. كما أصبح الشيخ عبد الله الأحمر- شيخ مشايخ حاشد- وزيراً للداخلية . وقام الشيخ بالقبض على قتلة محمد الزبيري داخل احدى سجونه الخاصة. وقد استخدم ذلك كأداة للتأثير من قبل أحمد نعمان للحصول على مزيد من التحرر من السيطرة المصرية لأن المسجونين أدانوا ج ع م.

وقد حدد مجلس الرئاسة الجديد الذي أعيد تشكيله في ٢٠ إبريل معظم سلطات السلال على الرغم من أنه قد سمح له بالاحتفاظ بمنصب رئيس الجمهورية- إنقاذاً لماء الوجه- وكذلك سمح لحسن العمري بالاحتفاظ بمنصب نائب رئيس الجمهورية وقد تحددت اختصاصات الأعضاء الجدد لمجلس الرئاسة في تخطيط ومباشرة والاشراف على تنفيذ سياسة الدولة وكان من بينهم عبد الرحمن الإرياني ومحمد عثمان، وشافعيَّين هما محمد نعمان- نجل رئيس الوزراء- والشيخ نعمان بن قايد راجح. وقد أعلن أحمد نعمان أنه سيعمل على تدعيم النظام السياسي الجمهوري والاعداد لانتخابات يتم اجراؤها خلال عامين. كما أنه صرح كذلك بأن جيش الدفاع الوطني سيجري تشكيله بمساعدة الدول العربية، كما أدلى بعدد من التصريحات الأخرى تتعلق بسياسة عدم الانحياز من الشؤون الدولية وتطبيق الاتفاقيات المعقودة مع ج ع م، وكذلك التطوير الاقتصادي، تختلف قليلاً عن تلك التصريحات التي صدرت خلال أسلافه من رؤساء الوزارات السابقين. وكان تعيين أحمد نعمان كرئيس للوزراء نكسة للسياسة الجديدة التي أعلنها الإمام المخلوع محمد البدر الخاصة بالتحرر من السيطرة المصرية. فقد تم الآن سحب البساط من تحت أقدام أسس السياسة الملكية الجديدة.

وقد جذبت سياسات أحمد نعمان ولاء أو اهتمام العديد من القبائل

غير المتورطة في الصراع. فقد ذكر - على سبيل المثال - أنه قد أجرى لقاء سرياً مع الشيخ ناجي بن الخضير - شيخ مشايخ منطقة خولان - الذي كان مشايعاً بالإسم فقط للملكيين. وقد مكنته هذه الاتصالات وغيرها الكثير من الدعوة إلى عقد مؤتمر في مدينة خمر - داخل منطقة قبائل حاشد، والتي تبعد حوالي عشرين ميلاً شرقي صعدة - حضره ما يقرب من خمسة آلاف من شيوخ القبائل واستمر منعقداً في الفترة بين ٢ إلى ٥ مايو. وقد رفضت الكثير من القبائل المشايعة للملكيين الدعوة لحضور المؤتمر. ويرجع ذلك أساساً لأن الاجتماع - الذي اشتهر باسم مؤتمر خمر - جرى عقده في أرض جمهورية. على أن حشد مثل هذا العدد الضخم من مندوبي القبائل وممثليها بدأ مؤشراً إلى أن الإمام المخلوع يستطيع فقط أن يرتكز إلى عدد قليل جداً من ولاء الأقلية غير المفتتة التي انحازت له، وأساساً أولئك الذين يسكنون المناطق الجبلية في الشمال الغربي. كما يشير كذلك إلى أن الأغلبية لا ترغب في أن تفعل شيئاً مع أي من الإمام المخلوع أو السلال.

وكان عبد الرحمن الارياني رئيساً لمؤتمر خمر الذي وجه إليه أحمد النعمان بياناً جاء فيه أنه يستعد لمد يد الصداقة للملك فيصل ملك العربية السعودية. وقد وافق المؤتمر على عدد من القرارات كان من بينها قرار يقضي بإرسال وفود إلى الدول العربية للسعي في الحصول على معاونتها لوضع حد للحرب. كما نص قرار آخر على تشكيل لجنة للقيام بإجراء إتصالات مع الملكيين. كما تقرر كذلك أن جيش الشعب اليمني - الذي يبلغ على أحسن تقدير ١١ الف مقاتل - ينبغي القيام بإعادة تنظيم كي يحل تدريجياً محل قوات ج ع م العسكرية في المحافظة على الأمن الداخلي. وكان الجيش اليمني لا يزال يقل عن ستة آلاف رجل على أحسن تقدير، وتكون أساساً من مجموعات صغيرة مختلطة لوحدات من المشاة مبعثرة في كل أنحاء البلاد كان بعضها إما متداخلاً ضمن تشكيلات قوات ج ع م العسكرية أو تحت قيادتها العسكرية بطريقة أو بأخرى. وقد أحبطت الخطوات التي سبق أن اتخذت لفرض وتطبيق قرار

التجنيد الاجباري من جانب المصريين. كما أن الحرس الوطني الثوري الذي جرى تشكيله في أعقاب قيام الثورة كان قد تحلل هو الآخر مبكراً لسبب مماثل. بينما كان يتوفر القليل من الوحدات العسكرية المقاتلة اليمنية الفعالة ربما لأنه من وجهة نظر كل من عبد الناصر والسلال كانت تشكل خطراً جسيماً في وجه الاستقرار. وكان السلال قد احتفظ لنفسه بحرس خاص من رجال قوات ج ع م العسكرية.

وفي الثامن من مايو تم إعلان دستور مؤقت آخر قلّص المزيد من سلطات السلال. ودعا إلى تشكيل مجلس للشورى يتكون من ٩٩ عضواً ليقوم مقام الجهاز التشريعي ممهداً الطريق لإصدار دستور دائم. الذي سيكون ـ بعد مرور فترة انتقالية مدتها سنتان موضعا لاستفتاء شعبي. كما أعلن كذلك عن تشكيل حزب سياسي واحد أطلق عليه اسم «المؤتمر الوطني» يجيء على نمط الأحزاب السياسية المسموح بها في كل من ج ع م والعراق. وهو الذي سيأخذ مكان حزب السلال حديث التكوين المسمى باسم الاتحاد العربي اليمني. وقد أدخل خط أحمد النعمان المستقل للتوصل إلى سلام مع الملكيين في صدام حاد مع مجموعة السلال. وقد استقال حسن العمري كنائب لرئيس الجمهورية في المجلس الرئاسي[1]. وعزا استقالته ظاهرياً لأسباب صحية، ورد النعمان في ١٢ مايو بحل المجلس وشكل بدلاً منه مجلساً جمهورياً يتكون فقط من السلال وعبد الرحمن الارياني والشيخ نعمان راجح.

وفي السابع عشر من مايو وصل كل من عبد القوي حميم[2] وقاسم غالب ـ اللذين كان كل منهما وزيراً في حكومة العمري ـ إلى عدن وطلبا حق

(١) رقي في نفس الوقت إلى رتبة أمير لواء ـ فريق.

(٢) وقد ذكر أن حميم الذي عاد إلى اليمن بعد سقوط حكومة نعمان قتل في معركة بالمدفعية في جنوب اليمن في ٢٣ أغسطس.

اللجوء السياسي، وزعما أن حكومة النعمان حاولت إلقاء القبض عليهما وقتلهما، وعندما أخفقت في ذلك فقد أرسلت قوات عسكرية لتقوم بتخريب المدينة التي تمثل مسقط رأسهما وهي مدينة الراهدة التي تقع إلى القرب من الحدود مع محميات الجنوب المحتل. كما زعما أن أحمد نعمان يرمي إلى إقامه حكومة ذات نظام قبلي، على حين أنهما يهدفان إلى تأسيس حكومة وطنية ديموقراطية تقدمية.

وقد بدأ أحمد نعمان ومحسن العيني ـ طبقاً لمقررات مؤتمر خمر ـ في اجراء مباحثات مع اللواء فتحي عبد الغني، رئيس هيئة أركان حرب قوات ج ع م في اليمن وكذلك سفيرها في صنعاء[1]. كما غادر وفد جمهوري برئاسة عبد الرحمن الارياني اليمن في ١٥ مايو ـ وضم الوفد فيمن ضم محسن العيني ـ للقيام بجولة في البلدان العربية بغرض توضيح وشرح قرارات المؤتمر. وقد صرح متحدث أردني رسمي في السادس من يونية بأن الملك حسين يعمل على التوصل إلى حل للمشكلة اليمنية، وأن جهوده قد أسفرت عن اتفاق تمهيدي يقوم على أسس رئيسية قوية. وقد تضمن الخطاب الذي أُرسل إلى كل من عبد الناصر والملك فيصل المؤرخ في ١٤ يونية. المقترحات الخاصة بإقامة إدارة جمهورية ملكية مشتركة تحت قيادة قائد محايد يحكم البلاد إلى أن يتم تقرير رغبات الشعب من خلال استفتاء شعبي. واستبدال قوات ج ع م العسكرية بقوة سلام عربية مشتركة. وكذلك إقامة صندوق دعم عربي مشترك لتحويل إعادة بناء الاقتصاد اليمني.

وقد سار ساسة وقادة عرب آخرون خطوة أبعد عندما قاموا بدور صناع السلام. فقد كان للرئيس الجزائري بن بلا خطة سلام جاهزة وأوفد مبعوثاً

---

(١) كان موضوع هذه اللقاءات والاجتماعات هو ـ حسب رواية بعض المصادر ـ تسهيل مهمة سحب القوات المصرية من اليمن. راجع هو فشتادر، نفس المرجع، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ (المترجم).

لإجراء مباحثات مع كل من أحمد نعمان وعبد الناصر والرئيس العراقي عبد السلام عارف. كما أن وفداً كويتياً برئاسة ولي العهد حاول التوسط بين اليمنيين المتنازعين، وبناء على طلب من أحمد نعمان قام بزيارة الملك فيصل. وكان في وسع أحمد نعمان أن يعلن في ١٧ يونية أن ملك العربية السعودية قد وافق على استقبال مبعوثين جمهوريين يمنيين لمناقشة المسائل معهم. كما توقع كذلك بأن اليمن ستوضع بشكل واضح ضمن جدول أعمال مناقشات المؤتمر الافريقي الأسيوي المزمع عقده في مدينة الجزائر في ٢٨ مايو. غير أن ذلك لم يحدث. وقد توقفت فجأة كل مساعي السلام هذه وغيرها لسبب آخر[١]، وهو أن السلال قد قام بالإطاحة بأحمد نعمان.

وطول المدة التي شغلها أحمد نعمان كرئيس للوزارة فإن العلاقات بينه وبين السلال كانت قد توترت بشكل خطير. كما أن النعمان كان قد أساء إلى حد كبير إلى ج ع م بتأييده سحب القوات المصرية من اليمن، وكذلك بإقامة علاقات مع سوريا رغماً عن أنف عبد الناصر، ثم بضم عناصر بعثية مشكوك فيها لوزارته، وأخيراً بتشكيل حزب سياسي لا يقع تحت رعاية المصريين. فلطالما وقفت ج ع م خلف السلال ضد أحمد نعمان من كل المسائل العسكرية، وكانت في مركز قوي يسمح لها بنسخ الكثير من مقترحات النعمان. وعلى سبيل المثال فقد رفض عبد الناصر أن يسمح باستخدام الأموال لاقامة جيش شعبي يمني، كما اقترح في مقررات مؤتمر خمر. وربما أن أقوى الخلافات وأهمها على الاطلاق كان بين سياسة النعمان الرامية إلى مصالحة القبائل والملكيين، وبين عقيدة عبد الناصر التي لا تلين الرامية إلى استخدام القوة ضدهم كوسيلة وحيدة للانتصار الشامل.

---

(١) هناك سبب هام أغفل المؤلف ذكره وهو الانقلاب الذي وقع في الجزائر في مايو ١٩٦٥ وأطاح بزعامة أحمد بن بلا. الأمر الذي أربك دور الوساطات العربية وحساباتها. (المترجم).

وفي ٢٧ يونية، وبغير استشارة حكومة النعمان شكل السلال مجلساً أعلى للقوات المسلحة وقام بإيفاد جنود إلى محطة راديو صنعاء ليقوم بإذاعة أمره هذا. فاحتج أحمد نعمان، وفي اليوم التالي وعندما تم تجاهل احتجاجاته من جانب السلال، قدم استقالته كرئيس للوزراء بسبب «تصرفات وقرارات ذات اعتبارات عليا طبقاً لنص وروح الدستور» وفي الحال أرسل السلال قوات عسكرية من بين حرسه الخاص من قوات ج ع م للقبض على النعمان. ولكنه أقنع بواسطة سفير ج ع م . أن يسمح له بدلاً من ذلك بمغادرة اليمن فذهب أحمد النعمان الى القاهرة [١] .

وقد أحدثت استقالة النعمان زلزلة كبيرة في الدوائر الجمهورية اليمنية لأنه كان يحظى بتأييد واسع لشخصه. وقد طلبت إليه في أول يولية اللجنة التي كانت قد شكلت لتطبيق مقررات مؤتمر خمر أن يستمر في وظيفته، إلا أنه لم يوافق. وفي الرابع من يولية طار وفد برئاسة محسن العيني إلى القاهرة من اليمن لمحاولة إقناع النعمان بالعودة إلى رئاسة الوزارة. ولكنها كانت محاولة غير مجدية لم تسفر عن شيء.

وفي السادس من يولية قام السلال بتشكيل الحكومة برئاسته وبعضوية كل من حسن العمري وحمود الجائفي كنائبين لرئيس الوزراء. وقام للتو بإلقاء القبض على ما يزيد عن أربعين من مؤيدي نعمان على اعتقاد أن لهم ميولاً بعثية. وكان عبد الناصر في قمة حملته الهجومية على البعثيين. وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة لم تعمر طويلاً. ففي التاسع من يولية سحب السلال قرار تشكيلها، ثم طار فوراً إلى القاهرة لاستشارة عبد الناصر. ومن المحتمل كثيراً

---

(١) يذكر مصدر آخر أن أسباب استقالة النعمان ترجع إلى أن السلال كان يطلب «سلطات شخصية أوسع وعلاقات أوثق مع الجيش المصري». راجع هو فشتادر، نفس المرجع، ص ٢٠١. ولا يمكن أن تقبل تفسيرات المؤلف هذه على اطلاقها وإلاّ لما تدخل السفير المصري لصالح النعمان ليحول دون القبض عليه ثم بالتجاء النعمان إلى القاهرة ـ مربض الفرس. (المترجم).

أنه قد أرسل في استدعائه. لأن عبد الناصر شعر بأن حكومة على غرار حكومة السلال لن تلقى مزيداً من التأييد في عملها وأنها لن تؤدي إلا إلى توسيع شقة الخلاف الجمهوري.

وفي ١٨ يوليه عاد السلال الى اليمن ليعلن أنه تم التوصل الى حل وسط ، كما أنه أكد صراحة من جديد مقررات مؤتمر خمر وقام حسن العمري بتشكيل حكومة ضمت ثلاثة عشر مدنياً وستة من العسكريين . غير أن الكثيرين ممن رشحوا لها رفضوا الانضمام اليها . كما رفض كبار المسؤولين الرسميين المعينين من جانب مؤيدي النعمان ومنهم محمد سعيد العطار عندما رفض دعوة السلال له ليشغل وظيفة رئيس البنك اليمني للانشاء والتعمير ، كاحتجاج ضد « اعتقال ، وتصرفات أخرى اتخذت ضد زملائي وغيرهم من المثقفين » [1] .

لقد كان لاستقالة نعمان أثر عميق على أصحاب الاتجاه الثالث من الجمهوريين، الذين كانوا يرون ضرورة سحب قوات ج ع م. وأن يقوم اليمنيون أنفسهم بإحلال السلام فيما بينهم. وفي ٢٠ يولية وصل وفد برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ نعمان راجح يتكون من حوالي ٢٥٠ رجلاً - شاركوا جميعاً في مؤتمر خمر - إلى الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية المحمية. وسمح لهم بالسفر عبر الأراضي التي يسيطر عليها الملكيون، لأن الإمام المخلوع نظر إليهم على اعتبار أنهم «أشقاء يهربون من الغزو المصري». وقد بعث الشيخ عبد الله الأحمر برسائل إلى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية طالباً إليها تأكيد انسحاب قوات ج ع م من اليمن، وكذلك إعادة تعيين حكومة النعمان، وحث النظام اليمني على الوفاء بقرارات مؤتمر خمر.

كما أخذ كل من حسين المقدمي - أحد وزراء حكومة النعمان السابقة،

---

(١) وقد قبل ذلك المنصب فيما بعد.

ومحمد الفضيل، الذي كان سكرتيراً لمؤتمر خمر، طريقهما إلى بيروت، عندما أعلن المقدمي في ٢٦ يولية أن الشعب اليمني لم يعد يجد ثمة اختلافاً بين النظام الجمهوري الحالي وبين ذلك النظام الرجعي القديم للإمام المخلوع. ودعا إلى وضع حد لمساعدات الملكيين من جانب العربية السعودية، وإلى عقد مؤتمر يضم الجمهوريين والملكيين لوقف الحرب. وزعم محمد الفضيل أن ما بين ٨٠ ألف و ١٠٠ ألف يمني قد قتلوا في الحرب شأنهم شأن ما بين ٥٠٠٠ آلاف و ٨ آلاف مصري. وتبدو هذه الأرقام أكثر تصديقاً من غيرها من الأرقام التي سبق نشرها.

وفي ٢٣ يولية تحرك وفد المشايخ الجمهوريين في طريقه إلى العربية السعودية حيث قام الملك فيصل باستقباله في مدينة الرياض. كما أنه إلتقى كذلك «إتحاد القوى الشعبية» وهم جماعة يرأسها إبراهيم الوزير ـ العضو البارز في عائلة الوزير التي كانت تعارض الإمام المخلوع ومن سبقه. وقد شجع الملك فيصل هذه الفرق السياسية المتنازعة لأنه كان يؤمل أن تجذب إليها منشقين آخرين سواء من الجمهوريين أو الملكيين لكي تتطور وتنمو إلى قوة ثالثة حقيقية يمكنها أن تحجب مزاحمين آخرين. وتحت رعاية المملكة العربية السعودية ذهب شيوخ خمر إلى تعز للالتقاء بالمندوبين الملكيين الذين يقودهم الأمير عبد الرحمن. وفي ١٣ أغسطس تم التصريح بأن اتفاقية تم التوصل إليها فيما بينهم. تتلخص في أن اليمن ستعرف باسم «الدولة الإسلامية» هكذا حتى يتم تجنب استخدام كلمات أي من الجمهورية أو الملكية. كما سيرأس الدولة مجلس رئاسي يعاونه مجلس وزراء كما سيكون هناك مجلس للشورى يتكون من ممثلين عن كل القبائل والشخصيات القيادية. وسوف يطلب إلى الشعب اليمني أن يختار بين الإمامة ـ كملكية دستورية ـ وبين الجمهورية. وفي الحال استنكر السلال موقف الشيوخ الجمهوريين باعتبارهم خونة. وأصر محسن العيني ـ الذي كان قد بقي في صنعاء ـ على أن أي تسوية ينبغي أن تُبنى أساساً على استمرار الجمهورية والإطاحة النهائية

بالإمام وعائلته. وقد استقبل ذلك استقبالاً طيباً من كل من عبد الناصر والسلال؛ وأثمر في منع اتساع خرق الجمهوريين.

وفي نفس الوقت فإن عبد الناصر لم تغب عنه حقيقة أن قوات حملته العسكرية التي ضعفت ينبغي أن يكون لها فرصة لالتقاط الأنفاس ومهلة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. فوجه تهديدات قوية إلى العربية السعودية، كما صرح في ٢٢ يولية بأن قوات ج ع م لن تتسامح مطلقاً في الهجمات التي يشنها مرتزقة بريطانيون وسعوديون، وأنه في حالة فشل المفاوضات التي كان قد بدأها للتوّ مع العربية السعودية، فإن ج ع م ستقوم بتصفية مراكز العدوان. وفي ٢٩ يولية زار مندوب عبد الناصر الرياض، وأعلن الملك فيصل بأنه لن يتفاوض تحت ضغط التهديدات. كما دخلت حكومة الجمهورية اليمنية الحلبة عندما زار حسن العمري - رئيس الوزراء - مصرحاً بأن الجمهوريين اليمنيين مستعدون لشن حرب ضد العربية السعودية «العدو الوحيد» للشعب اليمني. وفي ٤ أغسطس ذكر أن ما يزيد على ١٠ آلاف جندي سعودي يحتشدون بالقرب من حدود اليمن تحسباً للغزو من جانب قوات ج ع م.

ولما كان عبد الناصر قد أقام ستاراً كثيفاً من الدخان فقد عمل على الوصول إلى وقف إطلاق النار في اليمن وفقاً لشروطه الخاصة لتمكين قواته العسكرية من استعادة قوتها ولتستعد لاستعادة الأراضي التي كانت قد فقدتها. وتحرك المندوبون والمبعوثون هنا وهناك. وفي ١٦ أغسطس أعلن أن عبد الناصر والملك فيصل سيلتقيان في جدة للتباحث بشأن اليمن. وقد عرض عبد الناصر بوضوح أن يلتقي بالملك فيصل سواء داخل ج ع م أو في العربية السعودية، ولكن عارض اقتراح الملك فيصل بأن يلتقيا في عرض البحر، لأن عبد الناصر صرح بأنه لا يرغب في التعامل مع الملك فيصل كعدو وكغريب. وفي ١٨ أوغسطس عقد عبد الناصر اجتماعاً في الاسكندرية المجمهوريين اليمنيين البارزين - كان من بينهم السلال وحسن العمري

ومحسن العيني وعبد الرحمن الارياني وأحمد نعمان . وروى أن المباحثات كانت ساخنة واتهم عبد الناصر أحمد نعمان بأنه شكل حكومة من عناصر معادية للمصريين . ومع ذلك فبعد انتهاء الاجتماع صرح أحمد نعمان بأنه مقتنع بأن عبد الناصر عازم على انهاء حرب اليمن . وتحدث حديثاً طيباً حول مقاصده . ولم يكن أحمد نعمان يعرف بعد من هو عبد الناصر .

وقد اجتمع عبد الناصر والملك فيصل في جدة خلال الفترة بين ٢٢ إلى ٢٤ أغسطس. وقد وصفت الاجتماعات من جانب الصحفيين بأنها أخوية. ووقعا اتفاقية تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في اليمن. وكانت هناك نقاط أخرى في اتفاقية جدة ـ كما عرفت بذلك فيما بعد ـ نصت على انسحاب قوات ج ع م العسكرية من اليمن بحلول سبتمبر ١٩٦٦. وكذلك إنهاء الدعم العسكري السعودي للملكيين، وإقامة حكومة يمنية مؤقتة، والتحضير لإجراء استفتاء شعبي في نوفمبر ١٩٦٦[١]، وتكوين قوة عسكرية مشتركة من قوات ج ع م والعربية السعودية لمنع أي انتهاك لوقف إطلاق النار. وصرح الملك فيصل بأنه يستنكر استخدام أراضيه من جانب الملكيين للقيام بأي أعمال عسكرية في اليمن، وأنه لن يسمح فقط إلا بمرور الامدادات الغذائية إليهم عبر أراضيه. وكان على مؤتمر يتكون من خمسين مندوباً وممثلاً عن كل الاتجاهات الوطنية اليمنية بما في ذلك القبائل الرئيسية والشخصيات السياسية القيادية ـ أن يجتمع في حرض في ٢٣ نوفمبر للقيام بتشكيل حكومة مؤقتة، وعمل الترتيبات اللازمة للفترة الانتقالية وتنظيم الاستفتاء الشعبي. وتعهد كل من عبد الناصر والملك فيصل باحترام مقررات مؤتمر حرض والمساعدة في وضعها موضع التطبيق. على أن عاملاً أساسياً واحداً قد ألقى فيما بعد بظلاله على الموقف وهو أنه لا الجمهوريون ولا الملكيون كانوا ممثلين في مباحثات جدة

---

(١) وقد ترك أمر إجراءات وتفاصيل الاستفتاء الشعبي وطبيعة شكل الحكومة اليمنية لمؤتمر موسع للمصالحة يحضره خمسون سياسي يمني في حرض في ٢٣ نوفمبر من نفس العام. (المترجم).

أو أنهم استشيروا في القرارات التي تم التوصل إليها بين كل من عبد الناصر والملك فيصل.

وقد رحبت الأمم المتحدة ومعظم الدول بنتائج اجتماعات جدة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأردن والعراق. وغيرها من الدول العربية والإسلامية. وكانت سوريا هي الاستثناء الوحيد، حيث كانت في ذلك الوقت تعاني بمرارة من حملة «كراهية عبد الناصر» - حيث اتهمت عبد الناصر بالقيام «بوأد الثورة اليمنية بخسة». وقد كان البعث السوري خلال تلك المرحلة يشكل أشد خصوم عبد الناصر خبثاً وكراهية.

وقد صدر إعلان في المقر الدائم للملكيين - الذي انتقل مرة أخرى إلى الكهوف الأولى بالقرب من جبل القارة - بأن الامام البدر قد أمر أتباعه بالإلتزام بوقف إطلاق النار اعتباراً من ٢٥ أغسطس، ولكن كان عليهم أن يحتفظوا بمواقعهم الحالية والا يتخلوا عن بوصة واحدة من الأراضي إلى أن يتم التعرف على نتائج مؤتمر حرض المقترح. وفي اليوم التالي بدأت قوات ج ع م العسكرية في الانسحاب من المنطقة المجاورة لحدود العربية السعودية وفي ٥ سبتمبر أعلن في القاهرة بأن قوة مصرية سعودية مشتركة سترابط في مراكز مراقبة على الحدود للإشراف على وقف اطلاق النار ستتكون من لواء مشاة وسربين من الطائرات من كل من البلدين يترأسها ضابط مصري وآخر سعودي بالتناوب شهرياً[١]، وكان على هذه القوة أن تكون في مواقعها يوم ٢٥ سبتمبر. وخلال شهر سبتمبر جرى انسحاب - على دفعات متعاقبة - لبعض قوات ج ع م العسكرية من اليمن، ولو أنها كانت ضئيلة الحجم نسبياً، فقد صحبت كل واحدة منها حملة إعلامية واسعة.

---

(١) أضاف مصدر آخر أن اللجنة الخاصة بالمراقبة هذه يعمل في مساعدتها مراقبون جمهوريون وملكيون. راجع هوفشتادر، ص ٢٠٢. (المترجم).

وفي أواخر شهر أغسطس، وتحت ضغط قوي ـ بغير شك من جانب ج ع م أعلن السلال صداقته ووده تجاه جماعة المنشقين الجمهوريين من مشايخ الطائف المشهورين[1]. وكذلك بالنسبة لبعض الجماعات الأخرى ممن اختلفوا معه سياسياً، ودعاهم للعودة إلى اليمن. كما صرح بأنه سيقوم بإطلاق سراح أي سجين سياسي جمهوري. كما أن فئة صغيرة من الشبان قد تم رفع التحفظ الذي كان واقعاً عليها. وفي ٤ سبتمبر أعلن أن السلال سيرأس وفداً يمنياً تقرر أن يضم خصمه السابق أحمد النعمان لحضور مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في الرباط ـ الدار البيضاء ـ ومع ذلك ـ وبحجة المرض ـ استبقى معه جماعة من الوفد في القاهرة حيث مكث بها ولم يكمل طريقه لحضور المؤتمر.

وكانت صورة اليمن الآن أكثر إشراقاً عما كانت عليه من قبل في أي وقت مضى. وقد بدا أن حرب الأشقاء على وشك أن تضع أوزارها لأن الحل كان في طريق التوصل إليه وفرضه من خلال كل من ج ع م والعربية السعودية. كما أن كل الخلافات والشقاقات الجمهورية على وشك أن تشفى وتندمل تماماً. وأكثر من ذلك بدا أن عبد الناصر والملك فيصل تتجه علاقاتهما إلى التقارب الشديد. وفي العاشر من أغسطس زار الملك فيصل القاهرة وتم الاحتفاء به بحرارة. وبعد أيام قليلة قام عبد الناصر بسحب أمر مصادرة ممتلكات العربية السعودية في مصر التي تأثر بها أساساً أفراد الأسرة السعودية المالكة، وكان قد تم فرضها عام ١٩٦٢ عندما تفجرت حرب اليمن. كما أدلى كل من الزعيمين بتصريحات حول عزمهما وتصميمهما الأكيد على تنمية وتطوير التعاون الثقافي والاقتصادي بين بلديهما الموقرين. وقد بدا أن ذلك الأمر الذي كان أبعد من الخيال قد أصبح حقيقة واقعة. وإنه لكذلك حقاً.

---

(١) مجموعة من شيوخ القبائل اليمنيين المناوئين للثورة والسلال بصفة خاصة كانوا قد لجأوا إلى السعودية فأقاموا بمدينة الطائف بها. (المترجم).

الفصل التاسع

مؤتمر حرض

أحداث رئيسية:

١٩٦٥

٢٤ نوفمبر	مؤتمر حرض.
٢٤ ديسمبر	توقف أعمال مؤتمر حرض.
٢٤ ديسمبر	بداية انسحاب قوات ج.ع.م. العسكرية.

١٩٦٦

فبراير	الكتاب الأبيض البريطاني بشأن الدفاع ـ للجلاء عن عدن بحلول عام ١٩٦٨.
فبراير	بداية استراتيجية النفس الطويل.
ابريل	الإمام المخلوع البدر ينتقل الى الطائف في العربية السعودية بفرض العلاج الطبي.
ابريل	ج.ع.م. تعلن انسحابها الكامل عن شمال وشمال غربي اليمن.
١٣ ابريل	اغتيال عبد الله الإرياني.

مايو	انخفاض حجم قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن الى حوالي ٢٠ ألف رجل.
أغسطس	مجلس الحرب الملكي في الطائف بالعربية السعودية.
١٢ أغسطس	عودة السلال الى اليمن بعد عام على غيابه في الخارج.
١٧ أغسطس	اجتماع الكويت.
١٦ سبتمبر	القبض على حسن العمري ومؤيديه في القاهرة.
١٨ سبتمبر	السلال يشكل حكومة.
سبتمبر	انتهاء استراتيجية النفس الطويل.
١٤ أكتوبر	ج.ع.م. تقصف نجران وجيزان بالقنابل.
١٩	تشكيل محكمة أمن دولة.
نوفمبر	زيادة حجم قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن إلى نحو ٦٠ ألف رجل.
٥ ديسمبر	الإمام المخلوع محمد البدر يتنازل عن سلطاته لمجلس إمامي.
ديسمبر	تعيين عبد الرحمن البيضاني كسفير لليمن في لبنان.

مؤتمر حرض

في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٥ ـ وطبقاً لاتفاقية جدة ـ اجتمع ٢٥ يمنياً جمهورياً مع ٢٥ يمنياً ملكياً في حرض ـ التي تبعد عدة أميال قليلة عن الحدود السعودية ـ لمناقشة تكوين الحكومة المؤقتة والاستفتاء الشعبي المقترح. وقد مثلت كل من ج.ع.م. والعربية السعودية بمندوبيهن مراقبين. كما قامت لجنة اتصال مكونة من إثنين من الجمهوريين وآخرين من الملكيين تكون بمثابة همزة الوصل مع بعثة السلام المصرية السعودية المشتركة. وقد ترأسها الأمير عبد الله سوداري من المملكة العربية السعودية؛ الذي ترأس قوة عسكرية مشتركة خلال فترة انعقاد اللجنة.

وقد ضم الوفد الجمهوري الذي كان برئاسة عبد الرحمن الأرياني، ثلاثة أعضاء فقط يمكن اعتبارهم من زمرة السلال، كان عبد الله جزيلان ـ نائب رئيس الوزراء ـ واحداً من بينهم. وإلى جانب الأرياني نفسه كان يوجد ثلاثة آخرون على الأقل يمثلون وجهة نظر جمهورية معتدلة وهم: أحمد نعمان ـ رئيس الوزراء السابق ـ ومحمد عثمان، والشيخ عبد الله الأحمر شيخ

مشايخ حاشد. وكان الوفد الملكي ـ الذي ترأسه محمد الشامي وزير خارجية حكومة المنفى ـ يتكون أساساً من زعماء القبائل الزيدية الموالية ـ تقليديا ـ للإمام المخلوع. وفي مواجهة الاعتراضات الجمهورية القوية ـ وتحت ضغط سعودي ـ وافق الملكيون على استبعاد أي عضو من أسرة حميد الدين. كما ضم الوفد الملكي ثلاثة من المنشقين الجمهوريين البارزين؛ كان أحدهم الشيخ نعمان راجح الذي كان يزعم أنه يمثل «قوة ثالثة» في اليمن.

ومنذ اللحظة الأولى وجد مؤتمر حرض نفسه يسير وسط خلافات مستحكمة كبيرة. فقد وجد كل من الجانبين نفسه غير قادر حتى على الموافقة على جدول أعمال المؤتمر. وقد طالب الجمهوريون بأن تعمل أي حكومة مؤقتة داخل إطار جمهوري ووفقاً لمبادىء جمهورية، وأنه ينبغي استبعاد أعضاء الأسرة المالكة. ولم يقبل الملكيون ذلك مُصرِّين على أن إتفاقية جدة قد نصت على أن الحكومة المؤقتة لا تكون جمهورية ولا ملكية. وطالب الملكيون بالانسحاب الفوري لقوات ج.ع.م. العسكرية، وإجراء الاستفتاء العام بأسرع ما يمكن. وعلى حين لم يكن للجمهوريين ثمة اعتراض على الاستفتاء الشعبي؛ فقد أصروا على أن الوقت أمر ضروري لترتيب سحب قوات ج.ع.م. العسكرية.

ولم يتقدم الوفدان قيد أنملة نحو تخطي نقاط الخلاف الرئيسية هذه، فكان على مؤتمر حرض أن يوقف أعماله في ٢٤ ديسمبر، وهو بداية حلول شهر رمضان المبارك. ووافق كل من الفريقين على أن يعاودا الاجتماع ثانية في ٢٠ فبراير ١٩٦٦. وخلال الفترة المؤقتة هذه تظل الهدنة عند المواقع العسكرية الراهنة قائمة. كما وافق الطرفان على الامتناع عن القيام بأي دعاية مضادة للطرف الآخر.

وجرت مشاورات لاحقة بين كل من ج.ع.م. والعربية السعودية والقادة اليمنيين حول تفسير اتفاقية جدة. غير أن ذلك لم يسفر عن الوصول إلى نتائج مثمرة. وفي ١٩ فبراير صرح عبد الرحمن الأرياني بأنه ليس مطلوباً

الحصول على تفسيرات للإتفاقية؛ وأن الجمهوريين مستعدون لإستئناف مؤتمر حرض في التاريخ الذي سبق تحديده. غير أن نقاط الخلاف كانت مفحمة إلى درجة أن الوفدين لم يكن بمقدورهما الاجتماع ثانية. وفي منتصف مارس اعترض الملك فيصل على اقتراح تقدمت به ج.ع.م. لاستئناف المؤتمر طالما أن قيادات جمهورية خلال زيارة لها للقاهرة أعادت تأكيد وجهات نظرها التي سبق لها التعبير عنها في مؤتمر حرض. وفي الواقع فإن مؤتمر حرض لم يستأنف اجتماعاته مرة ثانية. وكان التقدم الوحيد الذي تم احرازه هو تبادل أسرى الحرب بين الفريقين. وبينما كانت تجري كل تلك المناقشات عديمة الجدوى ظل السلال مقيماً في القاهرة لا يصرح بشيء.

وفي نفس الوقت كان يحدث تقليل كبير في حجم قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن واعادة تجميع لها - نتيجة لذلك - في مراكز المواصلات الرئيسية التي كانت قد بدأت منذ سبتمبر ١٩٦٥. وقد أكد الأمير عبد الله - نائب رئيس الوزراء الملكي في المنفى آنذاك - في ٢٥ أكتوبر خلال زيارة قام بها إلى لندن أن «آلاف القوات العسكرية المصرية» قد انسحبت بالفعل. وفي ٣٠ أكتوبر نشرت جريدة الأهرام القاهرية أن ١٠ آلاف جندي ستعود إلى الوطن من اليمن شهريا ولمدة سبعة أشهر إبتداء من أول ديسمبر. وأن مجرد فصيلة صغيرة واحدة ستبقى هناك كي تصبح جزءاً من بعثة السلام العسكرية المشتركة للعربية السعودية وج.ع.م. . ويؤكد ذلك أن قوات ج.ع.م. العسكرية كان حجمها قد زاد على ٧٠ ألف جندي في اليمن خلال صيف عام ١٩٦٥.

وقد تم التخوف من أن عبد الناصر كان من أنصار الانسحاب الكلي من اليمن وذلك حتى يستطيع أن يركز من أجل مواجهته المرتقبة مع اسرائيل. ومن المؤكد أن ج.ع.ك. قد سحبت خلال الشهرين الأولين من غام ١٩٦٦ أجزاءً كبيرة من قواتها العسكرية في كل من شمال وشرق اليمن. وقد تحرشت القبائل الملكية وغيرها من القبائل الأخرى بالطوابير العسكرية المصرية

المنسحبة حينما كانوا يستطيعون وغالباً ما تسببوا في إحداث خسائر. غير أن دعاواهم المبالغ فيها وربما الوهمية عن معارك دارت وانتصارات أحرزت عليها؛ لم تترك أدنى انطباع حقيقي لدى الرأي العام. كما تم تقليل قصف الطيران الجوي لطائرات ج.ع.م. ولم يستخدم عموماً إلا عندما كان محاربو القبائل يعمدون فقط إلى الاقتراب كثيراً من مؤخرة الوحدات العسكرية المصرية المنسحبة، أو في مد يد العون للحاميات الجمهورية المنعزلة التي كانت لا تزال متمسكة بمواقعها.

لقد كان هناك قتال بالتأكيد استمر لثلاثة أو أربعة أسابيع خلال الجزء الأخير من شهر يناير ومطلع شهر فبراير في منطقة خولان إلى الشرق من صنعاء. وقد اعترفت القيادة العسكرية لقوات ج.ع.م. بأنها قد عانت فيها خسائر «طفيفة» ولكنها زعمت في نفس الوقت أنها قتلت مئات من رجال القبائل. وقد أصر هاشم بن هاشم ـ الوزير الملك للإعلام في المنفى ـ على أنه كان «أشرس قتال منذ بدأت الحرب». وصرح بأن القوات الملكية قد قتلت ما يربو على ألفين من المصريين كما عطلت تسعين عربة مدرعة من العمل. وقد صرحت الحكومة الجمهورية بأن القتال يدور ضد قبيلة محلية اعتادت على قطع الطريق. وعلى الرغم من أن شيخها كان ملكياً فإن الغالبية العظمى من رجال قبيلته كانوا من الجمهوريين. على أن التقارير الكثيرة المتضاربة جعلت من الصعب التعرف على حقيقة الموقف. حقيقة لقد جرت هناك مناوشات ونصبت كمائن وحدث تدافع على سد الفراغ الذي خلّفه انسحاب الوحدات العسكرية المصرية. ولكن بعد فورات محدودة استقرت الأوضاع ثانية أكثر مما كانت عليه من قبل.

وخلال شهر فبراير ١٩٦٦ أصدرت بريطانيا كتابا أبيض عن الدفاع أشارت فيه إلى أن القوات العسكرية البريطانية سوف تنسحب من عدن ومن اتحاد محميات الجنوب ـ الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية ـ بحلول عام ١٩٦٨. وحتى تلك اللحظة فإن عبد الناصر لم يصدق مطلقاً حقيقة أن

البريطانيين سوف يتخلون عن هذا الجزء من الشرق الأوسط. وقد دفع به الكتاب الأبيض إلى أن يتوقف ليعيد التفكير ويغير رأيه حول الانسحاب من اليمن. وكان أمل التحرك لملء الفراغ الذي سينجم عن انسحاب البريطانيين أكبر من أن يستطيع مقاومته. ولهذا فقد خرج باستراتيجية «النفس الطويل» التي سيسحب كل قواتها بواسطتها من الأجزاء النائية من اليمن ليتم تركيزها داخل مثلث صنعاء ـ الحديدة ـ تعز. فقد بدأ عبد الناصر يتطلع الآن جنوباً أكثر من تطلعه نحو الشمال. وقام بزيادة تسليح وتدريب المتمردين في تعز بغرض القيام بشن غارات على اتحاد محميات الجنوب. وقد هدف إلى تقليل حجم قواته إلى حوالي ٢٠ ألف رجل مع تجهيز واعداد هؤلاء الباقية ليستطيعوا التحرك السريع في إتجاه الجنوب داخل أي منطقة تخلو من البريطانيين. وعند هذه المرحلة كان يتوقع أن نوعاً معيناً من وقف اطلاق النار وترتيبات سلام ستحل بين اليمنيين أنفسهم.

ودفاعاً عن استراتيجيته الخاصة «بالنفسن الطويل» وسحب كل فصائله المنعزلة وتجميعها في مواقع يسهل السيطرة عليها؛ أعلن عبد الناصر أن اتفاقية جدة لم تسفر عن النتائج التي كان يتوقعها. ولهذا فإنه لا يستطيع أن يتخلى عن الثورة اليمنية. وأكد أنه سيظل يدعمها حتى تستطيع الدفاع عن نفسها؛ حتى ولو ـ كما أعلن ـ تطلب ذلك البقاء في اليمن لمدة خمس سنوات أخرى[1]. وقدر لاستراتيجية النفس الطويل أن تقلل من كل من نفقات

(١) غالباً كان يزعم أن رد فعل عبد الناصر على الكتاب الأبيض البريطاني بشأن الدفاع، أنه كان يذكر أنه سيمكث «عشرين عاما» في اليمن وقد استخدم هذا التعبير فيما بعد بواسطة المشير عبد الحكيم عامر ولقي دعاية واسعة. (المؤلف).

يذكر مصدر آخر أن ذلك التصريح تم في ٢٢ فبراير ١٩٦٨ عندما هدد عبد الناصر بأن يحتفظ في اليمن بعدد من قواته يتراوح بين ٦٠، ٧٠ ألف جندي «لمدة خمس سنوات» وذكر بأن سحب القوات ينبغي أن يقوم على أساس «تسوية شاملة للمسألة اليمنية وتشكيل حكومة مؤقتة تقوم بإجراء استفتاء شعبي «كما حذر بأنه» مالم تقم مثل تلك الحكومة فإننا لن نسحب قواتنا إلى أن تفي بريطانيا بتعهداتها في منح الاستقلال =

وحجم قوات الحملة العسكرية المصرية. وفي ١٣ إبريـل صرح متحـدث رسمي مصري بأن الجلاء عن شمال اليمن قد استكمل تماماً. كما ذكر أن حوالي ٣٠ ألف جندي مصري قد تم سحبهم. وأضاف أن ١٥ ألف جندي آخر قد سحبوا من منطقة الجوف. وبحلول نهاية شهر مايو أصبح من المؤكد أن قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن قد خفضت إلى أن بلغ عددها حوالى ٢٠ ألف رجل فقط.

وقد روج الملكيون مزاعم مبالغاً فيها بشكـل واسع عن إجتيـاحهم لأراض اخلتها قوات ج.ع.م. العسكرية، ولكن وباستثناءات نادرة فإنهم لم يحرزوا أي تقدم يذكر. وعملياً فقد تم تحقيق الجلاء المصري من الشمال والشرق في ظل إتفاقيات سرية فرضتها إجراءات الأمن الذاتي مع القادة العسكريين الملكيين. وقد مكن ذلـك قـوات ج.ع.م. العسكـريـة من الانسحاب بغير خسائر في معظم الأحوال، على الرغم من البلاغات الوهمية التي صدرت عن معسكر الملكيين. وقد ظلت الحاميات العسكرية الجمهورية يدعمها طيران ج.ع.م. ترابط في كثير من المواقع وأحبطت محاولات تقدم الملكيين. فصعدة ـ على سبيل المثال ـ انسحبت عنها قوات ج.ع.م. في إبريل بينما ظلت فيها الحامية الجمهورية. وقد صورت دعاية الملكيين أن الجمهوريين قد تمت ضعضعتهم وأن المدينة تقع في أيدي الملكيين ولم يعترفوا إلا خلال شهر مايو بأنهـا لا تزال تحت السيطرة الجمهورية.

= الجنوب اليمن عام ١٩٦٨. ويلاحظ أن هذا التصريح جاء بعد اخفاق مؤتمر حرض في الاجتماع في ٢٠ فبراير كما كان محددا له عندما لم يحضر الوفد الملكي ورفض استئناف المؤتمر. ويضيف المصدر بأن الملك فيصل بعث في ٢١ فبراير بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون طلب فيها مساعدات الولايات المتحدة الدبلوماسية والعسكرية (بما في ذلك الدعم الجوي) إذا ما استأنف قوات ج.ع.م. عملياتها في اليمن. وقد حذر الملك فيصل أن ج.ع.م. إذا ما شجعت قوات الجمهورية اليمنية على خرق الهندة فإن قوات العربية السعودية قد تتدخل بشكل مباشر في القتال. راجع المصدر الأمريكي السابق تأليف هوفشتادر، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤. (المترجم).

وبمجرد أن تحقق الانسحاب العسكري لقوات ج.ع.م.، لم يكن لدى الكثير من القبائل الرغبة في تصديق المزاعم الملكية، وظلت تقف موقفاً محايداً دون أن تقحم نفسها. كما زعمت حكومة الجمهورية أنها بسطت سيطرتها على المناطق التي تم جلاء قوات ج.ع.م. عنها وذلك بواسطة القبائل التي تقيم فيها. غير أن ذلك كان أمراً بعيداً عن الحقيقة في كثير من الحالات. ففي قطاعات واسعة من الأراضي التي جلت عنها قوات ج.ع.م. لم يكن مهماً أي الجانبين يسيطر عليها طالما أنها كلها كانت قد خربت ـ بما فيها قرى دكّت عن آخرها ـ وآبار دمرت وزراعات اجتثت وحيوانا ودواب قتلت، كما أن السكان ـ الذين بقوا على قيد الحياة ـ كانوا يعيشون في كهوف على جانبي الجبال. وقد كان عاما ١٩٦٤، ١٩٦٥؛ عامي قحط ومجاعة، بينما كان عام ١٩٦٦ عاماً أفضل نسبياً وإن لم يحصل الكثير من الناس على طعام يكفيهم.

وفي ١٣ إبريل أطلق الرصاص على عبد الله الإرياني ـ الوزير الجمهوري للحكم المحلي؛ وهو شقيق عبد الرحمن الإرياني الذي كان وقتذاك نائباً لرئيس الوزراء ـ فأرداه قتيلاً، وتم ذلك بواسطة قاتل انتحر بعد ذلك. كما جرح المقدم أحمد الرحومي ـ وزير المالية ـ في نفس الحادث. وكان القاتل هو عبد الوهاب الوشلي ـ الصحفي ـ الذي تأثر بدعايات صينية، وكتب العديد من المقالات يستنكر فيها الاتحاد السوفيتي لسياسته الرامية إلى التعايش السلمي. وقد احتج عليها السفير السوفيتي في صنعاء، وقبض على الوشلي بأمر من عبد الرحمن الأريابي الذي كان يقوم مقام رئيس الوزراء عندما كان حسن العمري في الخارج يقوم بزيارة للقاهرة. وقد سمح حاكم السجن للوشلي بناء على كلمة شرف منه بزيارة عائلته.

وكان يُنظر إلى حسن العمري دائماً على أنه مشايع لمصر ويميل إلى عبد الناصر، غير أنه الآن أصبح برماً باصرار ج.ع.م. على استمرار اشرافها على شؤون اليمن المالية الداخلية وكذلك كل المساعدات الخارجية. فقد طلب بعضاً من العربات المدرعة من جمهورية ألمانيا الديموقراطية لم تمكن ج.ع.م.

من الحصول عليها[1]. وقد منحه اغتيال عبد الله الإرياني تبريراً لإعادة تشكيل حكومته في ١٨ إبريل مضمناً إياها المؤيدين للخط اليمني المستقل من حسن مكي، وحسين ضافاي ويحيى منصور، كما أصبح حمود الجائفي ـ الآن كذلك من أصحاب وجهات النظر المستقلة ـ وزيراً للدفاع.

وقد استمر اتجاه ج.ع.م. المتجبر في الشؤون اليمنية مؤدياً إلى نشر السخط. وفي مايو وخلال زيارة مستر كوسيجن رئيس الوزراء السوفيتي للقاهرة ـ حاولت حكومة ج.ع.م. أن تمنع حسن العمري من مقابلته. ولكن رئيس الوزراء السوفيتي أصرَّ على الاجتماع بالعمري وعرض عليه أن يسلح ويجهز جيشاً يمنياً تبلغ قوته ١٨ ألف مقاتل، مصرحاً له بأن ألمانيا الديموقراطية ستقوم بإرسال التجهيزات اللازمة. وقد اعترض عبد الناصر على ذلك بحزم، وقد طلب إليه كذلك رئيس الوزارة اليمنية الإفراج عن الأرصدة اليمنية المتحفظ عليها في بنوك القاهرة[2]، ذلك لأن حسن العمري ووزراءه كانوا قد بدأوا يضيقون بشكل واضح بمثل تلك القيود.

وقد بدأت علاقة الصداقة والتقارب الودي التي أقيمت بين عبد الناصر والملك فيصل منذ لقاء مؤتمر جدة في أغسطس ١٩٦٥ تتضاءل. ولما كان واضحاً للعيان مدى اخفاق مؤتمر حرض فقد بدأت العداوة ثانية تحتدم علناً. فخلال استراتيجيته الخاصة بالنفس الطويل والانسحاب التدريجي وعلى مراحل حذر عبد الناصر في الثاني والعشرين من مارس من أنه إذا ما تحرك أي فريق من الملكيين عبر الحدود من السعودية إلى اليمن فإن القواعد الموجودة في كل من جيزان ونجران ستقصف بالقنابل. وقد اسفرت تلك

---

(١) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع كثيراً وخلصنا إلى اثبات عدم صحته (المترجم).

(٢) لا نستطيع أن نقطع برأي بشأن موضوع الأرصدة اليمنية هذه حيث لا تتوفر مصادر متاحة على الاطلاق. ونأمل أن تكون موضع اهتمام الباحثين، وإن كنا نميل إلى عدم تصديقها. (المترجم).

التهديدات عن قيام الملك فيصل بتعزيز دفاعاته الجوية، وأعلن في أول مايو أن اثنتي عشرة طائرة نفاثة من طراز هوكر هنتر قد طلبت من بريطانيا. كما أذيع أن عقداً تم توقيعه مع شركة بريطانية للقيام بإنشاء مطار جوي[١]، يقع بالقرب من الحدود اليمنية مباشرة في المنطقة الساحلية. وفي نفس اليوم هدد عبد الناصر باحتلال كل جيزان ونجران زاعماً أنهما يشكلان معاقل للتسلل. وفي الرابع من مايو أصدرت حكومة الجمهورية بلاغاً تدعي فيه ملكيتها للجزء الجنوبي الغربي من ولاية عسير بما فيها جيزان ونجران.

وخلال شهر يوليه تم اقتـراح خطة سـلام من جانب الجمهـوريين «المعتدلين» للتوصل إلى تسوية مباشرة بين الملكيين والجمهوريين دون الرجوع إلى كل من ج.ع.م. والعربية السعودية. واقتُرح ضرورة إقامة «مجلس أعلى للدولة» يضم أحمد نعمـان وعبد الـرحمن الارياني ومحمـد الشامي ـ وزيـر الخارجية الملكي في المنفى. وتنشأ هيئة استشارية (مجلس شورى) تتكون من تسعة وتسعين عضوا تقوم بحكم البلاد لمدة عام يجري في نهايته استفتاء عام. وبدا أن ذلك الاقتراح يحظى بتأييد معقول داخل اليمن الجمهورية، ومع أن الاتصالات السابقة التي جرت مع الملكيين لم تقم على هذا الأساس، إلا أن ذلك كان كافياً لإثارة قلق عبد الناصر. حيث لم تكن لديه النية كي يُنَحَّى جانباً، فاتخذ إجراءات لوأد هذه المقترحات بحزم عن طريق إرسال السلال ـ الذي كان يعد أسيره في القاهرة لعدة شهور ـ إلى اليمن كي يستعيد السيطرة السياسية مرة ثانية[٢].

---

(١) ولو أنه لم يذكر صراحة أنه يقع في مدينة خميس مشيط حيث كان يوجد فيها ممر لهبوط الطائرات كان يجري توسيعه وتحديثه.

(٢) كيف يمكن أن يكون السلال أسير عبد الناصر في القاهرة حتى يتم له فرض وبسط سيطرته السياسية على اليمن، والسلال ذاته كان بغير رصيد شعبي أو عسكري في اليمن. وربما أن العكس هو الصحيح تماماً. فلعل احتفاظه به كان الهدف منه محاولة الرغبة في الوصول إلى مصالحة ما تضم أطراف القيادة الجمهورية البارزة. (المترجم).

وخلال غيبته عن اليمن احتفظ السلال بمنصب رئيس الجمهورية، ولو أن حسن العمري هو الذي كان يحكم البلاد. ولكن عبد الناصر قد أصبح غير مقتنع تماماً بسياسة حسن العمري متزايدة الاستقلال، التي وضعته في تعاطف - بل ربما تحالف - مع مثل هؤلاء الجمهوريين «المعتدلين» من أمثال أحمد نعمان وعبد الرحمن الأرياني. ولم يكن حسن العمري حريصاً بالمرة على عودة السلال كي يمارس بنفسه سلطة الرئاسة ومهامها، فاحتج لدى عبد الناصر غير أن ذلك كان بغير جدوى. ولهذا فقد كان لحسن العمري حساسية شديدة تجاه ذلك. ولهذا فإنه بناء على أوامر منه ظل جنود الجمهورية يحرسون مطاري صنعاء وتعز يومي ١١، ١٢ أغسطس للقبض على رئيس الجمهورية فور وصوله. كما أن الحراس تحركوا نحو محطة الإذاعة اليمنية والقصر الجمهوري للحيلولة دون وقوع ما من شأنه أن يجلب التأييد للسلال.

وقد مورس ضغط كبير على حسن العمري من جانب سفير ج.ع.م. فاضطر إلى سحب قواته وإلغاء أوامره. وكان السلال قادراً - حتى بعد مرور عام على تغيبه خارج البلاد - على أن يهبط على أرض اليمن ويتوجه إلى جناحه في القصر الجمهوري. وقد أثارت عودته في الحال إندلاع أزمة بين مؤيديه - الذين كانوا يشايعون عبد الناصر أساساً إلى أبعد حد وكذلك ج.ع.م. - وبين الجمهوريين «المعتدلين» الذين يترأسهم الآن صراحة حسن العمري. وفي السابع عشر من أغسطس تم إرسال رسالة إلى عبد الناصر بواسطة مجموعة من المشايخ الجمهوريين يتهمونه بالتدخل في شؤون اليمن الداخلية ومحاولة فرض السلال على الشعب اليمني بالقوة. كما طالبت الرسالة كذلك بسحب قوات الحملة العسكرية المصرية من اليمن.

وكانت المشاعر ضد عودة السلال قد بلغت إلى حد أن وفداً من الجمهوريين البارزين - برئاسة حسن العمري - ذهب إلى القاهرة في التاسع من سبتمبر للاحتجاج لدى عبد الناصر، وطلب ضرورة نفي السلال خارج اليمن إلى الأبد. وقد ضم ذلك الوفد حسن مكي وحمود الجائفي وأحمد

نعمان ورئيس هيئة الأركان اليمني وغيرهم من كبار ضباط الجيش اليمني. وفي السادس عشر من سبتمبر ألقى البوليس السري للجمهورية العربية المتحدة في القاهرة القبض على الأعضاء البارزين في الوفد. وقد تم الافراج عن عبد الرحمن الأرياني وحمود الجائفي بعد استجوابهم، وظل التحفظ على أربع وعشرين عضواً من أعضاء الوفد البالغ عدده ستين عضواً في سجن سري واحتفظ بالآخرين تحت المراقبة الصارمة.

وكان ذلك نوعاً من فرض «الأمر الواقع» ـ الطريف ـ من جانب عبد الناصر نيابة عن السلال. كما كان أمراً مسرفاً حقاً من جانب راديو صنعاء أن يعلن في نفس ذلك اليوم أن السلال وافق على قبول استقالة حسن العمري وحكومته ومجلسه الجمهوري.[1] وبعد ذلك بيومين تقلد السلال بنفسه رئاسة الوزارة وشكل حكومة جديدة أصبح عبد الله جزيلان فيها نائباً لرئيس الوزراء، ومحمد الرعيني وزيراً لشؤون القبائل. وقد احتفظ كل منهما بمنصبه كما حدث بالنسبة لوزيرين آخرين أقل أهمية، ولكن الأعضاء الجدد في الحكومة كان من بينهم عبد الله ضيف الله وقاسم غالب كان كل منهما مشايعاً قوياً لعبد الناصر وكذلك محمد أهنومي ـ مؤيد السلال ـ الذي أثار اندهاشاً كافياً لكونه كذلك شافعياً من تهامة.

وفي نفس اليوم ـ ١٨ أغسطس ـ أجرى السلال تغييرات في بعض وظائف الجيش الكبرى. حيث عين عبد الله جزيلان في وظيفة نائب رئيس القائد الأعلى ـ حيث ظل السلال اسميا القائد الأعلى للجيش ـ كما عين نائباً جديداً لرئيس هيئة أركان الحرب خلفا لذلك المحتجز في القاهرة. وفي السابع

(١) صرح مسؤول يمني جمهوري سابق انشق في سبتمبر ١٩٦٦ في عدم بتاريخ ٨ يناير أنه منذ أن طرد الرئيس السلال حكومة العمري فإن أكثر من ٨٠٠ يمني ـ بينهم قادة عسكريون وسياسيون ـ قد هربوا من صنعاء. وتم القبض على ٤٨٨٠ يمني في التطهير الذي أعقب إزاحة العمري. راجع هوفشتادر، المرجع السابق، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧. (المترجم).

من أكتوبر تم القيام بإجراء تطهير شامل في الجيش. حيث وضع ما يقرب من مائة من كبار الضباط ضمن قائمة المعزولين بمن فيهم حسين ضافاي ـ الذي كان وزيراً في حكومة نعمان ـ وقد اختفى رئيس هيئة الأركان اليمني في مكان ما بالقاهرة، وكذلك فعل قادة أسلحة المدفعية والمدرعات والمظلات والمشاة. وتم كذلك تنحية الحكام العسكريين لكل من تعز وإب وصعدة والبيضاء.

وبنفس الدرجة قام السلال كذلك بإجراء حركة تطهير واسعة داخل الجهاز الإداري المدني. وفي ١٩ سبتمبر اتهم العديد من الشخصيات البارزة ببذر بذور الشقاق بين كل من اليمن وج.ع.م. مُعلناً أن لديه الدليل على ذلك؛ وأنه سوف يقدمهم للمحاكمة عندما تستكمل الاستجوابات. وقد أطلق عليهم «المنحرفين والانتفاعيين». وفي ٢٤ سبتمبر قام بتنحية محمد سعيد العطار ـ الذي كان أحد وزراء حكومة نعمان ـ من رئاسة البنك اليمني للإنشاء والتعمير، زاعماً أنه قد زوَّد حسن العمري بالمال للقيام بتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة، كما قام بطرد محسن العيني ـ الذي كان كذلك أحد وزراء حكومة النعمان ـ من وظيفته كمندوب دائم لليمن لدى الأمم المتحدة.

وصرح السلال في الثلاثين من سبتمبر ـ الآن وبضجة شديدة بعد أن قد تم التحفظ على هؤلاء الذين لم يكونوا على تعاطف كامل مع أهداف ج.ع.م. في القاهرة ـ بأن بعض الوزراء السابقين في حكومة العمري قد تلقوا أموالاً من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية، وتعاونوا مع هذين البلدين ضد ج.ع.م. وأعلن أنه ستجري محاكمتهم بتهمة الخيانة، ولكن فيما بعد وفي ١٤ نوفمبر تناقلت الأنباء أن حكومة ج.ع.ك. قد اعترضت على طلبه الخاص بتسليم المسجونين من الوزراء اليمنيين السابقين. حيث احتفظ بهم عبد الناصر كورقة رابحة رهن اشارته لمشروعاته المستقلة.

وبعد تنفيذ حكم اعدام تعسفي في أحد الشيوخ سحبت قبائل كل من

حاشد وبكيل تأييدها من حكومة السلال. وبدأوا يعلنون انحيازهم الصريح إلى جانب سياسة «خط معتدل». وقاموا بإيواء المنشقين الجمهوريين والمسرَّحين العسكريين ولاجئين آخرين من نظام السلال الذين بدأت أعدادهم في التزايد. وفي نفس الوقت فقد احتفظ الشيخ الداهية عبد الله الأحمر - شيخ مشايخ قبائل حاشد - باتصالات سرية مع القائد الأعلى للحملة العسكرية لـ ج.ع.م. في اليمن.

وفي نفس الوقت كان يجري الاعداد لوضع خطة سلام - عرفت أخيراً باسم إتفاقية الكويت - دون إجراء أية مشاورات مع الزعماء الجمهوريين اليمنيين. وقد شكَا حسن العمري من ذلك لعبد الناصر عندما ذهب إلى القاهرة قبل أن يُسجن على عجل. وفي ابريل ١٩٦٦ ولتخوفه من اخفاق مؤتمر حرض اخفاقاً تامًا وأن السلام في اليمن كان أبعد من أي وقت مضى - قام أمير الكويت بالحث على إجراء مفاوضات مع كل من عبد الناصر والملك فيصل بواسطة مبعوثيه الذين كانوا يروحون ويغدون بينهما - مقترحاً أن يلتقيا سوياً في الكويت لمناقشة وحل خلافاتهما بشأن المشكلة اليمنية. ومع أن عبد الناصر قد اعترض على هذه الفكرة في ٢٨ مايو فقد استمرت وساطة الكويت خلال شهري يونية ويولية إلى أن أعلن أخيراً في أول أغسطس أن ممثلين عن كل من عبد الناصر والملك فيصل سيجتمعون في الكويت بشأن مباحثات سلام حول اليمن.

وقد تم ذلك اللقاء في الكويت في ١٧ أغسطس بحضور وزير الخارجية الكويتي، وعندما اختتمت المباحثات بعد ذلك بثلاثة أيام، أُعلن أنه تم التوصل إلى اتفاقية بشأن خطة سلام تقوم أساساً على مقترحات تقدمت بها الحكومة الكويتية تم عرضها على كل من ج.ع.م. والعربية السعودية للنظر فيها. ولم تذع أية تفصيلات أخرى. فكان هناك كثير من التوقع والقلق خاصة في صفوف حكومة العمري - التي كانت في السلطة آنذاك - والتي لم تستشر في أمرها بالمرة. وقد أشارت تقارير غير رسمية إلى أن المقترحات

تضمنت إقامة حكومة إنتقالية يتم تشكيلها من كل القـوى اليمنية ولكن بأغلبية جمهورية تستبعد منها كلية أسرة حميد الدين. كما ينبغي أن تكون هناك فترة إنتقالية محددة بعشرة أشهر تعرف اليمن خلالها باسم «دولة اليمن» تحاشيا لاستخدام المصطلحات المختلف عليها الخاصة بـ«الجمهورية» و«الإمامة». وتنسحب خلال هذه الفترة قوات ج.ع.م. العسكرية لتحل محلها قوات عربية مشتركة تظل موجودة لتشرف على إجراء الاستفتاء الشعبي.

وسواء أكانت تلك هي الشروط الفعلية لاتفاقية الكويت أم لا؛ فإنها لم توضع أبداً موضع التطبيق. ويرجع ذلك في بعض جوانبه إلى أن كلًّا من الجمهوريين والملكيين قد استنكروها بسبب تجاهلهم وعدم اشراكهم فيها، ولهذا كانوا عازفين عن التعاون في تطبيقها. كما يرجع في معظمه إلى أن عبد الناصر لم يكن ليرغب في سحب قواته العسكرية. وتم توضيح هذه النقطة الأخيرة في الخامس من سبتمبر عندما تم الإدلاء بتصريحات متوافقة بأن قوات ج.ع.م. العسكرية لن تنسحب من اليمن بواسطة كل من المشير عامر في القاهرة؛ والرئيس السلال في صنعاء؛ وكذلك القائد الأعلى للقوات العسكرية لحملة ج.ع.م. في اليمن في آن واحد. وفي السابع والعشرين من سبتمبر أكد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر في تصريح له من صنعاء أن اتفاقية الكويت لا تزال سارية المفعول، ولكنه أضاف دون توضيح بأن ج.ع.م. ملتزمة بحزم بالدفاع عن الجمهورية مهما كلفها ذلك. ولكن في الثاني من نوفمبر رفض عبد الله جزيلان ـ نائب رئيس الوزراء ـ صراحة إتفاقية الكويت مصرحاً بأنه من المستحيل تنفيذ إرسال القوة العربية المشتركة لتحل محل قوات ج.ع.م.، لأنه لا توجد دولة عربية واحدة تفكر جدياً في إرسال قواتها للقيام بمهمة كهذه. وعلى أية حال فقد أكد أن شعب اليمن لن يتخلى عن ميثاقه الدفاعي مع ج.ع.م.، ولهذا فقد اختفت إتفاقية الكويت تماماً.

ولكي يـواجه الإتجاهات المعتـدلة والـوطنية المتعـاظمـة في صفـوف

الجمهوريين أعلن السلال خلال حديثه السنوي بمناسبة ذكرى قيام الثورة يوم ٢٦ سبتمبر أنه سيقوم بتطبيق إتفاقية يولية ١٩٦٤ بينه وبين عبد الناصر للتنسيق بين سياسات البلدين كخطوة في الاتجاه نحو الوحدة الكاملة التي ـ حسب زعمه ـ ستضفي الشرعية على تواجد قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن. وكانت تلك الاتفاقية ـ كغيرها من الكثير من الاتفاقيات ـ تخلو من أي معنى حقيقي. ولما كان السلال قد أصر على أن الجمهورية لا تستطيع البقاء بغير دعم ج.ع.م.، فإن أولئك الذين كانوا يرون أن البلاد تستطيع أن تدافع عن نفسها قد أصبحوا خونة وأرادوا القيام بتصفية الثورة.

وفي نفس اليوم صرح المشير عامر ـ في الإسكندرية ـ بأن الهدف الملح هو منع اليمن من أن ترتد مرة أخرى إلى الماضي، وأن قوات ج.ع.م. العسكرية ستبقى في اليمن مدة عشرين عاماً آخر إذا ما ثبت أن ذلك أمر لازم. وقد كان يردد مؤكداً ما سبق أن صرح به عبد الناصر في أعقاب نشر الكتاب البريطاني الأبيض بشأن الدفاع في فبراير ١٩٦٦. وأضاف المشير أن ما ينفق على الحملة العسكرية لا يتعدى حدود ربع مليون ($\frac{1}{4}$ مليون) جنيه استرليني سنويا. وأن هذا المبلغ قد تم تخفيضه الآن لأن الاستراتيجية الجديدة يجري تطبيقها. وقد كان ذلك يعني أن الدعم الأجنبي الموجه إلى اليمن كان يستخدم في الاحتفاظ بقوات ج.ع.م. العسكرية فيها[1]، لأن الرقم الذي جرى ذكره كان ضئيلا إلى درجة محيرة بالنسبة للأعداد التي شاركت فيها. كما عزف القائد العام لقوات الحملة العسكرية على نفس النغمة ـ في اليوم ذاته ـ

---

(١) من الواضح أن تصريح عامر هذا لا يعني بحال من الأحوال أولاً دقة هذا الرقم من جانب أو أنه يعني من ناحية أخرى أن بقية النفقات الفعلية كان يجري تحميلها على ميزانية اليمن ذاتها أو المساعدات التي كانت تحليل عليها من الخارج بحال من الأحوال. وربما قصد به آنذاك تخفيف الضغط الواقع على حكومة ج.ع.م. الداخلي من جانب الرأي العام المصري. (المترجم).

ليؤكد أن جنوده وقواته ستبقى في اليمن طالما كانت الثورة اليمنية تتهددها المؤامرات.

وقد زعم بلاغ ملكي رسمي صادر بتاريخ أول أكتوبر أن الفدائيين الملكيين قاموا بتنفيذ غارة ناجحة على صنعاء في اليوم السابق بمدافع البازوكا على مقر إقامة السلال عندما أطلقوا عليه النيران، وكذلك على منزل السفير السوفيتي. وكان ذلك أمرا حقيقياً على الرغم من أن المزاعم[1] الملكية اللاحقة كانت عموماً بغير أساس. فقد قام المنشقون الجمهوريون بأي هجوم لاحق بمدافع البازوكا أو أي تخريب كذلك لأنهم كانوا يرغبون في ازاحة السلال من الطريق. وهناك قدر ضئيل من الشك في أن السلال كان غير محبوب على نطاق واسع من جانب الكثيرين من الجمهوريين. وقد إتخذت المناوأة شكل مظاهرات وهجمات وحشية بل وحتى فورات عصيان عسكري؛ كان التواجد العسكري الكثيف لقوات ج.ع.م. هو الذي احتفظ لهذه النشاطات التخريبية والانقلابية بحدها الأدنى. وقد زعمت جريدة الأهرام القاهرية في الثامن من أكتوبر أن حسن العمري وأحمد نعمان قد تزعما مؤامرة قامت بترتيبها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وموَّلها الملك فيصل للإطاحة بالنظام الجمهوري في لحظة تتوافق مع وقوع غزو عسكري لسوريا كانت ستقوم به القوات الأردنية. وقد أحبطت تلك المؤامرة بعودة السلال إلى اليمن في الوقت المناسب تماماً. كما أوردت الصحيفة كذلك أن قصر السلال الجمهوري قد تم قصفه بواسطة مؤيدي حسن العمري، غير أن التخريب البسيط قد تم اصلاحه.

وقد تصاعدت المشاعر في اليمن بقوة ضد الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) كما حدث هجومان آخران ـ على الأقل ـ بمدافع البازوكا حوالي ذلك الوقت على منزل السلال. غير أن الذين قاموا بهما كانوا من الجمهوريين المنشقين. وقد كان السلال لا يزال يحتفظ بالعدد الكبير من أفراد حرسه الخاص من بين جنود قوات ج.ع.م. العسكرية.

في ذلك الوقت أساساً لأنها كانت تدعم السعودية وتزداد معها تقارباً وارتباطاً. ولقد استكمل طريق تعز صنعاء في نوفمبر ١٩٦٥ غير أن السلال نفى وجود أي التزامات مصرحاً بأن الطريق كان منحة من أمريكا للإمام المخلوع وليس للجمهورية. كما أن الطريق هو الآخر لم يكن محبوباً لأنه ـ على غير الطريق الذي شيده الصينيون من الحديدة إلى صنعاء وكانت تغطيه طبقة أسفلتية سطحية ملساء ـ كان غير كامل التمهيد حيث كانت الشاحنات المسافرة تسير وسط سحب كثيفة من الغبار الأمر الذي كان يسبب الكثير من المتاعب والحوادث. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل يشكل همزة إتصالات حيوية للجمهوريين. كما قام الأمريكيون كذلك بمد أنابيب المياه إلى مدينة تعز لتصبح المدينة اليمنية الوحيدة التي تتمتع بهذه الإمكانية الحيوية، إلا أن ذلك أيضاً لم يقلل شيئاً من موجة الشعور المعادي لأمريكا.

وخلال شهر أكتوبر دارت معركة مكتومة بين العناصر المتطرفة من الموالين للسلال وبين المناوئين من الجمهوريين الأمر الذي تفجر في سلسلة حوادث إلقاء القنابل اليدوية والانفجارات واطلاق الرصاص في داخل مدينة صنعاء أساساً، ولكن كذلك وبشكل أقل في تعز ومدن أخرى. وقد تصاعدت تلك الحوادث متوافقة مع سلسلة من المحاكمات السياسية والإعدام مما دفع بالحكومة إلى حظر حمل السلاح والقنابل اليدوية مهددة بتوقيع عقوبة الاعدام لمن تضبط في حوزته مثل تلك الأسلحة. وعندما كانت تقع حادثة تقوم طوابير قوات ج.ع.م. المدرعة بصب نيرانها على كل المواقع التي تطلق منها النيران دونما تفريق. وقد قتل وجرح كثيرون، إلا أنه أثبت فعاليته، ربما لأنه كان الإجراء العملي الوحيد للاحتفاظ بقدر من الأمن والإستقرار بين المواطنين الذين كانت أحقادهم وكراهيتهم السياسية تتصاعد بشكل سريع.

كما وقعت موجة شاملة من الإعتقالات وصلت إلى ما لا يقل عن ألفين خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر. ولهذا فقد استخدمت المنشآت الحكومية والثكنات العسكرية في إيواء المسجونين. وارتفعت أعداد المعتقلين

منذ وصل السلال إلى اليمن إلى أكثر من خمسة آلاف، وتولى المصريون مسؤولية الإشراف على السجون الأمر الذي ربط ربطاً محكماً بين كل من عبد الناصر والسلال ـ كما كان عليه الحال ـ وألصق بهما معاً مسؤولية سحق المعارضة السياسية. وخلال هذه المرحلة كان عبد الناصر لا يثق في قيام الجنود اليمنيين بحراسة هذه الأعداد الكبيرة من السجناء الذين يمكنهم التأثير على حراسهم بمعتقداتهم السياسية «المحزبة». وأسرعت الأعداد الغفيرة في مغادرة صنعاء من أجل تأمين سلامتها بما في ذلك الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد، حيث هرب تجنباً للقبض عليه.

وقد طرد السلال الآن على عجل إثنين من وزرائه وهما محمد الرعيني ـ الذي كان وزيراً في كل حكومة منذ قيام الثورة بما في ذلك حكومة أحمد نعمان ـ وحسين ضافاي الذي عينه السلال عند عودته إلى اليمن دون أن يحصل منه على موافقته، ولهذا فقد امتنع عن قبول المنصب، وألقى القبض على حسين ضافاي بعد ذلك ثم ـ كما يظن ـ جرى تعذيبه بقسوة.

وفي ١٩ أكتوبر أعلن السلال إقامة محكمة أمن دولة تحت توجيه محمد أهنومي وزير الداخلية للتحقيق في التهم الانقلابية. وفي ٢٥ أكتوبر قدم محمد الرعيني ومعه أربعة عشر آخرون للمحاكمة بتهمة الخيانة. وقد زعم أن الرعيني تآمر مع أجهزة استخبارات أمريكا وبريطانيا والسعودية وبذلك فهو يترأس شبكة تخريبية واسعة في صنعاء تعد مسؤولة عن الانفجارات الأخيرة في صنعاء. كما اتهم هو والعقيد هادي عيسى ـ النائب الأخير لرئيس هيئة أركان حرب الجيش اليمني ـ بالقيام بشن هجوم بمدافع البازوكا على القصر الجمهوري. وقد ثبتت تهمة كل من الرعيني وعيسى وخمسة آخرين وحكم عليهم بالإعدام. وقد نفذ فيهم الحكم علناً رمياً بالرصاص فور انتهاء محاكمتهم، وعرضت جثثهم خارج بوابات المدينة على الطريقة التقليدية البربرية القديمة. كما حُكم على آخرين بالسجن لسنوات متفاوتة. كما أمر السلال كذلك بإعدام قائد الشرطة، لأنه أمر قوات الشرطة المسلحين بإطلاق

الرصاص على جمع غفير من اليمنيين قاموا بالهجوم على موقع مصري في صنعاء.

وفي شهر نوفمبر في مدينة إب تم تنفيذ حكم الإعدام علناً في رجل لحمله أسلحة، وفي صنعاء في الثالث من ديسمبر تم إطلاق الرصاص على خمسة رجال ـ زعم أن أحدهم كان يحمل رتبة لواء في القوات الملكية ـ في ميدان المدينة لاشتراكهم في النشاطات التخريبية ولتلقيهم أسلحة وأموال من مصادر بريطانية وسعودية. كما أرسل آخرون إلى السجن. وفي العاشر من ديسمبر تم إطلاق النار أمام جمع غفير على جنديين جمهوريين اعترفا بتورطهما في أعمال انقلابية، الأمر الذي أوصل عدد من نفذ فيهم حكم الإعدام علناً منذ ٢٥ أكتوبر وفقاً للبيانات الرسمية إلى خمسة عشر رجلاً. وفي الحقيقة فقد صرح محمد العطار في خطاب نشر في صحيفة فرنسية ـ وهي جريدة لوموند بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٦ ـ أن حوالي ثلاثين شخصاً آخر كان قد تم إطلاق الرصاص عليهم دون أن يُعلن عن ذلك. ومن المحتمل أن ذلك التقدير كثيراً عن الأرقام الحقيقية. وفي نفس الوقت فقد «مات» العديد من بين أولئك المسجونين.

وقد تسببت إجراءات السلال القمعية في دفع الكثيرين ممن لا يتعاطفون معه إلى الهرب داخل الأراضي التي انسحبت منها قوات ج.ع.م العسكرية في مطلع ذلك العام. كما هرب عدد من الوزراء السابقين وضباط الجيش ذوي الرتب المختلفة جنوباً إلى عدن طالبين حق اللجوء السياسي، وقد زعم معظمهم أن السلال ليس سوى دمية مصرية ـ وهو زعم أقرب إلى الحقيقة ـ متعللين بأدلة واهية؛ بأنهم يحرصون فقط على تحرير اليمن من ربقة ج.ع.م. وقد قُدِّر أن ما يزيد على ألف شخص غادروا صنعاء منذ عودة السلال ـ انضم معظمهم فيما عدا أقلية نادرة إلى حركة مقاومة المنشقين الجمهوريين التي أصبح يشار إليها الآن علانية باعتبارها «قوة ثالثة. وكان

يقود تلك القوة الشيخ عبدالله الأحمر - الذي آوى وأعان جماعة من بين أنصار حسن العمري كانوا يحاولون إقامة نظام يعارض كلا من الملكيين والسلال. وقد أصبح عبد الناصر أكثر اهتماماً بهذه «القوة الثالثة» التي كانت تعمل من مدينة خمر في منطقة حاشد - وتبعد ما يزيد على ستين ميلا شمال صنعاء - وأمر قواته العسكرية الأساسية باصطياد أكبر عدد ممكن من شخصياتها البارزة في حين تولت قواته الجوية قصف المنطقة بالقنابل.

ومن مقر قيادته في الرياض - بالمملكة العربية السعودية - زعم إبراهيم الوزير - زعيم ما يسمى باتحاد القوى الشعبية التي يدعمها الملك فيصل - أن القتال الذي يجري في اليمن يدور حقيقة بين قوات ج.ع.م. العسكرية من جانب، واليمنيين من جانب آخر دون نظر إلى ولاءاتهم السابقة. كما صرح بأن كل ما يطلبه الشعب اليمني هو تطبيق إتفاقية جدة الموقعة في أغسطس ١٩٦٥، التي أوصت بقيام حكومة عينية مؤقتة لا تكون جمهورية أو ملكية ذلك الرأي الذي دفع اليه من جانب الملك فيصل دون أدنى شك، الذي كان يود أن يرى مثل تلك الحكومة اليمنية أمراً مجسداً، وكانت تلك التصريحات صحيحة في بعض جوانبها فقط لأن دوافع ابراهيم الوزير قد تم التشكك فيها من جانب أغلبية الجمهوريين المنشقين، الذي رأوا أن لديه طموحات خفية ذاتية كي يصبح إماماً، وأنه يستخدم الموقف واتحاد القوى الشعبية كغطاء مقنع فقط لتحقيق طموحاته.

وفي المعسكر الملكي وجد نوع من الترهل والفوضى يعزى معظمه الى مرض الإمام المخلوع. فبعد أن بذل جهوداً مكثفة خلال الفترة التي سبقت عقد مؤتمر حرض مباشرة في استنفار البلاد ودفع القبائل لتأييد قضيته، تراجع في ابريل ١٩٦٦ وذهب إلى مدينة الطائف - بالعربية السعودية - للعلاج الطبي وظل بها. ولم تلق جاذبية الإمام المخلوع الشخصية نجاحاً حقيقياً، وكان هناك تدهور في تأييد القبائل الزيدية على الرغم من انسحاب قوات ج.ع.م. العسكرية في ظل استراتيجية عبد الناصر الخاصة «بالنفس الطويل». وفي

أغسطس التقى القادة الملكيون في الطائف لبحث الموقف. وكانت القبائل لا تزال عازفة عن منح الإمام المخلوع تأييدها القلبي، كما كانت هناك أحقاد وشكوك بين القادة العسكريين الملكيين والشخصيات الأخرى يضاف إليها عجز في الإعداد للحرب. كما ولَّد ذهب العربية السعودية تقلباً داخل القيادات والمناصب الملكية الكبيرة لأنه بدا أن أجزاء كثيرة منها وقد وجدت طريقها إلى جيوبهم الخاصة. وكانت سياسة عبد الناصر تتغير كما أن قوات ج.ع.م. العسكرية كانت تتسلل عائدة إلى أراض سبق لها الجلاء عنها. وكانت المشكلة هي هل ستستأنف الحرب أم لا وبقوة متجددة. وكان معظم القادة الملكيين العسكريين يؤيدون فكرة البدء بشن هجوم. غير أن الملك فيصل كان لا يرغب في استئناف اندلاع العدوات مرة أخرى وهدد بوقف مساعداته المالية عندما تحقق له أن الملكيين على وشك التحرك إلى الميدان. وعلى الرغم من ذلك فقد تمت الموافقة في الطائف على ضرورة القيام بشن هجوم آخذين في الاعتبار أن الجمهوريين منقسمون على أنفسهم إلى درجة كبيرة. ومن المحتمل أن عودة السلال وأحداث صنعاء اللاحقة قد أتاحت فرصة سانحة للقيام بذلك.

كما أن الملكيين كذلك كانت قد اختلت صفوفهم عندما اتضح لهم أن الملك فيصل قد بعث برسله بالمال والسلاح داخل الأراضي التي انسحبت عنها قوات ج.ع.م. في محاولة لاقناع سكانها مباشرة بتأييد اتحاد ـ إبراهيم الوزير ـ للقوى الشعبية. وقد وافق الإمام المخلوع على تشكيل مجلس إمامي يتكون من عشرة أعضاء برئاسته هو. كما أعلن كذلك أنه قد وافق من ناحية المبدأ على أن تصبح الإمامة دستورية. وكان تشكيل المجلس إلى حد كبير مسألة ضرورة نظراً لظروف البدر الصحية. وكانت الشخصية التي برزت في المقدمة هي شخصية الأمير محمد حسن ـ الذي كان بوصفه نائباً لرئيس المجلس قد تولى مسؤوليات المجلس خلال تغيب الإمام المخلوع المتكرر. وقد احتفظ الأمير حسن بمنصب رئاسة الوزارة الملكية في المنفى ولكنه ركز اهتمامه على الشؤون الخارجية أكثر من القتال والحرب. كما احتفظ الأمير محمد

حسين بالقيادة العامة لمناطق اليمن الشرقية، في حين أن الأمير حسن حسن أصبح القائد العام للقطاع العربي. وأسند قرار شن هجوم إلى الأمير محمد حسين، وهكذا بدأت الاستعدادات الملكية اللازمة.

وفي نفس الوقت ـ ومنذ مطلع الصيف ـ بدأ عبد الناصر ـ الذي غيَّر مراميه تماماً ـ في دعم قوات حملته العسكرية في اليمن إلى أن ارتفع حجمها بحلول شهر نوفمبر من ٢٠ ألف إلى ما يربو عن ٦٠ ألف مقاتل. وفي سبتمبر، وبعد فترة توقف دامت عدة أشهر، استؤنفت من جديد غارات القصف الجوي، كما استؤنف كذلك القصف الليلي باستخدام الأضواء الكاشفة في منطقة الجوف خلال شهر أكتوبر. كما أرسلت قوات مصرية لتعزيز المواقع المعزولة مثل صعدة التي تسيطر عليها عناصر خفيفة من الجيش اليمني الضعيف. وكان ذلك يعني وضع حد لاستراتيجية «النفس الطويل» للبدء في انتهاج سياسة جديدة أكثر عدوانية، التي اعتبرها بداية للتقدم نحو سد الفراغ الذي سينشأ عن انسحاب البريطانيين من عدن، وقد رمى إلى أن يسبق أي تحرك قد يتخذه الملك فيصل في هذا الصدد.

وفي أول أكتوبر أصدر الملكيون أول بلاغاتهم العسكرية منذ عدة شهور سلفت. ورد فيه ـ بعبارات طنانة ـ أنه يتوقع أن يدور قتال شامل على وجه السرعة مرة ثانية، وأن المناوشات تسير على قدم وساق. وفي الواقع لم يحدث سوى تمركز محدود للملكيين بالقرب من صعدة ولا شيء غيره نتيجة لتهديدات الملك فيصل الذي أحبط كل جهود القادة العسكريين الملكيين في أن يشنوا هجوماً جديداً.

وعندما أعلن عبد الناصر أنه لا يعتزم سحب قواته من اليمن، تدهورت العلاقات بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة وبين الملك فيصل بشكل واسع. وقد أمِلَ الملك فيصل أن توفر إتفاقية الكويت فرصة لحل المشكلة، وحتى عندما كان من الواضح تماماً أن عبد الناصر لن يقبل شروطها، فقد توقع الملك أن «القوة الثالثة» ستبدو قوية داخل اليمن بالقدر

الذي يمكنها من الحصول على الحكم في البلاد. وتبعاً لذلك تمنع الحرب الأهلية من الاندلاع مرة أخرى. وفي أكتوبر تكفل بعقد لقاء بين الملكيين وبين مندوبين عن الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب العربية ـ المحمية ـ في مدينة الطائف. وفي هذا اللقاء اقترح محمد الشامي ـ وزير الخارجية الملكية في المنفى ـ إقامة مجلس يتكون من ملكيين ومندوبين اثنين عن اتحاد المحميات واثنين عن السعودية لتشكيل جبهة عامة ضد ج.ع.م. فكان رد مصر أنها خلقت موقفاً جديداً من خلال دعم وسند كل من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (Flosy) وكذلك جبهة التحرير القومية (NLF). ولو قدر لبريطانيا البقاء في عدن، فلربما أن تلك الخطة كانت ستلقى نجاحاً.

وفي ١٤ أكتوبر أغارت طائرات ج.ع.م. على مدينة نجران ـ محدثة بعض الخسائر في الأرواح ـ وكذلك جيزان حيث سقطت القنابل في البحر دون احداث أية أضرار. وتلك كانت أول غارة جوية لطيران ج.ع.م. تعترف بها على المدن السعودية منذ يونية ١٩٦٣، وزعم بأنها وقعت نتيجة لأخطاء في التصويب. ومع ذلك فقد قرر الملك فيصل أنه منذ الآن لم يعد الوقت ملائماً للاستمرار في الالتزام بسلام مع عبد الناصر ـ الذي لا يمكن أن تتوارى مقاصده وأهدافه العدائية أكثر من ذلك. ولربما يكون الملك قد شعر كذلك بشيء من القوة والثقة نظراً لأن قواعد صواريخ أرض ـ جو السبع وثلاثين من طراز ثندر بيرد (Thunderbird) التي زودته بها بريطانيا كان قد تم إقامتها في خميس مشيط، كما تم تزويد سلاح الطيران السعودي بعدد من الطائرات البريطانية. وفي ٢ نوفمبر صرح بأنه بينما تتقدم مفاوضات السلام، فقد طُلب من الملكيين ممارسة ضبط النفس، ولكن بالنسبة لذلك فإنهم كانوا لا يستطيعون الإنتظار بشكل نهائي. واعتبر الملكيون ذلك على أنه اشارة لاستئناف نشاطهم العسكري.

وقد صرح عبد الله جزيلان؛ نائب رئيس الوزارة الجمهورية ـ ولو أنه اعترف بأن قتالا يجري في مناطق شمالية معينة وخاصة تلك المجاورة لجيزان

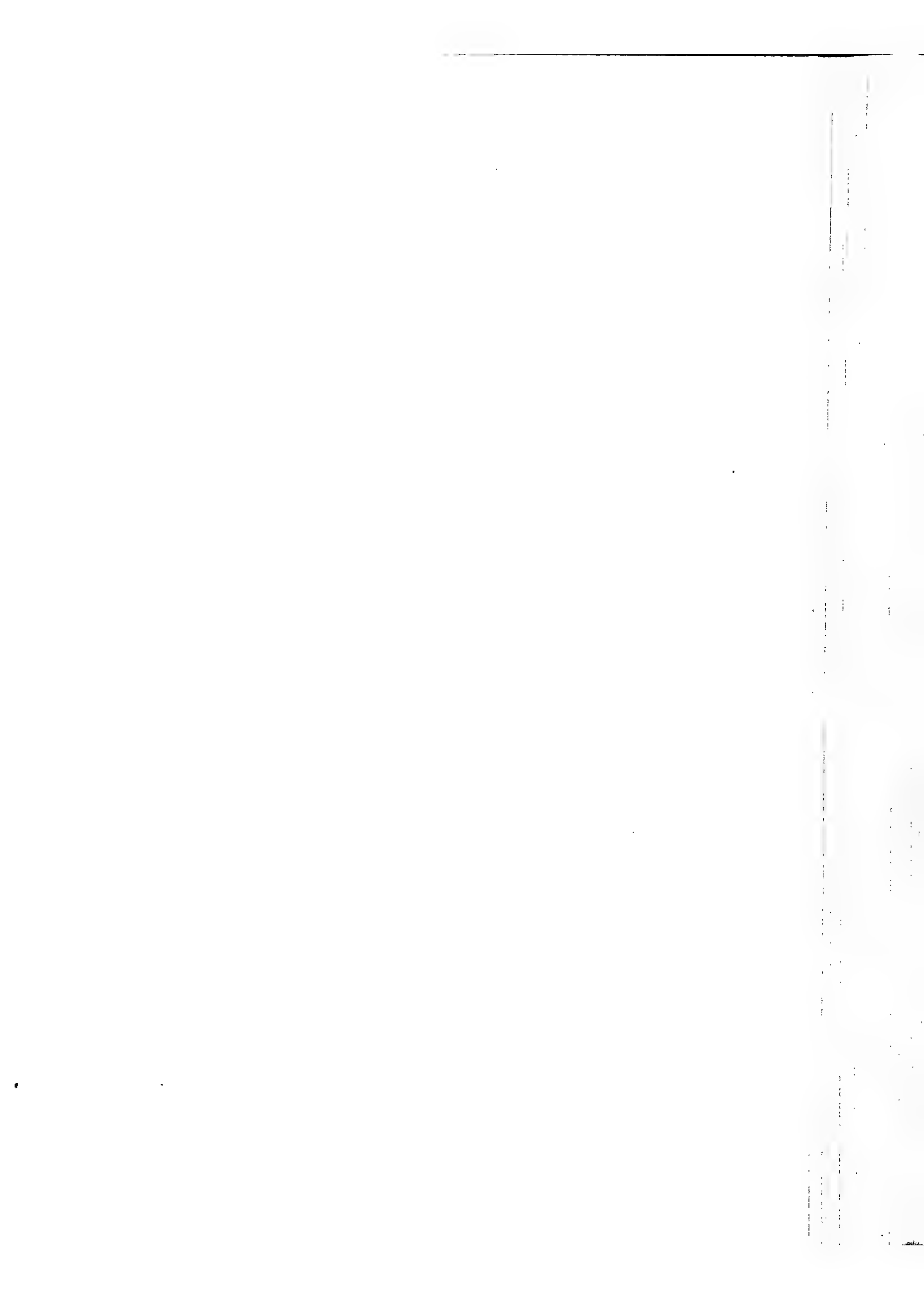
ونجران - بأن الموقف العسكري ظل هادئاً . وقد كان محقاً تماماً عندما ذكر أنه لا تجري صدامات على نطاق واسع، ولكن بعد فترة طويلة من الهدوء فقد بدأ الملكيون يحركون أنفسهم، وجرت سلسلة من المناوشات فوق قطاعات كبيرة من اليمن خلال شهر ديسمبر. وبغض النظر عن المناوشات بين قوات ج.ع.م. العسكرية ورجال القبائل الملكيين، فقد وقعت صدامات عارضة بين القوات المصرية والقبائل الجمهورية بحثاً عن القادة المنشقين.

وقد ظل الملكيون لا يحصلون على نجاح كبير في تنظيم أنفسهم على أسس سياسية متينة، ولكن في الخامس من ديسمبر قاموا بمحاولة أخرى عندما أعلنوا أن الإمام المخلوع قد سلّم أغلبية سلطاته الفعلية للمجلس الإمامي؛ الذي انخفض عدده إلى ستة أعضاء على الرغم من أنه كان لا يزال تحت رئاسته وبعد مشاورات، سيكون في وسع المجلس الإمامي تعيين الوظائف العليا التي تخضع فقط لموافقة الإمام. وقد اتخذت هذه الخطوة دون شك على أمل أن تضفي مظهراً - ولو شكلياً - لملكية دستورية كي تحظى بالعطف من جانب الدول الخارجية. ولكن في الواقع فإنه لم يكن سوى مجلس ملكي يقوم مقام الإمام المخلوع عند مرضه. ومع أنه قد حاول أن يحتفظ بصورة قائد يعيش مع رعاياه المضطهدين بقسوة داخل الجبال، ويشاركهم المخاطر والمصاعب إلاّ أن الإمام المخلوع كان قد بقي في الواقع في مدينة الطائف داخل العربية السعودية.

وقد أوشك عام ١٩٦٦ أن يصل إلى نهايته بالتعيين الجمهوري المثير لعبد الرحمن البيضاني كسفير لليمن في لبنان. لقد وقع البيضاني - نائب رئيس الجمهورية - ونائب رئيس الوزراء في أول حكومة جمهورية والمشايع لمصر - في خلاف مع السلال، واعتزل في منفاه في القاهرة. وكان وصول هذا المتعاطف البارز مع مصر قد أثار اثنين من الأعضاء اليمنيين في السلك الدبلوماسي، ليتحولوا إلى جمهوريين منشقين، ويُعلنا أن البيضاني حديث العهد بالتعيين

يسيء استخدام سلطاته. وقد اقتص البيضاني لنفسه بأن أوقف الـرجلين بتهمة تزييف النقد.

* * *



الفصل العاشر

سقوط السلال

أحداث رئيسية:

١٩٦٧

٥ يناير	نسف المقر الملكي الدائم الموجود في قرية كتاف بواسطة طيران قوات ج. ع.
١٨	السلال يشكل الاتحاد القومي الثوري
١١ فبراير	تونس تسحب اعترافها بنظام السلال
١٨	الأردن تسحب اعترافها بنظام السلال
٣ - ٨ مارس	«القوى الثالثة» الجمهورية - مؤتمر الجبهة الثورية اليمنية
١٧	اعدام ١٧ يمنياً داخل العربية السعودية
١٠ ابريل	اعلان تشكيل حكومة ملكية جديدة
٢٤	الملك السابق سعود يزور اليمن مع المشير عامر
٢٥	مدافع البازوكا تطلق نيرانها على مدينة تعز - اتهام أمريكيين بالحادث
مايو	تقليل حجم قوات ج. ع. م. العسكرية في اليمن
٥ - ١٠ يونيه	الحرب العربية الاسرائلية
يونية	هجوم الملكيين داخل اليمن

أول يوليه	اعادة قصف المقر الدائم للملكيين في كتاف بكثافة
٦	بدء هجوم قوات ج. ع. م. الذي استمر ثلاثة أسابيع
أول أغسطس	زيارة نائب رئيس الوزراء الجمهوري للاتحاد السوفيتي
٢	مؤتمر وزراء الخارجية العرب في مدينة الخرطوم
٢٩ أغسطس - أول سبتمبر	مؤتمر قمة الخرطوم
٣ أكتوبر	السلال يرفض أن يلتقي بلجنة سلام عربية ثلاثية
١٠	آخر قوات ج. ع. م. تغادر تعز
١٢	توقف المساعدات السعودية للملكيين
١٦	آخر قوات ج. ع. م. تغادر صنعاء
٣ نوفمبر	السلال يغادر اليمن في طريقه إلى الإتحاد السوفيتي ويتوقف في القاهرة
٥	ضباط الجيش اليمني يقومون بتنحية السلال ويطلب حق اللجوء السياسي إلى العراق.

سقوط السلال

لقد جرت سلسلة من الانفجارات خلال شهر ديسمبر داخل المملكة العربية السعودية في المنشآت العسكرية والدوائر الحكومية والقصور الملكية، وأكدت حكومة السعودية في العاشر من يناير ١٩٦٧ أنه تم إلقاء القبض على عدد من اليمنيين[١]، وقد اعترفوا بقيامهم بأعمال تخريبية تحت اشراف القيادة العسكرية لقوات ج.ع.م. في اليمن، كما وضعت الشرطة السعودية يدها على آلاف المنشورات تولت طبعها منظمة تدعى «اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية». وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر أذاع هذا التنظيم بياناً من راديو القاهرة زعم فيه أن المزيد من الانفجارات قد وقعت في مكاتب حكومة العربية السعودية. وأضاف البيان أنه تجري الاستعدادات للقيام بشن حملة إرهابية ضد المستشارين البريطانيين والأمريكيين في العربية السعودية تتماثل مع تلك التي شنت ضد البريطانيين في الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب المحمية.

(١) يعمل ٢٠٠ ألف يمني على الأقل في المملكة العربية السعودية.

وفي ١٧ مارس أعلن وزير الداخلية السعودية أن سبعة عشر يمنياً تمّت إدانتهم بتهمة التخريب في محاكمة سرية عقدت لهم في مدينة الرياض. وتم قطع رؤوسهم علناً. وذكر أن أحد عشر من بينهم اعترفوا بارتكابهم تفجيرات بالقنابل. وقد زعم أن محاولات التخريب ارتكبت في كل من نجران وخميس مشيط والرياض بواسطة رجال تم تدريبهم على أيدي مدربين من ج.ع.م. في كل من القاهرة وتعز وأرسلوا إلى العربية السعودية ومعهم متفجرات للقيام بأعمال القتل وتخريب الممتلكات. وقد أذاع راديو القاهـرة بارتيـاح وزهو مسؤولية «اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية» عن هذه الهجمات. غير أن عمليات الإعدام التي جرت ضد اليمنيين لم تحرك ثمة احتجاجاً من جانب أي بلد عربي آخر. وإن كان مجلس الشعب ـ في ج.ع.م. استنكر وأدان تلك العمليات. كما تم إلقاء إصبع من الديناميت داخل حديقة السفارة السعودية في بيروت، وجرت مظاهرات في عدن، كما بعثت حكومة الجمهورية اليمنية بمذكرة إلى جامعة الدول العربية دعت فيها إلى ضرورة القيام بتقصي الحقائق فوراً. وزعم محمد سعيد العطار ـ نيابة عن الجمهوريين المنشقين ـ بأن الآلاف من المغتربين اليمنيين قد ألقي القبض عليهم داخل المملكة السعودية حيث يعملون بها. غير أنه اعترف بأن معظمهم لم يخفوا تعاطفهم مع الجمهوريين. كما أنهم رفضوا ـ رغم ضغوط قوية ـ التعاون مـع المجموعـة الملكية التي يترأسها إبراهيم الوزير.

وقد دفعت مناوآت عبد الناصر للملك فيصل به حثيثاً إلى أن يقوم في شهر يناير بدعوة الملك السابق سعود إلى الإقامة في مصر. وكان سعود لا يزال يطالب بالعرش. كما أنه لم يكن قد تقبل بعد حقيقة أن يقوم شقيقه ـ فيصل ـ بالإطاحة به. وقد كان عبد الناصر يأمل في أن يحدث شرخاً في الولاءات داخل السعودية. وأن يثير الشقاقات داخل البلد بغرض أن يصرف النظر عن القضية الملكية اليمنية. وكإجراء إنتقامي قام الملك فيصل بإغلاق بنكين مصريين داخل السعودية. فرد عليه عبد الناصر بأن فرض الحراسة مرة

ثانية على كل الممتلكات السعودية في ج.ع.م.[1]، إلا فيما عدا تلك التي تخص الملك السابق سعود وغيره من المنفيين السياسيين السعوديين المرضى عنهم. ولم يكن أمر الحراسة قد رفع من قبل إلاّ في شهر أغسطس ١٩٦٥ عندما بدا كما لو كان عبد الناصر والملك فيصل على وشك التصالح.

وفي بيان إذاعي له في فارس استنكر الملك السابق سعود عمليات تنفيذ الإعدام التي جرت في الرياض. وفي الشهر التالي قام بنفسه بزيارة اليمن برفقة المشير عامر. وقد استقبله السلال وقدم له التحية باعتباره الملك الشرعي للمملكة السعودية. ورد سعود بأنه اعترف بحكومة الجمهورية اليمنية نيابة عن رعاياه. وفي اجتماع جماهيري حاشد في ٢٤ إبريل عبَّر عن أمله في احراز نصر جمهوري. كما صرح سعود ـ الذي أهدى حكومة الجمهورية مليون دولار أمريكي ـ بأنه ترك بلده تجنباً لإراقة سفك الدماء. غير أن استمرار تواجد المرتزقة البريطانيين والأمريكيين سيضطره إلى إعادة النظر في موقفه. وعندئذ. حاول عبد الناصر أن يقوم بتشكيل «جبهة تحرير» للعربية السعودية، ولو أن ذلك لم يلق النجاح الواسع. ولما كان سعود يعتقد بأنه يحتفظ بعدد كبير من الأتباع القبليين في البادية. فقد كان هدف عبد الناصر أن يجعل الملك فيصل أشد قلقاً تجاه أي عمليات تخريب محتملة لأنابيب البترول السعودية والمنشآت البترولية الأمريكية.

وقد عاد الأعضاء السعوديون في بعثة السلام المشتركة المنبثقة عن اتفاقية جدة الموقعة في أغسطس ١٩٦٥ إلى بلادهم في شهر يناير ١٩٦٧ بعد اتهامهم بالتورط في مؤامرة ضد حكومة السلال، وكان الأخير قد منعهم من مغادرة صنعاء ورفض أن يضمن سلامتهم إذا ما قاموا بمغادرتها على مسؤوليتهم الشخصية. وقد دعا الملك فيصل مؤخراً في ١٧ مارس من مكة إلى وقف كل المساعدات الأجنبية لليمن مصرحاً بأنه سيقبل وجود مراقبين من الدول

(١) وتقدر بنحو ٤٧ مليون دولار أمريكي.

العربية الأخرى في نقاط على طول الحدود السعودية، إذا ما تم سحب قوات ج.ع.م. غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث طالما أن تصريحه لم يكن محل اختبار أو تطبيق.

ولما كان الإمام المخلوع البدر يتلقى علاجاً طبيّاً في كل من جدة والطائف، فقد انتقلت المقرات الرسمية الدائمة للملكيين إلى كهوف بالقرب من كتاف ـ التي تبعد حوالي ثلاثين ميلاً إلى الشمال الشرقي من صعدة، وإلى الشمال مباشرة من وادي أملح حيث يوجد بلاط الأمير حسن رئيس الوزارة الملكية في المنفى. وكثيراً ما انضم إليه هنا الأمير محمد حسين، الذي يعتبر الآن بحق «نائب» الإمام المخلوع. ذلك التعيين الذي ألقي على كاهله علناً عدة مرات[1]. وقد هجرت بالفعل تلك الكهوف الغريبة من القارة التي التجأ إليها الإمام المخلوع خلال السنوات الأولى من العرب. وقد تم تحويل كل الصحفيين الأجانب والزوار للذهاب إلى كتاف التي أصبحت هدفاً طبيعياً لقصف قوات ج.ع.م. ففي الخامس من يناير تسببت غارة جوية كبيرة في قتل ما يزيد على مائة شخص في قرية كتاف المجاورة[2]. كما أن غارات جوية لاحقة في ١٩ يناير مسحت نهائياً هذه المقرات الملكية الدائمة وقتلت معظم الهيئة الحاكمة بها. وقد كان كل من الأمير حسن والأمير محمد حسين متغيبين في تلك اللحظة ولهذا أفلتا ونجيا من القتل. وقد زعم الملكيون أنه قد جرى استخدام لقنابل الغازات السامة. وطلبوا من الصليب الأحمر إجراء تحقيق. وفي الواقع كان ذلك مجرد هزيمة تكتيكية لأن أحداً من الزعماء الملكيين البارزين لم يكن قد قتل كما كانت تتوفر الكثير من الأماكن المناسبة لاتخاذها مقرات في ذلك الجزء من اليمن. ولفترة قصيرة نقل الأمير حسن مقره جنوباً إلى وادي أملح على بعد حوالي عشرة أميال. إن قصر مقر الأمير حسن

---

(١) لقد كان في الواقع نائب رئيس للمجلس الإمامي الذي خوَّله تبعاً لذلك مركزاً أعلى من الأمير حسن رئيس الوزارة الملكية في المنفى.

(٢) كان يبلغ حجم سكان قرية كتاف حوالي ٥٠٠ نسمة في ذلك الوقت.

والمزاعم الملكية اللاحقة وما أثارته من مناقشات حول امكانية استخدام قنابل الغازات السامة أدى إلى تدافع الصحفيين لتقصي ذلك، وقد وصلوا إلى قرية كتاف في السابع والعشرين من الشهر، ولم يجد أي واحد منهم أي دليل محدد على الإطلاق. وقد صرح الأطباء الباكستانيون في مستشفى نجران ـ على بعد حوالي أربعين ميلاً إلى الشمال ـ بأنهم قاموا بعلاج ما يزيد عن مائة حالة يُشكُّ في أنها من جراء غازات سامة وقعت منذ ثلاثة أسابيع سلفت. ولكن وللمرة الثانية فإن الصحفيين الغربيين لم يعثروا أو يجدوا شيئاً إيجابياً يكفي لإقناعهم[1].

وفي ٣١ يناير اعترف متحدث رسمي باسم الصليب الأحمر في جنيف بأنه لا يوجد ثمة دليل واضح على أن ج.ع.م. استخدمت قنابل الغازات السامة. وبغير ضجيج وجه نداء إلى القوى المتحاربة بانتهاج الأساليب الإنسانية في الأعمال الحربية. وفي نفس اليوم نفى وزير الإعلام في ج.ع.م. الزعم بأن طيران ج.ع.م. يقوم باستخدام مثل تلك الأسلحة في اليمن. وأضاف بأن حكومته عمدت إلى تجاهل الاتهامات والمزاعم. وأضاف بأن ج.ع.م. توافق فورا على قيام الأمم المتحدة بالتحقيق حول هذه المسألة وأكد بأن حكومة الجمهورية اليمنية وافقت على تقديم التسهيلات اللازمة لإثبات مدى بهتان الدعاية المضادة لـج.ع.م. كما أكد السلال بعد ذلك بيومين بأنه يقبل ويساعد فريقاً من الأمم المتحدة للقيام بالتحقيقات والتحريات اللازمة. غير أن الأمم المتحدة كانت لا تزال مترددة كما كان الصليب الأحمر كذلك لأسباب بدت واضحة لدى كل منهما.

وخلال شهر يناير من ذلك العام ـ ١٩٦٧ ـ قام طيران ج.ع.م.

---

(١) لقد عرض المؤلف قضية استخدام قوات ج.ع.م. للغازات السامة في اليمن عرضاً موضوعياً. على الرغم من الدعايات الواسعة التي روجتها الكثير من الدوائر بشأنها. (المترجم).

بقصف متقطع لأهداف تقع داخل السعودية. ففي ٢٧ قصفت نجران بينما كان فريق من الصحفيين الغربيين يتواجد داخل المدينة. كما وقعت غارة أخرى في اليوم التالي. واحتجت خلال شهر فبراير الحكومة السعودية أمام الأمم المتحدة، ولكن أوثانت - السكرتير العام - رد في ٢٨ من نفس الشهر بهدوء بأنه عاجز أمام هذه المسألة لأن الحقائق بشأنها متباينة ومتضاربة، وأنه لا يملك الوسائل الكافية للتحقيق منها بدقة.

وخلال هذه المرحلة كان الحسين ملك الأردن يتذبذب مرة أخرى في علاقاته وصداقاته. فبعد زيارة قام بها للملك فيصل في ١٨ فبراير سحب اعترافه بنظام السلال مصرحاً بأنه أبلغ الأخير منذ ثلاثة أسابيع سلفت بأنه ما لم تنسحب قوات ج.ع.م. العسكرية من اليمن ويتوقف طيرانها عن قصف الشعب اليمني فإنه سيقوم باتخاذ هذا الإجراء. وقد رفضت ج.ع.م. في نفس اليوم - كرد إنتقامي - طلباً تقدمت به الأردن للسماح لطائرات بريطانية وأمريكية تحمل شحنات من الأسلحة للأردن بالهبوط في مطارات ج.ع.م. أو التحليق فوق مجالها الجوي. وكان السبب الذي ذكر لهذا الرفض هو أن لدى ج.ع.م. الدليل الكافي على أن هذه الأسلحة ستستخدم في الهجوم على قوات الجمهورية اليمنية العسكرية. وكانت تونس منذ أسبوع مضى - في ١١ فبراير - قد قامت بسحب اعترافها بحكومة السلال مستندة في ذلك إلى أن تلك الحكومة لا تملك سلطة كافية. ولعدة شهور سلفت دأبت الحكومة التونسية على استنكار «الفظائع» التي ترتكبها قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن. غير أن ذلك كان قد تصاعد فحسب من خلال تحول طرأ على العلاقات العربية. الأمر الذي مكن الملك فيصل باختصار من أن يشكل تكتلا معادياً لعبد الناصر تكون من السعودية والأردن وإيران وتونس وتلقى تعاطفاً صريحاً من كل من المغرب والكويت سواء بسواء.

وفي داخل اليمن كان عبد الناصر يجد مصاعب في مواجهة النفوذ الصيني. فقد قدمت الصين بالفعل مساعدات وصل حجمها إلى ٤٥ مليون

دولار. ولما كانت تلك المساعدات قد نفذت من خلال خليط من العمال والأجهزة والمؤسسات فإنها قد عوّقت كثيراً رغبة عبد الناصر في أن تمر كل المساعدات الأجنبية لليمن من خلال ج.ع.م. وكما كان يجري على سبيل المثال فإن الصينيين ـ الذين كانوا يعملون باستقلال تام عن ج.ع.م. ـ كانوا يقومون بإنشاء مركز تدريب ليضم ٨٠٠ طالب كان مقترحاً له أن يوفر الموظفين اللازمين بعد إنتهاء فترة تدريبهم.

وقد استهل العام الجديد ـ ١٩٦٧ ـ داخل المعسكر الجمهوري بتنفيذ حكم الإعدام في القائد السابق لسلاح المدرعات اليمني المحدد وهو العقيد علي حامد اليمني داخل مقر قيادة قوات ج.ع.م. في صنعاء. وكان زميلاً مقرباً إلى محمد الرعيني. وقد أدى ذلك إلى المزيد من تعميق الشرخ الجمهوري وخاصة في صفوف العناصر العسكرية. وفي شهر فبراير تحول القائم بالأعمال اليمني في تشيكوسلوفاكيا إلى صفوف الملكيين. وقام السلال في محاولة من جانبه لرأب الصدع بتكتيل ولاءات كل الجمهوريين من خلف سياساته وخطط ج.ع.م. بغرض تشكيل «الاتحاد القومي الثوري» على طراز تنظيم عبد الناصر الخاص بالإتحاد الاشتراكي العربي، الذي خطط له باعتباره تطويرا لتنظيمه المجهض «الاتحاد القومي». وقد صرح ـ السلال ـ أمام جلسته الافتتاحية بتاريخ ١٨ يناير بأنه قام بتشكيل الاتحاد بدافع حماية الثورة وتأكيد تقدمها، معترفاً بأن مثل هذه الإجراءات الثورية التي يقوم بتنفيذها منذ عودته من الخارج إنما هي بدعم وتعاون مصري كامل. كما أنه إتهم آخرين بمحاولات خنق الثورة. وقد حضر هذه الجلسة الافتتاحية ثلاثة مندوبين عن «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» التي تدعمها مصر تحت قيادة عبد القوي مكاوي ـ رئيس وزراء عدن السابق. ومنح السلال تأييده العلني لنضال جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ضد البريطانيين[1].

(١) وفي ٣٠ إبريل مدت حكومة الجمهورية اليمنية ووسعت نطاق حدود مياهها الإقليمية من ثلاثة أميال إلى اثني عشر ميلا بحريا؛ لتضم جزر المحمية البريطانية كمران وبريم. كما أنها رفعت حدود مجالها الجوي إلى ارتفاع خمسة آلاف متر.

غير أن الخلافات الجمهورية تعمقت ففي مارس عقد تنظيم سياسي أصبح يعرف باسم «الجبهة الثورية اليمنية» اجتماعاً في الجبال الشمالية من ٣ إلى ٨ مارس حضره مندوبون عن قبائل حاشد وبكيل وكثير من اللاجئين السياسيين الجمهوريين وكبار موظفين وضباط. وصرح متحدث رسمي باسم هذه الجبهة المنشقة الجديدة وهو أحمد الظباح أن المؤتمر قد وافق على قرارات تدين كلا من ج.ع.م. والسعودية باعتبارهما تتحملان مسؤولية الحرب، كما أدانوا احتجاز حسن العمري ويمنيين جمهوريين آخرين في القاهرة. وأسفر المؤتمر عن اقتراح تقديم إلتماس للأمم المتحدة لتقوم بتشكيل لجنة محايدة تقضي جرائم الحرب في اليمن. كما اقترح المؤتمر تشكيل جيش قوي للقيام بحرب العصابات يتكون من ٣٠ ألف رجل للقتال ضد قوات ج.ع.م.

وحوالي ذلك الوقت كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أغلبية اليمنيين كانوا نافرين من فكرة عودة الحكم الإمامي مرة أخرى على الرغم من الفوضى والاختلال النسبي في مناطق مختلفة من البلاد. فقد كانت لا تزال محفورة في أذهانهم الصورة القاتمة المرة لفظاظات الإمامة وقمعها. واليمنيون مسلمون مخلصون في إسلامهم، وكان الزيود من بينهم قد اعترفوا بالإمام كزعيمهم الروحي. غير أن الكثيرين كانوا يقتربون كثيراً من فكرة فصل الدين عن الحكومة[1]. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من أبناء القبائل الجبلية فقط ممن كانوا لا يزالون يصرون على أن الإمام ينبغي أن يعود مزوداً بسلطاته المدنية الكاملة. على أن أقوى تجمعين قبليين يحظيان بنفوذ وتأثير وهما حاشد وبكيل؛ على الرغم من أنهما قد أطلق عليهما في الماضي بأنهما جناحا

---

(١) ربما تأثر المؤلف هنا ـ وهو يكتب عن اليمن ـ بما يجري في الغرب من نظم وأفكار تدور حول فكرة العلمانية التي تعني في بعض جوانبها فصل الدين عن الدولة وهو أمر يستبعد تماماً بالنسبة لغالبية الشعب اليمني الذي يعرف عنه حرصه وتمسكه بالدين الإسلامي كما ذكر المؤلف. ولربما قصد المؤلف توضيح كراهية اليمنيين لمظالم الإمامة والنفور من مجرد فكرة عودتها ورغبتهم في قيام نظام سياسي. المترجم.

الإمامة، فإنهما لم يعودا ولو حتى جزئياً يرغبان في عودة الإمام كحاكم مطلق. فمنذ ثورة ١٩٦٢ اعتادا على التمتع بقدر من الحرية السياسية. كما أنهما لا يودان إحياء نظام الرهائن الذي ظنا أنه سيكون أمراً محتوماً في حالة عودة الإمام للسلطة، على الرغم من أن نفراً منهما لم يعارض الإمام بشكل خاص، أو عضوا من أفراد عائلته في أن يتولى الزعامة ويتخلى عن الإمامة وأي إدعاء في عرش وراثي.

لقد ظل إبراهيم الوزير ـ الزعيم البارز في « اتحاد القوى الشعبية » الذي تدعمه السعودية ـ يسعى منذ ديسمبر في اقناع القوى الثالثة الجمهورية بشيعها المختلفة ـ وهي تلك التي وقفت بفعالية من خلف وصول السلال للسلطة ـ في منطقة حاشد، سواء بالانضمام الى تنظيمه، او على الأقل بالتعاون معه صراحة. وعلى الرغم من اغراءات الاستحالة المالية التي قدمها، الا أنه لم يلق نجاحاً. ويرجع ذلك في بعض جوانبه الى أن شخصيات القوى الثالثة الجمهورية كانت تفتقر الى كل من اطار سياسي وعسكري، وتنقسم على نفسها وفقاً لأهدافها ومراميها. كما يرجع من ناحية أخرى الى أن ابراهيم الوزير لم يكن شخصياً محل ثقة. وفي فبراير ١٩٦٧ صرح ابراهيم الوزير في جنيف بأن « اتحاد القوى الشعبية » على وشك أن يعقد مؤتمراً يعلن فيه قيام « دولة اليمن الاسلامية »، ويطالب بانسحاب قوات ج ع م العسكرية وانهاء الدعم السعودي للامام المخلوع. وبعد مزيد من الجهد عمد الى اصدار تصريح مبهم غير واضح أو محدد بتاريخ ١٢ مارس حول التعاون مع القوى الثالثة الجمهورية. غير أن عباراته وكلماته كانت بغير مدلول أو معنى ولم يتم التوصل حقيقة الى انجاز أي شيء.

وقد كانت سياسة الملك فيصل ترمي إلى العمل على توثيق عرى الجماعات المختلفة للمنشقين الجمهوريين بالمال والتأييد وحثهم على أن يشكلوا فيما بينهم جبهة وطنية ضد كل من حكومة السلال وج.ع.م.، أو الإنضمام إلى اتحاد إبراهيم الوزير للقوى الشعبية. وعلى الرغم من الضغوط

التي مورست فإن الملكيين تعاونوا بغير حماس مع ذلك الاتحاد. ولم يكن لكثيرين منهم ثمة ما يفعلونه معه بالمرة. وباستثناء الملكيين فإن معظم الفصائل الجمهورية المنشقة، وفي الواقع الشخصيات كذلك كانت قد قبلت من حين لآخر الأموال السعودية، على الرغم من أنها ترددت في الاعتراف بذلك. وفي الحقيقة وخلال هذه المرحلة كانت المجموعة المستقلة الوحيدة حقيقة هي جبهة اليمن الثورية. تلك الجبهة المبهمة بعض الشيء التي لعب فيها محمد سعيد العطار دوراً بارزاً.

لقد تسببت سياسة الملك فيصل الرامية إلى جمع شتات قطاعات الشعب اليمني المعادية للملكيين أو عديمة الثقة في طموحاتهم وكذلك الرامية إلى تزويد المعارضة الجمهورية لحكومة السلال بمسحة وطنية أكثر من كونها عقائدية خالصة - تسببت في عواقب وخيمة في صفوف معسكر الإمام. ففيصل الذي لم يكن يميل إلى الإمام المخلوع أبداً، والذي دعم قضيته فقط لأنها كانت تمثل شوكة في جنب عبد الناصر أكثر من كونه زميلاً ملكياً في عالم جمهوري متزايد. وقد أحدثت سياسته شرخاً علنياً في صفوف الملكيين خلال شهر مارس عندما أعلن الأمير عبد الله حسن، القائد العسكري لجبهة خولان[1]، ومعه بعض القادة العسكريين الآخرين أنهم سيوقفون نشاطاتهم العسكرية في احتجاج على احتواء المنشقين الجمهوريين في الحكومة الملكية. كما أعلن الأمير أن السعوديين وفروا للملكيين قوة أقل ومبادرة أقل من تلك التي منحتها ج.ع.م. للسلال. كما صرحوا بأن كثيرا من الملكيين شعروا بأنهم مجرد مشاركين في حرب تخوضها كل من ج.ع.م. والعربية السعودية على أرض اليمن. كما أعلن الأمير بأنه قد سئم القتال لحساب شعب آخر. وأضاف بأن الشيخ علي الغادر - شيخ مشايخ قبائل بكيل، الذي توسع كثيراً

(١) كانت الجماعات العسكرية الملكية المختلفة لا تزال تحتفظ بنفس الأرقام - الجيش الأول والثاني الخ... - التي أطلقت عليها عند بداية الحرب. ولكن خلال هذه المرحلة فإنه من الأنسب والأدق أن نشير إليها بأسماء المواقع التي تتواجد فيها.

في منطقة خولان ـ قد ربط نفسه بمثل تلك المشاعر، كما صرح كذلك بأن درجة من الفوضى قد بدأت تسود جبال اليمن حيث تم كثيراً تحدي سلطة الإمام المخلوع.

وفي ١٠ ابريل تم اعلان تشكيل حكومة ملكية جديدة يترأسها الأمير حسن ـ عم الامام المخلوع ـ كرئيس للوزارة ، والأمير عبد الرحمن ـ عم آخر له ـ كنائب لرئيس الوزراء . واحتفظ محمد الشامي بوزارة الخارجية . وكذلك وزراء آخرون منهم الأمير محمد ابراهيم للمالية والشيخ صلاح مصري . وقد عُين الأمير عبدالله حسن ـ الذي أطلق انتقادات علنية مؤخراً ـ وزيراً للداخلية . ومن الملاحظ أنها لم تتضمن أياً من الجمهوريين المنشقين . كما قبل الامام المخلوع ـ تحت مزيد من الضغوط ـ إضفاء قدر ضئيل جداً من الطابع الدستوري على سلطاته . وظل الأمير محمد حسين ـ الذي ظهر على أنه القوة الحقيقية من خلف العرش باعتباره نائباً لرئيس المجلس الامامي ـ كنائب للإمام المخلوع .

وفي ١٤ يناير أعلن عبد الله جزيلان في تصريح ـ وجه بغرض الاستهلاك الأجنبي ـ أنه لم تعد هناك ثمة حاجة للوساطة في اليمن لأن السلام والاستقرار يسود أرجاء البلاد. بينما لم يكن ذلك بالطبع صحيحاً، تماماً. لأن معظم رجال القبائل قد عادوا إلى مناطقهم وبيوتهم بسبب حلول فصل الشتاء. وبذلك لم يعد هناك ثمة تهديدا واضحاً في ذلك الوقت. وفي الواقع لم يكن هناك سوى قليل من المعارك الكبيرة خلال الشهور الخمسة الأولى من العام على الرغم من أنه كانت هناك العديد من حوادث المناوشات المحدودة وتلغيم الطرق، وبعض الغارات الصغيرة الانتقامية لقوات ج.ع.م. . كما قام الطيران المصري بقصف يومي خلال هذه الفترة تقريباً .

ونادراً ما شن طيران ج.ع.م. غارات ضخمة كتلك التي قام بها من قبل في دك المقر الدائم للأمير حسن في كتاف خلال شهر يناير الماضي. ولكنه بدلاً من ذلك قام بشن الهجمات الصغيرة على مناطق السكان والقرى

الصغيرة عديمة القيمة استراتيجيا أكثر من هجماته على مراكز السكان الكبيرة. وكان هدف ذلك هو بث الخوف دون محاولة تنفير قطاعات واسعة من سكان اليمن. وقد نجمت الكثير من الخسائر في الأرواح خلال تلك الغارات ولكنها ليست بالكثرة التي زعمها الملكيون. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انتشار السكان وتفرقهم. فتقديرات الإمام المخلوع البدر تذكر أن مليوناً ونصف المليون ما بين قتيل ومشرد خلال أربع سنوات ونصف من الحرب في المناطق التي يسيطر عليها الملكيون. تلك التقديرات لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال. ذلك لأنها شكلت حوالى ثلث تعداد سكان اليمن جميعاً. ومن المؤكد أن ذلك التقدير يزيد كثيراً حتى عن تلك الأعداد التي كانت تخضع لنفوذه وتأثيره أو يشك في أمر خضوعها له. ومع ذلك فإن قصف ج.ع.م. الإنتقائي جعل من الحظر البقاء في القرى. وسرعان ما أصبح كل واحد يسكن الجبال عملياً بغير مأوى.

وقد حدث تغير تدريجي في العلاقات بين القبائل وبين حكومة السلال، وكثيراً ما تم التخفيف من تلك المعاملة القاسية السابقة التي تبناها عبد الناصر أصلاً ولقيت معارضة واسعة من جانب أحمد نعمان ـ إلى حد كبير؛ كما استخدمت الآن قوات ج.ع.م. العسكرية على أضيق نطاق وبشكل محسوب تماماً. وقد أعاد الجمهوريون الحكم الذاتي للقبائل أو الكثير منها ـ والذي حارب من أجله معظمهم ضد الإمامة لقرون عديدة ـ وترك غالبيتهم وشأنهم طالما كانوا يمتنعون عن مساعدة الملكيين. ومن قدَّم منهم ثمة مساعدة قصف بالقنابل من حين لآخر ولم يقدم له المال أو المساعدات نهائياً. بينما كوفىء أولئك الذين ساعدوا حكومة الجمهورية بأي شكل من الأشكال سواء بالطعام أو السلاح أو المال. ولم يدفع شيء من جانب كل من ج.ع.م. أو حكومة الجمهورية ما لم تقدَّم خدمة مقابل ذلك. وعلى سبيل المثال؛ تلقت قبائل حاشد الأموال «لحراسة» المواصلات وخاصة بين صنعاء وصعدة، وكان وقوع أي حادث يعني وقف الدعم المالي إلى حين.

وقد نجحت تلك السياسة تماماً وأثمرت في تزايد أعداد القبائل التي تتخلى عن الجانب الملكي. والتي تتلخص في مكافآتها وتركها وشأنها بدلاً من ضربها المستمر بالطائرات. وخلال إبريل ومايو وقع كثير من تغير الولاءات في صفوف الملكيين لصالح الجمهوريين ليس فقط داخل المناطق التي يصلها قصف المدافع والقنابل، ولكن كذلك في المناطق النائية سواء بسواء. وقد مكن ذلك التغيير في الولاءات الوحدات العسكرية الجمهورية من إعادة احتلال مدن مثل برط ومأرب وحريب. وفي نفس الوقت فإن النفوذ الملكي قد تهاوى إلى حد كبير. وقد اعترف الأمير عبد الله حسن - وزير خارجية المنفى الذي كان قائداً عسكرياً لجبهة خولان - في شهر مايو بأن ما يزيد على ثلثي اليمن خارج تماماً عن نطاق السيطرة الملكية.

وقد تزايدت المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في اليمن الجمهورية. ففي ليلة ٢٥ إبريل انفجرت دانتان من طلقات البازوكا على مخزن للزخيرة في مدينة تعز فقتل يمني وجندي مصري. وقد ألقي القبض على اثنين من العاملين في وكالة التنمية الدولية الأمريكية (AID) American International Development واتهما بمحاولة تخريب المدينة. وقد أعلنت حكومة الجمهورية أنها سوف تلغي برنامج الوكالة الذي سبق أن بدأ منذ عام ١٩٥٩. ولما كانت مشاعر العداء والكراهية تجاه الأمريكيين قد تفاقمت بشكل واسع فقد اندفعت المظاهرات الصاخبة إلى داخل مبنى الوكالة محطمة الممتلكات والمركبات. وفي ٢٨ إبريل صرح متحدث رسمي أمريكي أن الحملة مجرد «تلفيق كامل». ولكن أجبرت الولايات المتحدة على إنهاء برنامج الوكالة التي كانت قد قدمت ما يساوي خمسة ملايين دولار أمريكي من البضائع والخدمات للبلاد[1]. ورداً على ذلك قامت حكومة الجمهورية

---

(١) خلال مدة بلغت ثمانية أعوام بلغت قيمة المساعدات خمسة ملايين دولار أي بمعدل سنوي يبلغ ٦٢٥,٠٠٠ دولار فقط؛ ومن المؤكد أن خدمات مثل تلك المنظمات =

بمصادرة كل المعدات والمقتنيات الأمريكية في اليمن والتي تبلغ قيمتها ما يزيد على ٤ ملايين دولار. وهكذا انتهى ـ فجأة ـ واحد من أكبر مشروعات وكالة التنمية الأمريكية أهمية، وهو الذي كان يتعلق بتحسين إمدادات المياه التي كانت على درجة من الأهمية سواء للصحة العامة أو التنمية أو الزراعة. وقام الأمريكيون بالفعل بتحسين امدادات المياه في حوالي ٢٠٠ تجمع سكاني بما في ذلك صنعاء وتعز.

وفي ١٣ مايو تم تقديم إثنين من الأمريكيين للمحاكمة ذكر أنهما في حالة إدانتها سيتعرضان لعقوبة الاعدام. وبعد ذلك بثلاثة أيام ـ وهو ما حدث فعلاً ـ أطلق سراحهما بكفالة، وبعد مفاوضات سُمح لهما بمغادرة البلاد. وتم ترحيل حوالي ١٣٠ شخصاً أمريكيا من العاملين في اليمن على وجه السرعة. بينما واظبت واستمرت دول أخرى في تقديم برامجها الخاصة بالمعونة. فقد بدأ الإتحاد السوفيتي في تشييد طريق حديث يربط بين تعز والحديدة. كما استمرت كل من ج.ع.م. والعراق والكويت في تقديم الموظفين والعاملين اللازمين للمدارس والمستشفيات. كما أرسل عاملون من السويد والمجر لممارسة مثل تلك النشاطات. كما كان مصنع النسيج الذي أنشأه الصينيون ـ بالقرب من صنعاء ـ يعمل الآن بطاقته الانتاجية الكاملة.

وقد ظل التوتر بين عبد الناصر والملك فيصل قويا وخلال شهر مايو ترددت الكثير من المزاعم والإدعاءات بأن طيران ج.ع.م. يقوم بقصف الأراضي السعودية وضرب نجران في ١١ مايو وجيزان في ١٤ مايو مخلفاً خسائر في الأرواح. وفي ١٦ مايو زعم رئيس هيئة أركان حرب قوات ج.ع.م. في اليمن أن قاعدة صواريخ سعودية في خميس مشيط ـ حيث أقيمت فيها قواعد صواريخ ثندر بيرد البريطانية ـ قد هوجمت، إلاّ أنه لم تصدر أية معلومات بهذا الخصوص من الجانب الآخر.

= الأمريكية تخدم أهداف ومصالح السياسة الأمريكية في الخارج قبل أي شيء آخر. (المترجم).

وفي نفس الوقت، فإن عبد الناصر كان يعد العدة للمواجهة مع إسرائيل. وقد مكنته استراتيجيته الجديدة في اليمن من أن يقلل حجم قواته هناك وأن يسترد الكثير منها إلى مصر ثانية. وقد حققت سياساته الجديدة توفيراً مزدوجاً ـ سواء في المال ـ الذي لم يكن ينفق إلا في تحقيق أغراض إيجابية ـ أو في الرجال، طالما أن الشعبية المتزايدة لقضية الجمهوريين كانت تعني أن أعداداً أقل يمكن الإحتياج إليها للقيام بأعمال انتقامية وواجبات تتعلق بالمرابطة. ولما كان القادة الملكيون قد أصبحوا أكثر هياجاً، وأبدى رجال القبائل الجبليين تعلقاً وميلاً متدنياً لإثارة حماسهم. فإن قوة الحملة العسكرية المصرية تناقصت إلى ٣٠ ألف رجل. وبحلول نهاية شهر مايو وصلت إلى أقل من ٢٠ ألف مقاتل[١].

وكما هو معروف فإن المواجهة بين ج.ع.م. وإسرائيل بلغت أقصاها في حرب قصيرة حادة استمرت بين ٥ إلى ١٠ يونية وانتهت بهزيمة ساحقة لعبد الناصر والدول العربية الأخرى التي شاركت فيها[٢]. وكان لهذه الحرب الأثر

(١) يذكر مصدر آخر أن قوات مصر التي ظلت في اليمن خلال حرب يونية يصل حجمها إلى نحو ٤٠ ألف مقاتل. راجع: هوفشتادر، المرجع السابق، ص ٢١٠. وهنا يحرص المؤلف على أن يوضح أن معظم قوات مصر قد رجعت قبل حرب يونية حتى يضفي قيمة على حجم الانتصار الاسرائيلي. وهو ما ليس بحقيقي. (المترجم).

(٢) ليس هناك من شك في أن تنسيقا على نحو ما كان يجري بين القوى المعادية لعبد الناصر لجره إلى حرب تستنزف الكثير من طاقاته وطاقات مصر معه قبل أن تتم بريطانيا جلاءها من اتحاد محميات الجنوب بحلول يناير عام ١٩٦٨ ـ أي قبل نهاية عام ١٩٦٧. حيث كانت بريطانيا تخطط لقيام حكومة موالية لها في الاتحاد ـ بعد انسحابها ـ تتسلم منها السلطة كي تقف في وجه مخططات عبد الناصر وتتصدى لها. راجع ماكرو، مرجع سابق ص ١٣٤. ذلك لأن القوى الوطنية التي كانت تلعب على مسرح أحداث اتحاد المحميات تجسدت في ثلاث قوى هي: رابطة جنوب شبه الجزيرة التي كانت قوة معتدلة تلقى دعماً من كل من السعودية وبريطانيا. وطمعت الأخيرة في وصولها للسلطة بعد الاستقلال والثانية هي: جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وكانت أقوى الجبهات الثلاث وتعمل نسبياً مستقلة عن مصر ثم القوة الثالثة وهي جبهة =

الواضح في توحيد كل العرب حيثما كانوا ضد الاسرائيليين. ولكن الدول العربية كانت في توافق ووئام مع بعضها البعض أكثر مما كانت عليه من قبل طالما أن الدعاية الطنانة حاولت أن تؤكد ذلك للعالم الخارجي.

وخلال الأيام الأولى من شهر يونية توقفت هجمات قوات ج.ع.م. الجوية على الملكيين في اليمن باستثناء رشقة قصف واحدة. وتم سحب الكثير من الوحدات العسكرية وإعادتها إلى مصر إلى أن بلغ حجم القوات أقل من ١٥ ألف مقاتل في اليمن. كما أعيدت حاميات القوة المصرية العسكرية من المدن والمناطق النائية التي كانت قد أعيد احتلالها مؤخراً مثل برط وحرض وحريب وميدي ومأرب وتُرك للجنود الجمهوريين أمر السيطرة عليها. وتم شحن المئات من المدافع والعربات المدرعة وإعادتها إلى ج.ع.م. . كما تم تخزين المعدات السوفيتية في اليمن كإجراء أمني لأنها كانت تبعد عن مدى سلاح الطيران الاسرائيلي. وقُدِّر أنه كان يوجد على الأقل مائة طائرة سوفيتية داخل صناديقها على أرض مطارات الحديدة وصنعاء.

ويبدو أن الحكومة الجمهورية استثمرت هذه الحرب القصيرة والدرامية في الشرق الأوسط. بينما لا يبدو أن الملكيين كانوا قادرين على الحصول على نفس الميزة من خلال تلك الظروف. فعندما بدأت الحرب منحت كل من قبائل حاشد وبكيل ولاءها للحكومة الجمهورية. وهكذا تخلو رسمياً عن الإمام المخلوع وقضيته. وتحت قيادة عبد الله الأحمر- شيخ مشايخ قبائل حاشد - شخصيا اتجه نحو ٢٥ ألفاً من رجال القبائل المسلحين إلى صنعاء في فورة حماس جارفة ليعلنوا تأييدهم لعبد الناصر. ورحب بهم بحرارة ثم بعد

= التحرير القومية التي كانت مصر تدعمها وهي التي وصلت بالفعل إلى السلطة بعد الاستقلال. وسيظل أمر التخطيط والتنسيق بين القوى والدول الاستعمارية جميعاً لإسقاط النظام المصري أمراً مطروحاً للبحث لفترة طويلة قادمة إلى أن تكشف الوثائق النقاب عنه يوماً ما. وخاصة الإدارة الأمريكية في ظل الرئيس ليندون جونسون. (المترجم).

ذلك وبسرعة وبأسلوب تكتيكي أعيدوا ثانية إلى منطقة حجة ومناطق الشمال ليحلوا محل قوات ج.ع.م. المنسحبة. وقد أقيم لتلك القوات حفل وداع من جانب كل من الرئيس السلال والقائد العام لقوات ج.ع.م. في اليمن.

وبعثت الحكومة الملكية في المنفى بنداء إلى الجمهورية العربية المتحدة تناشدها إرسال قواتها الموجودة في اليمن للحرب ضد الاسرائيليين بدلاً من الملكيين. ووعدت بأنها سوف لا تهاجم الجمهوريين بعد ذهابها. وفي الخامس والسادس من يونية رد طيران ج.ع.م. بهجمات جوية كتحذير للملكيين كي يلزموا حدودهم. وقد شن الملكيون هجوماً ـ لاستيائهم من ذلك[1] ـ حيث وفَّر غياب نشاطات الطيران والمدفعية والمدرعات والرجال لقوات ج.ع.م. لهم بعض النجاح. ومع أنهم أذاعوا ـ بيأس ـ إدعاءات مبالغ فيها لجذب الإنتباه العالمي. حيث نفذوا العديد من المناوشات ضد الطوابير المنسحبة لقوات ج.ع.م. . كما أنهم نسبوا إلى أنفسهم ادعاءً القيام بعدد محدود من الغارات التي شنتها قبائل أخرى معادية لقوات ج.ع.م. العسكرية. كما انتهزت عناصر من قبائل كل من حاشد وبكيل فرصة الموقف للقتل والنهب وتصفية الثآرات القديمة؛ على الرغم من الوعد الذي قطعه كبار مشايخهم بالولاء لكل من عبد الناصر والسلال. وخطط الملكيون لاحتلال حرض وميدي والنزول جنوباً باتجاه السهل الساحلي إلى الحديدة. وحوصرت اللحية ـ المدينة الساحلية الصغيرة ـ وتم إجلاء حوالى سبعمائة من سكانها على وجه السرعة إلى جزيرة كمران، المحمية البريطانية القريبة. كما استولت القبائل التي منحت تأييدها الغامض للإمام المخلوع على كل من حريب ومأرب وقامت بطرد الجنود الجمهوريين.

وفي أول يولية استأنف طيران قوات ج.ع.م. نشاطه مرة ثانية في سماء

(١) ربما يحاول المؤلف هنا أن يلقي تبعة استمرار العمليات العسكرية على قوات ج.ع.م. العسكرية. بينما كانت عملياتها في الواقع رداً على الاعتداءات التي وقعت على طوابيرها التي بدأت تنسحب من مواقعها. (المترجم).

اليمن، عندما وقعت غارات مكثفة على مقرات الملكيين الدائمة التي أعيد انشاؤها من جديد بالقرب من كهوف كتاف. وأعقب ذلك غارات جوية أخرى وأصبح القصف اليمني هو القاعدة، لأن طيران ج.ع.م. وقواتها ومعداتها عادت إلى اليمن وسرعان ما وصل حجم قوات الحملة إلى ٢٥ ألف رجل وزيادة. وفي ٦ يوليه تم تعيين قائد عسكري جديد للحملة هو الفريق عبد القادر حسن الذي أرسل فوراً طوابير للانتقام في كل الجهات. وفي معظم الجبهات تراجع الملكيون إلى الخلف على الرغم من أنهم كانوا يمتلكون أسلحة أحسن عن ذي قبل. وبحلول ٢٠ يولية استرد الجمهوريون اللحية كما استولوا على كل من حرض وميدي. لكن أخفقت قوات ج.ع.م. في استعادة حجة وتراجعت عنها بعد ثلاثة أيام من القتال، كما أنها لم تكن ناجحة تماماً لا في الشرق ولا في الجنوب حيث ظلت كل من مأرب وحريب تحت السيطرة الملكية. وقد نجح هجوم الأسابيع الثلاثة في استعادة ما كان فقط في أول يونية مواقع جمهورية قوية تماماً.

وفي الثالث من يولية فقد الملكيون مؤيداً قوياً حيث قتل علي صالح فيداما ـ الذي ظل لمدة ثلاثة أعوام يواصل إذاعة الدعايات المناوئة للجمهوريين بإسم الملكيين من محطة إذاعة عدن التي تشرف عليها حكومة الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب المحمية ـ في كمين بينما كان في طريقه من عدن إلى الأراضي التي يسيطر الملكيون عليها. لقد كان شخصاً متقلباً مدعيا سبق له أن خدم في الفرقة الألمانية العربية في روسيا خلال الحرب العالمية الثانية، وكوفىء على خدماته بمنحه وسام الصليب الحديدي. وقبل ثورة اليمن كان حاكماً للواء يمني. إلا أنه كان شخصية بارزة شكلت إلى حد كبير شوكة في جنب الجمهوريين. وفي شهر فبراير الماضي اختطف أحد أبنائه وأخذ إلى الجمهورية اليمنية وهُدِّد فيداما بأنه إذا لم يتوقف عن مواصلة إذاعاته لصالح الملكيين فإن إبنه سيعذب حتى الموت، ولما استمر في إذاعاته فمن المفترض كذلك أن ابنه قد لقي نفس المصير.

وبعد هجوم الأسابيع الثلاثة لقوات ج.ع.م. الناجح توقف القتال في اليمن وساد نوع من الاسترخاء العسكري على الرغم من أن قصف قوات ج.ع.م. ومناوشاتها وغاراتها استمرت في الغالب كإجراء روتيني. ويرجع سبب التوقف غير المتوقع للعمليات العسكرية - في وقت كان يتوقع خلاله أن يشن هجوم مماثل كي يركع الملكيون - هو أن عبد الناصر - بسبب الظروف المعادية التي وجد نفسه فيها بعد حربه الخاسرة مع إسرائيل - كان قد اتخذ قراره الآن والذي يتعلق بوقف خسائره ومسؤولياته والانسحاب الكامل من اليمن.

ولا بد أن قرار عبد الناصر المثير كان قد وصل إلى أسماع السلال فسبب له قلقاً عميقاً. ذلك لأن الجيش الجمهوري كان لا يزال مفككاً إلى درجة كبيرة - كانت قواته تبلغ ما لا يزيد عن آلاف مقاتل - كان يعاني نقصاً واضحاً وكبيراً وربما متعمداً في الأسلحة والتجهيزات. وقد ثبت قصوره الشديد خلال هجوم يونيه الملكي. وأدرك السلال أنه في حالة ما إذا تخلى عنه عبد الناصر سيكون من العسير عليه أن يدافع عن الجمهورية بمثل هذه القوات سيئة التدريب والتجهيز. ذلك لأن جيشه لم يسلم أبداً من عمليات التطهير الشاملة لكبار ضباطه. كما أن معنوياته لم تكن على ما يرام، بالإضافة إلى أن ولاءه تجاهه لم يكن أمراً مؤكداً. وفي أول أغسطس تم إيفاد عبد الله جزيلان - نائب رئيس الوزراء - على رأس وفد جمهوري كبير إلى موسكو ليناقش إمكانية حصول اليمن على مساعدات عسكرية واقتصادية سوفيتية. وصدرت له تعليمات واضحة بأن يبذل قصارى جهده لاقناع الاتحاد السوفيتي بأن يرسل مثل تلك المساعدات مباشرة ولا يسمح لها بأن تمر من خلال ج.ع.م. وقد نجح جزئياً في هذا الصدد. فقد أرسلت بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتقدير ما هو مطلوب ولبذل ما تستطيعه بغرض رفع مستوى كفاءة الجيش الجمهوري اليمني.

وفي شهر أغسطس واجهت قوات ج.ع.م. العسكرية متاعب مع

جيش تحرير شبه الجزيرة العربية[1]. ولم يكن ذلك سوى قوات صغيرة من الفدائيين يتراوح عددها بين ٥٠٠، ٦٠٠ رجل يقيمون في معسكر خارج تعز كانت قوات ج.ع.م. قد قامت بتدريبهم أساساً لشن غارات فدائية. وصدرت له الأوامر بالاستعداد لشن هجوم ضد بعض رجال القبائل المحليين المناوئين لقوات ج.ع.م. غير أنه رفض تنفيذها. وقد أسرعت قوات كل من ج.ع.م. والقوات الجمهورية في قمع هذا التمرد. وخلال الاضطراب، إنضم بعض الجنود الجمهوريين إلى المتمردين وتحولوا ضد المصريين. ونجم عن ذلك اختباط شديد. حقيقة أنه لم يتم اتخاذ مزيد من الأعمال، ولكن جيش تحرير شبه الجزيرة العربية قدر له أن يضعف ويتوقف عن العمل.

ولما كان عبد الناصر قد عقد العزم على سحب قواته من اليمن فقد تحمس نحو إجراء مباحثات سلام من خلال وسيط. فخلال مؤتمر لوزراء الخارجية العرب عقد في الخرطوم في الثامن من أغسطس اقترح أن توضع اتفاقية جدة الموقعة في أغسطس ١٩٦٥ موضع التطبيق، وأن أي صعوبات تنشأ توضع أمام هيئة تحكيم تشرف عليها دول عربية ثلاث، تقوم ج.ع.م. بتعيين احداها، وتقوم السعودية بتعيين الثانية بينما يُعين المؤتمر الدولة الثالثة. وفي ٨ أغسطس صرح مصدر رسمي سعودي بأن شروط الملك فيصل للتوصل إلى تسوية لليمن هو انسحاب كل قوات ج.ع.م. ووقف كل المساعدات العسكرية لكل من الجمهوريين والملكيين. كما اقترح أن نوعا من التنظيم ينبغي إقامته للتأكد من ضرورة الالتزام بهذه الشروط. وقد توافق الرد مع عبد الناصر؛ ولكن ليس مع السلال. ففي ١٦ أغسطس صرح السلال بأن شعب اليمن يرفض إتفاقية جدة لأنه يريد نظاماً جمهورياً ولا يريد بديلاً عنه. وفي ٢٤ أغسطس أعلن رئيس الوزارة السودانية ـ خلال زيارة للقاهرة ـ أن عبد الناصر قد قبل المقترحات السودانية لإنهاء حرب اليمن.

---

(١) شكل أساساً للقيام «بتحرير» جنوب شبه الجزيرة العربية، وان كانت طموحاته تزايدت بعد تكوينه.

تلك المقترحات التي تمت الموافقة عليها بالفعل من جانب الملك فيصل. وأضاف بأن كلا من عبد الناصر وفيصل سيلتقيان في الخرطوم لمناقشة تفصيلات ذلك.

ورداً على الانتصار العسكري الإسرائيلي، حضر مؤتمر الخرطوم - الذي انعقد بين ٢٩ أغسطس وأول سبتمبر - كل من عبد الناصر والملك فيصل والسلال ورؤساء وملوك الدول العربية الأخرى والعديد من الوزراء. وفي هذا المؤتمر تخلى عبد الناصر حقيقة عن اليمن، وهو ذلك الطريق الذي طالما حثه المشير عامر[١] - الذي انتحر في ١٥ سبتمبر ١٩٦٧ - على اتباعه منذ سنوات. فقد كان انغماس ج.ع.م. في الحرب الأهلية اليمنية أمراً غير مستحب في مصر دائماً. وخلال تلك الفترة الحاسمة من زعامته لبلاده رغب عبد الناصر في أن يتخلى عن كل المعوقات والعراقيل التي قد تضيف جديداً إلى الاقلال من شعبيته بعد هزيمة يونية. فقد وافق على البدء في سحب قواته المتبقية في اليمن إبتداء من ١٥ أكتوبر والوصول إلى الجلاء الكامل في ١٥ ديسمبر من نفس العام[٢]. وقد صرح الملك فيصل من جانبه بأنه سيوقف إمداداته العسكرية للملكيين. وقد ذكر - ومن المحتمل أن يكون ذلك صحيحاً - أن عبد الناصر قد هدف فقط إلى سحب الجزء الأكبر من قواته

(١) لم يعرف عن المشير عبد الحكيم عامر أنه حث على الانسحاب من اليمن بل على العكس من ذلك فإن كل تصريحاته التي أطلقها كانت تحبذ البقاء هناك لفترات طويلة حتى يتم إحراز النصر الكامل على القوات الملكية. ولم يصدر عنه شيء في هذا الذي أورده المؤلف سوى مذكرته الشهيرة التي أعدها عندما اختلف مع عبد الناصر بعد هزيمة يونيه وخرج عن السلطة. (المترجم).

(٢) يذكر مصدر آخر أن محدثاً رسميا في صنعاء صرح في ١٠ سبتمبر بأن القوات المصرية بدأت في تحريك عتادها ورجالها إلى ميناء الحديدة كما ذكر راديو عدن في ١٤ سبتمبر أن ١٥٠٠ جندي من قوات ج.ع.م. قد أبحروا فعلاً من الحديدة في ١٠ سبتمبر وكان ذلك أول انسحاب مصري بناء على اتفاقية مؤتمر الخرطوم. راجع هوفشتادر، مرجع سابق، ص ٢١٩. (المترجم).

العسكرية من اليمن محتفظاً بقوة رمزية، يمكن تعزيزها عندما تسمح الظروف بذلك. غير أن الملك فيصل اضطره إلى الإنسحاب الشامل مقابل دعم مادي يدفعه هو وأمير الكويت كتعويض عن الخسارة الناجمة عن اغلاق قناة السويس خلال الحرب مع إسرائيل نظراً لأنها لم تعد صالحة للملاحة[1]

وفي ٣١ أغسطس أعلن رئيس الوزارة السودانية رسمياً أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن اليمن بين ج.ع.م. والعربية السعودية من شأنه وقف المساعدات المباشرة والحرب. فمنذ تحطمت إتفاقية جدة دأب الملك فيصل على إرسال المال والسلاح والإمدادات للملكيين. وقد أعلن السلال ـ الذي استنكر ما أصبح يعرف باسم اتفاقية الخرطوم مُصراً على أنها تمت من وراء ظهره ودون مشورته ـ في الثاني من سبتمبر أن حكومته ليست ملتزمة بها. وأضاف أنه لطالما كان معارضاً لإتفاقية جدة؛ ويرى أن كلاً من هاتين الاتفاقيتين تعتبران تدخلاً في الشؤون الداخلية اليمنية. وفي نفس اليوم صرح من بيروت الأمير حسن ـ رئيس الوزارة الملكية في المنفى ـ بأن حكومته لا ترغب في أن تكون طرفاً في أي مقترحات كهذه إلى أن تنسحب قوات ج.ع.م. العسكرية من اليمن.

وقد تم تشكيل لجنة ثلاثية من كل من محمد أحمد محجوب ـ رئيس الوزارة السودانية ـ وإسماعيل خير الله ـ وزير الخارجية العراقية ـ وهي الدولة التي اختارتها ج.ع.م. لتمثلها في اللجنة، وأحمد العراقي ـ وزير خارجية المغرب، الدولة التي اختارتها العربية السعودية. وقد أعلنت اللجنة الثلاثية في

---

(١) من المعروف تماماً أن الدعم الذي تقرر خلال مؤتمر الخرطوم لم يكن قاصراً على مصر ولكن شمل دول المواجهة العربية وهي كل من مصر وسوريا والأردن كتعويض لها عن خسائر الحرب من جانب، وتمكين لها على مواصلة النضال ضد الإمبريالية الصهيونية التوسعية، من جانب آخر. وعلى ذلك فما توصل إليه المؤلف بشأن رغبة عبد الناصر في أن يترك بعضاً من قواته في اليمن «كمواطىء قدم» ـ كما ذكر ـ ليس له أساس من الصحة. (المترجم).

٢٨ سبتمبر أن غرضها هو التوصل إلى تحقيق ائتلاف وطني، ولهذا فإنها ترغب في إجراء العديد من المقابلات واللقاءات مع الشخصيات المعنية المختلفة. وطارت اللجنة إلى بيروت لمقابلة محمد الشامي - وزير الخارجية الملكية في المنفى - الذي أصرَّ على أنه في حالة سحب كل قوات ج.ع.م. العسكرية لا بد من عقد مؤتمر سلام يضم على الأقل مائتين من الزعماء اليمنيين على اختلاف إتجاهاتهم لاختيار مجلس يتكون من ثمانية أعضاء للقيام بحكم البلاد إلى أن يجري عمل الاستفتاء الشعبي العام.

وفي الثالث من أكتوبر وصلت اللجنة الثلاثية إلى صنعاء؛ غير أن السلال رفض الاجتماع بأعضائها على الرغم من أنها مكثت ثلاثة أيام لهذا الغرض. ولقد حاول السلال أن يمنع اللجنة من المجيء إلى اليمن كلية إلا أنها وصلت على متن إحدى طائرات ج.ع.م. وتحت حمايتها. وقد أحدث وجودها قلقاً في صنعاء. فعمت موجة من الشغب وأعمال العنف أثارها اليمنيون الذين شعروا بمرارة بتخلي ج.ع.م. عنهم. وقد نجم عنها قتل ثلاثين مصري. ونقلت اللجنة الثلاثية الحقائق إلى عبد الناصر ورجته في أن يقوم بإطلاق سراح اليمنيين المحتجزين في القاهرة والذي يميل معظمهم إلى إحلال السلام مع الملكيين. وقد استبقى حسن العمري في القاهرة، غير أن غالبية زملائه أطلق سراحهم. وقد طار عبد الرحمن البيضاني مباشرة إلى صنعاء، بينما ذهب أحمد نعمان إلى بيروت حيث كان يتواجد بها آنذاك وزير الخارجية الملكية في المنفى. وكانت اللجنة قد التقت مع الملك فيصل، الذي كان قد صادق على مقترحات الجانب الملكي، غير أن اللجنة رفضت الإلتقاء بكل من الإمام المخلوع البدر أو نائبه الأمير محمد حسين[1].

وفي هذه المرة كان عبد الناصر يعني حقيقة ما صرح به. ففي الحادي

(١) حول اللجنة ولقاءاتها وأعمالها وما أثارت من ردود أفعال هنا وهناك راجع ما كتبناه بشأنها في تقديمنا للكتاب (المترجم).

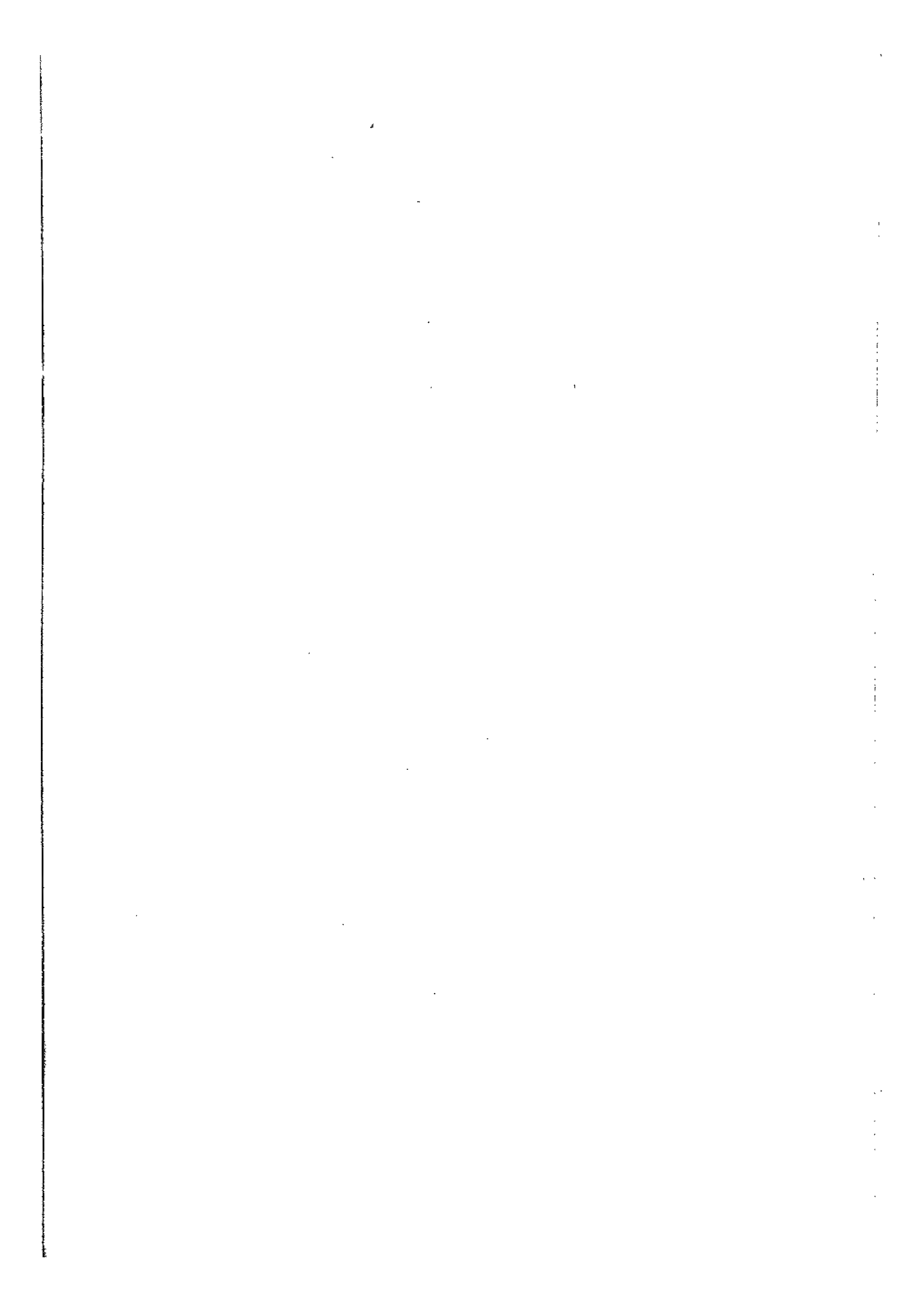
عشر من سبتمبر أبحرت أول دفعة كبيرة الحجم من قوات ج.ع.م. العسكرية من ميناء الحديدة إلى مصر. وفي ٦ أكتوبر كتبت صحيفة الأهرام - القاهرية - أن كل المستشارين المدنيين والخبراء سيتم سحبهم سواء بسواء. وقد تم سحب آخر جنود لقوات ج.ع.م. من تعز في ١٠ أكتوبر، كما تم الجلاء نهائياً عن صنعاء في ١٦ من نفس الشهر. وكانت آخر دفعة من قوات ج.ع.م. تم رحيلها عن اليمن - عبر الحديدة - في أوائل شهر ديسمبر. وفي ١٢ أكتوبر أكد رئيس الوزارة السودانية أن مساعدات المملكة العربية السعودية للملكيين قد توقفت.

وفي الثالث من أكتوبر - وهو اليوم الذي هبطت فيه اللجنة الثلاثية أرض مطار صنعاء - أصدرت جماعة من الضباط اليمنيين إنذاراً نهائياً يتكون من خمس عشرة نقطة إلى السلال طالبة إليه فيه تشكيل حكومة جديدة، واستنكرت نساء الحكومة وقلة كفايتها. وقد رد السلال بأنه سيقبلها. إلَّا أن الشغب الذي نتج عن وصول اللجنة الثلاثية كان بطيئاً وخافتاً ومن الممكن إخماده. كما كان هناك في العاصمة ضغط يهدف إلى إحداث تغييرات حكومية تتمشى مع الموقف الجديد. وقد قام السلال - الذي تبدت مخاوفه بشأن المستقبل، وبصفة خاصة فقدانه لحرسه الخاص القوي الوفي الذي كان يتكون من ثلاثة آلاف جندي مصري - في ١٥ أكتوبر بإعادة تشكيل الحكومة وقد ضمنها عدداً قليلاً من ضباط الجيش في محاولة منه للحصول على تأييد القوات اليمنية المسلحة، وبالإضافة إلى منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة إحتفظ السلال لنفسه بمنصبي كل من وزارتي الخارجية والدفاع. كما تضمنت الحكومة نفراً قليلاً من مؤيدي حسن العمري - الذي كان لا يزال عبد الناصر يحتجزه في القاهرة. وإن كان عبد الله جزيلان - النائب السابق لرئيس الوزراء - قد اسقط منها. وقد روى أن السلال بمعارضته لمطالب المصالحة التي تقدم بها السياسيون اليمنيون الذين رجعوا مؤخراً من احتجاز القاهرة قد فقد ما بقي له من تأييد بين القبائل، ولأنه لم يكن ليستمع إلى مقترحات مباحثات السلام مع الملكيين؛ فإن الكثيرين غيرهم قد قلبوا له ظهر المجن.

وقد صرح السلال الذي كان على وشك القيام بزيارة موسكو بأن حكومته المشكَّلة حديثاً قد رغبت ـ ظاهرياً ـ في الاشتراك في احتفالات الذكرى الخمسين لقيام الثورة السوفيتية، ولكن الهدف الحقيقي للزيارة كان محاولة استعجال أي مساعدات عسكرية قام عبد الله جزيلان بترتيبها. فغادر اليمن في الثالث من نوفمبر ـ وفي طريقه توقف في القاهرة لمقابلة عبد الناصر للحصول على دعمه ـ ولم يكن عبد الناصر سعيداً بلقائه ورفض صراحة وبحزم تأخير سحب قواته العسكرية من اليمن، أو منح أي دعم مادي أو تشجيع. ونصحه عبد الناصر بتقديم استقالته والإقامة في المنفى. فرفض السلال بعناد هذه النصيحة وتحرك في إتجاه الإتحاد السوفيتي.

وبمجرد أن غادر السلال القاهرة بعث عبد الناصر برسالة مفتوحة إلى القائد العام لقواته العسكرية في اليمن وأصدر له تعليماته بعدم وقف أي محاولة انقلابية يمكن وقوعها. وكان ذلك أكثر من تلميح لضباط الجيش اليمني الساخط. وفي ٥ نوفمبر تقاطرت الدبابات في ميدان التحرير بصنعاء، واستولى الجنود على المباني والمنشآت الحكومية وعلى محطة الإذاعة دون أن يتم إطلاق طلقة واحدة. وقد بدا أن السلال لم يعد له مجرد صديق واحد قادر أو حتى راغب في الوقوف إلى جانبه خلال تواجده بالخارج. وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة اليمنية رسمياً أن السلال تم تنحيته. وفي العراق ـ حيث كان يأمل أن يلقى تأييداً ـ طلب السلال بمرارة أن يستقبل باعتباره لاجئاً سياسياً.

* * *



الفصل الحادي عشر

حصار صنعاء وملحمة الصمود

أحداث رئيسية:

١٩٦٧

٥ نوفمبر	تشكيل مجلس جمهوري رئاسي من ثلاثة أعضاء محسن العيني يصبح رئيساً للوزارة
١٣	إعلان وقف اطلاق النار - وإن لم يكن فعالاً
٢٣	استقالة أحمد نعمان من مجلس رئاسة الجمهورية
٣٠	بريطانيا تجلو عن عدن
أول ديسمبر	بدء حصار صنعاء
١٨	تعيين حسن العمري رئيساً للوزارة
٢٣	حسن العمري يشكل حكومة جديدة

١٩٦٨

١٢ يناير	مؤتمر بيروت
٢٢	تأييد علني من اليمن الجنوبية
٨ فبراير	انتهاء حصار صنعاء بعد سبعين يوماً
٢٢ مارس	اكتشاف مؤامرة جبهة التحرير القومية ضد حسن العمري

مارس	توقف مساعدات المملكة العربية السعودية للملكيين
أغسطس	القتال بين عناصر زيدية وأخرى شافعية من الجيش اليمني في صنعاء
أكتوبر	القائد العسكري للملكيين ينقلب ويتحول إلى الجمهوريين
١٥ ديسمبر	سقوط حجة في أيدي الجمهوريين

١٩٦٩

مارس	استقالة الأمير محمد حسين « كنائب للإمام » المخلوع
يونيه - يوليه	اتصالات سعودية سرية مع الجمهوريين
٢٥ يوليه	اغتيال الأمير عبد الله حسن
٣ سبتمبر	سقوط صعدة في أيدي الجمهوريين

حصار صنعاء وملحمة الصمود

فور إعلان تنحية السلال في الخامس من نوفمبر؛ أعلن راديو صنعاء أن البلاد سيجري حكمها بواسطة مجلس رئاسي يتكون من ثلاثة أعضاء، ومعه مجلس وزراء يضم ستة عشر وزيراً. وكان مجلس الرئاسة يتكون من عبد الرحمن الأرياني وأحمد نعمان ومحمد عثمان، وكان الثلاثة ضمن الذين قام عبد الناصر باحتجازهم في القاهرة بناء على طلب السلال. كما أنهم كانوا ممن يؤيدون فكرة إجراء مباحثات سلام مع الملكيين والسعوديين. وقد أصبح محسن العيني رئيساً للوزراء. وألزمت الحكومة نفسها باحترام الدستور الجمهوري. وفي اليوم التالي مباشرة صرح الأرياني بأنه ستجري مباحثات مع كل من الملكيين وزعماء القبائل. وفي الحال دعا إلى عقد مؤتمر لشيوخ القبائل؛ الذي - كما وعد - ستعقبه مفاوضات مع الملكيين. كما أنه أمزج كذلك عن نحو ثلاثة آلاف من السجناء السياسيين. وحتى ذلك الوقت كان أحمد نعمان قد بقي في بيروت بدلاً من الإسراع في العودة إلى اليمن كما فعل معظم زملائه.

وقام الملك فيصل ـ الذي كان قد أوقف رسمياً مساعداته للملكيين[1] ـ بإقناع الإمام المخلوع البدر بالموافقة من حيث المبدأ على أن يتفاوض مع الحكومة الجمهورية، والدعوة إلى عقد مؤتمر صحفي ليذيع من خلاله هذه الحقيقة. وقام الإمام المخلوع ـ الذي أصبح رجلاً مريضاً معتلاً يقيم إقامة شبه دائمة في جدة؛ بعيداً عن مقره الدائم في المغارات الجبلية الشهيرة ـ بالذهاب إلى الأراضي التي يسيطر عليها الملكيون في اليمن ليستجمع التأييد ويذيع بيانه بطريقة درامية. وهناك في اليمن ـ مع ذلك ـ اكتشف قدراً كبيراً من المعارضة في هذا الصدد سواء من جانب قادته العسكريين الميدانيين أو من جانب القبائل الزيدية. فقد شعر القادة العسكريون أن الوقت قد حان لجني ثمار القتال. وأشاروا إلى أن قوات ج.ع.م. العسكرية في اليمن تتناقص بشكل سريع وسرعان ما ستنسحب نهائياً آخذة معها طائراتها ودباباتها ومدافعها إلى الحد الذي ستقوم فيه العديد من القبائل وذوي النفوذ ـ من أولئك الذين كانوا يؤمنون بأن النظام الجمهوري لا يمكن الاحتفاظ به دون تواجد القوات المصرية ـ بسحب تأييدهم أو تغيير ولائهم. كما أن ما يسمى «بالقوى الثالثة» تتضاءل لنفس هذه الأسباب «الانتهازية». وقد كانت العديد من القبائل الزيدية الجبلية تنظر إلى الحرب كمصدر هام للحصول على الأسلحة والأموال. ولهذا فإنها لا ترغب سواء في أن تضع الحرب أوزارها ولا في أن يعود الإمام المخلوع بسلطاته الكاملة ليكبح من أساليبهم هذه.

وقد وجد البدر قادته العسكريين الميدانيين في اليمن ـ بقيادة وتشجيع الأمير محمد حسين «نائب الإمام» ـ عاقدين العزم على شن هجوم ضد صنعاء بأسرع أسلوب ممكن. فعاد البدر مسرعاً ـ محبطاً ومنزعجاً ـ إلى العربية السعودية دون أن يعقد مؤتمره الصحفي الذي سبق أن اعتزم إجراءه. وربما

---

(1) يبدو من المشكوك فيه طبقاً لعديد من التقارير ما إذا كان الدعم السعودي للملكيين قد توقف أبداً وكلية. علماً بأنه خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦٧ كان قد قطع بالتأكيد.

تؤكد هذه الواقعة أكثر من غيرها فقدان الإمام المخلوع لنفوذه وتأثيره المباشر على مجرى الحرب، ومبلغ الضعف البالغ لسلطته.

وعلى الرغم من أن وقفاً لإطلاق النار قد أعلن في ١٣ نوفمبر، عندما توقف كل من الجانبين، واجتمع عدد من شيوخ القبائل الجمهوريين مع القادة الملكيين بالقرب من صنعاء، إلا أنه كان السكون الذي يسبق العاصفة، وفرصة للتوصل إلى عقد عدد من الاتفاقيات المحلية غير الرسمية بين قادة وحدات ج.ع.م. العسكرية وبين اليمنيين للسماح للمصريين بالانسحاب دون تأخير أو عقبات. وقد استقال في ٢٣ نوفمبر أحمد نعمان ـ الذي كان لا يزال متغيباً في الخارج ـ من عضوية المجلس الجمهوري الرئاسي، لأنه صرح بأن الحكومة الجمهورية لم تبذل ثمة محاولة لعقد مباحثات السلام الموعودة لأنها كانت تتهيأ لاستئناف القتال. وقد بدا أن القادة الجمهوريين ـ برئاسة عبد الرحمن الأرياني والكثيرين من ذوي النزعات المعتدلة ـ لا يعرفون ما يفعلونه عندما فاجأهم هجوم الملكيين في الأيام الأخيرة من هذا الشهر.

وبالتأكيد كانت تلك هي اللحظة الحاسمة لتوجيه الضربة الأخيرة، فقد قام الأمير محمد حسين بحشد كل «النظاميين» الذين أمكنه الحصول عليه ومعهم العديد من الآلاف من رجال القبائل للزحف على صنعاء وحصارها وسحقها. وكان يزدهي بأن لديه خمسة آلاف جندي «مدرب»، وحوالي ٥٠ ألف محارب قبلي. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام مبالغ فيها. فمن المؤكد أنه ترأس أكبر قوة نجح الملكيون في حشدها على الإطلاق من أجل المعركة. وكانت صنعاء بمثابة هدف ثمين للقادة العسكريين الملكيين، على حين كان توقع استباحة العاصمة يشكل دافعاً رهيباً لجذب رجال القبائل واستمالتهم. وكان لدى القوات الملكية العسكرية الكثير من الأسلحة الصغيرة ومدافع المورتر، وعدد قليل من المدافع، كما كان المرتزقة الذين بلغ عددهم حوالى ٣٠٠ سواء من الأوروبيين أو العرب يحملون الأسلحة الأكثر تعقيدا. ولما

كان جنود ج. ع. م. قد رحلوا، فقد قام الملكيون بالاقتراب حول صنعاء إلى أن نجحوا في أول ديسمبر في اغلاق كل الطرق الخارجية المؤدية إلى العاصمة. ليبدأ بعد ذلك ما أصبح يعرف باسم ملحمة حصار السبعين يوماً.

وخلال الأيام الأولى من شهر ديسمبر زحف الملكيون الذين يحيطون بصنعاء قريباً إلى أن تمكنوا من التحصن بالجبال التي تحيط المدينة والتي من خلالها يستطيعون إلقاء القنابل وطلقات المدفعية على الذين يدافعون عنها أسفل الجبال. وفي الواقع فإن ذلك لم يكن أمراً خطيراً بدرجة كافية لأن كل قنبلة أو دانة مدفع كان لا بد من حملها سواء على بغل أو بواسطة رجال لعدة أميال عبر مدقات جبلية غاية في الوعورة والصعوبة. وقد أثر ذلك لمدة في نقص إمدادات الذخيرة للأمير محمد حسين، في وقت كان فيه الإمدادات العسكرية السعودية قد تقلصت بالتأكيد إن لم تكن قد توقفت كلية. ومن المفترض أن معظم الذخيرة الثقيلة التي وصلت خارج صنعاء كان يحتفظ بها كاحتياطي للهجوم الأخير. غير أن القصف المركز جعل من مطار صنعاء الكبير - الذي قام السوفييت بإنشائه، والذي يبعد حوالي اثني عشر ميلاً شمالي صنعاء - في غير متناول الطائرات الجمهورية التي كان عليها أن تستخدم ممراً أصغر يقع إلى الجنوب الغربي من المدينة، وقد سارع الأجانب في مغادرة المدينة. حيث كانت لديهم ثقة ضئيلة في قدرة القوات الجمهورية في السيطرة على الموقف والدفاع عنها. بينما ظل فيها فقط حفنة من الخبراء السوفييت والصينيين. وكمدينة معزولة محاطة برجال القبائل المعادين الذين يقتربون يومياً، ولا تقوم بحمايتها سوى حامية تتكون من ثلاثة آلاف جندي جمهوري، فإن قدر صنعاء كان في وضع شائك للغاية. عندما وصلها خلال هذا المشهد الأليم حسن العمري الذي تم اطلاق سراحه من حجزه في القاهرة.

وكان حسن العمري - صلب الرأي قاسياً - رجل الساعة القوي المناسب للتعامل مع موقف يائس كهذا. وسرعان ما دخل صنعاء بالطائرة

وتولى مسؤولية الدفاع عنها. ولما كان قد حل محل أحمد نعمان في عضوية مجلس رئاسة الجمهورية، فقد عُيِّن في ١٨ ديسمبر رئيساً للوزراء وقائداً عاما للقوات المسلحة. وقد استقال محسن العيني ـ الذي حاول بغير نجاح أن يمنع القبائل من تغيير ولائها للملكيين. وشرع حسن العمري في تحسين أوضاع الجيش اليمني سيء التدريب والتجهيز، الذي كان تعداده لا يزال يبلغ سبعة آلاف جندي. كان يوجد في صنعاء أقل من نصفهم. وقد وعد عبد الناصر بطريقة غير مباشرة أن يدفع حوالى مائة ألف جنيه استرليني شهرياً للقيام بتطويره حتى شهر يونيه عام ١٩٦٨[1]. غير أن ذلك كان لا يكفي، كما أن المصدر لم يكن مضموناً. ولهذا فقد سعى العمري في الحصول على دعم مباشر من الإتحاد السوفيتي عن طريق إيفاد حسن مكي وزير الخارجية رأساً إلى موسكو. ولما كان الإتحاد السوفيتي لا يرغب في أن يرى الملكيين في الحكم ثانية أو أن تقتطع صنعاء من أيدي الجمهوريين، فسرعان ما اتخذ الإجراءات اللازمة لإرسال إمدادات الأسلحة وعدد من الطائرات. وكان شهر ديسمبر يوافق شهر رمضان الكريم ـ شهر الصيام. وأدى ذلك إلى فتور الحماس العسكري وتقييد القيام بأي عمليات عسكرية، كما منع الأمير محمد حسين القيام بشن هجوم شامل على المدينة عندما كانت دفاعاتها لا تزال ضعيفة سيئة التنظيم. وبإنتهاء شهر الصوم، وتحرك رجال القبائل للقتال كان حسن العمري قد قام بتعزيز قوة صنعاء إلى درجة أن الفرصة الوحيدة الحقيقية أمام استيلاء الملكيين على العاصمة بقوة السلاح كانت قد ضاعت وولت إلى الأبد.

وفي صنعاء أخذ حسن العمري سلطات الحاكم العسكري، فأصدر

---

(١) ويؤكد هذا نفس مزاعم المؤلف السابقة بقيام ج.ع.م. بوضع يدها على ميزانيات اليمن أو المساعدات الخارجية التي كانت تقدم لها من الدول الأجنبية، بالاضافة إلى ما ذكرنا من قبل. (المترجم).

قراراً بحظر التجول، ونظم مواطنيها في كتائب وجماعات وحطم المباني التي تعوق اطلاق النيران وشد من أزر المدافعين. وجرى إعدام العديد من «الخونة» علناً رمياً بالرصاص، وعرضت جثثهم عبرة لمن لا يعتبر. وقد التف مواطنوها حول حسن العمري وتعاونوا معه لأنهم لم يتغافلوا للحظة واحدة عن المصير الذي قد ينتهون إليه فيما إذا لو حطم المحاربون الجبليون دفاعاتهم. وأيقنوا أن بقاءهم على قيد الحياة يعتمد أساساً على نجاح الإجراءات التي يقوم باتخاذها. وعبأ حسن العمري - الذي اتخذ هذه الخطوة الاستثنائية - معظم المواطنين في نوع من الميليشيا وزودهم بالأسلحة التي بدأت تصل من الإتحاد السوفيتي في أواخر شهر ديسمبر. وأصبحت تلك الميليشيات تعرف باسم «قوة المقاومة الشعبية» التي سرعان ما انتشرت في كل من تعز والحديدة ومناطق أخرى مختلفة من أنحاء الجمهورية. وانخرطت الجماهير في وحدات صغيرة لتدعم الوحدات النظامية المحدودة والمبعثرة. وأعطيت لها بعض التدريبات الأساسية اللازمة لاستخدام الأسلحة الرئيسية التي زودت بها حتى يمكن أن تتوفر مقاومة فعالة في حالة وقوع هجوم ملكي. وقد وصلت خلال شهر ديسمبر بضع طائرات قليلة من الطائرات السوفيتية الأمر الذي وفر للمدافعين الجمهوريين قدراً من التميز العسكري. طالما أن الملكيين لم يكن في حوزتهم قوات جوية. وقد أسقط الملكيون إحدى طائرات الميج التي كان يقودها ملاّح سوفيتي مما حدا بأن يتولى قيادة هذه الطائرات السوفيتية بعد ذلك طيارون عرب بدلاً من الطيارين السوفييت.

وقد شكل حسن العمري في ٢٧ ديسمبر - كي يمضي قدماً في استثمار هذه الميزة - حكومة جديدة ضمت المزيد من العسكريين لإدارة دفة القتال ضد الملكيين ولتدعيم دفاعات صنعاء المحاصرة. وقد وصلت المزيد من الأسلحة السوفيتية وأصبح في وسعه الآن تزويد قوة المقاومة الشعبية بالبنادق والقنابل اليدوية والمتفجرات، وقد وصل عدد تلك القوة إلى ما يربو على عشرة آلاف رجل في العاصمة وحدها فقط. وسيطرت عناصر الجيش النظامي

على المواقع المختلفة خارج أسوار المدينة بما في ذلك قمة جبل نُقُم. بينما ترك كلية أمر الدفاع عن صنعاء نفسها إلى أفراد قوة المقاومة الشعبية. وقدَّر حسن العمري ضرورة وجود مقاومة طويلة المدى من خندق إلى خندق في حالة ما إذا تمكن رجال القبائل من التسلل إلى المدينة واقتحامها.

وانتهى شهر رمضان الكريم، وبدأ نضال صنعاء الحقيقي الرائع في يناير ١٩٦٨، ولكن على الرغم من وجود بعض المناوشات على أطراف المدينة، فإن رجال القبائل لم يتجاسروا في الغالب على النزول من مراكزهم ومرابضهم الجبلية. وقام بشن مثل تلك الغارات «النظاميون» الملكيون الذين أغاروا على مجموعة المباني التي تضم مصنع النسيج الذي أقامه الصينيون، إلا أنهم سرعان ما طردوا بعد ذلك. وفي مناسبات أخرى شنوا هجوماً واستولوا على بعض المراكز الدفاعية الهامة التي جرى تبادلها مراراً بين الجانبين.

وقد ظلت الطرق الرئيسية التي تخرج من صنعاء مغلقة تماماً. وخلال شهر يناير قام المدافعون الجمهوريون بثلاث محاولات منفصلة رئيسية لتحطيم هذا الطوق المغلق، كانت أولها وأكبرها تلك المعارك التي دارت خلال الأسبوع الأول من هذا الشهر عندما تحركت قوة قوية ضخمة من الجنود الجمهوريين تدعمها قوات الميليشيا الشعبية ورجال القبائل الموالية للحكومة الجمهورية - في شكل غير منظم تشوبه الفوضى - لتطهير الطريق الذي يؤدي إلى تعز؛ لتقع داخل كمين على بعد أميال قليلة من صنعاء. وجرى خلاله قتال ضارٍ تبادل خلاله الجنود والميليشيا ورجال القبائل المواقع، وقد قتل حوالى ثلاثة آلاف رجل من الجانبين خلال هذا النضال المرير على دروب الجبال وشعابها حيث بدا أن كل واحد يطلق النار على كل من عداه. وفي التاسع من يناير وجه حسن العمري نداءً إلى كل الضباط الذين كانوا قد نقضوا ولاءهم، للعودة سراعاً إلى وحداتهم حيث تم العفو عنهم وضُرب صفح عن أخطائهم. وهو ذلك الأمر الذي أكد مدى حجم تحول الضباط اللاحق إلى الجانب الجمهوري. وكانت المحاولتان الأخريان لتحطيم دائرة

الحصار عن المدينة الخالدة قد دارتا كذلك خلال شهر يناير، إلا أنها أخفقتا وأدتا إلى وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح ونقض بعض الضباط لولائهم.

ومع أن الحصار ظل مستحكماً؛ فقد كان في وسع المدافعين إختراقه، كما كانت المدينة قادرة على إطعام نفسها أساساً من المزارع والحقول والبساتين المجاورة التي تتواجد في القاع (الوادي) الكبير الذي تقع فيه صنعاء. كما لم يكن في وسع الملكيين منع وصول الإمدادات التي تصلها بالطائرات. ولما كانت أول جذوة حماس قد خبت في نفوس المهاجمين، فقد ساورت الأمير محمد حسين المخاوف والقلق. ذلك لأن أنصاره الجبليين لم يستفيدوا بشكل جيد من مواقعهم الحربية وبرهنوا على قصور غاراتهم الارتجالية عندما كانوا يتعاملون مع المدافعين. وكل ما رغبوا فيه ببساطة هو المكوث على قمم الجبال والتلال المحيطة بالعاصمة الصامدة يرقبون كالنسور في انتظار آخرين يقومون نيابة عنهم بتحطيم دفاعات المدينة واختراقها، أو أن تفعل المجاعة فعلها.

لقد أيقن الأمير أنه حتى في حالة نجاحه في إقناع رجال القبائل بشن هجوم عبر المساحات المفتوحة الواسعة بين قواعد الجبال وأسوار المدينة ـ وهو ما كان يشك فيه تماماً ـ فإن مثل ذلك التقدم كان سيتم وقفه بمذبحة هائلة لأن المدافعين الآن يملكون أسلحة وفيرة وذخيرة وطيران. وسيكون التحطيم الحقيقي لتنظيمهم الحرب ولجيشهم ـ على النحو الذي هو عليه ـ كارثة لا تحمد عقباها على الملكيين. وحتى إذا ما أمكن لرجال القبائل دخول المدينة ـ ربما تحت ستار الظلام أو بطريق الخيانة ـ فإنهم سيواجهون بمواطنين مسلحين يدافعون بضراوة وبسالة ويأس دفاعاً عن بيوتهم وحياتهم بالأسلحة التي زودهم بها اللواء حسن العمري. لأن الأمر لم يكن كما كان عليه الحال خلال عام ١٩٤٨؛ الذي انتهى بقتل ونهب مدافعين عزّل. وبمرور الأيام دون جدوى تزايد الثقافة بين القبائل التي ازدادت حالتها سوءاً، طالما أن كل واحدة منها توقعت أن تقوم الأخرى بشن الهجوم وتكبد الخسائر والقتلى حتى تستطيع هي أن تنسل سراعاً قبلها لاستباحة المدينة ونهبها. ولم يكن في وسع

الأمير محمد حسين توفير المال والسلاح اللازم لإغراء الطبائل بشن هجوم؛ أو حتى إقناع بعضهم كي يظلوا في صفوف قواته المُحاصِرَة. فقد تسلل الكثيرون إلى منازلهم ومناطقهم، وكانت أعدادهم بحلول شهر يناير قد تضاءلت وتهاوت تماماً.

وقام «الملكيون النظاميون» بشن العديد من الغارات على المراكز الرئيسية، ونصب الكمائن والانشغال بمناوشات معينة. غير أن تلك النشاطات لم تثمر في شيء، على الرغم من أنه قد بولغ فيها كثيراً وصدرت بشأنها بلاغات كاذبة متناقضة عن انتصارات تم احرازها، وكذلك عن وقوع كثير من القتلى أو الأسرى من جانب كل من الفريقين. وقد وصلت إلى اليمن خلال شهر يناير حوالى ثلاثين طائرة سوفيتية معظمها يقودها طيارون يمنيون ممن كانوا يتدربون في الاتحاد السوفيتي. وقد مكّن ذلك حسن العمري من أن يرد على رجال القبائل المرابطين على قمم الجبال، والذين انسحبوا للاحتماء بمراكز أكثر تحصيناً أو ذابوا كلية. وقد كان المدربون السوفييت منهمكين في تدريب المزيد من اليمنيين على الطيران في مطارات بالقرب من الحديدة. يضاف إلى ذلك أن الجمهوريين قد عززوا قواتهم من خلال التأييد الذي منحوه من جانب جبهة التحرير القومية. حيث وصلت فصيلة مكونة مما يزيد على ستمائة محارب من بين رجال الجبهة للمشاركة في الدفاع عن صنعاء.

وبينما كانت المعركة من أجل صنعاء تتطور، فقد بدأ نفوذ وتأثير جديد قوي يطل برأسه في المناطق الجمهورية. حيث تم تكوين جبهة التحرير القومية على أرض اليمن في وقت ما من صيف عام ١٩٦٣ تحت قيادة قحطان محمدالشعبي للنضال ضد البريطانيين في الإتحاد الفدرالي للإمارات المحمية. فبعد أن أثارت القلاقل في ردفان عام ١٩٦٤ وكسبت تأييدا واسعاً في طول البلاد وعرضها تحولت إلى منظمة فدائية داخل عدن، عملت خلالها بعض الوقت مع جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، تلك المنظمة التي تتكفل بها

ج.ع.م. والتي كان لديها في إحدى المراحل ثلاثة معسكرات للتدريب بالقرب من تعز. وكانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تحت سيطرة عبد الناصر، على حين كانت جبهة التحرير القومية أكثر في نزعاتها القومية وأوسع استقلالية، على الرغم من أنها لم تأنف من الحصول على المساعدات المصرية. وسرعان ما ثارت الخلافات بينهما. ففي ديسمبر ١٩٦٦ قطعت جبهة التحرير القومية كل اتصال وتعاون لها مع جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. وشكلت لجنتها التنفيذية المكونة من أربعة عشر رجلاً. ولما كان الاحتلال البريطاني يشرف على نهايته في عدن، شرعت في القيام بحملة اغتيالات مرتبة ضد الشخصيات القيادية في جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل الأمر الذي وفّر لها السيطرة، ومكنها من أن تصبح حكومة «الأمر الواقع» عندما رحلت آخر قوات عسكرية بريطانية من عدن في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧. وقد أصبح الشعبي رئيساً لما أصبح يعرف بعد ذلك باسم اليمن الجنوبية. وانحسرت تماماً جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، كما تم طرد القادة السابقين لاتحاد المحميات التي كانت تسيطر عليهم بريطانيا طالبين حق الالتجاء من المملكة العربية السعودية.

وفي ٢٢ يناير ١٩٦٨ أصبح الشعبي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية ـ تلك الدولة التي لم يكن قد اعترف بها الملك فيصل ـ يؤيد علناً وصراحة حكومة الجمهورية اليمنية، وقام بإرسال فصائل من مقاتلي جبهة التحرير القومية للمساعدة في الدفاع عنها ضد الملكيين. ولما كانت جبهة التحرير القومية تعتبر نفسها حركة عربية غير مرتبطة بحدود مصطنعة «ومرحلية»؛ فقد أعلنت أنها ضد أي مفاوضات تجرى مع الملكيين بالمرة. وكل ما وافقت عليه هو مجرد إتفاقية منفصلة ومحدودة مع قبائل زيدية ـ شمالية معنية. وقد كان هدف جبهة التحرير القومية السياسي هو السيادة النهائية على كل جنوب شبه الجزيرة العربية بما في ذلك الأراضي الغنية بالبترول في الخليج العربي. وقامت الجبهة ـ في معسكرات للتدريب بالقرب من الحديدة وتعز تحت رعاية

ج.ع.م.[1] ـ بالتوسع. وأخذت دوراً قيادياً في تنظيم ميليشيات قوة المقاومة الشعبية الجديدة التي كانت قد شكلت في اليمن من أجل الدفاع ضد الهجمات الملكية المحتملة. وكان إعلان الرئيس الشعبي بأن بلاده تتوافق وتتعاطف تماماً مع اليمن الجمهوري قد تأكد بطريقة عملية في فبراير ـ ١٩٦٨ ـ عندما اتحدت وحدتان من قوات جيش اليمن الجنوبية مع عناصر من ميليشيات المقاومة الشعبية، وفصائل من الجيش الجمهوري للهجوم على رجال القبائل الملكيين على حدود إمارة بيجان وعلى طول نقاط أخرى عبر الحدود المشتركة.

وفي نفس الوقت فقد تم في الحديدة تشكيل طابور مناوب مشترك ضم الكثير من العربات المدرعة والمدافع. وقد شق ـ تحت غطاء جوي ـ طريقه في إتجاه العاصمة وخاض معركة على مشارف المدينة حيث نجح تماماً في تحطيم طوق حصار الملكيين. وقد وقع ذلك الاختراق في الثامن من فبراير ١٩٦٨ ليضع بذلك حدا ونهاية لحصار صنعاء الذي استمر سبعين يوماً. وكان هناك الشيء الكثير في انتظار هذا الطابور المنظم المنضبط المقتدر للقيام به بالتعاون والتخطيط مع السوفييت وغيرهم من المؤيدين الأجانب. فعلى سبيل المثال قام برفقة أفراد صينيين بإصلاح الطريق كلما تقدم إلى الأمام وشيد جسراً حيوياً بالقرب من العاصمة سمح للمدرعات أن تعبر وادياً طويلاً ضيقاً يخترقه نهر صغير وأن يشارك في القتال خارج أسوار المدينة.

حقيقة ظل الكثيرون من رجال القبائل على الجبال المحيطة محبطين

---

(١) نلاحظ مدى المساعدات والدعم والتأييد الذي منحه عبد الناصر لهاتين الجبهتين المناضلتين في الجنوب اليمني على خلاف بين بعضها في الأهداف والغايات ـ بهدف مناوأة وطرد الوجود البريطاني من الجنوب. وكان ذلك أحد أهدافه الرئيسية من التواجد العسكري في الجزيرة العربية. وهو الأمر الذي تحقق فعلاً أواخر عام ١٩٦٧. (المترجم).

معادين، وبقي الأمير محمد حسين داخل مقر قيادته الميداني الذي يبعد عن العاصمة حوالي اثني عشر ميلاً. ولكن بمساعدة الطائرات والمدرعات والمدافع تم فتح الطرق الخارجية من المدينة الواحد تلو الآخر. وبدأ ينتشر ويتدعم شيئاً فشيئاً نفوذ الجمهوريين وتأثيرهم في المناطق المحيطة بصنعاء. ومن الواضح تماماً أن الملكيين فقدوا فرصتهم الوحيدة في الاستيلاء على العاصمة. ومرة ثانية ساد نوع من التوقف العسكري الموحش الذي كان يعني أن أحداً من الفريقين المتصارعين لن يستطع تحطيمه.

وفي نفس الوقت كانت اللجنة الثلاثية العربية قد اجتمعت في القاهرة في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٧ لترتيب ما أصبح يعرف باسم مؤتمر بيروت، الذي انعقد في ١٢ يناير ١٩٦٨. وكان ذلك المؤتمر إخفاقاً ذريعاً منذ البداية نظراً لأن كلا من الجمهوريين والملكيين رفض التحدث مع الفريق الآخر. وأعلن راديو صنعاء أنه إذا لم يتوقف أحمد النعمان - الذي حضر المؤتمر - عن الإنغماس في الدعاية المناوئة للجمهوريين فإنه سيحاكم بتهمة الخيانة. وهدَّد الملك فيصل - لقلقه وانزعاجه من الحد الذي وصل إليه التدخل السوفيتي في اليمن - باستنكار إتفاقية الخرطوم. كما أن مساعداته المالية التي تبلغ ٥٠ مليون دولار والتي كان عليه أن يدفعها لـ ج.ع.م. تعويضاً عن خسائر توقف قناة السويس، قد علقت بعض الوقت. لأن عبد الناصر حطم هدنة الدعاية بتصريح أدلى به حول حق حكومة الجمهورية في السعي إلى الحصول على مساعدات خارجية[1]. وقد صرح الأمير عبد الرحمن - رئيس الوفد الملكي في مؤتمر بيروت - بأن الملكيين لن يتوقفوا عن القتال إلى أن يوقف السوفييت مساعداتهم ويقوموا بسحب خبرائهم وفنييهم. وقد اتهم عبد الرحمن البيضاني - المتحدث الرسمي باسم الجمهوريين - الجانب السعودي، زاعماً أنه

(١) من المعتقد أنه في مطلع يناير عام ١٩٦٨ أجّل مستر برجنيف - سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي - زيارته للقاهرة، لأنه لم يشأ أن يتواجد فيها عندما كان متوقعاً آنذاك أن تسقط صنعاء في أيدي الملكيين.

على الرغم من انسحاب قوات ج.ع.م. العسكرية من اليمن، فإنها لا تزال مستمرة في إرسال إمداداتها العسكرية للملكيين. وبدا أن كل شيء يتراجع إلى الخلف على حين مضت عدة شهور قصيرة تحمل نفس الانقسامات السياسية ونفس الكراهية الشخصية والشلل العسكري الشامل.

وحينما اتضح أن صنعاء لن تسقط، ولن يتمكن الملكيون من اجتياح الأراضي الجمهورية بالنار والسيف، استعاد الزعماء الجمهوريون ومؤيدوهم ثقتهم السابقة بأنفسهم. ورأوا ضرورة استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية وتوسع وتطوير الجيش اليمني إلى الحد الذي يصبح فيه أكثر كفاءة وإحلال الخبراء السوفيت محل المصريين الذين ذهبوا. وبدأ حسن العمري يتشكك في ولاء عناصر معينة من ميليشيات قوة المقاومة الشعبية، مدركاً أن العقلية المستقلة لجبهة التحرير القومية تحظى بسيطرة بعيدة المدى. ولكي يوازن ذلك المد المتصاعد حتى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل الواهية خائرة القوى على أن تواصل نشاطها في اليمن مرة ثانية، وهو ذلك الإجراء الذي أفقده شعبيته في صفوف جبهة التحرير القومية.

وحينما استقر الموقف في صنعاء اتخذ حسن العمري الترتيبات لزيارة كل من ج.ع.م. والصين وطار فعلاً إلى القاهرة. ولكن لا بد من أنه قد حذر من وجود قلاقل في الوطن. ومن غير أن يتابع زيارته للصين رجع فجأة ليحبط في الوقت المناسب مؤامرة دبرتها جبهة التحرير القومية للاستيلاء على شحنات كبيرة من الأسلحة السوفيتية تشتمل على ٥٠ دبابة، كان يجري انزالها في مدينة الحديدة. وقد دار صراع بين قوات حكومة العمري وعناصر جبهة التحرير القومية من قوات المقاومة الشعبية، انتهى لصالح الجيش النظامي اليمني. وتم القبض على الكثيرين من أعضاء جبهة التحرير القومية والجناح اليساري لقوات المقاومة الشعبية، ولكن تم اطلاق سراح معظمهم فيما بعد، نظراً لكونهم جميعاً من الشوافع، حتى لا يتسع خرق الصراع الطائفي داخل البلاد. وفي اليمن الجنوبية كان الرئيس الشعبي يواجه متاعب مع المتطرفين

من أعضاء جبهة التحرير القومية حيث كانت الخلافات تزداد إتساعاً بين رجال الجيش ـ الذي كان تدريبه على نسق بريطاني ويتميز بالاعتدال والمحافظة الدينية وبين قادة جبهة التحرير القومية . وفي ٢٠ مارس قام الجيش بالقبض على الكثيرين من أعضاء جبهة التحرير القومية ليفوت على المتطرفين فرصة الاستيلاء على السلطة، حيث كانوا قد كسبوا العديد من آلاف المؤيدين النشطين. وأعقب ذلك تطهير حكومي. وعلى الرغم من أن الرئيس قحطان الشعبي بدا وكأنه يتمتع بسلطة واسعة أكثر من ذي قبل، فقد ظلت أجزاء من اليمن الجنوبية في أيدي جبهة التحرير القومية المتطرفة وجرى هناك إنتفاضات وشقاقات طوال العام في ذلك البلد الذي ظهر حديثاً إلى حيز الوجود. وكان ارتكاز حسن العمري المتصدع على جبهة التحرير القومية في اليمن والنشاطات المسموح بها المناهضة لجبهة التحرير القومية التي يقوم بها عبد الله الأصبخ ـ قائد جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ـ التي تعمل من تعز، قد أدت إلى فتور العلاقات مع اليمن الجنوبية. وبدا أن المحادثات التي دارت بين ممثلين عن كل من البلدين قد تخفف من حدة الموقف، على الرغم من أن كلاً من الفريقين قد اعترف بأن مثلهما ومبادئهما متوافقة. وقد حاول السوفيت جاهدين التوصل إلى مصالحة بين كل من جبهة التحرير القومية وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، غير أن العداوات بينهما قد تزايدت[1].

وبحلول منتصف عام ١٩٦٨ استعاد الجمهوريون ـ بقيادة عبد الرحمن الأرياني، باعتباره رئيساً مؤقتاً للجمهورية ورئيساً للمجلس الجمهوري الرئاسي، وكذلك حسن العمري رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة ـ ثانية قبضتهم وسيطرتهم على ما يقرب من نصف البلاد تقريباً بما في

(١) وفي يولية ١٩٦٨ شكلت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ـ التي كانت تثير القلاقل من مقرها في تعز داخل أراضي اليمن الجنوبية ـ قيادة ثورية جديدة لم تضم عبد الله الأصبخ الذي نظرت إليه باعتباره معتدلاً إلى درجة كبيرة.

ذلك صنعاء وتعز والحديدة ومعظم الجنوب والسهل الساحلي. وتم تقديم مساعدات مادية وفنية واسعة من الاتحاد السوفيتي، وأصبح الجيش النظامي اليمني ـ الذي زاد عدد أفراده إلى حوالي عشرة آلاف رجل ـ أحسن تجهيزاً وتدريباً عما كان عليه الحال من قبل أثناء تواجد قوات ج.ع.م. وبدا أنه أصبح أكثر اقتداراً في السيطرة على أراضي الجمهورية ضد أي محاولة من جانب الملكيين للقتال فيها. وقد برهن حسن العمري على أنه حاكم حازم، ولكنه كان معتدلاً ـ وان تميز بالصرامة والصلابة معاً ـ ولم يولّد مزيداً من الحقد والكراهية كما فعل السلال من قبل.

لقد وفر الهدوء الواضح ـ من جراء الاسترخاء العسكري ـ عاملاً أساسياً أدى إلى إفراز الخلافات الفكرية على السطح مرة ثانية. كما عاد كل من الشيخ عبد الله الأحمر ـ شيخ مشايخ حاشد ـ وغيره من الكثيرين من المشايخ سواء إلى الجانب الجمهوري صراحة أو بشروط للتعامل مع حكومة الجمهورية مرة أخرى. ولكن كان للجميع تحفظات مشوبة بالحذر، وكان من الممكن أيضاً رؤية بوادر ظهور «القوى الثالثة» ثانية. وأصبح الخلاف المذهبي مرة أخرى مسألة يمكن أن تضع كلاً من الزيود والشوافع وجهاً لوجه. فعلى سبيل المثال وخلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس وقعت قلاقل في أعقاب تعيين ضابط زيدي كرئيس لهيئة الأركان. وكان الزعم بأن قائد حامية صنعاء ـ الذي كان شافعياً ـ يدبر انقلاباً قد سبق ذلك مباشرة. وعموماً فقد شكى الشوافع من أن الزيود يحصلون على مناصب الجيش العليا وأحسن الوظائف الحكومية. وسرعان ما فرضت نفس الخلافات القديمة شكلها على الجانب الجمهوري. وسياسياً؛ ساهم تصاعد نفوذ جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل في تحييد ذلك النفوذ الذي تحظى به جبهة التحرير القومية إلى حد ما. وجعلتهم أقل خطراً على النظام.

وفي مارس ١٩٦٨ توقفت أخيراً المساعدات السعودية للملكيين تماماً، مؤثرة، بشدة على نفوذ القادة العسكريين الميدانيين الملكيين. فقد انحسر

تشجيعهم وتأييدهم لأنهم باتوا بغير أموال وأسلحة وذخيرة يمكن استخدامها في الإغراء ـ لقطع الطرق ضد القوات الجمهورية والمتعاطفين معها. فقد تضاءلت «أسلحتهم» إلى حد مزعج دفعهم إلى أن يتركوا فحسبب مع نفر قليل من الأتباع المسلحين الذين يعملون كحرس شخصي لهم. ولم يتعدَّ وجودهم سوى بعض القبائل التي منحت الإمام المخلوع ولاءها الروحي. وقد بدأ «الأمراء المحاربون» ـ الذين لم تكن لديهم ثمة أفكار أو تصورات حول مصيرهم، وهل يقعون في الأسر أم أن عليهم أن يسلموا أنفسهم ـ فينسلون من اليمن ـ بالأحرى من مناطق قتالهم ـ واحداً إثر الآخر. بينما ظل الآخرون ممن بقوا يعيشون في ظروف شائكة للغاية؛ وأحياناً على إحسانات بعض السكان المحليين عندما لم تكن لديهم القدرة الكافية على القيام بجمع ضرائب للاحتفاظ بحياتهم وحراسهم.

وسرعان ما أصبح الأمير عبد الله حسن ـ وزير داخلية حكومة المنفى، والقائد العسكري السابق لجبهة خولان ـ هو الأمير الأعلى لمن بقي منهم في اليمن. وقد عاش في صعدة ـ وكانت لا تزال في أيدي الملكيين بعد أن حصلوا عليها بالمخاتلة والخديعة في أوائل هذا العام عندما كان حصار صنعاء في ذروته. ولم يكن أحد من القادة العسكريين الملكيين يقع على كاهله نفس التهديد بقتلهم. وقد حث الجمهوريون الكثيرين منهم بتغيير ولائهم. وكان أبرز التحولات التي وقعت هو ذلك الذي قام به قاسم بن منصر في شهر أكتوبر الذي أقنع بدوره بعض القبائل الملكية بتغيير ولائها. وحذا حذوه خلال فترات متفاوتة آخرون ممن هم أدنى مرتبة.

وبحلول نهاية عام ١٩٦٨ هجر كل المرتزقة الأجانب ـ عرب وأوربيون ـ المعسكر الملكي وبدأ الإطار العسكري العام الذي عملوا على إقامته يتساقط ويتداعى. وقد تنازع القادة العسكريون فيما بينهم لأن الأموال قد جفت ونضب معينها وتهاوت وذبلت القوة البشرية. وكان القتال من أي نوع كذلك الذي وقع خلال ذلك العام ـ فيما عدا حصار صنعاء ـ قد دار

فقط خلال شهري نوفمبر وديسمبر عندما أرسل الجمهوريون طابوراً قوياً للاستيلاء على مدينة حجة التي كان الملكيون يسيطرون عليها، وسقطت في أيدي الجمهوريين في الخامس عشر من ديسمبر.

وقد استمر القادة الملكيون في صراع مرير بينهم، فخلال كفاحه من أجل استعادة نفوذه والولاء له وقع الإمام المخلوع في صدام مباشر مع الأمير محمد حسين ـ الذي كان قد اعتاد على أن يعلن ويقدم نفسه «كنائب للإمام». وعلى الرغم من أنه كان مريضاً فقد كسب البدر الصراع لصالحه. وفي مارس ١٩٦٩ استقال الأمير محمد حسين من عضوية «المجلس الإمامي». وفجأة وبجفاء تخلى عن القضية الملكية.

وسرعان ما تداعت وتساقطت الآن واجهة وحدة الملكيين وآمالهم. وللإستفادة من هذا الوضع قام كبار المسؤولين السعوديين خلال شهري يونية ويولية بإجراء إتصالات سرية مع الحكومة الجمهورية ورجال «القوة الثالثة». وفي ٢٥ يولية تم اغتيال الأمير عبد الله حسن ـ أقوى الأمراء الملكيين الباقين في اليمن ـ في مدينة صعدة. ولم يتم أبداً التعرف على شخصية القاتل. ولكن لما كان الأمير متورطاً في خلافات ونزاعات مع القادة العسكريين الملكيين الآخرين ويتعاون مع السعوديين ويشك في أنه كان على وشك التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الجمهورية، فإن دائرة الشك في أمر اغتياله كانت واسعة تماما. وقد أعقب تلك الحادثة وقوع مشاحنات ومشاجرات في مدينة صعدة. استفاد منها حسن العمري بأن أرسل قوة عسكرية كبيرة للهجوم على المدينة، فسقطت في أيدي الجمهوريين في الثالث من سبتمبر حيث توقف القتال بعدها مرة أخرى.

ولما كان التهديد العسكري الملكي قد تبخر؛ قام كل من عبد الرحمن الأرياني ـ رئيس الجمهورية ـ وحسن العمري ـ رئيس الوزارة ـ بتعزيز ودعم نظامهم. وكانت سياستهما ترمي إلى تجنب الدخول في إستعداء المملكة العربية السعودية؛ التي راقبت باهتمام حجم تدفق الأسلحة والأفراد السوفيت على

اليمن واتهمتها بأنها قد أصبحت تدور في فلك السوفيت. وقد سعت الحكومة الجمهورية - في محاولة من جانبها للتقليل من درجة الاعتماد المطلق على دول الكتلة الاشتراكية - في الحصول على صداقة الغرب ودعمه لموازنة الكتلة الشرقية. وقد نجحت إلى حد معقول في تقاربها مع ألمانيا الغربية، التي استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع اليمن ووعدتها بمساعدات تبلغ ١,٥ مليون جنيه استرليني لاستخدامها في تحسين مطار صنعاء، وفي بناء الطرق ومشروعات الري، وفي إقامة شبكة قومية للتليفونات. وفي شهر أغسطس تم البدء في بناء طريق جديد للسيارات يبدأ من صنعاء إلى صعدة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في الحصول على اعتراف من البريطانيين والأميريكيين، إلا أنها لم تكن ناجحة، على النحو الذي كانت عليه المبادرات مع الدول الغربية الأخرى.

وبعد مرور ثمان سنوات من الحرب الأهلية من اليمن فقد كان الموقف لا يزال شائكاً. فقد استمر الاسترخاء العسكري مع سيطرة الجمهوريين على ما يزيد على نصف البلاد، وبقاء الجزء الآخر دون ميل واضح سواء معادٍ للجمهوريين أو الملكيين. وكان في وسع كل من الفريقين أن يسيطر على الأراضي التي تقع تحت سلطته لفترة طويلة قادمة. ولم يكن لدى الجمهوريين الوسائل العسكرية لهزيمة القبائل الزيدية التي تقع إلى الشمال والشرق من مدينة صنعاء. كما أن تلك القبائل بدورها لم يكن لديها من الإمكانات غير ما يوفر لها فوراً يسيراً من القيام بمجرد مناوشات مزعجة. حقيقة لقد توقفت الحرب الأهلية في اليمن واستهلكت نفسها، غير أن العداء في الواقع أمر مزمن قد يستمر؛ إذ أنه ميراث قرون سلفت من العنف والتحيز والكراهية.

* * *

الملاحق

ملحق (١)

دراسة حول الشخصيات

من بين الشخصيات العديدة البارزة التي انغمست في اليمن ربما يكون جمال عبد الناصر - رئيس الجمهورية العربية المتحدة - من أوسعها شهرة وأشدها كراهية في الغرب[١]. نبعت طموحاته من حلمه الرائع حول «الدوائر الثلاث» التي تتركز في القاهرة وهي؛ الوحدة العربية والجامعة الإسلامية والوحدة الأفريقية. دفعته إلى أن يحاول ويبتلع اليمن بأسرع مما يستطيع. إن قدراته السياسية وإحباطاته العسكرية معروفة تماماً، وليس هناك ثمة ما يضاف إليها. وبإيجاز فإن طموحاته الجامحة كانت في تزايد مستمر بمضي الوقت، وفي

(١) ذكرنا عند تقديمنا للكتاب أننا آثرنا الاحتفاظ بهذه الدراسة على النحو الذي كتبت به من جانب المؤلف على ما تتميز به من عدم التزام بالموضوعية. لتكشف النقاب عن فكر المؤلف ومنهجه رغم محاولاته الالتزام بها خلال بحثه ودراسته. ومن الجدير بالذكر أن عبد الناصر كان له قول مأثور في أنه يقيس مدى صلابته ونضاله ضد الاستعمار بحجم الكراهية وحملة العداء الموجهة ضده من الغرب خصومه التقليديين. وانه لكذلك حقاً. (المترجم).

اليمن فإن أطماعه لم تتوقف أبداً لأنه كان يأمل في أن يحقق له سوء قصده بعض المزايا.

لقد ذهب عبد الناصر إلى اليمن دون أن تكون لديه فكرة واضحة عما كان يجري داخلها[1]. واعتمد على استراتيجية لم ترتكز على حقائق عقلية. وقد نفذ صبره عندما استفحل القتال عام ١٩٦٣. وعندما زار اليمن للمرة

---

(١) كما سبق أن أشرنا في تقديمنا للكتاب لا يتحمل عبد الناصر وحده ما جرى في اليمن. ولكن شاركه الكثيرون. وفي أحدث دراسة صدرت عن السادات بعنوان وتأليف:

Hirst, D. and Beeson, I., Sadat, Faber and Faber, London, 1981.

يذكر المؤلفان ـ وهما من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط حيث أقاما عدة سنوات به الأول في بيروت والثاني في القاهرة وعملا مراسلين لكبريات الصحف العالمية ومنها الجارديان أو مجلة االأوبزيرفر وغيرهما ـ أن السادات كان مستشار عبد الناصر الأول في شؤون اليمن وتمتع بيد طليقه في هذا الصدد ربما كانت المسؤولة الهامة والوحيدة التي أسندها إليه عبد الناصر طوال حياته له ـ نتيجة لأن عبد الرحمن البيضاني أحد رجالات الثورة اليمنية كان صهراً للسادات حيث أنه تزوج من شقيقة زوجته جيهان ـ ومن خلاله عرف السادات الكثير عن اليمن وأوضاعها وحجبها عن عبد الناصر. بل إنه هو الذي أشار بتوسع العمليات العسكرية بشكل هائل على حين أنه أبلغ عبد الناصر في بداية الأمر أن المسألة لن تعد سوى أن تكون نزهة بحرية في البحر الأحمر لن تستغرق على ما يزيد على أسبوعين . وذكر المؤلفان أن عبد الناصر قد ذكر للملك فيصل خلال مؤتمر جدة في أغسطس ١٩٦٥ بالحرف الواحد « أن الرجل الذي أوقعنا في كل هذا المأزق يجلس على اليمن الى جوارك » مشيراً بيده الى السادات . « وأن عليك أن تصفي حسابك معه » « فعلى أنور يقع كل اللوم » حيث « دعاني الى الاعتقاد بأننا نستطيع تصفية جماعات الإمام البدر في أقل من أسبوعين » . راجع ص ٩٦ وما قبلها . ويشكك المؤلفان كثيراً في دور السادات المزدوج خلال حرب اليمن ويوضحان بعض الحقائق والقرائن التي تثبت ذلك . ومن بينها ما نشرته الواشنطن بوست في ٢٤ فبراير ١٩٧٧ « حول مدفوعات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA لزعماء من الشرق الأوسط وقد ورد فيها أن كمال أدهم أحد كبار المستشارين كان على صلة وثيقة ببعض المؤسسات الأمريكية كما « كان وثيق الصلة بدرجة رهيبة مع السادات ، وأنه خلال الستينات من هذا القرن ، بينما كانت مصر على خلاف شديد =

الأولى في إبريل ١٩٦٤ أعاد تنظيم الحكومة وحرض على القيام بعمليات عسكرية. وقد مضى وقت قبل أن يدرك أنه ليس هناك ثمة حل عسكري عاجل حتى بدأ يتحول في إتجاه المفاوضات. وقد كان على وشك أن يضع حداً لخسائره العسكرية ويخرج من اليمن. إلا أنه غيَّر رأيه عندما أعلنت الحكومة البريطانية عن رغبتها في الانسحاب المبكر من الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب المحتلة. وكان اغراء واستثمار فراغ القوى هائلاً. ولهذا احتفظ بحملته العسكرية في اليمن، ولكنه ركزها وأعاد تشكيلها وتهيئتها للتعامل جنوباً. ولو أنه لم يكن قد مُني بهزيمة ساحقة من جانب الإسرائيليين، فإن الوجود العسكري للجمهورية العربية المتحدة، كان من غير المشكوك فيه سيظل في اليمن.

وقد هدف عبد الناصر إلى أن تكون اليمن دولة تابعة، يحتفظ عليها بقبضة قوية قدر إمكانه ، مؤيداً أو مُنحياً أو محجزاً بالقوة الساسة اليمنيين لتحقيق هذا الهدف . وقد سيطر على كل المساعدات الأجنبية الموجهة لليمن واستخدمها إلى أوسع حد في تحمل نفقات حملته العسكرية. مقدماً لليمنيين من حين لآخر قدراً ضئيلاً باعتباره طُعماً أو منة محدودة بغرض الركوع. وظل الجيش اليمني الصغير ـ سيء التسليح والتدريب ـ يعاني الكثير عن عمد. ولم تكن لديه الرغبة في السماح بتطويره كي يصبح قوة مقتدرة تتمتع بروح عالية، لأنه في حالة ما أن يصبح مستقلاً وطنياً وقومياً سيشكل خطراً على خططه[1]. ولم يرفع عبد الناصر نفسه فقط ـ على غير رغبته ـ من الشؤون

= مع العرش السعودي فإنه زرع ـ جند ـ بمهارة مستشار عبد الناصر السابق الشؤون اليمنية وفي احدى المراحل كان يمده بدخل ثابت » . راجع نفس الكتاب ص ٩٧ . وهناك قرائن أخرى كثيرة تؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه (المترجم) .

(١) سبق أن تعرضنا كثيراً خلال صفحات الكتاب لدحض هذه المزاعم التي لجأ إليها المؤلف، حيث من الواضح أنه كبريطاني كان يشعر بالمرارة تجاه الدور الذي يقوم به عبد الناصر في جنوب شبه الجزيرة العربية، ودعم جبهات النضال الوطني فيها، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الجلاء العاجل عن المنطقة قبل الموعد المقرر. (المترجم).

اليمنية. وإن كان هناك قدر من الشك في أنه سيعود إليها ثانية بأسرع ما يمكن، إلا لافتراضه بأنه يستطيع تسوية بعض متاعبه وهمومه الأخرى العاجلة. ومن المؤكد أنها ما كانت لتنتهي إذا لم تكن اليمن أو شبه الجزيرة العربية قد شهدت نهايته.

وكانت الشخصية الرئيسية المنكودة الأخرى في الشؤون اليمنية المعاصرة هي العقيد عبد الله السلال مؤسس وأول رئيس لما عرف مؤخراً باسم الجمهورية العربية اليمنية. وقد ظل في المقدمة على الرغم من عدم شعبيته. يتوارى إلى الخلف وأحياناً ما يأمر عبد الناصر بعزله من حين لآخر. ولقد كلف عجز السلال ـ الذي لا يُحب ولا يُحب ـ أن ينحني قليلاً للعاصفة. ولكي يكون إنساناً في بعض الأوقات ويسحر الأشخاص، ويقدر مدى تذبذب الرأي العام ـ كلفه كل ذلك أن يفقد الكثير من الأصدقاء والمعجبين ممن كسبهم. وبالتأكيد فقد كلفه أخيراً مركزه ووظيفته. فلفترة طويلة ظل نقطة الارتكاز لكل من الثورة والجمهورية. والتف الكثيرون حوله لهذا السبب مؤمنين بمدى اخلاصه ونزاهة قصده، مستعدين للتجاوز عن صفاته الأقل جاذبية. ولما كان قاسيا وغير رحيم ومتآمر بارعاً ـ بما في ذلك كل السمات والخلال اليمنية التقليدية ـ فإن أتباعه لم يعبأوا بذلك. وليس سوى استسلامه المطلق لعبد الناصر ـ على الرغم من تأثيره المناوىء للبلاد والشعب ـ وفشله في أن يلتقي مع الجمهوريين المعتدلين، وكذلك رفضه الذي لا يلين لإجراء مباحثات سلام مع الملكيين أو السعوديين، ثم حرسه الخاص الضخم من قوات ج.ع.م.، وأخيراً إخفاقه في اقناع عبد الناصر بالسماح للمساعدات الخارجية أن تصل إلى اليمن مباشرة؛ كل ذلك مما أدى إلى أن يخبو بريقه ليحل محله تدريجياً الغرور والكراهية والازدراء وأخيراً الأحقاد.

فعندما لم يعد لعبد الناصر ثمة حاجة إليه سقط السلال بغير شفقة. وعندما لم يكن مستعداً لقبول نصيحة عبد الناصر ليستقيل ويذهب إلى

المنفى، تسبب عبد الناصر في الإطاحة به. والآن ولما لم يعد سوى شخصية عربية ثورية أخرى في المنفى، فإن السلال يعيش في العراق يرقب وينتظر. وأصبحت فُرصَه في أن يشارك بدور بارز في الشؤون اليمنية ضئيلة للغاية. فليس لديه نصير قوي واحد. بينما له الكثيرون من الأعداء. كما أن معتقداته الثورية الجامدة لا تتناسب مع المعتدلين العمليين الذين يتواجدون الآن في السلطة. ومن اللازم ألا ننسى أنه أصبح بعيداً عن منصبه من قبل ولم يحصل على ما حصل عليه إلا بتأييد عبد الناصر دائماً. ولهذا فإنه لا يمكن إبعاده تماماً عن المسرح اليمني، خاصة عندما يكون في وسع عبر الناصر سبر غور اليمن مرة أخرى ويتطلب تابعاً مطواعاً. وباعتباره الزعيم الثوري الذي أدخل الجمهورية إلى اليمن للمرة الأولى، فإن مكانه من المؤكد في كتب التاريخ، مهما اشاع عنه خصومه. ولكنه في نفس الوقت شخصية متقدة عامرة مهمومة، يشكل خطراً للكثيرين في اليمن.

وربما أن الشخصية الجمهورية الوحيدة التي غالباً ما أسيء تقديرها هو حسن العمري، الذي برز باعتباره «الرجل القوي» فأحرز النصر خلال حصار السبعين يوماً لصنعاء. وكضابط في الجيش اليمني ـ رافق محمد البدر الذي كان آنذاك ولياً للعهد خلال رحلته إلى لندن في نوفمبر عام ١٩٥٧ ـ يشكل العمري أحد الثوريين الأصليين للوصول إلى الجمهورية. وقد أصبح وزيراً هاماً في حكومة السلال الأولى. ثم بعد ذلك سار بخطى سريعة كي يصبح نائباً لرئيس الجمهورية ـ عندما أسقط عبد الرحمن البيضاني في أوائل عام ١٩٦٣ ـ الذي حلَّ محل رئيس الدولة خلال غيبة السلال في الخارج. وقد شكل العمري حكومة بعد استقالة أحمد نعمان في يولية ١٩٦٥. وظل في السلطة بينما كان السلال محتجزا لمدة عام في القاهرة. وهو بدوره قد قبض عليه عبد الناصر في سبتمبر ١٩٦٦ وظل محتجزاً إلى أن تم اطلاق سراحه في ديسمبر ١٩٦٧، في الوقت المناسب تماماً كي يتولى مسؤولية اليمن ويقودها خلال فترة حاسمة للغاية. وينظر الآن إلى حسن العمري باعتباره معتدلاً. إذ

يبدو أنه على وفاق مع الكثيرين من زملائه. وباعتباره ضابطاً عسكرياً محنكاً ورجل إدارة ـ بالمستوى اليمني ـ سيكون له تأثير مؤكد على الجمهورية إذا ما بقي في السلطة أو قريباً من مقاعدها.

فهو أصلاً كمشايع لعبد الناصر ويميل إلى المصريين، فقد بدأ حسن العمري تدريجياً يغير من معتقداته ووجهات نظره. وقد جاءت النقطة الفاصلة عام ١٩٦٦ عندما رفض عبد الناصر أن يفرج عن الأرصدة اليمنية المودعة في بنوك ج.ع.م. وعندما حاول أن يمنعه من مقابلة مستر كوسيجن في القاهرة. ولم يسمح له بالحصول على العرض السوفيتي الخاص بالسلاح وتجهيز جيش يمني يتكون من ١٨ ألف رجل، أو يسمح له بأن يتلقى شحنة من العربات المدرعة التي كان العمري قد بعث في طلبها مباشرة من ألمانيا الديموقراطية. وقد وقف العمري ـ بمبادئه الجمهورية الصارمة ـ من خلف الجمهورية يدعمها ويعارض في عودة الإمامة بأي شكل من الأشكال. وقد رحب بالمساعدات السوفيتية لتحل محل تلك التي كان عبد الناصر يقدمها سابقاً. وفي وقت من الأوقات ـ كصديق ومؤيد ـ إنقلب حسن العمري ضد السلال، وحاول في الواقع أن يمنع عودة السلال بالقوة في أغسطس ١٩٦٦. ولهذا يبدو من غير المحتمل وجود أي نوع من التعاون بين الرجلين في المستقبل.

على أن الشخصيات الأخرى على الجانب الجمهوري مثل عبد الرحمن الأرياني وأحمد نعمان ومحسن العيني ومحمد عثمان وحسن مكي وحمود الجائفي وعبد الله جزيلان وغيرهم الكثيرين ممن ورد ذكرهم خلال هذا الكتاب. كانت قد نضجت خبراتهم بكونهم داخل أو خارج الحكومة منذ عام ١٩٦٢. تلك الخبرات التي جلبت الحذر والإحساس المتطور بالوطنية. وعلى حين يبدو من المحتمل أن يتعاون معظمهم مع الاتحاد السوفيتي أو حتى مع ج.ع.م. ثانية؛ للحصول على مساعدات مادية فمن المشكوك فيه ما إذا كان أي واحد منهم يرغب في أن يرتد إلى المركز الخاضع السابق لسيطرة عبد الناصر. لأن ذلك يعني أن فرصة استمرار حكومة جمهورية مسؤولة ومعتدلة في السلطة

يعد أمراً طيباً. وأن ذلك أمر سوف يؤدي بوضوح إلى الاستقرار وربما كذلك إلى رخاء اليمن.

* * *

القـــوي

مـــلحق (٢)

على الرغم من تدفق الأسلحة السوفيتية الحديثة وتواجد بعثة التدريب العسكرية السوفيتية، فإن الجيش النظامي اليمني - الذي يتكون الآن من نحو ١١ ألف رجل، لايزال غير مدرب نسبياً تحتاج هيئة ضباطة إلى إعادة بناء. يضاف إلى ذلك أن الجيش ممزق بالخلافات الشافعية الزيدية، التي تفجرت في صراع علني بين الطائفتين في صنعاء في أغسطس ١٩٦٨. ولا يعرف على وجه الدقة محتواه. ولكن توجد الآن نسبة كبيرة من الشوافع في مناصبه الكبيرة. على الرغم من أن هيئة الضباط لا تزال زيدية في معظمها. ويمتلك الجيش على الأقل مائة عربة مدرعة، وما يزيد على مائتي مدفع وحوالي ٤٠ طائرة سوفيتية. وتعمل لجنة عسكرية - برئاسة حسن العمري - بمقتضى خطة لإعادة تنظيم القوات المسلحة. وسيكـون عليهم من الآن فصاعـداً تلقي التدريب الفني لتمكينهم من التعامل مع الأسلحة الأكثر حداثة التي يتم الحصول عليها من الإتحاد السوفيتي. ويعمل المدربون السوفيت على بذل أقصى جهد لتطوير الجيش اليمني أكثر مما فعله المضريون. وقد رفع الدفاع

الناجح عن صنعاء من روحه المعنوية إلى حد كبير. كما أعطى صغار الضباط الثقة في أنفسهم إلى الحد الذي يمكنهم في الواقع من أن يلتئموا معاً للإسراع باليمن وربما حتى محاولة الإطاحة أو أن يضربوا عرض الحائط بالقيادة الجمهورية الحذرة.

وتحظى مليشيات قوة المقاومة الشعبية التي شكلت على وجه السرعة خلال الأيام العصيبة في أعقاب انسحاب قوات ج.ع.م. تزيد على ٤٠ ألف عضو. قدمت لهم بعض الأفكار السياسية في محاولة لجعلها تسير على نسق ميليشيات ماوتس تنج. كما أنها مسلحة بالمستوى الأوليّ من الأسلحة التي أمكن توفيرها أو الحصول عليها، وهي خليط من البنادق القديمة والقنابل اليدوية والمتفجرات. غرضها الأساسي هو الدفاع عن الأراضي الجمهورية ضد الملكيين. كما تم تشكيل قليل من وحدات «الفدائيين» حاربت بعضها خلال حصار صنعاء، إلا أن ذلك الاهتمام قد تناقص لأن هناك شكوكاً في الركون السياسي إلى بعض عناصر قوات المقاومة الشعبية.

وبتوسعها من تعز ـ في الوقت الذي انسحبت فيه بريطانيا من الإتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب المحتل ـ حشدت جبهة التحرير القومية ودفعت بقطاع كبير من قوات المقاومة الشعبية. وكان من المعتقد في إحدى المراحل أن جبهة التحرير القومية ربما كانت مسؤولة عن «تقطيع أوصال» التجمع الشافعي. ذلك لأن قادتها قد وقعوا في تعاطف مع حسن العمري وحكومته الزيدية المسيطرة. ولمواجهة ذلك شجع حسن العمري على إعادة وجود جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، التي كانت هي الأخرى تسعى إلى السيطرة قدر الإمكان على قوات المقاومة الشعبية. ومع ذلك فإن جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كانت شافعية بالكامل. وربما لم تكن حريصة على تأييد العمري وزملائه الزيديين مالم يتعدل إتجاههم نحو الشوافع بشكل واسع. وربما يستطيع المرء أن يتنبأ بوجود مزيد من الشيع والفرق في صفوف قوات المقاومة الشعبية طالما أن كلاً من الحكومة وجبهة التحرير القومية وجبهة تحرير جنوب

اليمن المحتل تناضل من أجل السيطرة عليها. على أن البديل المعادل الذي لا بد لحكومة الجمهورية من الاعتماد عليه بقوة هو جيش نظامي قوي أحسن تسليحاً وتدريباً وانضباطاً باعتباره موالياً لها. وسيظل هناك الكثير إلى أن يصبح هذا الأمر حقيقة واقعة.

وينبغي ألا يغرب عن البال أن اليمن لا تزال أساساً مجتمعاً قبلياً متخلفاً، على الرغم من أن وقع الحرب قد جاء ببعض التغييرات، يقف في مقدمتها أن السلطة الصارمة التي مارسها شيوخ القبائل والمسنون من القبليين من قبل على رجال القبائل قد ضعفت. كما أن وجود الطرق والمركبات في أراضي الجمهورية قد أعطى الشباب مرونة وسرعة حركة لم تكن لهم من قبل؛ مكنتهم من ترك قبائلهم وزيارة العواصم والمدن. فسابقاً كان حتى مجرد التجول في أرض قبيلة أخرى يُعد أمراً قد يؤدي إلى الوقوع في الأسر أو الموت. وفي المدن شاهد رجال القبائل الأضواء البراقة والمقاهي ودور السينما والمحلات التي تحفل بالترانزستور والبضائع الثمينة، وأصبح في وسعهم أن يستمعوا إلى المفاهيم الثورية المثيرة. ولم يرجع كثير منهم إلى مناطق سكناهم. وأضحت المدن أكثر ازدحاماً. غير أن أولئك الذين رجعوا إليها مرة أخرى اصطحبوا معهم اتجاهات جديدة محركة، ولم يعودوا ضعافاً طيعين أمام مطالب شيوخهم. وكذلك فإن سلطات الأشراف ـ الذين يدّعون الانتساب إلى النبي عليه السلام ـ والتي كانت تتوفر لهم إمتيازات خاصة نمت وتعاظمت تحت حكم الأئمة إلى الحد الذي أصبحت تشكل معه طبقة جشعة من صغار الموظفين الحكوميين ـ قد تداعت كلية.

كما أن هناك قدراً أوسع من حرية التفكير في البلاد، بحيث أصبحت التقاليد محل اختبار عنيف. فبينما لم يكن المصريون على هذه الشاكلة حيث كانت أفكارهم يُستمع إليها كما يُتطلع إلى أسلوب حياتهم فقد دفع راديو «صوت العرب» من القاهرة بالكثيرين إلى أن يضيقوا ذرعاً بالقيود العرفية. وكان ذلك على وجه الخصوص في المناطق الشافعية. حيث كان الشوافع

يتطلعون إلى القضاء على السيطرة الزيدية. وفي ظل وجود قوات ج.ع.م. تطور الشوافع سياسياً بشكل أسرع من الزيود. وسرعان ما أصبحوا يستشعرون في أنفسهم أنهم لا يقلون عن الزيود المحافظين، وفيما بعد يتفوقون عليهم، كما أن الشوافع الذين يكونون على الأقل نصف سكان اليمن؛ يلتزمون بشكل من أشكال النظام الجمهوري، لن يتساهلوا مطلقاً في عودة الإمام المخلوع تحت أي ظرف من الظروف. وحتى الآن لازالوا يسعون في الحصول على نصيب أوسع في الحكومة. وكذلك تمثيل أوسع في المراكز العليا للإدارة المدنية وفي الجيش. على أن احتمال قيام حركة قومية شاملة لاقتطاع الجزء الجنوبي من اليمن أمر لا يمكن تجاهله[1].

وعلى حين أن الحرب قد جلبت معها كذلك قدراً من سرعة الحركة لرجال القبائل الزيدية، فإنها لم تؤثر فيهم بنفس القدر الذي أثرت به في الشوافع، على الرغم من أن كثيرين من الزيود والقبائل الزيدية قد مالوا إلى الجانب الجمهوري وانغمسوا نتيجة لذلك في الإبتعاد عن التقاليد البدائية. وقد تجاهل كل من كان يفترض أن الزيديين سيلتفون تلقائياً حول الإمام بإعتباره يمثل زعامتهم الدينية المعترف بها ـ تجاهلوا حقيقة أن القبائل الزيدية ـ غير مترابطة تتكون أساساً من جماعات صغيرة غير مستقرة؛ تعمل الشكوك والأحقاد على تفكيكها. حيث ظل التآمر والخديعة أمراً مزمناً لعدة قرون. وقد استمر كل منها يدفع الأخرى للقيام بمهامها وبدلاً عنها. وحتى بعد فرض حكومة صارمة فإن تلك الإتجاهات ستظل بغير شك ـ بالقدر الذي تتمتع فيه كل قبيلة بالحكم الذاتي في واديها، ولهذا فقد كان الملكيون يفتقرون إلى النجاح في تشكيل جيش دائم أو في إقناع رجال القبائل بالامتثال للأوامر والقتال في ظل خطة موضوعة.

---

(١) عاد المؤلف مرة أخرى للعزف على نغمة الخلاف المذهبي بين أبناء اليمن ـ زيود وشوافع ـ وهو أمر سبق لنا مناقشته ودحضه وتبيان أسبابه إن وجد. راجع مقدمة المترجم. (المترجم).

وتعني السياسة السوفيتية الرامية إلى التسلل إلى الشرق الأوسط لإحباط المصالح الأمريكية والغربية هناك ـ أن السوفيت قد حلوا الآن محل المصريين في اليمن. ويدل ذلك بوضوح على بداية عهد جديد من الأحداث في شبه الجزيرة العربية. فالمساعدات السوفيتية الاقتصادية والمادية التي تقدم للبلاد ـ حيث يتم تزويد الجيش اليمني بأسلحة ومعدات سوفيتية ـ كما أن بعثة عسكرية كبيرة توجد الآن في صنعاء. كما أن المعلمين والمدربين والفنيين السوفيت منشغلون الآن بالعمل. والهدف السوفيتي النهائي هو إثارة الثورة وتعزيز وتدعيم معقله في اليمن الجنوبية والاستئثار بنفوذ واسع في منطقة الخليج العربي، عندما تنسحب بريطانيا. ولا يمكن تجاهل أن الاتحاد السوفيتي يريد قواعد وتسهيلات بحرية في كل من الحديدة وعدن؛ ويسعى جاهداً في سبيل الحصول على ذلك. كما أن الاتحاد السوفيتي قلق تماماً من إعادة فتح قناة السويس، وربما يثير حرباً أخرى[1] بين ج.ع.م. وإسرائيل تكون محصلتها النهائية مختلفة تماماً عن حرب يونيه ١٩٦٧.

كما أن تأثير ونفوذ جبهة التحرير القومية لا ينبغي أن يقلل من قدره. فمع أن حسن العمري قد قام بمراجعة مرحلية نحوها في اليمن فلربما تصل الحكومة الجمهورية إلى اتفاق معها. أو ربما يتم إقناع جبهة التحرير القومية ـ التي هزمت ذات مرة منافستها جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل؛ تلك الجبهة التي تقع تحت رعاية ج.ع.م. والتي توجد في المحميات أو ما يعرف الآن باسم اليمن الجنوبية ـ محاولة الاستيلاء على السلطة في اليمن بطريقة مماثلة. إن حسن العمري في نزاع دائم مع جارته التي ظهرت حديثاً في الجنوب، والتي صعد رئيسها قحطان الشعبي إلى السلطة من خلال منظمة جبهة التحرير القومية، وهو لا يزال الرئيس الأسمى لجبهة التحرير القومية. ولا بد

---

(١) ليس الإتحاد السوفيتي بالطبع هو الذي يدفع ج.ع.م. إلى حرب إسرائيل. ولكن الحقوق العربية المغتصبة من جانب الامبريالية الصهيونية وحلفائها هي التي تدفع ليس مصر وحدها ولكن العرب مجتمعين للدفاع عن حقوقهم المشروعة واستردادها بالقوة كما حدث خلال حرب ١٩٧٣. (المترجم).

أن يكون له داخلها قدر كبير من النفوذ. ومع أن الرئيس قحطان الشعبي لديه مشاكله الداخلية الخاصة؛ إلاّ أنه سيكون مستعداً للتطلع شرقاً وشمالاً، طالما أن جبهة التحرير القومية تتوخى توحيد شبه الجزيرة العربية تحت سيطرتها.

على أن الانعكاس الأخير لا بد أن يبقى أن الشرق الأوسط سيظل غير مستقر بحكم الطبيعة. وقد جرت العادة التي لا تثير شيئاً من الدهشة أن يستيقظ المرء ذات صباح ليسمع أن ذلك البلد أو غيره من بلدان الشرق الأوسط قد وقعت فيه ثورة أو حدث تغير حاد في حكومته. ولا يمكن الحكم ـ على سبيل المثال ـ أن الملك فيصل قد يسقط، حيث يكون هناك في هذه الحالة المزيد من النتائج، أو أن قوات عبد الناصر قد دخلت اليمن مرة أخرى، أو أن السلال قد عاد إلى السلطة، أو أن جبهة التحرير القومية قد استولت على الحكم من حكومة الجمهورية في صنعاء، أو أن تجمع الشوافع قد أعلن استقلاله[1]. وفي حالة حدوث أي من هذه التوقعات والنتائج فإن الحرب الأهلية ستأخذ منعطفاً جديداً تماماً ويتم محاربتها والتصدي لها بقوة أكثر حداثة.

(١) ليس من قبيل المصادفات أن نتيجة واحدة أو توقعاً من هذه التوقعات التي أشار إليها المؤلف لم تحدث على الاطلاق ولعل القارىء يلاحظ أن دراسته عن القوى هذه كلها كانت موجهة لتخدم أهدافاً سياسية للغرب ومصالحه. (المترجم).

الفهرس



الكتاب في اللغة الانجليزية

Edgar O'Ballance ; The War in the Yemen ,

London , 1971 .

كتب أخرى للمؤلف

١ ـ كوريا ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ ، ١٩٦٩

٢ ـ الثورة الجزائرية ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ ، ١٩٦٧

٣ ـ الملايو وحرب الثورة الشيوعية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠ ، ١٩٦٦

٤ ـ الحرب الأهلية اليونانية ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩ ، ١٩٦٦

٥ ـ الحرب الهندية الصينية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ دراسة في حرب العصابات ، ١٩٦٤

٦ ـ الجيش الأحمر الصيني ، تاريخ مختصر ، ١٩٦٣

٧ ـ الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ ، ١٩٥٦

٨ ـ حملة سيناء ١٩٥٦ ، ١٩٥٩

٩ ـ قصة الفرقة الأجنبية الفرنسية ، ١٩٦١

١٠ ـ المنظمات الفدائية العربية ٦٧ ـ ١٩٧٢ ، ١٩٧٣

١١ ـ الثورة الكردية ٦١ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٣

١٢ ـ الحرب السرية في السودان ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ ، ١٩٧٧

١٣ ـ الحرب الإلكترونية في الشرق الأوسط ٦٨ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٢

١٤ ـ لا منتصر ولا منهزم ١٩٧٤

١٥ ـ الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة ، ١٩٧٢

١٦ ـ الحروب في فيتنام ١٩٥٤ ـ ١٩٧٣ ، ١٩٧٥

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

طبع بالمطبعة الفنية ـ ت : ٣٩١١٨٦٢